

المؤرخ المصرى

دراسات وبحوث فى التاريخ والحضارة

(مجلة علمية محكمة نصف سنوية)



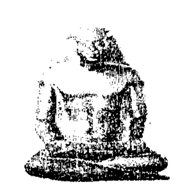
يصدرها قسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة القاهرة

العدد الثالث والأربعون
الجزء الثانى

يوليو ٢٠١٣







المؤرخ المصرى

دراسات وبحوث فى التاريخ والحضارة
(مجلة علمية محكمة نصف سنوية)

يصدرها قسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة القاهرة

العدد الثالث والأربعون

(الجزء الثانى)

يوليو ٢٠١٣



المراسلات : ترسل البحوث والمقالات باسم أ.د. محمد عفيفى رئيس التحرير على العنوان التالى : (قسم التاريخ) كلية الآداب – جامعة القاهرة – بريد الأورمان – الجيزة.

All correspondence to be directed to : Editor- in chief- Prof. Mohamed Afify, Cairo University, Faculty of Arts, Orman, Giza, A.R.E.



المؤرخ المصرى

دراسات وبحوث فى التاريخ والحضارة

(مجلة علمية محكمة نصف سنوية)

قواعد النشر

- ترحب مجلة المؤرخ المصرى بنشر الأبحاث والدراسات الأصلية ذات المستوى الجاد بعد التحكيم، فضلا عن مراجعات وعرض الكتب الجديدة.
- تقبل المؤرخ المصرى للنشر الأبحاث التاريخية والحضارية المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد عدد الصفحات عن ٣٠ صفحة مسجلة على ديسك كمبيوتر وفق برنامج (word) مع نسخة مطبوعة على ورق حجم A4 بما فى ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع، على أن تكتب الهوامش فى نهاية البحث.
- المؤرخ المصرى لا تنشر بحوثا سبق أن نشرت أو معروضة للنشر فى مكان آخر، وتقوم رئاسة التحرير بإخطار المؤلفين بإجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على هيئة التحكيم.
- تحتفظ المؤرخ المصرى لنفسها بحق قبول أو رفض الأبحاث أياً كان قرار هيئة التحكيم.
- النشر فى المؤرخ المصرى متاح لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والعربية والأجنبية وسائر المهتمين بالدراسات التاريخية.
- الآراء الواردة بالمؤرخ المصرى تعبر عن وجهة نظر أصحابها.



محتويات العدد

الصفحة

افتتاحية العدد.................................... ٩

بحوث فى التاريخ الحديث

صناعة وتجارة المنسوجات في دمشق في القرن الثامن عشر
أنور عودة الخالدى ١١

الأزمات الكويتية السعودية ١٩١٥ ـ ١٩٢٢
بدر فالح العازمى ٣٧

الجمعية الزراعية الخديوية ١٨٩٨ـ ١٩١٣
د. مصطفى الغريب محمد ٦٩

الدولة العثمانية وقراءة في إصلاحات السلطان أحمد الثالث
د. موسى أحمد بن خالد ١٢٩

التطورات التنموية في المجتمع الكويتي في عهد الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٩ـ ١٩١٥)
د. موسى حنون غضبان ١٧٣

محمد علي باشا وشرافة مكة من خلال وثائق شبه الجزيرة العربية ١٨١١ ــ ١٨٤٠م
د. نرمين يوسف غوانمة ٢٠٩

تجارة الآثار في ولاية طرابلس الغرب أثناء العهد العثماني الثاني (١٨٣٥ـ ١٩١١ م)
وداد الجوادي الطيب المنقاري ٢٤١

بحوث متنوعة

وثائق طائفة البروتستانت بدار الوثائق القومية
د. ناهد السويفي ٢٥١



بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

يسعدنى أن أقدم للقارئ العربى الكريم الجزء الثانى من العدد رقم (٤٣) من مجلة "المؤرخ المصرى"، هذه الدورية العلمية المحكمة التى لعبت دورًا هامًا فى إثراء حركة البحث التاريخى فى عالمنا العربى طيلة الربع قرن الماضى.

ونأمل دائمًا التواصل مع كافة الزملاء فى عالمنا العربى وإمداد المجلة بالأخبار الجديدة والفاعليات التاريخية، وفقنا الله جميعًا لخدمة البحث العلمى ورقى وطننا العربى الكبير.

والله ولى التوفيق

رئيس تحرير المؤرخ

ورئيس قسم التاريخ

أ.د. محمد عفيفى

صناعة وتجارة المنسوجات في دمشق في القرن الثامن عشر

أنور عودة الخالدي
جامعة آل البيت

مقدمة

تعتبر دراسة صناعة وتجارة النسيج في دمشق في القرن الثامن عشر مساهمة في تأصيل دراسة تتعلق بموضوعات التاريخ الحضاري والاقتصادي لمنطقة شرق المتوسط العربي والإسلامي في العهد العثماني، أي في فترة بداية نشاطات العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العالمين المشرقي العثماني والأوروبي الغربي.

فالدراسة تتطرق إلى موضوع نادر ما تناولته الدراسات التاريخية خصوصًا في مجال الحرف والتجارة، واختيار مادة المنسوجات من بين مواد الحرف والتجارات، نظرًا لأهميتها وحضورها الهام في الأسواق، وكذلك لاتصالها بقطاع واسع من الناس والمؤسسات والتبادلات الاقتصادية وما يرافقها من علاقات تجارية وثقافية بين الأقاليم القريبة والبعيدة.

فالنسيج يتعدى البعد الحرفي والتجاري لارتباطه بالبعد الحضاري والاجتماعي والثقافي ولحاجة الأفراد والجماعات لأنواعه المتعددة على اختلاف الأماكن والأزمان.

تكمن أهمية الدراسة بعرض المعلومات التاريخية التي تتعلق بحرفة النسيج ومكانتها في أسواق دمشق وتبادلها التجاري مع باقي أقاليم الدولة العثمانية.

لقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي المستند على قراءة ومراجعة المصادر التاريخية الأولية وتتبع المعلومات المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي والحرفي لمادة النسيج وتجارتها وتوظيفها في الدراسة.

تعتبر المصادر والمراجع التي استندت عليها الدراسة بمثابة دراسات سابقة لموضوعات التاريخ الحضاري والاقتصادي والتاريخ المحلي لدمشق وباقي مناطق بلاد الشام في العهد العثماني، من هذه الدراسات:

(١) دراسة جان بول باسكوال (Jean-Paul Pascual)، (٢٠٠٥) بعنوان: "المنسوجات والناس، وموضوعها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لدمشق في العهد العثماني".

(٢) دراسة محمد غسان عبيد، وعنوانها: "تاريخ دمشق في الفترة ما بين ١١٣٧هـ-١١٧٠هـ/١٧٢٤م-١٧٥٦م، دراسة اجتماعية اقتصادية عمرانية، من خلال وثائق المحاكم الشرعية" [١].

(٣) دراسة محمد سعيد القاسمي، وعنوانها: قاموس الصناعات الدمشقية في مجلدين، عام ١٩٦٠".

(٤) دراسة دمونيك شوفاليه (Chovalleh,D) وعنوانها: "صناعة الأقمشة كمثال في استمرار تقنيات الحرف السورية في القرن التاسع عشر والعشرين، (١٩٦٢) ". ودراسة دوكوسو (Ducousso)، وعنوانها: "صناعة الحرير في سوريا ولبنان (١٩١٣)، ودراسة وداد قعوار، وعنوانها: "الأزياء النسوية في فلسطين والأردن، ذاكرة الحرير، (١٩٨٨)". ودراسة أندريه ريموند (Raymond.A)، وعنوانها: حرفيو وتجار القاهرة في القرن الثامن عشر (١٩٧٩)"، ودراسة دوزي (Dozy, R) وعنوانها: "قاموس الأزياء عند العرب (١٨٤٩)". ودراسات جان سوفاجيه (Sauvaget.J)، مجموعة أعماله

حول ولاية سورية في العهد العثماني مع الإشارة إلى دراساته العمرانية للأسواق والخانات العثمانية.

دمشق في القرن الثامن عشر، عرض تاريخي عمراني: بعد السيطرة العثمانية على بلاد الشام أصبحت دمشق خلال القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي مركز لولاية واسعة ضمن الدولة العثمانية بحيث تقاطعت فيها طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب.

اكتسبت دمشق أهمية دينية وتجارية بفضل مرور وإقامة قافلة الحج الشامي فيها والانطلاق منها، وبذلك فقد حظيت دمشق باهتمام خاص من قبل السلاطين والولاة العثمانيين فأصبحت مركز التجمع في الذهاب والإياب لألوف الحجاج والتجار الوافدين، حيث استمدت نشاطها وحيويتها من تجارة أسواق وإنتاج مصانعها حتى نهاية القرن التاسع عشر[٢].

هذا النشاط الاقتصادي استدعى بناء المزيد من المنشآت العمرانية، من الجوامع والأسواق والخانات والحمامات وغيرها، فالولاة المحليين المقرّبين من السلاطين العثمانيين في النصف الثاني من القرن السابع عشر، مثل: الوالي أحمد باشا، الذي بنى جامع ومدرسة وخانقاة وتكية وخان الجوخية، وكذلك الوالي درويش باشا الذي بنى جامع ومدرسة وحمام وخان الحرير، والوالي مراد باشا، الذي بنى جامع وسوق وخان، وكذلك الوالي سنان باشا الذي بنى جامع وخان ومحله ومدرسة وسوقان[٣].

أما من الناحية الإدارية أصبحت دمشق في القرن الثامن عشر مركز ولاية سورية التي تضم سناجق دمشق والقدس، غزة، وصفد، نابلس، عجلون، اللجون، البقاع، عكا، تدمر، بيروت، صيدا، الشوبك والكرك[٤].

من ناحية التركيب السكاني للمدن العثمانية الرئيسية في بلاد الشام كان يقطن أحيائها العامرة كبار الموظفين والإداريين من أفراد الصناجق

والولاة وموظفي الدولة مثل: الملتزم، حكام الأقضية المستلم، وشيوخ النواحي والمحصلين، والعلماء كالمفتي والقاضي والسادة الشرفاء والعساكر من فرسان السباهية والانكشارية والصناع والتجار وأصحاب الحرف والفلاحين والمزارعين من سكان القرى والمهاجرين.

والمجتمع في المدينة وحدته السكنية المحلة حيث كان يدرج أسماء قاطنيها في سجلات تحرير النفوس ودفاتر الطابو، وتدون أسماء الأشخاص والموظفين وأئمة المساجد والمدرسين والخطباء والتجار والحرفيين القاطنين في المحلة(٥).

ولاة دمشق ونشاطهم الاقتصادي:

مع نهاية القرن السابع عشر الميلادي ظهر ولاة آل العظم كأمراء محليين ومتنفذين سياسيًا واقتصاديًا(٦)، حيث ظهر جد آل العظم إبراهيم بك الذي تسلم زمام موقع عسكري في معرة النعمان في ناحية حماة، ثم تولى من بعده ابنه إسماعيل باشا أول ولاة أسرة العظم ١٧٢٤-١٧٣٠ الذي حكم معرة النعمان ثم انتقل إلى حماة وحمص وطرابلس الشام ثم إلى دمشق عام ١٧٢٤م، ومن أعماله العمرانية بناء مدرسة في سوق الخياطين عام ١٧٢٨ وبناء خان العمود في سوق البزورية وجزء من خان الحرير، أما الوالي سليمان باشا بن إبراهيم شقيق إسماعيل باشا ثاني ولاة أسرة العظم في دمشق تولى دمشق عام ١٧٤١م، ومن أعماله العمرانية بناء خان سليمان في سوق مدحت باشا عام ١٧٣٢م(٧)، ثم تولى أسعد باشا بن إسماعيل ولاية دمشق عام ١٧٤٣، الذي استمر في ولايته مدة أربعة عشرة عام في فترة أوج نمو وازدهار دمشق العمراني والاقتصادي ومن أعماله العمرانية بناء قصر وخان أسعد باشا أفخم خانات الشرق في سوق البزورية عام ١٧٥٣م(٨).

صناعة وحرفة النسيج في دمشق:

لقد تبوأت الصناعات في دمشق مكانة ملحوظة خلال العصور التاريخية المتعاقبة وخاصة صناعة وحرفة النسيج، حيث كان ينسب إليها نوع من النسيج يعرف (بالدماسكو) [٩]، والكلمة مشتقة من الإسم دمشق، فمتحف اللوفر في باريس يعرض قطعة من الحرير كتب عليها لفظ (Dahas) محفوظة منذ القرن السابع عشر، وذكر بأنها كانت من مقتنيات زوجة الملك لويس الرابع عشر[١٠].

في الفترة ما بين القرن العاشر وحتى القرن الرابع عشر الميلادي، أفادت المصادر التاريخية بانتشار النسيج الحريري في أوروبا والذي كان مصدره معامل النسيج في دمشق ومن بعض مدن بلاد الشام، فالأسواق الأوروبية كانت تهتم بتجارة المنسوجات حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث يستدل على ذلك من خلال معطيات وثيقة تاريخية توجد في أرشيق شركة الغزل والنسيج في حلب ويعود تاريخها إلى عام ١٧٩٨م، وهي عبارة عن قوائم بشحن كميات من النسيج وغزل الحرير ومصنوعات نحاسية إلى الأسواق الأوروبية[١١].

وصف الرحالة الفرنسي الفارس دارفيو، دمشق في القرن الثامن عشر بأنها من أكثر المدن إتجارًا في الدولة العثمانية فيها مصانع يدوية لمنسوجات قماش المخمل الممتاز والمطرز الأطلس والتفتا والدمقس والكمجها وهو نوع من الأنسجة مموجة الألوان، وصناعات أخرى من النسيج ذو لون واحد أو القماش المخطط والمموج والمناديل الحريرية والأقمشة القطنية[١٢].

ويظهر حجم تجارة أسواق دمشق ومدى أهميتها من خلال معطيات الدراسات التاريخية التي تشير إلى ظهور نوعين من النشاطات الاقتصادية

في دمشق في القرن الثامن عشر حرفة النسيج وتجارتها في معظم المحلات الدمشقية، ويظهر أن المحلات التي تختص بالمواد التموينية تهتم أيضًا بمواد النسيج وبتجارتها[١٣].

استنادًا على معطيات الوثائق التاريخية من تركات التي تعود إلى محترفي وتجار المنسوجات يظهر أهمية ومكانة المنسوجات في أسواق دمشق لدرجة أن تجارة المواد التموينية والبهارات والعطارة وعلى الرغم من الحاجة إليها في الحياة اليومية تأتي في المرتبة الثانية بعد المنسوجات[١٤].

أماكن الحرفة وتجارتها:

تفيد المصادر التاريخية التي تعود إلى القرن الثامن عشر، بأن العمل الحرفي والتبادل التجاري للمنسوجات كان يتم في أماكن تعرف محليًا بالمخازن والدكاكين والحوانيت والمصابغ، لقد ذكرت الوثائق[١٥] عن وجود ثلاث وأربعون دكان وعشرون مخزن وحانوت ومصبغة في الوسط الحرفي والتجاري للمنسوجات في دمشق.

هذه المحلات[١٦] تنتشر في الأسواق والخانات التي تقع في محيط المسجد الأموي، من هذه الأسواق: سوق الحرير، وسوق العقادين، وسوق حقمق، وسوق العبي الذي يقع بالقرب من القلعة والمكرس لتجارة العبي، وسوق الخياطين، وسوق البريد، وسوق السباهية. ومن أسواق دمشق التي تشتهر بتجارة المنسوجات: سوق القطن، والصوف، والغزل، والنساجين، وسوق للمنجدين، والصباغين، وسوق مدحت باشا التي تباع فيه المنسوجات القطنية والعباءات[١٧].

حرفة وتجارة المنسوجات كانت توجد في خانات دمشق القديمة[١٨] من هذه الخانات:

- خان الحرير[١٩]، بناه الوالي درويش باشا الذي تولى دمشق في الفترة ما

بين ٩٧٩هـ-٩٨٢هـ/١٥٧١م-١٥٧٤م. عرف الخان في البدء باسم قيسارية درويش باشا ثم أطلق عليه إسم خان الحرير لاختصاصه بصناعة وتجارة الحرير، بنى الخان عام ٩٨١هـ/١٥٧٣م، وذلك حسب ما تشير لوحة التأسيس على مدخل الخان الرئيس، يقع الخان في الجانب الشرقي لسوق الحرير إلى الجنوب الغربي من الجامع الأموي، يتألف المبنى من دهليز يلي الباب المسقوف بعقد وعلى جانبيه مخازن تجارية ودرج حجري من كل جانب يؤدي إلى الطابق العلوي، يتوسط الخان باحة مكشوفة يتوسطها بركة ماء مستطيلة، الطابق العلوي يتألف من ممر مسقوف بالقباب يحيط بالباحة ويتقدم غرف الطابق العلوي. هذا المخطط المعماري يعتبر ببديهة مستخدمة في جميع الخانات الأخرى.

- خان الجوخية، ويعرف أيضًا بخان الخياطين، الخان جزء من سوق الخياطين، بناه مع مطلع العهد العثماني والي دمشق أحمد شمسي باشا عام ٩٦٠هـ/١٥٥٠م. وذلك حسب ما تشير الكتابة المنقوشة على لوحة التأسيس التي تعلو المدخل الرئيس للخان والذي يفتح في واجهة حجرية مزخرفة وفخمة[٢٠].
- خان الحرفيين، يقع في سوق الحرير ذكره المؤرخ الدمشقي البديري الحلاق في يومياته في منتصف القرن الثامن عشر بأنه خان قائم في باب البريد، وذكرت الخان أيضًا سجلات المحاكم الشرعية التي تعود إلى عام ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م، توجد في الخان مصانع النسيج[٢١].
- خان العمود، بناه الوالي إسماعيل باشا عام ١٧٢٩م، يحتوي على تسعة مخازن تستخدم في صناعة وتجارة النسيج، يوجد فيه مشغل لصباغة الأقمشة، يقع الخان في سوق البزورية مقابل خان أسعد باشا العظم الذي بنى عام ١٧٥٣م[٢٢].

- خان السفرجلانية، خان صغير مكون من طابقين يقع في سوق الصباغة، جنوب الجامع الأموي، ذكرته سجلات المحاكم الشرعية التي تعود لعام ١٧٥٧م[٢٣].

هذا ويوجد العديد من الخانات، مثل: خان الدكة، وخان القطن، وخان البهرمية، وخان الجمرك الذي تحول إلى سوق لبيع الأقمشة النسائية[٢٤].

تجارة المنسوجات ومصادرها:

استنادًا إلى وثيقة تركة أحد تجار المنسوجات في دمشق والتي تعود إلى مطلع القرن الثامن عشر [٢٥]، ظهرت محتويات أحد مخازن الأقمشة والمكونة من: خمسة وثلاثين ثوب قطني، وعدد من الأثواب المطرزة بخيوط ذهبية وقطنية وقطعتين من القطن العجمي وأقمشة من نوع أطلس وقماش منسوج من خيوط القطن والحرير وتسمى محليًا (ستان) وقماش حرير بغدادي، ويوجد في المخزن قماش الشد والشاش المنسوج من القطن والموصلين (نسبة إلى مدينة الموصل)، والأقمشة المقصبة اللامعة.

وكان يتوفر في محلات النسيج نوعين من الأقمشة، النوع الأول أقمشة الملابس والتي تتكون من القميص، اللباس والبرقع والشملة والعرقية والقمباز والبابوج. والنوع الثاني أقمشة الحوائج المنزلية والتي تتكون من الشراشف ووجه لحف ووسائد ومخدات ومنشفة ومحرمة وفوط[٢٦].

أنواع المنسوجات:

من أنواعها الأقمشة القطنية، والأقمشة الصوفية، والحريرية وخاماتها تكون من مصادر نباتية كالقطن والكتان أو حيوانية كالصوف والحرير[٢٧].

* **الأقمشة المحلية الدمشقية:** أقمشة منسوجة من خيوط القطن والصوف والحرير، كان يصنع منها ألبسة متعددة مثل: الميزار، القميص، القفطان، والقمباز والعباءة.

وأقمشة أخرى مخصصة للتزويد، مثل: الخمار والنقاب وقصب الطواقي والشد والشال، وأقمشة أغطية الشرشف وفوط الفراش واللحف والمناشف والبرادي.

ومن أنواع الأقمشة المحلية: قماش خام مجوز وعتيقي وقطني وهرمزي والأطلس والبياض صماطا والحريرمز[٢٨].

* **أقمشة محضرة في مدن المقاطعات العثمانية**: من هذه الأقمشة:

- الأقمشة الحلبية، مثل: قماش الأطلس السلطاني والمقصب الحبي.
- أقمشة غالية الثمن، من بعلبك وحمص، كقماش الشاش والشد، والشال الأسود للرجال المنسوج من خيوط الحرير والذهب والفضة، وكذلك أقمشة الحرير البعلبكي والبيروتي.
- الأقمشة الخليلية البيضاء وأقمشة أخرى منسوجة في نابلس ويافا والرملة[٢٩].
- الأقمشة المصرية[٣٠]، منها المجوز البلبيسي (نسبة إلى مدينة بلبيس المصرية، والمجوز الكتان المصري وقماش الريش نعامي بلون النيلة الزرقاء، وقماش الخاتمي والبحري والمنوفي والبلدي الصعيدي، والأسيوطي والمجوز الدمنهوري. والمنصوري نسبة إلى مدينة المنصورة.
- أقمشة مستوردة من الحجاز واليمن، ومصنفة حسب خاماتها كاليماني والحجازي.
- أقمشة مستوردة من الأقاليم البعيدة، منها: ما هو مستورد من قبرص وسالونيك في اليونان، ومن مرسيليا مركز صناعة الأقمشة على شاطئ المتوسط جنوب فرنسا، وأقمشة مغربية وأندلسية، وأقمشة من ديار بكر التركية، وأقمشة فارسية تعرف بالأطلس العجمي، والهندي المستوردة

من مدينة لاهور وحيدر أباد(٣١).

- وأقمشة هندية تسمى (شيت) ومصدرها مدينة كوجارت الهندية وعلى شاكلتها كانت تنسج في حلب.

استنادًا إلى وثيقة خاصة بأحد محلات الأقمشة، كان يوجد فيها مواد أخرى غير الأقمشة، مثل: الزيت وحب الصنوبر والقرنفل والقهوة والمشمش والتين المجفف والصابون النابلسي.

وفي محلات أخرى تحتوي على مواد تستخدم في الحياة اليومية ومن المقتنيات العائلية، مثل: صحون البورسلين الصيني، وفناجين صيني وطاسات نحاسية وطناجر نحاسية، وأباريق القهوة (دلال)، ولقن نحاس (وعاء واسع). ويتوفر بمكتب ملحق بأحد المحلات أدوات مكتبية وأوراق ومنضدة مكتب ومقلمة وأقلام ومحبرة وريشة حبر(٣٢).

مكانة المنسوجات في الحياة اليومية: تتنوع حاجات المسكن الدمشقي في القرن الثامن عشر من منسوجات والأثاث الخشبي والمعدني والنحاسيات والحوائج المنزلية وذلك بغض النظر عن المستوى المادي لمقتنيها بحيث يجب أن تتوفر في المسكن نوعين من المنسوجات(٣٣):

- الثياب والأزياء المكونة من لباس وقميص وعباءة والشال والكوفية وقلبق وزنار وغيرها من الثياب الخاصة بالنساء وأفراد العائلة.
- أقمشة حوائج المسكن من فراش ولحف وشراشف ووسائد وبسط وغيرها.

إن مقدار وتنوع المنسوجات في المسكن يدل على المستوى المعيشي، ومقدار غنى العائلات يتوقف على ملكيتها من الأجواخ وثياب الحرير والحوائج المنزلية.

الوسط التجاري في منطقة الأسواق وحي القيمرية الذي يقع جنوب

شرق الجامع الأموي، يتميز بكونه وسط اجتماعي متنوع تسكنه عائلات تجارية غنية من كبار ملاك الأراضي والعقارات، ومنهم شيخ حرفة النسيج المقيم في سوق العبي، إضافة إلى فئات سكانية من الحرفيين الأغنياء، وجنود الحراسة والعمال والخدم والدلالين والطواقية والعقادين والحريرية[٣٤].

تشير المصادر التاريخية المتأخر إلى الأثر الاجتماعي لحرفة وتجارة المنسوجات على المجتمع الدمشقي بحيث يوجد العديد من العائلات التي تحمل أسماء لحرفة النسيج التي مارستها مثل: عائلات العقاد، الفتال، الطباع، الحائك، الخياط، الحلاج، الحريري، القطان، الصواف، الصباغ، الكتاني، الشالاتي، العبجي، السروجي، وغيرها من أسماء حرفة وتجارة المنسوجات[٣٥].

نشاط الحرفيين والتجار:

- الحائك، الحرفي الذي ينسج خيوط غزل الحرير والصوف والكتان، التي تحاك على النول وهي أداة تصنع من الخشب الصلب كخشب الجوز والتوت وصانعها يعرف (بالنولاتي).

في دمشق يوجد نساجين يحيكون أنواع من القماش تعرف (بالالاجا) و (الديما) و (البرنجك) و (الكافي) وأيضًا أقمشة الشراشف والشالات القطنية والأثواب الصالحانية والعبي[٣٦].

- العقاد: الحرفي الذي يصنع الخيوط النسيجية من الحرير والصوف والقطن، ويحضر الشرائط، وللعقادين سوق خاص بهم يعرف بسوق العقادين، حيث بلغ عدد المشتغلين بهذه الحرفة ستة عقادين.

من منتوجات العقاد النسيجية ما يصنع على النول، مثل: الشرائط وأقمشة متممة للأزياء كأغطية الرأس التي تستخدمها نساء الريف والبادية، ويصنع الشنابر الذهبية التي تعرف محليًا بالجهادية، والربطات القطنية، هذا

ويوجد في محل العقاد (الملاية) النسائية وشرائط مرابط الأطفال.

يستخدم العقاد دولاب النسيج الذي يعرف (بالسجق الكردون) والذي ينسج الحرير النقي، ويصنع أيضًا (البريم) قماش المخدات، وقماش بدلات النساء و (الكساتك) والقياطين والشبر والأربطة، والأزرار ويعرف بائعها (بالزراري)، وأقمشة أزياء القميص والقمباز والبابوج[٣٧].

ويوجد لدى العقاد قماش الستائر والبرادي للنوافذ والشراشف المستعملة للنوم ووجه لحف ومخدات والمناشف والمآزر التي تستخدم في الحمامات الدمشقية.

وكان يحضر في محل العقاد الأقمشة الحريرية والقطنية التي تفنن الصانع في نقشها وصباغتها ومن ألوانها الأخضار والزهري والأحمر والمقصب الذهبي، وقماش الصندل (نسبة إلى مدينة صيدا) من القطن المتعدد الألوان كالأحمر والأبيض والليموني الذي يعرف (بالتفتا) والأخضر ويعرف (بالعلجا)[٣٨].

إضافة إلى قماش (المحرمة) والفوط وأقمشة رفيعة غالية الثمن، مثل: الشاش والزنانير والمشدات المصنوعة من الصوف ذو الطاقين لشد الخصور.

ولدى العقاد نسيج قيطان الحرير والقطن الذي يصنع على الدولاب، تحاك منه صداري الجوخ والدوامر والشراويل[٣٩]، وكانت صناعة الشالات رائجة في دمشق المصنوعة من خيوط الحرير والقطن وصانعها يعرف (بالشالاتي)، وعرف من أنواعها: الشال المحلي الدمشقي، والشال الهندي، والشال الفارسي، والخراساني، ومن الشالات الفاخرة شال الرجال الأسود المصنوع من الحرير المطهم والمطعم بخيوط الذهب والفضة، والشالات من الأزياء الفاخرة في بلاد الشام، والذي يحرص على اقتنائها وارتدائها[٤٠].

الأقمشة المزركشة بخيوط القصب وخيوط الذهب والفضة في دمشق بلغت درجة عالية من الإتقان باعتبارها صناعة محلية عريقة كانت توجد في سوق الذهبين(٤١).

لقد استعمل الرجال الكوفية كغطاء للرأس والكوفيات الثمينة الحريرية موشاة بالقصب الذهبي وتزين برسوم بديعة وكانت تجارتها رائجة ف٦ي أسواق دمشق، يعلو الكوفية العقال الذي يصنعه (القكلجي) أي صانع العقل من خيوط الصوف الناعم (المرعز) والذي يحاك حتى يصبح مستديرًا، لقد اشتهرت في صناعته مدينة حماة، من أغطية الرأس عند الرجال (القلبق) وصانعه يعرف (بالقلبقجي) مصنوع من لباد وجلد، ويدخل فيه خيوط حريرية أو مطرزة بالحرير(٤٢).

يوجد في محل العقاد أيضًا الأبر، يعرف صانعها (بالأبار) وتصنع على أشكال مختلفة كسنارات والمسلات فكانت صناعتها رائجة في دمشق توجد في مجالات تعرف بالأبارين بالقرب من باب الفرج(٤٣).

- العبي: صانعها يعرف (بالعباوي) أو (بالعبجي) كانت تصنع في أربعة محلات في سوق العبي، وتجارتها رائجة في دمشق، والعباءة عبارة عن معطف له أكمام تخرج منها الأيادي، محبوطة من خيوط القطن والصوف ومن ألوانها الأسود والأحمر والأخضر(٤٤) واشتهر منها العباءات ذات القبة المقصبة بخيوط ذهبية وحريرية كانت تلبس في فصل الصيف، تلك المقصبة كان يرتديها الأغنياء، أما العباءات (المدفئة) من لحمة الصوف كان يلبسها متوسطي الحال والفقاء، وكانت تنتشر في كافة القرى والبوادي(٤٥).
- الفرواتي: الحرفي الذي يصنع الفروة، وهي من أزياء الشتاء، تصنع من الصوف وجلد الضأن، صناعتها عريقة ومنتشرة في معظم الولايات

العثمانية، عرفتها أيضًا أوروبا في العصور الوسطى وعصر النهضة يستخدمها الرجال والنساء على السواء[٤٦].

عرف من أنواعها في دمشق فروة (السمور) وفروة (الألما) وفروة (السحاب) وفروة (القاف) والأبيض والسلوا.

كانت تصنع وتباع في سوق الحرير بدمشق، الفراء الثمينة تصنع من جلد وصوف ضأن صغير ناعم، أما الصنف الأقل جودة فيصنع من جلد ذو صوف طويل، من ألوان الفراء الأسود والأحمر والأبيض، يهتم باقتنائها أهل الريف والبادية. تتكون الفروة من قطعتين، قطعة القماش من الخارج وتعرف (بالشقة) وقطعة الجلد والصوف من الداخل وتعرف (بالبدن) [٤٧].

- الطنافسي: الحرفي الذي يمتهن صناعة وتجارة البسط والسجاد التي تصنع من خيوط صوف الخراف ولباد وبر الجمل، اشتهرت في صناعته دمشق وصفد، لقد عرف من أنواع السجاد، النوع الكردي من خيوط القطن والسجاد الفارسي التي تصنع من أفخر أنواع الأصواف، وكذلك سجاد حلب من شعر الأحصنة[٤٨].

- الصواف: حرفة وتجارة الأصواف ونسيجها كانت تتجمع في سوق الصوف، حيث تجلد (جزات) الصوف من قبل البدو مع نهاية فصل الربيع في موسم قص الصوف والجزة عبارة عن كتلة صوف نعجة واحدة، كان يحضر ويغسل ثم يصبغ لتصنع منه خيوط الصوف، وتنسج منه الأثواب الصوفية والأقمشة والأجواخ والقمصان واللباس الذي يعرف (بالفانيلة) والجرابات[٤٩].

اشتهرت في دمشق النساء اللواتي يغزلن الصوف وعرفن باسم (الغزالات)، كانت تعمل على تحضير خيوط الصوف على المغزل وهو عبارة عن أداة خشبية تعمل على (برم) الخيوط التي تلف على دولاب الغزل

ويعرف (بالشموط) على شكل (شلل) حيث تباع لمحل (الغزولي) أي تاجر الغزل في سوق الصوف، أما الغزل المصنوع من خيوط القطن كانت تباع على صناع (الديما) ليصنعون منه (صايات الديما) [٥٠].

- الفتال: الحرفي الذي يحضر خيوط الحرير، يقوم ببل الحرير بالماء ثم يلفه على عصاة خشبية تعرف (بالطاقة) بعد فتل الدولاب، ثم يلف الخيوط على عصاة أخرى عند انتهاء كل (طاق)، تنقل الخيوط إلى (الجلخ) أداة عبارة عن مركب مكون من ستة أصابع طول الإصبع يبلغ ثلث ذراع، تجمع الأصابع على طاران (دائرة) من الخشب تعرف (بالدست) وذلك لاستخراج الخيوط الحريرية المعدة للنسيج وكانت الحرفة تجري في خان وسوق الحرير في دمشق[٥١].
- الجوخي: مهنة تاجر الجوخ، وهو نوع من القماش من الصوف والقطن، من ألوانه الأسود والأزرق والأحمر، كان يباع في سوق الخياطين[٥٢].
- الديمجي: يطلق على التاجر الذي يبيع قماش الديما وهي أثواب تنسج من خيوط القطن[٥٣].
- البابيدي: صانع وتاجر اللباد، المصنوع من الصوف ووبر الجمال، طريقة صنعه تتم بفرش قطعة من القماش بطول أربعة أذرع وبعرض ذراعين ونصف تعرف بالملحفة على أرض مستوية يضع فوقها الصوف بعد نفشه حتى يبلغ ارتفاعه نصف ذراع، ثم يرش بمحلول الصَّمغ ورش الماء وبعد نفشه حتى يلغوا أكثر وأكثر ثم يضعون عصا بعرض الملحفة فوق الصوف ثم يلفون بشدة تلك الملحفة على العصا حتى نهاية الملحفة ومن ثم ينشرونها، وعندها يكون الصوف قد أصبح متراصًا إلى حجم ربع ذراع، ثم يدكونه بالأرجل ويرصونه أكثر

وأكثر، ثم ينقل إلى الحمام فيوضع فوق بيت النار ويصبون عليه الماء الساخن ثم يدك من جديد إلى أدنى سمك، وبعدها يعرض للشمس والهواء حتى يجف، كان يأتي باللباد من حماة إلى دمشق وحلب. كان يستخدم غطاء للفرش ويعرف (بالعجمية) والصنف الأقل جودة كان يستخدمه السروجية كبطانات للدواب[٥٤].

- القطان: تاجر القطن، منتوج نبات يزرع في منتصف شهر نيسان ويقطف في شهر تشرين الأول، وكان يزرع في الريف المحيط بدمشق، يباع إلى محلات القطانة في سوق القطن الذي (يحلجونه) ويستخرجون منه بذر القطن[٥٥].
- المنجد: الحرفي الذي يخيط أصناف من القماش وجوه للمفروشات البيتية والأغطية للفرشات والطراريح والوسائل واللحف، كان يستدعي المنجد إلى بيوت العائلات لخياطة جهاز العرائس، حيث يحضر المواد والأقمشة التي يفصلها المنجد على حجم المكان الذي تفرش فيه، بعض الأقمشة تحشى بالقطن أو من لحاء القنب من قبل حرفي يسمى (الحشا)، ثم تخاط بقطعة قماش (وجوه) تعرف (بالطواطي) و (المخدات) والقوالب المحشية بالقطن كانت (تندف) بأداة تعرف (بقوس المنجد) وهو عبارة عن وتر مشدود على عصا قوس خشبية[٥٦].
- الحلاج: الحرفي الذي يحلج القطن أي الذي يخرج بزرة القطن بآله تسمى (المحلج)، بحيث يفصل البذر عن القطن[٥٧].

قطاع حرفة الصباغ والخياط:

صباغة الأقمشة حرفة تقنية أكثر منها مهنة تجارية، أشهر محلات الصباغة توجد في خان العمود، الذي كانت تتوفر فيه مواد الصباغة ومصدرها من أصل نباتي وحيواني، فالصباغة النباتية كانت تستخرج من

نبات النيلة (Indego) ذات اللون الأزرق، والأفواح (Baggom) نوع من الأخشاب يعطي لون أحمر وأسود، ونبات العصفر والكركم.

ومن النباتات الصحراوية التي تنتشر في بادية الشام، مثل: نبات الشيح، والعكي (شنان)، أما الصباغة الحيوانية كانت تستخرج من ديدان دقيقة بعد غليها بالماء تعطي لون أصفر.

ذكر وثائق التركات بأن محتوى مصبغة تتكون من ماء صباغ وجرار وخوابي وأواني نحاسية وصندوق خشب يحتوي على مواد صباغ(٥٨).

- الخياط: الحرفي الذي يفصل القماش، ويصنع منه ثيابًا وأزياء حسب الرغبة، يحتوي محل الخياط على أدوات الخياطة، مثل: المقص (المقراض) وذراع والهنداسة، الأبر، الكشتبان، دف خشبي يفصل عليه الثياب ومكواة حديد تحتوي على جمر، وخيوط من الحرير والقطن والكتاب وخيوط معدنية لتسخينها. محلات الخياطين كانت منتشرة في سوق الخياطين وخان الجوخية(٥٩).
- الرثا: حرفي مكمل لعمل الخياط وهو الذي يخيط الأقمشة والثياب المهترئة بخيوط من نفس خيوط الثوب المرثي، ويرثي السجاد والجوخ، وغلبًا ما كان يرثي الشال من النوع (السليمي) أو (الفرماش) الذي يحرص صاحبها على اقتنائها لنوعها ولنقشتها وندرتها فيلحم شقوقها ويعيدها على أصلها(٦٠).

حول آفاق حرفة وتجارة النسيج، لقد أفادت المصادر التاريخية التي تعود إلى منتصف القرن عن وجود نحو مائة منشأة حرفية تستخدم الواحدة منها حوالي خمسون حرفيًا وعاملاً في صناعة المنسوجات، والتي بقيت صناعة رائجة في دمشق التي وصفها الرحالة الألماني في عام ١٨٥٦م، حيث ذكر بأنه يوجد في دمشق أكثر من ثلاثين ألف حرفي وعامل يشتغلون في حرفة المنسوجات وسائر أنواع الأقمشة التي كانت تصدر إلى جميع

الأقاليم العثمانية[٦١].

هذا ولقد قدر نعمان القساطلي في كتابه الروض الغناء في دمشق الفيحاء (١٨٧٦م) مع نهاية القرن التاسع عشر عمال حرفة المنسوجات بحوالي ستة عشر ألف حرفي وعامل، يعملون على ألف وخمسمائة واثنان وخمسون نولاً، وبذلك تعددت أنواع الحرف المتعلقة بالنسيج حتى أصبحت حوالي سبعون حرفة، وهذا دليل موضوعي على أهمية الحرفة وتجارتها ومكانتها في دمشق في القرن الثامن عشر الميلادي[٦٢].

الخاتمة:

تناولت الدراسة نشاطات حرفة وتجارة النسيج في دمشق في العهد العثماني في القرن الثامن عشر الميلادي في فترة أوج التطور الاقتصادي للمدينة وانخراط أعداد كبيرة من الحرفيين والتجار في تلك الأنشطة.

لقد عرضت الدراسة معلومات حول فضاءات وأماكن العمل الحرفي والتبادل التجاري التي كانت تجري في المحلات والحوانيت والمخازن والمصابغ المنتشرة في أسواق وخانات دمشق العريقة، وتمت أيضًا دراسة الحرفة وارتباطها بأشغال حياكة المنسوجات والأقمشة من حيث أنواعها وخاماتها وألوانها حيث تم عرض معلومات عن الحرفيين، مثل: حرف العقادين، والعباوي، والفرواتية، والطنافسي، والقطناني، والخياطين، والصباغين، وغيرهم. ومعلومات حول تجارة المنسوجات المستوردة والمصدرة إلى أسواق الأقاليم والولايات العثمانية.

وعرضت الدراسة معلومات حول مكانة المنسوجات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دمشق، بذلك تعتبر الدراسة مساهمة تتناول موضوع ينتمي إلى دراسات التاريخ الحضاري والتاريخ المحلي لدمشق في العهد العثماني، نادرًا ما تطرقت إليه الدراسات التاريخية.

الهوامش :

(١) سجلات المحاكم الشرعية العثمانية محفوظة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق فالوثائق توفر للباحث معلومات مهمة عن التاريخ المحلي والحضاري، يشار إلى الوثائق بمصطلح (حجة) وموضوعاتها متعددة من: تركات، ووصايا، وأوقاف، ومعاملات تجارية، ومهور، ونفقات، وتعيينات، محررة أمام قاضي المحكمة ومصدق عليها من قبل الشهود وموثقة بالتاريخ.
أنظر: برجيت مارينو، **دليل سجلات المحاكم الشرعية العثمانية**، مركز الوثائق التاريخية، دمشق، ١٩٩٩م.

(٢) الارناؤوط محمد، **محددات واتجاهات التطور العمراني في دمشق خلال القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي**، مجلد الدولة العثمانية: بدايات ونهايات، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠١، (ص١٤٥-١٥٦). ص١٥٠.
أنظر أيضًا: رافق، عبد الكريم، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العصر العثماني، مجلة دراسات تاريخية، عدد ٦، دمشق ١٩٨١ (ص٥-٢٨)، ص٨.

(٣) الأرناؤوط، محمد: نفس المصدر، ص١٥٣.

(٤) بيات، فاضل مهدي: **الأوضاع الاقتصادية والإدارية في الايالات العربية في القرن السادس عشر، مجلد الدولة العثمانية: بدايات ونهايات**، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠١ (ص١٠٤-١٤٤) ص: ١٣٠.

(٥) العريض، محمد: **أهمية دفاتر الطابو والوثائق العثمانية في الدراسات الاجتماعية**، مجلد الدولة العثمانية: بدايات ونهايات، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠١، (ص٢٤-٤٥)، ص٣٤.

(٦) رافق، عبد الكريم: **العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦**، ط١، دمشق، ١٩٧٤، ص٢٣٥.

(٧) عبيد محمد غسان: **تاريخ دمشق في الفترة ما بين ١١٣٧هـ-١١٧٠هـ/١٧٢٤م-١٧٥٦م**، دراسة اجتماعية اقتصادية عمرانية، من خلال وثائق المحاكم الشرعية، بدمشق، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، مركز الوثائق التاريخية، دمشق، ٢٠٠٣م، ص٤، ١٧٩.

(٨) الريماوي عبد القادر: **خانات دمشق في العهد العثماني**، مجلة الحوليات الأثرية السورية، مجلد ٢٥، ١٩٧٥، ص٦٤، ٦٩.

(٩) أنظر أيضًا: البديري الحلاق: **حوادث دمشق اليومية**، تحقيق عزة عبد الكريم، القاهرة، ١٩٥٩، ص١٧٤.

(١٠) الشاطبي، نعمان: **الروض الغناء في دمشق الفيحاء**، بيروت، ١٨٧٦م، ص١٠٩.

(١١) القاسمي، محمد سعيد: **قاموس الصناعات الدمشقية**، تحقيق ظاهر القاسمي، باريس، ١٩٦٠، في مجلدين، المجلد ١، ص٣١.

(١٢) الدهان، معزز: **الصناعات النسيجية في سورية**، (ب.ت)، مكتبة جامعة دمشق، ص٣.

(١٣) أبيش أحمد (مترجم): **مذكرات الرحالة الفرنسي الفارس دارفيو**، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٢، ص٦٧.

(14) Collett Establet et Jean-Paul Pascual: Destissus et Deshommes, Damas Vers1700., iFpo, Dasas (2005), P.25

أنظر أيضًا: د. عبد العزيز محمود: **عرض كتاب المنسوجات والناس، دمشق في القرن الثامن عشر**، تأليف كوليت استابليه وجان بول باسكوال (باللغة الفرنسية)، مجلة البيان، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص٢٦.

(16) Raymond, A: Artisans et Commr cantau Caireaw XVIII Siecle, 20vl. Damas, (INFD)., 1974, IP. 251.

أنظر أيضًا: Sauvaget, Jean: Alep Essai Surde Veveloppement d'une Grandville Syrienne (1941) (B.A.H.) tom 36, Paris, LOPG, P120.

(١٧) من أهم محلات الأقمشة محل (العتيقي) الذي تأسس عام ١٧٠٠م، ويشير إليه التجار المصريين باسم عتيق الشامي،

Collett Establet et Jean-Paul Pascual: Destissus et Deshommes, Damas Vers1700., iFpo, Dasas (2005), P.37 ذكر سابقًا

(١٨) الشهابي، قتيبة: **أسواق دمشق القديمة ومشيداتها التاريخية**، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٠، ص٣٣٩.

(١٩) الريحاوي، عبد القادر: **روائع التراث في دمشق**، التكوين للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٥، ص٤٧.

(٢٠) العلبي، أكرم حسين: **خطط دمشق دراسة تاريخية شاملة**، دار الطباع، دمشق، ١٩٨٩م، ص٤٨١. أنظر: وصف الخان: الريحاوي، عبد القادر: **خانات دمشق في العهد العثماني**، ذكر سابقًا، ص٦١.

(٢١) الريحاوي، عبد القادر: **خانات دمشق في العهد العثماني**، ذكر سابقًا، ص٦٣.

(٢٢) العلبي، أكرم حسين: **خطط دمشق**، ذكر سابقًا، ص٤٨١.

وصف الخان أنظر: الريحاوي، عبد القادر: **خانات دمشق في العهد العثماني**، ذكر سابقًا، ص٦٤.

(٢٣) الريحاوي، عبد القادر: **خانات دمشق في العهد العثماني**، ذكر سابقًا، ص٦٨.

(٢٤) نفس المصدر، ص٦٨.

(25) Collett Establet et Jean-Paul Pascual: Destissus et Deshommes, Damas Vers1700., ذكر سابقًا iFpo, Dasas (2005), P.36

(٢٦) نفس المصدر، ص١٢٧.

(٢٧) نفس المصدر، ص١٢٧.

(٢٨) نفس المصدر، ص١٢٧.

(29) Collett Establet et Jean-Paul Pascual: Destissus et Deshommes, Damas Vers1700., iFpo, Dasas (2005), P.232. ذكر سابقًا

Chevallier. D.: Unexemplede resistance Technique de e'artisant Syrien aux XIX et XX siecles les Tissus d'Alep et de Damas, Syria, 39. p.300-324.

(30) Ducousso. G.: l'industrie de la soieen Syrieet auliban Beyrouth-Paris A.: Challemel, 1913, P.212.

أنظر أيضًا: قعوار، وداد: **الأزياء النسوية في فلسطين والأردن**، ذاكرة الحرير، معهد العالم العربي، باريس، ١٩٨٨، ص١٣٨.

(31) Collett Establet et Jean-Paul Pascual: Destissus et Deshommes, Damas Vers1700., iFpo, Dasas (2005), P.124. ذكر سابقًا

(٣٢) نفس المصدر، ص١٢٥-١٢٦.

(٣٣) نفس المصدر، ص١٥٧-١٥٩.

(٣٤) نفس المصدر، ص٢٤٠-٢٤٢.

(٣٥) نفس المصدر، ص٢٣٧-٢٤٢.

(٣٦) الحسيني، علي: **تاريخ سورية الاقتصادي**، روح الحرية والاستقلال، دمشق، ١٣٤٢هـ، ص١٠٧.

(٣٧) القاسمي، محمد سعيد، ذكر سابقًا، الجزء الأول، ص٧٦.

(٣٨) نفس المصدر، الجزء الثاني، ص٣١٣، ٣١٤.

(39) Collett Establet et Jean-Paul Pascual: Destissus et Deshommes, Damas Vers1700., iFpo, Dasas (2005), P.213. ذكر سابقًا

(٤٠) القاسمي، محمد سعيد، ذكر سابقًا، الجزء الثاني، ص٣١٤.

(41) Ducousso. G.: l'industrie de la soieen Syrieet auliban Beyrouth-Paris A.: Challemel, 1913, P.212,213. ذكر سابقًا

(٤٢) صياغة نايف، **الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر**، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٥، ص١٠٥.

(٤٣) القاسمي، محمد سعيد، ذكر سابقًان الجزء الثاني، ص١١٦.

(٤٤) نفس المصدر، الجزء الثاني، ص١١٥.

(45) Collett Establet et Jean-Paul Pascual: Destissus et Deshommes, Damas Vers1700., iFpo, Dasas (2005), P.73 ذكر سابقًا

وانظر أيضًا: Dozy, R.: Dictionnaire detaille' denomsde: Vetement chezles Arabes, Beyroth, (1845), p.292.

(٤٦) القاسمي، محمد سعيد، ذكر سابقًا، ج٢، ص٣٠١.

(٤٧) نفس المصدر، ج٢، ص٣٤١.

(٤٨) نفس المصدر، ج٢، ص٣٣٨، ٣٤١.

(49) Collett Establet et Jean-Paul Pascual: Destissus et Deshommes, Damas Vers1700., iFpo, Dasas (2005), P.83. ذكر سابقًا

(٥٠) القاسمي، محمد سعيد، ذكر سابقًا، ج٢، ص٣٧٥.

(٥١) نفس المصدر، ج٢، ص٣٢٨.

(٥٢) نفس المصدر، ج٢، ص٣٣٤.

(٥٣) نفس المصدر، ج١، ص٥٨.

(٥٤) نفس المصدر، ج١، ص١٥٢.

(٥٥) نفس المصدر، ج٢، ص٣٩٩.

(٥٦) نفس المصدر، ج٢، ص٣٦٠.

(٥٧) نفس المصدر، ج٢، ص٤٧١.

(٥٨) نفس المصدر، ج٢، ص١٠٢.

(59) Collett Establet et Jean-Paul Pascual: Destissus et Deshommes, Damas Vers1700., iFpo, Dasas (2005), P.84, 85, 86. ذكر سابقًا

(٦٠) نفس المصدر، ص٧٠.

(٦١) القاسمي، محمد سعيد، ذكر سابقًا، ج١، ص١٥٣.

(٦٢) صياغة نايف، ذكر سابقًا، ص١٠٤.

(٦٣) نفس المصدر، ص١٠٨.

المصادر

١) الارناؤوط محمد، **محددات واتجاهات التطور العمراني في دمشق خلال القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي**، في مجلد الدولة العثمانية: بدايات ونهايات، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠١، (ص١٤٥-١٥٦).

٢) أيبش أحمد: **مذكرات الرحالة الفرنسي الفارس دارفيو**، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٢.

٣) البديري الحلاق: **حوادث دمشق اليومية**، تحقيق عزة عبد الكريم، القاهرة، ١٩٥٩.

٤) برجيت مارينو، **دليل سجلات المحاكم الشرعية العثمانية**، مركز الوثائق التاريخية، دمشق، ١٩٩٩م.

٥) بيات، فاضل مهدي: **الأوضاع الاقتصادية والإدارية في الايالات العربية في القرن السادس عشر، مجلد الدولة العثمانية: بدايات ونهايات**، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠١ (ص١٠٤-١٤٤).

٦) الحسيني، علي: **تاريخ سورية الاقتصادي**، روح الحرية والاستقلال، دمشق، ١٣٤٢هـ.

٧) عبد العزيز محمود: **عرض كتاب المنسوجات والناس، دمشق في القرن الثامن عشر**، تأليف كوليت استابليه وجان بول باسكوال (باللغة الفرنسية)، مجلة البيان، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٦.

٨) الدهان، معزز: **الصناعات النسيجية في سورية**، مكتبة جامعة دمشق، (ب.ت).

٩) رافق، عبد الكريم: **العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦**، ط١،

دمشق، ١٩٧٤.

١٠) ....: **قافلة الحج الشامي وأهميتها في العصر العثماني**، مجلة دراسات تاريخية، عدد ٦، دمشق ١٩٨١ (ص٥-٢٨).

١١) الريحاوي عبد القادر: **خانات دمشق في العهد العثماني**، مجلة الحوليات الأثرية السورية، مجلد ٢٥، ١٩٧٥.

١٢) ....: **روائع التراث في دمشق**، التكوين للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٥.

١٣) الشاطبي، نعمان: **الروض الغناء في دمشق الفيحاء**، بيروت، ١٨٧٦م.

١٤) الشهابي، قتيبة: **أسواق دمشق القديمة ومشيداتها التاريخية**، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٠.

١٥) صياغة نايف، **الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر**، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٥.

١٦) عبد العزيز محمود: مقالة عرض كتاب المنسوجات والناس في دمشق في القرن الثامن عشر، عن اللغة الفرنسية من تأليف كوليث شنابله وجان بول باسكوال في مجلة البيان، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٦.

١٧) عبيد محمد غسان: **تاريخ دمشق في الفترة ما بين ١١٣٧هـ-١١٧٠هـ/١٧٢٤م-١٧٥٦م**، دراسة اجتماعية اقتصادية عمرانية، من خلال وثائق المحاكم الشرعية، بدمشق، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٣م.

١٨) العريض، محمد: **أهمية دفاتر الطابو والوثائق العثمانية في**

الدراسات الاجتماعية، مجلد الدولة العثمانية: بدايات ونهايات، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠١، (ص٢٤-٤٥).

١٩) العلبي، أكرم حسين: **خطط دمشق دراسة تاريخية شاملة**، دار الطباع، دمشق، ١٩٨٩م.

٢٠) القاسمي، محمد سعيد: **قاموس الصناعات الدمشقية**، تحقيق ظاهر القاسمي، باريس، ١٩٦٠، في مجلدين، المجلد ١.

٢١) القساطلي، نعمان: **الروض الغناء ف يدمشق الفيحاء، بيروت**، ١٨٧٦.

٢٢) قعوار، وداد: **الأزياء النسوية في فلسطين والأردن**، ذاكرة الحرير، معهد العالم العربي، باريس، ١٩٨٨.

1) Collett Establet et Jean-Paul Pascual: Destissus et Deshommes, Damas Vers 1700, iFpo, Damas (2005).

2) Chevallier. Domenque: Unexemple de resistance Technique de C'artisanat Syrien aux XIX et XX siecles lestissus ikate's d'Alep et de Damas, Syria.

3) Dozy, R.: Dictionnaire detaille' denomsde: Vetement chezles Arabes, Beyroth, (1845).

4) Ducousso. G.: l'industrie de la soieen Syrieet auliban Beyrouth-Paris A.: Challemel, 1913.

5) Raymond, A: Artisans et Commr cantau Caireaw XVIII Siecle, 20vl. Damas, (INFD)., 1974.

6) Sauvaget, Jean: Alep Essai Surde Veveloppement d'une Grandville Syrienne (1941) (B.A.H.) tom 36, Paris, 1941.

الأزمات الكويتية السعودية

١٩١٥ - ١٩٢٢

بدر فالح العازمى

بعد أن نجح ابن سعود في السيطرة على نجد، وجاءت ظروف الحرب العالمية الأولى لتفتح له المجال للسيطرة على الإحساء والحجاز، بدأت تظهر في الأفق أزمات بينه وبين الكويت ممثلة في أميرها الشيخ مبارك الصباح، لا سيما بعد أن بدأ الأخير يخشى من ازدياد نفوذ حليفه السابق ابن سعود في الجزيرة العربية، مع اتجاه بريطانيا لتغيير سياستها تجاهه، بعد أن أدركت أنه بدأ يتحول إلى أن يكون رجل الجزيرة العربية القوي، والذي بدأت تعول عليه لإيجاد توازن في المنطقة لصالحها أثناء الحرب العالمية الأولى، وذلك باستخدامه للقضاء على النفوذ التركي بالجزيرة، وبخاصة ابن الرشيد حليف الأتراك في حائل.

وفي هذه الظروف سعى الشيخ مبارك للإبقاء على توازن النفوذ في الجزيرة بين ابن رشيد* في حائل وبين ابن سعود في نجد لا سيما بعد أن بدأت بريطانيا في التنسيق مع ابن سعود، في الوقت الذي تدعم فيه الدولة العثمانية حليفها في حائل ابن رشيد، لذا لما علم الشيخ مبارك بقرب وقوع الحرب بين ابن سعود وابن رشيد بعث برسائل إلى كل منهما، يحرض فيها كل طرف على الآخر دون علم الآخر، ويبدي الشيخ مبارك استعداده الكامل لمساعدة كل منهما بالمال والأسلحة[١] في محاولة للاستفادة من التناقضات بينهما في حفظ أمن الكويت.

معركة جراب وبداية أزمة الاستقطاب القبلي :

في هذه الظروف حدثت مواجهة بين جيش ابن سعود وجيش ابن رشيد في يناير ١٩١٥ م في معركة جرت بالقرب من القصيم عرفت بمعركة جراب، وكان جيش ابن سعود يقدر بحوالي ثلاثة آلاف مقاتل، منهم ألفان من حضر أهل العارض من نجد، أما الباقون فجاءوا من البدو من فرسان قبيلة العجمان* ومطير، أما جيش ابن رشيد فقدر عدده بحوالي ثلاثة آلاف مقاتل أغلبه من قبيلة شمر[٢]، وأثناء المعركة انسحب العجمان من جيش ابن سعود مما أدى إلى هزيمته أمام ابن رشيد[٣]، حيث استطاع فرسان ابن رشيد اختراق صفوف جيش ابن سعود والوصول إلى مدفعيته، وفي المعركة قتل شكسبير المعتمد السياسي البريطاني الذي كان يساعد قوات ابن سعود على إدارة المدفعية[٤]، والذي أصر على الاستمرار في المعركة رغم طلب ابن سعود منه مغادرة المعركة، وقال : " إنني أمرت أن أكون معكم، فإذا تركتكم سيكون ذلك وصمة عار في شرفي وشرف حكومتي، ولذلك أرجو معذرتي، فإنني بكل تأكيد يجب أن أكون معكم "[٥]، ولقد كان لدى الرجلين قوة ثبات، واحترم كل منهما رغبة الآخر[٦].

ولقد ألقى الشيخ مبارك مسئولية مقتل شكسبير على سوء تصرف ابن سعود في رسالة بعث بها إليه إثر مقتل شكسبير، قال فيها " لقد قلت لك، وطالما دفعتك للقدوم للكويت لمقابلة نائب ملك الهند في الكويت، ولكنك لم تسمع نصيحتي، ورفضت الحضور، وتسببت ليس بخسارتك للمعركة فقط، ولكن تسببت بمقتل وكيلي السياسي "[٧].

ثم هاجم ابن رشيد مخيم ابن سعود بعد انسحابه، وعثر على حقيبة مليئة بالرسائل التي أرسلها الشيخ مبارك لابن سعود، والتي كان يحثه فيها على قتال ابن رشيد[٨].

ولما علم الشيخ مبارك بأمر عثور ابن رشيد على رسائله السرية التي بعث بها لابن سعود في مخيم الأخير، غضب بشدة من هذا الأمر الخطير، وحمل ابن سعود المسئولية كذلك؛ إما نتيجة لعدم حرصه على الرسائل السرية، وإما لأنه تعمد كشف سياسة حليفه الشيخ مبارك أمام عدوه ابن رشيد، ولهذا قام ابن رشيد بالاعتداء على أطراف الكويت، ونهب إحدى القوافل المغادرة منها[٩].

ولم ينس ابن سعود للعجمان انسحابهم ونهبهم لمعسكره، وتسببهم بشكل رئيسي في هزيمته[١٠]، وخسارته للعديد من رجاله وأمواله[١١].

وبعد انسحاب العجمان من جيش ابن سعود، أعلنوا العصيان في منطقة الإحساء بعد معركة جراب التي كانوا يتمتعون فيها بنفوذ كبير[١٢]، وكان ابن سعود يرى أن ثورة العجمان في الإحساء ضده كان وراءها الأتراك وابن رشيد[١٣].

كما قاموا أثناء انسحابهم بالاعتداء على القوافل التجارية التابعة لعشائر أهل الكويت[١٤]، واستنجد الشيخ مبارك بحليفه ابن سعود، وطلب منه المساعدة لرد المنهوبات التي استولى عليها العجمان[١٥]، لكن ابن سعود تردد في الاستجابة لدعوة الشيخ مبارك حتى أنه بعث برسالة إلى حليفه الشيخ مبارك أكد فيها أن العجمان قد ألحقوا به الضرر أكثر منه، وأن ابن سعود يخشى من انفراط الصلح الذي تم بينه وبين ابن رشيد في منتصف عام ١٩١٥م، والذي نص على تقاسم النفوذ في المناطق الواقعة بين حائل والرياض[١٦]، والذي بموجبه يتخلى ابن رشيد عن كل مطالبه في القصيم، وأن تتبع قبائل مطير والعجمان والمرة وعتيبة والهواجر والدواسر ابن سعود[١٧].

ويبدو أن الشيخ مبارك وابن سعود تفاهما بشأن العجمان، حيث يقوم الشيخ مبارك بتزويده بالمال والسلاح والمقاتلين إذا قام بالهجوم عليهم، وألا

يستقبل العجمان في أراضيه إذا لجأوا إليه[١٨].

وكان ابن سعود يريد أن يؤجل قتال العجمان إلى أواخر عام ١٩١٥ م حيث فصل الشتاء وليس الصيف[١٩]، لكن الشيخ مبارك ألح عليه بضرورة رد المنهوبات واسترجاعها[٢٠].

وقد حدثت المواجهة بين ابن سعود والعجمان، حيث جهز ابن سعود الجيش من حضر الإحساء وباديتها، وهاجم العجمان في منطقة كنزان بالقرب من الإحساء، وكان الهجوم ليلاً، ولما علم العجمان بقدوم ابن سعود لمحاربتهم، وضعوا خطة تقوم على انسحابهم من خيامهم وإشعال النيران ؛ لإيهام المهاجمين بأنهم في معسكرهم، ويمكث العجمان في المرتفعات القريبة والأحراش، وبعد أن يطلق المهاجمون الذخيرة على مخيم العجمان حتى استنفاذها ينطلق العجمان من أماكنهم، وينقضوا على جيش ابن سعود، وبالفعل نجحت الخطة، وهجم العجمان على جيش ابن سعود من الخلف، وألحقوا الهزيمة به[٢١]، فقتل أخوه سعد، وأصيب ابن سعود نفسه في المعركة بجروح[٢٢].

ثم انسحب ابن سعود وجيشه بعد هزيمتهم نحو بلدة الهفوف، وتعقبهم العجمان، وحاصروا البلدة لمدة ثلاثة شهور، وكان ابن رشيد وبعض شيوخ إمارات الخليج يدعمون العجمان بالمال والسلاح للقضاء نهائيا على ابن سعود[٢٣]؛ لتخوفهم من قوته وسطوته عليهم[٢٤].

وقد طلب ابن سعود النجدة من الرياض، فأمده الإمام عبد الرحمن الفيصل بقوات بقيادة محمد بن عبد الرحمن الفيصل، كما استنجد ابن سعود بالشيخ مبارك لمواجهة أعدائه، بعد أن أصبح كيانه السياسي في نجد معرضًا للانهيار بسبب تشجع البدو وخروجهم على سلطته[٢٥]، وقد استجاب الشيخ مبارك لاستغاثة حليفه ابن سعود، وأمده بقوات كويتية بقيادة الشيخ سالم بن

مبارك الصباح، قدرت بحوالي مائتي مقاتل كويتي[٢٦]، ووصلت القوات الكويتية والنجدية إلى ابن سعود بالهفوف، ورفعوا الحصار عنه بعد أن ضعفت مكانته[٢٧]. وقد أدى دعم الشيخ مبارك إلى تغيير المعادلة لصالح ابن سعود بعد وصول الإمدادات العسكرية إليه، فقاتل العجمان وهزمهم، ودفعهم إلى الانسحاب نحو الشمال، وقسم ابن سعود جيشه إلى قسمين للحاق بالعجمان ؛ قسم قاده بنفسه، وقسم آخر شاركت فيه قوات الشيخ مبارك ضمن فرقة عسكرية مشتركة القيادة بين الشيخ سالم المبارك والأمير محمد بن عبد الرحمن الفيصل، استطاعت مطاردة العجمان، لكن شيوخهم سرعان ما اتجهوا إلى الشيخ سالم المبارك الصباح، وقدموا إليه كتابًا من أبيه الشيخ مبارك يدعوه فيه للصلح مع العجمان، والتوقف عن محاربتهم، فتوقف الشيخ سالم عن قتالهم، وأعلن وضع العجمان تحت حمايته[٢٨] استجابة لرغبتهم، ولأنه من شيم وعادات العرب البدوية الأصيلة حماية المستجير، وإغاثته عند الحاجة[٢٩].

وقد غضب الأمير محمد بن عبد الرحمن أخو ابن سعود، واستغرب من موقف الشيخ سالم تجاه العجمان، وبعث على الفور برسالة إلى ابن سعود يشرح له ملابسات الموقف، وإعلان حماية الشيخ سالم للعجمان، واستأذن محمد عبد الرحمن من ابن سعود في الهجوم على جيش الشيخ سالم والعجمان، لكن ابن سعود أمره بالتريث وعدم الاستعجال والإقدام على ذلك حتى يستوضح الأمر من الشيخ مبارك، فبعث ابن سعود بكتاب إلى الشيخ مبارك، يشكو له من موقف ابنه الشيخ سالم ذهب فيه إلى : " إنني لم أقدم على محاربة العجمان إلا إكراما لك "، فرد عليه الشيخ مبارك بالقول : " إن بيني وبين العجمان صداقة قديمة، وقد طلبت منك أن تسترجع المنهوبات من العجمان، ولم أقل لك حاربهم واطردهم من ديارهم "[٣٠].

ثم قام الشيخ مبارك بإيواء العجمان، وإعطائهم الأمان في بلاده بشكل أغضب ابن سعود من حليفه الشيخ مبارك[٣١]، وخشي ابن سعود من أن يشكل العجمان خطرًا على بلاده، وتقويض سلطته على الإحساء، لا سيما بعد استمالة الشيخ مبارك لهم[٣٢].

ولهذا تأزمت العلاقات بين ابن سعود والشيخ مبارك حتى وصل الأمر إلى حد العداء الصريح بين الجانبين بسبب العجمان لدرجة قرر معها ابن سعود إعلان الحرب على الكويت[٣٣]، بعد أن رأى أن قبول الشيخ مبارك لجوء أعدائه من العجمان إليه[٣٤] عمل سياسي غير ودي رغم العلاقة الوثيقة بينهما، وكان الشيخ مبارك يهدف من ورائه إلى الحد من تنامي نفوذ ابن سعود القوي في شبه الجزيرة العربية[٣٥].

وقد أدت وفاة الشيخ مبارك في نوفمبر من عام ١٩١٥ م إلى تراجع ابن سعود عن مهاجمة الكويت[٣٦].

وكما أدت وفاة الشيخ مبارك إلى تهدئة الأجواء بين الكويت وابن سعود بعد تصاعد أزمة العجمان، فقد أدت إلى فقدان الكويت لحاكم قوي كان يعتبر نفسه " سور الكويت "[٣٧] المنيع، وإلى حدوث فراغ سياسي في المنطقة، واتجه ابن سعود لشغله بشكل مهد لازدياد سلطته في الجزيرة العربية بشكل عام[٣٨].

ورغم تدهور العلاقات مع نجد في أواخر عهد أبيه حتى كادت أن تصل للصدام العسكري، إلا أنها في عهد الشيخ جابر بن مبارك أصبحت مستقرة[٣٩]، واتسمت علاقته بنجد بالاستقرار بسبب شخصية الشيخ جابر، وسياسته الهادئة مع ابن سعود، بحيث عمل الشيخ جابر على تحسين علاقته مع نجد[٤٠].

وجاءت سياسة الشيخ جابر بن مبارك – تولى السلطة في ٣ يناير

١٩١٦ م – لتكرس سياسة التهدئة مع ابن سعود بشكل أتاح له الفرصة لزيادة نفوذه في الجزيرة العربية، حيث أدى اتخاذ الشيخ جابر بن مبارك أسلوبًا وديًا مع ابن سعود، وقضاء كل وقته في المدينة، وإهمال شئون الصحراء، إلى ازدياد شوكة ابن سعود في شئون البادية في الصحراء على حساب الكويت التي فقدت جميع المكاسب التي تم تحقيقها في عهد الشيخ مبارك، والتي حارب من أجلها[٤١].

وفي عهد الشيخ مبارك عاد التوتر إلى العلاقات بين الكويت وابن سعود بسبب قضية العجمان عندما طلب ابن سعود من الشيخ جابر إبعاد العجمان من أراضيه، بعد أن تحدث عن العلاقات التاريخية بين آل سعود وآل صباح، والعلاقة بين ابن سعود والشيخ مبارك، وعدم السماح لقبيلة العجمان باللجوء إليه، أو حمايتهم من ابن سعود إذا أراد الهجوم عليهم، بعد أن استعرض المشاكل الكبيرة التي تسببها قبيلة العجمان له، وأنهم يبيعون ما ينهبونه من أراضيه في أسواق الكويت، وإن استمرار لجوئهم إلى أراضي الكويت سيتسبب في مشكلات كبيرة بين الطرفين، وخسارة لكلا الطرفين، ويطلب منه إجلاء ما تبقى من قبيلة العجمان من أراضيه، وحذره من النتائج الوخيمة التي من الممكن أن تحدث في حال عدم اتباع الشيخ جابر بن مبارك نصيحته، ويرجو ابن سعود أن تستمر علاقة البلدين للأبد، ويتابع ابن سعود في خطابه، أنه سمع بعض الإشاعات، ويتمنى ألا تكون صحيحة، مفادها أن هناك علاقات بين الكويت وابن رشيد*، عدو ابن سعود اللدود، وذهب ابن سعود في رسالة إلى أن الشيخ جابر صديقه وسلاحه الذي يستطيع الاعتماد عليه في وقت الأزمات[٤٢].

وأكد الشيخ جابر في رده على رسالة ابن سعود على حرصه على العلاقة معه، وأنه لا يسمح لأي طرف بأن يشكل خطرًا على ابن سعود من

الأراضي الكويتية، وأن مصلحة البلدين مازالت واحدة، وليس هناك ما يستدعي التذكير بالماضي، والمتاعب التي حدثت وسببت المشاكل بين نجد والكويت، وإن الكويت لا يمكن أن تفكر بأي أذى لابن سعود الذي يجب أن يبعد تلك الشكوك من ذهنه، وأن الكويت لن تغير سياستها المؤيدة لابن سعود في الماضي، وأنها لا يمكن أن تسمح بأن يشكل العجمان خطرًا على ابن سعود[٤٣].

وبهذا الرد بدا أن الشيخ جابر حاول طمأنة ابن سعود دون أن يعده بطرد العجمان من الأراضي الكويتية ؛ ربما لأنه كان يخشى أن ينتقل العجمان إلى صفوف أعدائه[٤٤]، كما أنه لم يكن قادرا على مواجهة ابن سعود الرجل السياسي المتمرس، وصاحب النفوذ الأقوى في الجزيرة العربية بلا منازع عندئذ، ولذلك لم يستطع الشيخ جابر أن يرفض طلب ابن سعود المتكرر بطرد العجمان من أراضيه؛ لأن ذلك سيؤدي إلى صراع بينه وبين ابن سعود، لا يتمنى الشيخ جابر حدوثه[٤٥].

لهذا استمر لجوء العجمان للكويت في عهد خلفاء الشيخ مبارك، فمنذ بداية حكمه طلبت مجموعة من قبيلة العجمان اللجوء إلى الكويت، ورحب بهم شيخ الكويت بالرغم من معرفة الأخير بالعداء الشديد بينهم وبين ابن سعود[٤٦]، ولعل قيام الشيخ سالم بقبول لجوء العجمان لأراضيه كان بمثابة رد على استقطاب ابن سعود لقبيلة العوازم التي كانت من قبائل الكويت المعروفة لكي تستقر في مقاطعاته، وتحصيل الزكاة منهم[٤٧]، وذلك في إطار اهتمام ابن سعود باستمالة قبائل الصحراء إليه، مع ضعف سلطة شيخ الكويت عليها[٤٨]، وإن تحصيل الزكاة من تلك القبائل وبخاصة العوازم يعني أنهم والمناطق التي ينتشرون فيها تكون خاضعة له.

ولحرص الشيخ سالم على حماية القبائل التابعة للكويت من تحركات

ابن سعود، فقد تقدم باحتجاج لبريطانيا عن طريق المعتمد السياسي في الكويت السيد هاملتن* بشأن سياسة ابن سعود تجاه قبيلة العوازم الكويتية واستقطابهم، وقد قام هاملتن أثناء زيارته للرياض في نوفمبر ١٩١٧ م ببحث بعض المشكلات التي طرحها عليه الشيخ سالم مع ابن سعود في محاولة من بريطانيا لوضع حد لسياسة استقطاب القبائل بين الطرفين، وأثناء مناقشة هذا الموضوع ذهب ابن سعود إلى أن سياسته تجاه العوازم، ومحاولته فرض الزكاة عليهم ما هي إلا رد فعل تجاه أعمال الشيخ سالم العدوانية تجاهه، ولا سيما إيواؤه للعجمان بأراضيه، والذي اعتبره عملاً غير ودي[٤٩]، ولقد اعتذر ابن سعود عن قيام عماله بفرض الزكاة على قبيلة العوازم[٥٠].

الخلافات الحدودية بين الكويت وابن سعود :

لم يهتم حكام الجزيرة العربية في الماضي بموضوع الحدود بمعناه القانوني؛ لأنه لم يكن معروفا لديهم بعد، وكانت الحدود متغيرة وغير ثابتة بتغير توازنات المجتمعات القبلية أو العشائرية المتواجدة فيها، وتعتبر المعاهدة البريطانية العثمانية في عام ١٩١٣ م أول محاولة فعلية لترسيم الحدود السياسية في الجزيرة العربية[٥١].

وتتمحور أبرز المشاكل الحدودية بين الكويت وابن سعود حول مشكلة ميناء بلبول، وقرية العليا التابعة للأراضي الكويتية بعد معركة تربة*، ويبدو أن الشيخ سالم أراد تثبيت حدوده الجنوبية، والتي تعتبر بلبول آخر حدها الحدودي من ناحية الجنوب مع نجد، والتي تبعد حوالي مائة وخمسين ميلا عن مدينة الكويت[٥٢]، ونظرا لوجود بعض القبائل الكويتية في تلك المنطقة بين فترة وأخرى للبحث عن الكلأ والماء فقد أراد الشيخ سالم في عام ١٩١٩ م الذهاب إلى ميناء بلبول، وبناء مدينة جديدة وقصر به، وليتفقد منه شئون بلاده، وحاجات رعيته عن قرب[٥٣].

ولما علم ابن سعود بالأمر، وما ينوي الشيخ سالم القيام به استاء وأرسل رسالة احتجاج إلى شيخ الكويت[٥٤]، أكد فيها على أن المنطقة التي ينتوي بناء مدينة وقصر فيها تقع ضمن حدوده، وأنه لديه شك في مدى صحة ما يفكر فيه حاكم الكويت، وأنه تفاجأ بالأمر، ويرجو برسالته إليه أن يخبره عن مدى صحة الواقعة[٥٥].

ولقد رد الشيخ سالم على ابن سعود رافضًا ادعاءاته بشأن بلبول، أو حتى استغرابه من نيته البناء فيها، حيث أكد له أنه بالفعل أتى إلى المنطقة عبر البحر بسفينته، وإنه يتطلع لتعمير منطقة الساحل ؛ لأن حدود الكويت الجنوبية تنتهي عند جبل منيفة، حسب ما جاء بالاتفاقية البريطانية التركية التي أبرمت بعهد والده، وأنه لديه جميع الوثائق والأدلة الرسمية التي تثبت ذلك[٥٦].

وقد دفع رد الشيخ سالم على رسالة ابن سعود الأخير إلى اللجوء للوسيط البريطاني، فكتب إلى المعتمد السياسي في الكويت مور* يخبره بأن شيخ الكويت قد تجاوز حدوده، وأن منطقة بلبول من أراضي القطيف التابعة له[٥٧]، ودعا ابن سعود بريطانيا للتدخل لحل مشكلة ميناء بلبول، كما أرسل رسالة احتجاج إلى الحاكم السياسي البريطاني في العراق السيد ولسون أكد فيها على أن ميناء بلبول يقع ضمن أراضيه منذ القدم، ويتطلع لأن تقوم بريطانيا بإبلاغ ذلك الأمر إلى شيخ الكويت لكي لا يستمر بالأمر، وليتوقف عن تمسكه بخططه؛ لأن الأمر سوف يؤدي إلى نتائج وخيمة، ومشاكل لا تحمد عقباها بين الجانبين[٥٨].

ولهذا كتب المعتمد السياسي في الكويت رسالة إلى الشيخ سالم يستفسر فيها عن حقيقة ادعاءات ابن سعود، ورغم تلقيه ردًا من الشيخ سالم يفيد بأن بلبول تقع ضمن أراضي الكويت إلا أنه تراجع عن بناء قصر في بلبول[٥٩]

تجنبًا لتصعيد الموقف مع نجد.

لكن هذا لا يعني أن المشكلات الحدودية بين نجد والكويت قد انتهت، بل ظهرت مشكلة حدودية أخرى من جديد بعد مشكلة بلبول حول قرية العليا عندما قام ابن شقير- أحد أبرز قادة الإخوان* التابعين لابن سعود، وأحد شيوخ مطير- بالبناء في قرية العليا[٦٠]، ولما علم الشيخ سالم بالأمر أرسل مبعوثًا من طرفه إلى ابن شقير يحذره من خطورة فعلته، ويطلب منه التوقف عن البناء؛ لأن قرية العليا تقع ضمن أراضي الكويت الجنوبية[٦١]، ولما تجاهل ابن شقير رسالة الشيخ سالم، واستمر ببناء البيوت في قرية العليا لكي يجعلها هجرة؛ أي قرية له ولعشيرته، طالب الشيخ سالم بريطانيا بالتدخل لحل المشكلة، وكتب إلى المعتمد السياسي في الكويت مور في أبريل من عام ١٩٢٠ م يخبره بأن ابن شقير التابع لابن سعود اعتدى على أراضيه الجنوبية، ولم يعر المعتمد السياسي في الكويت طلبه اهتمامًا، ويبدو أن بريطانيا لم تهتم بالموضوع لاعتقادها أن الأمر لا يعدو كونه خلافًا بين القبائل داخل الصحراء[٦٢].

معركة حمض ١٩٢٠ م:

وأمام تجاهل بريطانيا لمشكلة الحدود حول قرية العليا، والتي طلب الشيخ سالم الاهتمام بها، اتجه الشيخ سالم لحماية حدود الكويت الجنوبية بنفسه من اعتداءات الإخوان، حيث أرسل جيشًا تحت قيادة الشيخ دعيج بن سلمان الصباح نزل بالقرب من قرية العليا بمكان يطلق عليه حمض، ولما علم ابن شقير بقدوم الجيش الكويتي استنجد بأحد زعماء الإخوان وهو فيصل الدويش شيخ مطير، الذي كان على مقربة منه، فاتجه إليه بجيش يضم حوالي ألفي رجل يقودهم فيصل الدويش بنفسه، وهجموا على الجيش الكويتي على حين غرة، وأنزل جيش الإخوان هزيمة فادحة بالجيش الكويتي في شهر مايو

من عام ١٩٢٠ م، وقتل العديد من جنوده، ولم ينج منهم إلا القليل، واستولى الإخوان على الآلاف من الجمال، وعلى الأموال الكثيرة[٦٣].

وبعد هزيمة الجيش الكويتي في حمض، زادت الإشاعات بأن الإخوان سوف يواصلون هجومهم إلى مدينة الكويت، وبالفعل استمروا بالهجوم، واعتدوا على بعض القبائل التابعة للكويت، واستولوا على العديد من الغنائم، ولما اصطدم الإخوان وقبيلة العوازم الكويتية تلقوا هزيمة منهم بشكل دفع الدويش إلى التراجع إلى موطنه الأصلي وهو الأرطاوية في نجد بعد أن أبقى ابن شقير في قرية العليا[٦٤].

ونتيجة للأخطار التي باتت تهدد الكويت بعد معركة حمض من جانب الإخوان، اتجه الشيخ سالم مع أهالي الكويت لبناء سور* حول مدينة الكويت لحمايتها، في الوقت الذي كتب فيه إلى ابن سعود شارحًا له ما حدث من رجاله، وطالبه برد المنهوبات، وتعويض أهالي القتلى[٦٥].

وقد استجاب ابن سعود لمطالب الشيخ سالم في رسالة له، فبعد أن أكد على وحدة آل سعود وآل صباح منذ القدم، وعدم علمه بأمر الهجوم على الشيخ دعيج وجيشه بحمض، أبدى استعداده لرد المنهوبات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الإخوان، وتعويض أهالي القتلى، هذا على الرغم من أنه حمل الشيخ سالم مسئولية حدوث المعركة، وأنه سبب المشاكل، وأنه يجب عرض مشكلة الحدود للتحكيم البريطاني، ثم طلب من الشيخ سالم التوقيع على وثيقة أعدها ابن سعود لتسوية المشكلات الحدودية بين الطرفين، ولوح له ابن سعود بأن امتناعه عن التوقيع عليها يدفعه للتحرك للدفاع عن حقوقه[٦٦].

ويبدو أن الوثيقة تضمنت شروطا مهينة للشيخ سالم منها ألا يخرج بجيش من الكويت، وأن يتنازل عن بعض عشائره لابن سعود[٦٧]، ولعل هذه المهانة بالوثيقة هي التي دفعت الشيخ سالم لعرضها على المعتمد السياسي

البريطاني في الكويت السيد مور، والذي نصحه بعدم التوقيع عليها، وإخبار ابن سعود بأن المشكلات الحدودية يجب أن تحل في اجتماع يضم الطرفين بالتشاور مع بريطانيا[٦٨]، وقد استجاب الشيخ سالم لنصائح المعتمد السياسي البريطاني، وأرسل رسالة إلى ابن سعود عن طريق مبعوثه مبارك بن هيف بوهلال، أعرب فيها عن رفضه التوقيع على الوثيقة التي يرى فيها انتقاصًا من سيادته على أراضيه، في الوقت الذي أكد فيه حرص الكويت على حسن العلاقات مع نجد، وإنهاء كل ما يعكر صفو العلاقات بين الجانبين[٦٩].

وبدلا من أن تضع المراسلات بين ابن سعود والشيخ سالم حدا للخلافات حول الحدود بينهما، فقد أدت إلى تصاعد الأحداث بشكل أدى إلى حدوث أكثر من مواجهة بينهما، لا سيما بعد رأى ابن سعود أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لكسر شوكة الشيخ سالم[٧٠]، وإجباره على قبول تصور ابن سعود لإنهاء أزمة الحدود.

فبعد رفض الشيخ سالم التوقيع على شروط ابن سعود لتسوية الحدود دفع الأخير بقواته تجاه الكويت حتى وصلت إلى مقربة من الحدود الكويتية الشمالية، ولما خشي الشيخ سالم المبارك من اعتدائهم على بلاده، أصدر أوامر لسرية بقيادة الشيخ دعيج بن سلمان الفاضل مدعومة بقوات شمرية بقيادة ضاري بن طواله بالهجوم على قوات الإخوان، وتمت هزيمة الإخوان، وأُخذت الغنائم، وواصلت قوات الشيخ دعيج تقدمها إلى " قرية "، ولكنها عادت دون مهاجمتها[٧١]، ولما علم ابن سعود بالأمر، أمر فيصل الدويش بقيادة جيش لنجدة الإخوان في "قرية "[٧٢]، ومرت القوات التي قادها ابن الدويش، والتي تألفت من مجموعة من البدو المسلحين، بمنطقة الوفرة جنوب مدينة الكويت، في اتجاه الصبيحية، وأجهزت على قوة كويتية صغيرة باستثناء شخص استطاع الهرب والوصول إلى مدينة الكويت ليعلم أهلها بهجوم الإخوان[٧٣].

وكان الشيخ سالم قد استعد لهجوم الإخوان بتكوين جبهة لدفع خطر ابن

سعود ضم قبيلة الظفير وشيخهم ابن سويط، والشيخ خزعل شيخ المحمـرة، وحاكم الزبير الشيخ إبراهيم*، والسيد طالب النقيب من البصرة، وحاكم حائل ابن رشيد[٧٤]، ونظرًا لقناعة الشيخ سالم بأن الهجوم الإخـواني[٧٥] سيسـتهدف الجهراء، فقد توجه بقوة قدرت بخمسمائة رجل إليها لحمايتها إلى جانب القوة الكويتية التي كانت تنتشر فيها، والتي قدرت بحوالي ثلاثة آلاف من القـوات الكويتية[٧٦].

وفي صباح العاشر من أكتوبر من عام ١٩٢٠ م هاجم جيش الإخوان بقيادة فيصل الدويش قرية الجهراء[٧٧]، وفي بداية الهجوم تكبد الإخوان خسائر في الأرواح بلغت أربعة أضعاف من سقطوا من الجانب الكويتي، ويـرجح البعض ازدياد القتلى من الإخوان؛ لأنهم كانوا يقاتلون في أرض مفتوحة غير مبالين بسلامة أرواحهم الشخصية[٧٨]، وكانوا متحمسين، أما الكويتيون فكانوا يدافعون عن المدينة متحصنين خلف البساتين[٧٩]، ورغم هذا نجح الإخوان في احتلال الجهراء بعد فترة من القتال، واضطر الشيخ سالم والقوة المدافعة معه للجوء إلى القصر الأحمر* بعد اشتباك شديد بين الجانبين[٨٠]، وقامت قـوات الدويش بفرض حصار على القصر الأحمر[٨١]، وعم الرعب مدينة الكويت إثر تلقيها أنباء هجوم الإخوان على الجهراء، وحصارهم للقصر الأحمر الذي لجأ إليه الشيخ سالم[٨٢].

ورغم حصار القصر الأحمر فقد طلب قائد الإخوان فيصل الدويش بدء المفاوضات مع الشيخ سالم لإنهاء القتال والصلح[٨٣]، وأجرى المفاوضات مع الشيخ سالم ممثلين لفيصل الدويش، وتركزت المفاوضات حول عدة شـروط طرحها الإخوان منها أن يعود شيخ الكويت للإسلام، ومنع التدخين، والقضاء على المنكرات، وقد رد الشيخ سالم على رسل زعيم الإخوان، وأكد لهم أنـه متمسك بالإسلام، وأما الأمور الأخرى فإنه أصلا لا يوافق عليها ويحاربها،

ويمنع رعاياه عنها، ولكنه غير مسئول عما يفعله الناس داخل منازلهم[٨٤]، وأيضًا غير مسئول عن أعمال الأجانب، وتعهد الشيخ سالم بأنه لن يتعرض للإخوان إذا انسحبوا من الجهراء شريطة ترك كل الجمال والأسلاب التي نهبوها من الكويتيين، وجاء رد الإخوان بأنهم لن يردوا المنهوبات التي استولوا عليها لأنهم يعتبرونها غنائم حرب[٨٥].

وبعد عودة رسل الدويش إلى خيمة فيصل الدويش بمدة قصيرة انسحب الإخوان من الجهراء، ومعهم جميع المنهوبات التي استولوا عليها نحو الصبيحية[٨٦].

وتواصلت المفاوضات بين فيصل الدويش والشيخ سالم، حيث طلب فيصل الدويش من الشيخ سالم إرسال هلال المطيري، أحد تجار الكويت المعروفين، للتفاوض معه نيابة عن شيخ الكويت لإنهاء النزاع بين الإخوان والكويت، ولكن الشيخ سالم رفض ذلك وتمسك بإجراء المفاوضات بالكويت، وأن يمثل الإخوان فيها أحد رجال فيصل الدويش[٨٧].

وبالفعل بعث فيصل الدويش أحد الإخوان للاجتماع بالشيخ سالم، والتفاوض معه، وأخذ مفاوض الإخوان فرض إملاءات على الشيخ سالم من أهمها انضمام الكويت للإخوان، وأن يكون الشيخ سالم صديقًا للإخوان وعدوًا لأعدائهم[٨٨]، ولكن الشيخ سالم رفض كل هذه الإملاءات.

وأمام هذا تقرر التفاوض مع ابن سعود مباشرة بتدخل من الشيخ خزعل حاكم المحمرة، وجرى إرسال وفد إلى الرياض للقيام بهذه المهمة ضم ابن الشيخ خزعل كاسب والشيخ أحمد الجابر الصباح[٨٩]، وبينما كانت المفاوضات تجرى توفى الشيخ سالم الذي كان ابن سعود يعتبره العقبة الحقيقية للسلام[٩٠].

وحين علم ابن سعود بوفاة الشيخ سالم أنهى المباحثات بينه وبين الوفد

الكويتي، وقام بتمزيق الأوراق التي تضمنت ما انتهت إليه المفاوضات بينهما، وأكد للشيخ أحمد الجابر أنه لم تعد هناك ضرورة لإقامة الحدود بين نجد والكويت وأنه قد تم عقد الصلح والسلام مع الكويت[٩١]، كما أكد ابن سعود للشيخ أحمد الجابر أنه " سيفه المسلول يضرب به من يشاء، وأن حدود الكويت ستمتد إلى حدود الرياض، وليس ما ذهبنا إليه سابقا "[٩٢]. لكن لا يعني هذا أن أزمة الحدود بين ابن سعود والكويت قد انتهت.

المسابلة :

كانت الكويت مركزًا مهمًا للمسابلة؛ أي التبادل التجاري في شمال شرق الجزيرة العربية، واشتقت كلمة المسابلة من السبل، ويقصد بها مجيء أهل البادية وغيرهم إلى مدينة الكويت لشراء ما يلزمهم، وعادة ما يأتون في فصل الصيف لشراء ما يحتاجون إليه في فصل الشتاء، ثم يدفعون ثمن البضائع فيما بعد[٩٣]، وكان المسابلون يأتون إلى الكويت من كل البلدان المجاورة كالعراق، وسوريا، وإن كان أغلب من يأتي إلى الكويت لشراء البضائع هم أهل نجد[٩٤]، حيث كان يصل إلى الكويت من نجد ما لا يقل عن عشرين قافلة تجارية سنويا تنزل في وسط مدينة الكويت، وكان مسابلة نجد يدفعون ضريبة عينية بسيطة أثناء قدومهم إلى الكويت على ما يحملونه معهم من المؤن، وقد حققت الكويت دخلا كبيرا بلغ ثلاثة آلاف دولار، أي ما يعادل عشرة آلاف روبية[٩٥].

ويأتي تمسك أهالي نجد بالتردد على السوق الكويتية دون مدينتي الزبير أو البصرة لقدم العلاقات الاقتصادية بين الكويت ونجد، ولأواصر القرابة بين البلدين، وحفظ حقوق تجار نجد إذا حدثت أية مشكلة تجارية في سوق الكويت؛ بسبب وجود مسئول عن حل الخلافات التجارية معين من قبل شيخ الكويت، وهو متواجد بصورة مستمرة بالسوق، أما أهم ما يميز مسابلة

الكويت لأهالي نجد فهو أن التجار الكويتيين يبيعون بالدين لمدة طويلة، وهذا من الصعب حدوثه في العراق، أو حتى في نجد نفسها[٩٦]، ولكون الكويت المنفذ التجاري لنجد منذ تأسيسها، وازدهارها التجاري[٩٧]، هذا علاوة على استعداد الكويت لبيع جميع حاجات أهل البادية بسعر مناسب، وإقدام أهل الكويت في المقابل على شراء منتجات أهل البادية وبخاصة الصوف، والسمن، والبعير، والأغنام، فإذا أتوا إلى سوق الكويت لا يأخذون وقتًا طويلاً لبيع ما لديهم، ويشترون ما يريدون من البضائع، ويغادرون إلى بلادهم[٩٨].

وقد حدثت مشكلة حول المسابلة بين ابن سعود والشيخ مبارك ترجع جذورها إلى عام ١٩٠٥ م عندما تطلع ابن سعود إلى إرسال ممثلين لمتابعة القبائل النجدية التي تغادر سوق الكويت إلى نجد، وفرض ضرائب عليها[٩٩]؛ لحاجته للأموال لتعزيز حكمه في نجد، وهذا ما اعتبره الشيخ مبارك اعتداء على أراضيه، واستهانة وانتقاصًا لمكانته بين القبائل في الجزيرة العربية[١٠٠].

ولما أدرك ابن سعود بعد وفاة الشيخ مبارك أن معظم أهالي نجد يشترون بضائعهم من الكويت، وعندما يخرجون من أراضيها ينتشرون في بادية الصحراء بشكل يجعل من المتعذر عليه استيفاء الرسوم الجمركية من القوافل التجارية النجدية بشكل يحرم خزانته من عوائد مالية[١٠١] طلب ابن سعود من المقيم السياسي في الخليج السيد برسي كوكس أن يتوسط لدى الشيخ جابر المبارك حتى يقبل بتعيين عامل نجدي في الكويت من طرف ابن سعود لتحصيل الأموال من القوافل النجدية الخارجة من الكويت لنجد، وأرجع ابن سعود الأسباب للضرر الاقتصادي الجسيم على بلاده نتيجة عدم تحصيله أي رسوم من البضائع التجارية القادمة من الكويت لنجد[١٠٢].

وإزاء هذا حاول المعتمد السياسي البريطاني في الكويت استيضاح رد فعل الشيخ جابر المبارك[١٠٣] الذي بادر برفض مطالب ابن سعود، والتي

اعتبرها تعديًا على سيادة الكويت، وحرية التجارة، حتى أن الشيخ جابر المبارك ذهب إلى " أن جميع الأموال التي ترد طرفنا لا يوجد بها اسم نجد قطعًا، بل إن جميع الحمولات باسم تجار الكويت وأهالي نجد الذين يحضرون إلى طرفنا لكي يأخذوا جميع أشيائهم من تجار الكويت، وغالبهم يحضرون أموالاً لحساب تجار الكويت بطريق السعي " الأجل "، وهذا طريق متبع من قديم الزمان... ولا يمكننا تغيير الرسوم المحصلة من التجار خلاف العادة الجارية... وإذا أراد ابن سعود أن يجمع رسومًا على تجار نجد لحسابه فعليه إنشاء مراكز خاصة بأراضيه فعنده بنادر مخصوصة..."[١٠٤].

لهذا تمسك ابن سعود في عام ١٩٢٢ م بعد مؤتمر العقير بمنع تجار نجد من دخول الكويت، وقطع العلاقات التجارية معها لأسباب منها رغبته في أن يتجه رعاياه إلى موانئ بلاده كالقطيف، والعقير، والجبيل لإنعاشها تجاريا؛ وذلك بتحويل التجارة من موانئ الكويت إلى موانئ بلاده[١٠٥] رغم إدراكه أن أيا من هذه الموانئ لا يتمتع بمركز مشابه لميناء الكويت[١٠٦]، وهو ما عبر عنه ابن سعود في رسالة بعث بها إلى الحكومة البريطانية ذهب فيها إلى أنه" لا يعتقد أن الأصدقاء يعاملون بعضهم بمثل هذه الطريقة القاسية، لقد منحنى الله ومنح بلادي قوة أعظم من الكويت والبحرين وأبوظبي، ومع ذلك تذهب السفن إلى هذه البلاد، بينما تعاني موانئي الحرمان "[١٠٧].

وقد استمر الحصار الاقتصادي لابن سعود على الكويت، لا سيما بعد أن أدى إلى ارتفاع إيرادات جمارك الإحساء بالقطيف والجبيل ودارين[١٠٨] وذلك من أجل فرض رؤيته بشأن المسابلة، في عشرينيات القرن العشرين، لزيادة إيراداته حتى يواجه تكاليف الحروب العديدة التي خاضها في الجزيرة العربية، وأدت إلى نفاد خزانته، هذا في الوقت الذي تأثر فيه موسم الحج

بسبب الأزمة العالمية[١٠٩]، ويواجه كذلك عدم دفع أهل نجد الذين يستوردون ما يلزمهم من الكويت جمارك؛ لعدم وجود مراكز جمركية على الطرق الصحراوية بين الكويت ونجد، وعدم وجود مراكز تجارية في الهجر* أي في القرى التي أسسها ابن سعود للإخوان[١١٠].

كذلك اتجه ابن سعود إلى فرض قيود على المسابلة لتجنب أية مؤامرة قد تحاك ضده؛ وذلك بمنع القبائل التي آلت إليه بعد مؤتمر العقير في عام ١٩٢٢م مثل قبيلة العوازم والعجمان والرشايدة، والتي هي أصلا قبائل كويتية، وتربطها صلة قرابة وتواصل اجتماعي مع الكويت من أن يصبح لها أي اتصال مباشر مع بلدان من الممكن أن تسبب له مشاكل[١١١].

ولا شك في أن قرار ابن سعود بمنع تجار مسابلة نجد من التعامل التجاري مع الكويت قد أدى إلى تكبد الكويت خسائر اقتصادية ضخمة، في الوقت الذي تواصل فيه هجوم الإخوان على الكويت، والذين لم يتوقف خطرهم عليها إلا في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين بعد أن وقع صدام بين سلطان نجد وفيصل الدويش، والذي لم يوقفه إلا معركة فاصلة بين قوات ابن سعود وبين قوات الإخوان عرفت بمعركة السبلة، والتي انتهت بهزيمة الإخوان[١١٢].

وكان تمسك ابن سعود برؤيته لحل مشكلة المسابلة، وفك الحصار عن الكويت إحدى المعضلات التي ساهمت في استمرار المشكلة لفترة ليست بالقصيرة، وذلك عندما ربط إنهاء مشكلة المسابلة بأن يقوم شيخ الكويت بجمع الضرائب من التجار النجديين في بلاده لحساب الرياض، أو أن يقبل بتعيين وكيل له في الكويت لجمع تلك الأموال من أهل بادية نجد عندما يأتون إلى الكويت لشراء البضائع، لكن شيوخ الكويت من الشيخ مبارك وحتى

الشيخ أحمد الجابر رفضوا كلا الطرحين[١١٣]؛ لأن العمل بهما فيه انتقاص من استقلال الكويت وسيادتها، وتدخل مباشر من ابن سعود في شئون الكويـت الداخلية، من هنا كانت مشكلة المسابلة واحدة من المشاكل التي أدت إلى توتر العلاقات بين الكويت ونجد لأكثر من عقدين من الزمان.

الهوامش :

(*) سعود بن عبد العزيز الرشيد (١٩١٩ م) : تولى حكم حائل عام ١٩٠٨ م، ووقف مع الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى، واستطاع ضم منطقة الجوف إلى أراضي حائل في عام ١٩١٩ م، ثم تم اغتياله على يد أحد أبناء عمومته أثناء رحلة صيد في عام ١٩١٩ م. للمزيد انظر، محمد الزعارير، إمارة آل رشيد في حائل، بيروت، بيسان،١٩٩٧ م. ص ٧٠.

(١) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، تاريخ الكويت السياسي، ج ٢، بيروت، دار الهلال، ١٩٦٢ م .ص ٢١٣.

(٢) قبيلة العجمان : من أكبر القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية، وينتمون إلى مذكر بن يام بن اصبا بن رافع بن مالك بن همدان بن قحطان، مسكنهم القديم في نجران، انتقلوا إلى نجد في عهد الإمام تركي بن فيصل آل سعود حوالي عام ١٨٣٢م نتيجة القحط الشديد، ثم انتقلوا إلى الإحساء والكويت حوالي عام ١٨٦١ م، إثر معركة نشبت بين الشيخ فلاح بن حثلين زعيم قبيلة العجمان والدولة السعودية الثانية، وتنقسم قبيلة العجمان إلى أفخاذ وعشائر متعددة. للمزيد انظر: حمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة، ج ٢، د. م، د. ن، ١٩٧١ م، ص ٩٧٨.

(٣) محمد البديوي، المتوكل على الودود عبد العزيز بن سعود، د. ن . ١٩٧٧ م . ص١٤٤.

(٤) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، ط ٦، بيروت، دار الجبيل، ١٩٨٨ م . ص ٢٢٢.

(5) Leslie Mcloughlin. Ibin Saud Founder of a Kingdom.. p 47

(6) FO 371 / 2479 (43526)

رقم (١٥٤) من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلى السير برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج العربي، ٤ فبراير ١٩١٥. نقلا عن نجدة فتحي صفوت، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، المجلد الأول، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٦ م . ص ٤٠٦.

(7) Dickson.H. R. P Kuwait and her Neighbours. London. 1956. p. 152

(٨) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، دار مكتبة الحياة، د. ت . ص ٢١٣.

(٩) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(10) H.V.F. Winstone. Captain Shakespear..p. 205

(11) bid.p.210

(12) Records of Saudi Arabia ;Relation with ibn sa'ud, Arab Bureau, Irak section, Basra 12th January 1917,Inclosure in No.8.p.502

(١٣) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص ٢١٣.

(14) Records of Saudi Arabia ;Relation with ibn sa'ud, Arab Bureau, Irak section, Basra 12th January 1917, Inclosure in No.4.p. 498

(١٥) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦١ م . ، ص ٢٥٨.

(١٦) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(17) Leslie Mcloughlin. Ibin Saud Founder of a Kingdom..p 48

(18) Records of Saudi Arabia .Relation with ibn sa'ud, Arab Bureau, Irak section, Basra 12th January 1917.p. 498

(١٩) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢١٦،٢١٧.

(٢٠) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ط ٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩١ م . ص ٢٢٦.

(٢١) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٢٢) الأرشيف العثماني : اسطنبول، رقم الوثيقة 21 / أ- 55 داخلية شفرة (D.H.SFR) بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٣٣١ رومي / ٢ سبتمبر ١٩١٥. المصدر مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

(23) FO 371/2479 (197037)

رقم (١٦٨) من قائد القوة الاستطلاعية (د) في البصرة إلى القائد العام للقوات البريطانية في مصر (مكررة رئيس أركان الجيش ووزير الهند) ٢٠ ديسمبر ١٩١٥ م. نقلا عن صفوت فتحي نجدة، مصدر سابق، المجلد الاول .ص ٤٢٠،٤٢١.

(٢٤) محمد البديوي، المتوكل على الودود عبد العزيز بن سعود، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢٥) عبد الوهاب بن صالح بابعير، عبد العزيز آل سعود والسياسة البريطانية في الخليج العربي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٩٩١-١٩٩٥ م، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٥ م . ص ٤٧٢.

(٢٦) وليمز وارمسترونج، ابن سعود، القاهرة، المطبعة المصرية، ١٩٣٤ م، ص ٨٧.

(٢٧) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٢٨) سعاد الصباح، مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة، الكويت، دار سعاد الصباح، ٢٠٠٧م، ص ٢٣١.

(٢٩) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٣٠) فتوح الخترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠ - ١٩٢١ م، ط ٢، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٤ م، ص ٨٨.

(٣١) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٣٢) نفس المرجع، ص ٢١٥.

(33) H.V.F. Winstone. Captain Shakespear.p. 216

(٣٤) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(35) H.V.F. Winstone. Captain Shakespear..p.216

(36) Leslie Mcloughlin. Ibin Saud Founder of a Kingdom. p. 49

(٣٧) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(38) [1] C. Stanley. G.Mylrea. Kuwait Before Oil. 1945.p.86

(٣٩) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(٤٠) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٤١) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٣، مرجع سابق، ص٢٧.

(٤٢) فتوح عبد المحسن الخترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠ – ١٩٢١م، ط ٢، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٤ م . ص ٩١.

استمرت العلاقة الحسنة والصداقة بين الكويت وحائل في عهد الشيخ جابر، ويبدو أنه كان يحاول أن يكون هناك توازن قوى في الجزيرة العربية، لكن العلاقة مع حائل اتسمت بنوع من عدم الثقة بين الطرفين، فعندما مكث ابن رشيد بالقرب من الجهراء خشي منه الشيخ جابر، واعتقد أنه قد جاءه للحرب، فاستعد حاكم الكويت، وجهز الجيش للدفاع عن بلاده، وحين سمع ابن رشيد بحالة الاستنفار لأهالي الكويت لحربه ارتحل بعيدا مؤكدا أنه لم يأت غازيا، ولكنه مر بالقرب من الجهراء وهو في طريقه، فاضطر للمكوث بها، وأكد ابن رشيد على أنه لا يمكن الاعتداء على الكويت لمتانة العلاقات بينه وبين الشيخ جابر. للمزيد انظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص٢٣١. وأيضا انظر:

- Kuwait Polititial Agency .Translation of the a letter from Amir Saud bin Rashid to Shaikh Jaber bin Mubarak , Ruler of Kuwait. 25th Shabaan 1334- 26th June 1916.387. volume1.p 613.
- Kuwait Political Agency .Translation of the a letter from Shaikh Jaber bin Mubarak , Ruler of Kuwait to Amir Saud bin Rashid. 285th Shabaan 1334- 29th June 1916 No.389.. volume1.p 615.

(43) Records of Saudi Arabia .Translation of the a letter from Bin Saud to Shaikh Jaber bin Mubarak , Ruler of Kuwait , 13th Shawal 1334. 1- 7 – 1917.No.394. vol 2 part 2. p 248

(44) Ibid.p 248

(٤٥) مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٨ م، ص ٤٩.

(46) FO 371/ 3044 (35392)

رقم (٢١٤) مذكرة من السير برسي كوكس الضابط السياسي الأقدم – البصرة – إلى المكتب العربي، القاهرة ١٢ يناير ١٩١٧ م. نقلا عن نجدة فتحي صفوت، مصدر سابق، المجلد الثالث . ص ٦٤٦، ٦٤٧.

(47) FO 371/ 3389 CAB 27/28

رقم (٢٢٥) ملاحظات للكرنل هاملتن، المعتمد السياسي في الكويت، تستند لمحادثات جرت في الرياض في نوفمبر ١٩١٧ م. نقلا عن نجدة فتحي صفوت، مصدر سابق، المجلد الثالث، ص ٦٦٤.

(٤٨) نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤ – ١٩٣٩)، ط ٢، الكويت، مطابع الوطن، ١٩٩٧ م، ص ٤٧.

(٤٩) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

هاملتن (١٨٧١ – ١٩٥٠ م) : سياسي ودبلوماسي بريطاني، تلقى تعليمه العسكري في كلية سنت هيرست في نوفمبر ١٨٩٠ م، اشترك في الحملة الاستعمارية البريطانية على شرق أفريقيا فيما بين عامي ١٨٩٥، ١٨٩٦ م، وعمل مساعدا للمقيم السياسي لبلاده في الخليج العربي في الفترة من ١٩ أبريل ١٩١٥ م إلى ٢١ يونيو ١٩١٦ م، ثم عُين بعد ذلك معتمدا سياسيا لبلاده في الكويت في الفترة من ٢٥ يونيو ١٩١٦ م حتى ١٥ مارس ١٩١٨ م. للمزيد انظر: يوسف شهاب، الكويت عبر التاريخ،، ط ٢، الكويت، د. ن، ١٩٩٢ ص ٤١٣.

(50) FO 371/ 3389

رقم (٢٢٥) ملاحظات للكرنل هاملتن، المعتمد السياسي في الكويت، تستند لمحادثات جرت في الرياض في نوفمبر ١٩١٧ م. نقلا عن نجدة فتحي صفوت، مصدر سابق، المجلد الثالث، ص ٦٦٤.

(٥١) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٥٢) عبد المالك خلف التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي، ط٢، الكويت، دار قرطاس، ١٩٩٩ م، ص ١٧٧، ١٧٨.

معركة تربة : هي معركة حدثت عام ١٩١٩ م، ومنطقة تربة تقع بين الحجاز ونجد، وهي تعتبر مدخل الطائف من جهة نجد، وأغلب سكانها من قبيلة البقوم، ويتبع أغلبهم الدعوة السلفية، وهذه المعركة انتصرت فيها قوات ابن سعود تساندها قوات الشريف خالد بن لؤي على قوات الشريف عبد الله بن الشريف حسين بن على، حاكم الحجاز، وقد استولى الإخوان التابعون لابن سعود على غنائم كثيرة من أسلحة ومؤن وأموال، وتم قتل المئات من قوات الشريف عبد الله، ولكنه استطاع النجاة بنفسه مع عدد قليل من أتباعه بعد أن كاد يقتل، وتعتبر المعركة من أهم

المعارك التاريخية بين ابن سعود والشريف حسين بن علي؛ لأنها تعتبر بمثابة بداية النهاية لحكم الشريف حسين على الحجاز قبل أن يضم ابن سعود نجدًا. للمزيد انظر، عبد الله صالح العثيمين، معارك الملك عبد العزيز المشهورة لتوحيد البلاد، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٦.

(٥٣) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٥٤) فتوح عبد المحسن الخترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٥٥) نفس المرجع، ص ١٠١.

(56) King Abdul Aziz , Political Correspondence 1919 – 1924 .letter from Abdul Aziz bin Addur Rahman AL Faisal As Saud to Shaikh Salim al – Mubarak as-Subah , Ruler of Kuwait dated 25th Rabea al akher 1337(27-1 -1919) Inclosure in No.22.

(57) . vol 2 part 11. p. 7.

(58) King Abdul Aziz , Political Correspondence 1919 – 1924. Letter from Shaikh Salim al – Mubarak as-Subah to Abdul Aziz bin Addur Rahman AL Faisal As Saud.dated 9th Jamad –el- awwal 1337(1 February 1919). Vol 2 part 11. p. 16

مور : سياسي ودبلوماسي بريطاني، ولد في ١٣ فبراير ١٨٨٣ م، التحق بالكلية الملكية الأسكتلندية، وتخرج منها برتبة ملازم في يناير ١٩٠٢ م، عمل في الجيش الهندي البريطاني في عام ١٩٠٤ م، ثم عمل في الشرطة الهندية في عام ١٩٢٠ م، عينته بريطانيا معتمدا سياسيا لها في الكويت في عام ١٩٢٠ م، واستمر بعمله إلى عام ١٩٢٩ م، توفي في ديسمبر ١٩٥٩ م. للمزيد انظر: يوسف شهاب، الكويت عبر التاريخ، مرجع سابق، ص ٤١٨.

(٥٩) أمين الريحاني، تاريخ نجد، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(60) King Abdul Aziz , Political Correspondence 1919 – 1924 .Letter from Abdul Aziz bin Addur Rahman AL Faisal As Saud K.C.I.E.Amer of Najd to Colonel Wilson H.B.M. official Civil Commissioner Mesopotamia.Inclosure in No.95. dated 25th Jamad –el- awwal 1337(27th February 1919).. Vol 2 part 11. p. 23

(٦١) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤. مرجع سابق، ص ٢٢٢.

الإخوان: هي حركة نشأتها دينية، وتتبع المنهج السلفي الإصلاحي، انتشرت بصورة كبيرة فيما بين عامي ١٩١٤ و١٩٣٠ م، تستمد أصولها من حركة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب التي ظهرت في أواخر القرن السابع عشر الميلادي في نجد، ومن أهم أهدافها وحدانية الله سبحانه، والتمسك بالسنة النبوية الشريفة، والرجوع إلى صفاء الإسلام ونقائه كما كان في عصوره الأولى، والبعد عن كل ما يخالف الشرع الإسلامي. للمزيد انظر: يحيى الربيعان، فيصل الدويش والإخوان، الكويت، شركة الربيعان، ١٩٩٧ م، ص ١٠ – ١٢.

(٦٢) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٦٣) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٦٤) نفس المرجع، ص ٢٢٤.

(٦٥) أمين الريحاني، تاريخ نجد، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(٦٦) سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، ط٢، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٦م ، ص ١٨٦.

بدأ بناء سور الكويت في الرابع عشر من يونيو عام ١٩٢٠ م، وانتُهي من إنجازه في وقت قياسي لا يتعدى حوالي الشهرين، وقد اشترك الكويتيون في بنائه، وتحمل أهل الكويت جميع نفقات بناء السور، وتم بناؤه من الطين، وله أبراج، ويتكون من أربع بوابات حول المدينة، وسميت أبوابه بالدروازة؛ وهي بوابة الجهراء، وبوابة نايف، وبوابة البريعصي، وبوابة بنيد القار، ويمتد السور حوالي خمسة أميال حول المدينة. للمزيد انظر: فتوح عبد المحسن الخترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(67) King Abdul Aziz , Political Correspondence 1919 – 1924.Letter from Shaikh Salim al – Mubarak as-Subah to Shaikh Abdul Aziz bin Addur Rahman AL Faisal..dated 29th May 1920.Inclosure in No.37. Vol 2 part 11. p. 282

(68) King Abdul Aziz , Political Correspondence 1919 – 1924. Letter from Abdul Aziz bin Addur Rahman AL Faisal to Shaikh Salim al – Mubarak as-Subah..dated 21th June 1920.

(69) Vol 2 part 11. p 290

(٧٠) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(71) Kuwait Political Agency .Major J.C.More To Shaikh Ahmad al Jabir. 10th, July 1920.Inclosure in No.520.volumes 6.p115

(72) King Abdul Aziz , Political Correspondence 1919 – 1924. Letter from Shaikh Salim al – Mubarak as-Subah to Shaikh Abdul Aziz bin Addur Rahman AL Faisal.dated 14th July 1920. Inclosure in No.105. Vol 2 part 11. p 300

(73) FO 371 / 5064

رقم (١٤٤) من الوكيل السياسي في الكويت إلى المفوض الملكي في بغداد، ١٦ أغسطس ١٩٢٠ م. نقلا عن نجدة فتحي صفوت، مصدر سابق، المجلد الخامس. ص٤٠٠.

(٧٤) بدر الدين خصوصي، معركة الجهراء، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣، ص ٧٩، ٨٠.

(٧٥) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢٥٧ – ٢٥٨.

(76) Records of Saudi Arabia .The Ikwan attack on Jahra , Memorandom, Political Agency , Kuwait, 19th October 1920. Inclosure in No. 134..vol.3.part111. p. 419

(٧٧) الشيخ إبراهيم : هو إبراهيم عبد الله الإبراهيم الراشد، تولى مشيخة الزبير في العراق في عام ١٩١٤ م، كانت تربطه علاقات طيبة بالشيخ مبارك الصباح، ومن بعده ابنه الشيخ سالم، وكانت الزبير ترتبط بعلاقات تجارية مع الكويت، حيث عمل كثير من أبناء الزبير في مهنة الغوص في الكويت، وكانت بريطانيا تستشير حاكم الزبير الشيخ إبراهيم في شئون بادية العراق، وبعد ثورة العراق على الاحتلال البريطاني عرضت بريطانيا على الشيخ إبراهيم مساعدته على استقلال الزبير كما هو حال إمارة الكويت، ولكنه رفض ذلك، وعندما تم تعيين الملك فيصل بن حسين ملكًا على العراق تنازل الشيخ إبراهيم عن مشيخة الزبير، وتم ضمها للعراق، نفاه

الإنجليز عن الزبير بضع سنوات، ثم عاد إليها، وتوفى فيها في عام ١٩٢٥ م، وهو يعتبر آخر حكام الزبير. للمزيد انظر: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، مرجع سابق، ص ٧٧، ٧٨.

(78) Kuwait Politital Agency. Letter From the Shaikh of Kuwait to the Amir Abdullah al Mut'ab ar Rashid. 17th, July 1920. Inclosure in No. 103. volumes 6.p129

(79) FO 371/ 5063 (B.349)
IOR : L/P&S/18/B349

رقم (١٣٤) مذكرة عن الحالة السياسية في نجد في نهاية يوليو ١٩٢٠ م. المعتمد السياسي في البحرين ه. ديكسن. نقلا عن نجدة فتحي صفوت، مصدر سابق، المجلد الخامس . ص ٣٨٠.

(٨٠) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

(81) FO 371 / 5065 [E 13293]

رقم (١٢٧١٦) برقية من المندوب السامي ببغداد إلى الوكيل البريطاني في الكويت في٢١ أكتوبر ١٩٢٠ م. نقلا عن نجدة فتحي صفوت، مصدر سابق، المجلد الخامس. ص ٤٦٧.

(82) Records of Saudi Arabia .The Ikwan attack on Jahra , Memorandom, Political Agency , Kuwait, 19th October 1920,Inclosure in No. 134.. p.420

(٨٣) سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص ١٨٧.

القصر الأحمر: هو قصر أسسه الشيخ مبارك الصباح في قرية الجهراء، وتم بناؤه من الطين. للمزيد انظر: حمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة، ج ١، د. م، د. ن، ١٩٧١ . ص ٤٥.

(84) [1] FO 371 / 5065 [E 13293]

(٨٥) رقم (١٢٧١٦) برقية من المندوب السامي ببغداد إلى الوكيل البريطاني في الكويت في٢١ أكتوبر ١٩٢٠ م. نقلا عن نجدة فتحي صفوت، مصدر سابق، المجلد الخامس. ص٤٦٧.

(86) C. Stanley G. Mylre, Kuwait before oil. 1951. p. 89

(87) Ibid. p 90

(٨٨)عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط ٢، الكويت، دار القبس، ١٩٨٠ م. ص ٢٤١.

(89) FO 371 / 5065 [13293]
رقم (١٢٧١٦) برقية من المندوب السامي ببغداد إلى الوكيل البريطاني في الكويت في ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ م. نقلا عن نجدة فتحي صفوت،، مصدر سابق، المجلد الخامس. ص ٤٦٨.

(90) Records of Saudi Arabia .The Ikwan attack on Jahra , Memorandom, Political Agency , Kuwait, 19th October 1920, Inclosure in No. 134.. p 420
(91) H.R.P.kuwiat and her neighbours. London. 1956.p 345.Dickson
(92) Records of Saudi Arabia .The Ikwan attack on Jahra , Memorandom, Political Agency , Kuwait, 19th October 1920. Inclosure in No. 134. p420
(93) bid.p 421
(94) King Abdul Aziz, Political Correspondence .Letter from Shaikh Khaz'al's bin jabir to Shaikh Abdul Aziz bin Addur Rahman AL Faisal.dated 8th Jamad –el- awwal 1339(18-1-1921). P 358
(95) Dickson.H.R.P..kuwiat and her neighbours. London. 1956.p 257
(96) Kuwait Polititial Agency .Letter from Shaikh Ahmad al-jabir as-Sabah to Shaikh Khaz'al's bin jabir.dated February / March 1921. Inclosure in No.148 6.p163. volume

(٩٧) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات(١٨٤٠ – ١٩١٤)، ط٢ الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٤ م .ص ٨١.

(٩٨) ميمونة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ط ٣، د.ن، ٢٠٠٠ م . . ص٣٥٢.

(٩٩) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج ٢، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٨ م . ص ٢٦٣.

(١٠٠) موسى غضبان الحاتم، التطور الاقتصادي في الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ٢٠٠١ م، ص ٤٢.

(١٠١) أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٤ . ص ٣٦١.

(١٠٢) يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ط ٥، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٧ م . ص ٨٨.

(١٠٣) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج٢، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(١٠٤) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(١٠٥) بدر الدين خصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(106) Kuwait Political Agent .Letter from Abdul Aziz bin Addur Rahman AL Faisal to H.E.Sir P.Z.Cox G.C.I.E.Inclosure in No.144. (28 June 1916).vol 1part 1. p..616

(107) uwait Political Agent .Letter from Colonel Hamilton -political agent in Kuwait - to Shaikh Jabir al – Mubarak as-Sabah.13th Ramadan 1334 (14 July 1916).Inclosure in No.397.vol 1.616

(108) Kuwait Political Agent .Translation of a Letter from Shaikh Jabir bin Mubarak to the Political Agent, Kuwait 14 Ramadan 1334 (14-7- 1916). Inclosure in No.400.vol 1.621

(١٠٩) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص ٦٨.

(١١٠) ميمونة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

(١١١) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية، مرجع سابق، ص١٣٠.

(١١٢) نفس المرجع، ص ١١٠.

(١١٣) جمال زكريا قاسم، نشأة الجمارك الكويتية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٠ م، ص ٩١.

(١١٤) عمل ابن سعود على توطين البدو بمناطق حضرية سميت بالهجر، ويعتقد البعض أنها تأسست في وقت مبكر في بداية عام ١٩٠٦م، ويرى البعض الآخر أنها تأسست في عام ١٩١٣ م، وأن أول مستوطنة هي الأرطاوية بين الرياض والكويت، وقد استطاع ابن سعود أن يختار لكل قبيلة المكان المناسب لها بالقرب

من بئر ماء لتستقر به، وشجع القبائل البدوية على ترك الصحراء لتسكن القرى، وبعث لها بالبذور الزراعية بهدف حرث الأرض وزراعتها، والعمل برعاية الماشية، وإمدادها بعلماء الدين والوعاظ لكي يفقهوهم بالشريعة الإسلامية، ويحضوهم على التمسك بالأخلاق الإسلامية السامية، فأصبحت الهجر مصدر قوة لابن سعود لمساعدته على توحيد أرض أجداده، ولتكون قاعدة عسكرية يطلبها ابن سعود حين يحتاجها للحرب، وأصبحت وسيلة لمد سلطته على الأرض في الجزيرة العربية. للمزيد انظر:

Leslie Mcloughlin, Ibn Saud Founder of Kingdom, Oxford, Macmillan,1993. p 42 -43

(١١٥) ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، مرجع سابق، ص٣٥٣.

(116} Dickson .H.R.P..kuwiat and her neighbours. London. 1956.p, 277

(١١٧) أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، مرجع سابق، ص ٣٦٣.

(١١٨) نفس المرجع، ص ٣٦١.

الجمعية الزراعية الخديوية

١٨٩٨ - ١٩١٣

د. مصطفى الغريب محمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب- جامعة بنها

تمهيد

شكلت الزراعة في مصر الحديثة الركن الأساسي لموارد الدولة، فكانت لذلك محل اهتمام واضح من جانب الحكام، إذ نفذ محمد علي في سبيل نهضتها وتقدمها العديد من المشروعات الخاصة بها، واستقدم الخبراء الأجانب، وأقام بعض المدارس الزراعية لتعليم شئونها ودرس فنونها، وقد سار خلفاؤه- ما عدا عباس الأول- على النهج ذاته، وبخاصة إسماعيل الذي شهد عصره إنشاء"مجالس تفتيش الزراعة" بالأقاليم، والتي بلغ عددها خمسة، اثنان بالوجه البحري وثلاثة بالوجه القبلي، ثم نظارة للزراعة ضُمت للمجلس المخصوص الذي كان بمثابة مجلس للنظار قبل نشأة النظام النظاري عام ١٨٧٨، وقد ألحقت بها المجالس المذكورة[١].

ولكن على الرغم من ذلك الاهتمام، فإن مظاهره المشار إليها لم تتسم بالديمومة، إذ تراوحت مدارس الزراعة بين الفتح والإغلاق من وقت لآخر، كما أن نظارة الزراعة نفسها حينما شُكل مجلس النظار لأول مرة لم تأت ضمن نظاراته، وألحقت شئونها بسائر النظارات الأخرى، ومن ثم كان طبيعيًا في تلك الظروف أن يفكر كبار الملاك الزراعيين في إيجاد مؤسسة

ترعى مصالحهم الاقتصادية، وتسعى للنهوض بالزراعة وزيادة إنتاجها والإستفادة من التقدم العلمي الذي حدث في مجالاتها، وهو ما أسفر في نوفمبر ١٨٧٩ عن ميلاد"الجمعية الزراعية المصرية" برئاسة حيدر باشا يكن، وقد ضمت عددًا من الذوات الأتراك وكبار أعيان المصريين وكبار الملاك الأجانب. غير أن هذه الجمعية لم يقدر لها أن تستمر سوى لفترة قصيرة، حيث اختفت أخبارها إبَّان أحداث الثورة العرابية، ولما انتهت الثورة بخضوع البلاد للإحتلال البريطاني لم يُلحظ استئنافاً لنشاطها من جديد[٢].

وفي نهاية الثمانينيات من القرن التاسع عشر قامت محاولة لإنشاء جمعية جديدة، لكنها كانت هذه المرة من جانب سلطات الاحتلال، حيث وُكِّلت إلى مصطفى رياض- رئيس النظار حينئذ- دعوة كبار المزارعين والتشاور معهم في هذا الأمر، ورغم قيامه بما هو مطلوب وإقناعه لمن اتصل بهم بالفكرة[٣]، فإنها لم تتحول إلى واقع. وأخذت منذئذ وعلى مدار سنوات تالية تتوالى المطالبات من خلال الصحافة بأهمية وجود مؤسسة- اختلف مسماها من واحد لآخر بين مجلس وجمعية ومكتب وديوان- تعني بالزراعة وشئونها وكل ما يتعلق بها، وقد تضمنت اقتراحات تتعلق بتشكيلها واختصاصاتها وأوقات اجتماعاتها، فضلاً عن الجهة التي تتبعها[٤]. وكان لذلك رد فعله الذي بدأ بإقامة لجنة معرض الزهور والأثمار- تأسست في نهاية عام ١٨٩٥ برئاسة الأمير حسين كامل- قسم خاص بالحاصلات الزراعية في المعرض الثاني للزهور والأثمار- أقيم الأول في يناير ١٨٩٦- بحديقة الأزبكية في يناير ١٨٩٧، ثم تنظيم معرض زراعي مستقل في أواسط يناير من العام التالي بواسطة لجنة سبق تشكيلها خصيصًا لذلك برئاسة حسين كامل، وقد حقق نجاحًا ملحوظًا، وهو ما أفضى بعد ذلك إلى تأسيس الجمعية الزراعية[٥].

نشأة الجمعية ونظامها

في ٣٠ مارس ١٨٩٨، بعد نحو شهرين ونصف الشهر من معرض يناير الزراعي، اجتمع حسين كامل ببعض كبار الأسرة العلوية والملاك الزراعيين للبحث في تحسين أحوال الزراعة، وخلال الاجتماع أشار بأهمية وجود مؤسسة زراعية لتحقيق ما هو مطلوب، موضحًا فائدتها من خلال ما ستقوم به من تجارب، وتوفره من احتياجات تتعلق بالتقاوي والأسمدة والآلات الزراعية وغيرها من الأشياء الأخرى ذات الصلة بالزراعة. وقد وافقه الحاضرون، واتفقوا في الحال على بعض الأسس التي تقوم عليها المؤسسة ، كألا يتقاضى الرئيس والأعضاء أية مكافآت، ولا يكون لهم حقوقًا مالية سواء في رأس المال أو الأرباح، وأن يكون عملهم تعاونيًا بحتًا، وأن يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات، وحُدد رسم العضوية بخمسة جنيهات في العام(٦).

وتمثلت الخطوة التالية في الحصول على موافقة مجلس النظار، والتي تمت بالفعل بجلسته المنعقدة في ١٢ إبريل من العام ذاته، كما قرر المجلس منح المؤسسة حزمة من المساعدات تتضمن منحة سنوية تعادل قيمة اشتراكات أعضاءها، على ألا تزيد تلك المنحة عن ١٥٠٠ جنيه في العام، و٥٠٠ جنيه مرتبًا سنويًا لسكرتيرها، ومساحة ٣٠٠ فدان بإيجار اسمي، موزعة في مناطق مختلفة بحيث لا تزيد على ٥٠ فدانًا في المنطقة الواحدة، لإجراء التجارب والاختبارات بها، ومساحة أخرى من تفتيش الجيزة تتراوح بين ٤، ٥ أفدنة بإيجار اسمي كذلك، لإقامة المباني اللازمة للمعارض الزراعية، هذا فضلاً عن السماح بالاستعانة بالمسيو جورج فودن Goorge Foden من مدرسة الزراعة للقيام بوظيفة السكرتير مع احتفاظه بحق عودته إلى وظيفته بتلك المدرسة إذا حُلت المؤسسة الجديدة قبل مضي إحدى عشرة سنة(٧).

وقد لقيت الشركة حينئذ دعمًا معنويًا واضحًا من جانب بعض الصحف، وخاصة "المؤيد" ذات الصلة المعروفة بالخديو عباس حلمي الثاني الذي بدا من اسم الشركة أنها ستعمل في ظل رعايته، فأخذت في حث سراة المصريين على الاشتراك فيها ولو بقيمة سهم واحد (٥جنيهات)، والتي رغم ضآلتها تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للشركة، مشيرة إلى الفائدة غير القليلة التي ستعود من الشركة على الزراعة المصرية[٨].

وفي ٢٢ إبريل ١٨٩٨ تم التصديق على قانون الشركة[٩]، وبدأت في مزاولة أعمالها منذ ذلك اليوم الذي يؤرخ لتأسيسها رسميًا برئاسة الأمير حسين كامل[١٠].

ومن خلال ذلك القانون وتعديلاته التي صدرت أثناء فترة الدراسة في أعوام ١٩٠١، ١٩٠٤، ١٩١١، يتضح كثير من نظام الجمعية، فوفقًا لقانون عام ١٨٩٨ تحددت أغراضها بالعمل على تحسين الزراعة المصرية وترقية أحوالها بالوسائل المختلفة، والتي منها محاولة الوصول إلى طريقة لانتقاء البذور التي تستخدم في التقاوي، وإدخال نباتات جديدة تتفق مع البيئة المصرية، وإجراء التجارب على المزروعات بهدف الوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة للفدان، وتحسين الآلات الزراعية، وتجربة استخدام الآلات الحديثة، وإجراء التجارب على الأسمدة المحلية والأسمدة الكيماوية المستوردة لتحديد أنسب أنواعها للتربة، بالإضافة إلى تحسين سلالات الماشية عن طريق تهجينها بالطلائق الممتازة، وتوفير الوسائل اللازمة لإبادة الآفات والحشرات الضارة بالزراعة، على أن تسجل الجمعية النتائج التي تتوصل إليها على صفحات مجلة تصدرها ست مرات في العام بصفة دورية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية[١١].

وفيما يتعلق بإدارة الجمعية، فقد أناطها القانون(١٨٩٨) بلجنة تنتخب من الجمعية العمومية تسمى بـــ "اللجنة العمومية"، وينبثق منها قومسيون(لجنة)

تنفيذي يقوم على إدارة الأعمال باسم اللجنة المذكورة، وقد أُسندت رئاستيهما إلى حسين كامل[١٢].

وقد تم تعديل ذلك القانون بقرار من الجمعية العمومية للجمعية في ٣ إبريل ١٩٠١، فصار لها قانونًا جديدًا، كان مما جاء به بعد تحديده في بنده الأول لأهداف الجمعية ووسائل تحقيقها، وإشارته في البند الثاني إلى مسماها- جاء به كيفية ونظام الحصول على عضويتها، فأتاح تلك العضوية لكل طالب لها، على أن يتقدم إلى الجمعية بواسطة أحد أعضائها، ويتقرر قبوله بأكثرية أصوات لجنتها العمومية(بندا ٣، ٤)، وحدد قيمة الاشتراك السنوي بجنيه إلى خمسة جنيهات مصرية، واشترط دفعه مقدمًا حتى ١٥ يناير من كل عام على الأكثر، ومن يتأخر مدة تزيد عن الشهر يُطالب من رئيس الجمعية بالدفع، وإذا مضى شهر آخر ولم يدفع تسقط عضويته، وبين أن الاشتراك الذي قيمته خمسة جنيهات يؤهل صاحبه ليكون عضوًا بلجنة الجمعية أو لجان المديريات (بند١٧)[١٣]، وقد قرر القانون أن توقع الإيصالات الخاصة بقيمة الاشتراكات المدفوعة من أمين الصندوق مع مهرها بخاتم الجمعية(بند ١٣)[١٤].

أما عن إدارة أعمال الجمعية فقد أسندها القانون للجنة عمومية تنتخبها الجمعية العمومية لمدة عامين، وتتكون تلك اللجنة من ٤٠ عضوًا، منهم الرئيس وأمين الصندوق والسكرتير، ويكون من بين هؤلاء الأعضاء سبعة على الأقل من موظفي أو مستخدمي المصالح العمومية، ومندوب عن كل مديرية(بند ١١)، وتجتمع اللجنة لأول مرة بعد انتخابها وتنتخب الرئيس ونائب الرئيس وأمين الصندوق والسكرتير، كما تختار من غير أعضاء الجمعية مراقبين، وتعين من أعضائها قومسيونًا تنفيذيًا لمدة عامين، من ١٥ عضوًا، يكون من بينهم رئيس الجمعية ونائبه وأمين الصندوق والسكرتير، وأن يكون ٧ على الأقل من الأعضاء موظفين أو مستخدمين في إحدى

المصالح العمومية(بند ١٢)، ومن حق رئيس الجمعية رئاسة القومسيون التنفيذي إلى جانب اللجنة (بند١٠)، وللقومسيون هذا السلطة التامة في إدارة الجمعية باسم اللجنة على مقتضى القانون (بند١٢)، وهو يجتمع مرة كل شهر، بينما اللجنة تجتمع كل شهرين، وللرئيس دعوتها للاجتماع أيضًا كلما تراءى له ضرورة ذلك (بند١٤)، ووظائف رئيس الجمعية ونائبه وأعضاء كل من اللجنة والقومسيون التنفيذي بلا مقابل مادي، أما السكرتير فيخصص له راتبًا من الجمعية، وكل عضو تنتهي مدة عضويته باللجنة يجوز انتخابه ما عدا الأعضاء الذين لا يحضرون نصف الاجتماعات على الأقل مدة العام، ويستثنى من هؤلاء المتغيبون بسبب المرض أو السفر إلى خارج البلاد (بند١٦)، وأوجب القانون فيما يخص عقود الجمعية أن يوقع عليها رئيس الجمعية أو نائبه، فضلاً عن أحد أعضاء القومسيون التنفيذي (بند١٢)[١٥].

وبخصوص الجمعية العمومية قرر القانون اجتماعها في جلسة اعتيادية عمومية مرة في العام(بند٥)، وفي هذا الاجتماع يقدم الرئيس تقرير اللجنة عن أعمال الجمعية ومركزها المالي، ثم يطرح هذا التقرير على الأعضاء للمصادقة عليه بعد اطلاع مراقبي الجمعية عليه(بند١٥)، وتعقد الجمعية في جلسات غير اعتيادية بناء على دعوة الرئيس في كل مرة يرى ضرورة انعقادها(بند٦)، ويدعى الأعضاء، سواء لاجتماعات اعتيادية أو غير اعتيادية، قبل موعد الانعقاد بأسبوع واحد، مع إحاطتهم بالمسائل التي ستكون محلاً للبحث(بند٧)، ولا يعتبر الاجتماع صحيحًا، سواء كان اعتياديًا أو غير اعتيادي، إذا حضره أقل من خمسة أعضاء[١٦]، وفي هذه الحالة يدعو الرئيس إلى عقد جمعية أخرى في الخمسة عشر يومًا التالية على الأكثر، ويعتبر الاجتماع هذه المرة صحيحًا مهما كان عدد الحضور، ولا ينسحب ذلك على الاجتماع غير العادي من أجل تجديد أو تحديد فترة وجود كيان الجمعية والمحددة بـــ ٢٥ عامًا، أو إلغاء ذلك الكيان من الأساس، إذ يشترط

ألا يقل عدد الحضور عن نصف الأعضاء(بنود ٨، ١٨، ١٩)، وفي سائر الاجتماعات تتقرر المسائل محل النظر بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه صوت الرئيس (بند٩)[١٧].

وكان مما تضمنه القانون أيضًا أنه في حالة انتهاء مدة الجمعية أو ما إذا تقرر إلغاؤها قبل الأجل المحدد لها يصير تصفيتها بمعرفة اللجنة التي تكون عاملة وقتها(بند ٢٠)[١٨].

وقد اختُتم القانون بالنص على عدم جواز تحويره أو تغيير شيء من نصوصه إلا بقرار من جمعية عمومية (بند ٢١)[١٩]. ويبدو أن هناك تغييرًا قد حدث بالقانون بعد فترة وجيزة، فيما يخص عدد أعضاء اللجنة العمومية للجمعية، حيث لوحظ ارتفاع ذلك العدد من ٤٠ إلى ٤٤ عضوًا[٢٠].

وبعد أقل من أربعة أعوام من سريان ذلك القانون، جاء تعديله بقانون آخر عام ١٩٠٤[٢١]، وهو ما كان له ظروفًا خاصة، حيث بادرت به الحكومة من جانبها بعد أن كثر الإلحاح عليها بطلب إنشاء نظارة للزراعة[٢٢]، أو مصلحة خاصة بها كما جاء في اقتراح أبلغته إياها الجمعية العمومية(الهيئة شبه النيابية القائمة حينئذ بجانب مجلس شورى القوانين)، والذي كان قد ضمَّنه صاحبه أثناء شرحه له الإشارة إلى قصور دور الجمعية الزراعية رغم ما تبذله من جهود منذ إنشائها[٢٣]، فرأت الحكومة توسيع دائرة أعمال الجمعية من خلال تمكين الروابط بين مركز إدارتها والمزارعين، واعتنت من أجل ذلك بدراسة قانونها القائم ووضع مشروع جديد يشتمل على مجموعة من التعديلات التي تساعد في تحقيق ما هو مطلوب، وبعث أحمد مظلوم- ناظر المالية حينئذ- في ٢٣ نوفمبر ١٩٠٤ إلى حسين كامل رئيس الجمعية بخطاب يوضح فيه رؤية الحكومة، فضلاً عن أمور أخرى يتعلق بعضها بما سيُقدم للجمعية من مساعدات تعينها على تنفيذ ما جاء بالمشروع الذي أُرفق الخطاب بصورة منه، وطالب الوزير –

في ضوء ما ينص عليه البند ٢١ من قانون ١٩٠١- بعرض المشروع على الجمعية العمومية للأعضاء لنظره والمصادقة عليه، راجيًا سرعة البت فيه كي يتسنى للحكومة في حال موافقتها على ما ستنتهي إليه الجمعية من رأي تنفيذ القانون اعتبارًا من أول يناير ١٩٠٥[٢٤]. ومن جانبها ، وفي ٣ ديسمبر ١٩٠٤، نظرت اللجنة العمومية للجمعية الأمر، فوافقت على مقترحات الحكومة ومشروعها، وقد طلبت فقط إدخال تعديل طفيف على بعض البنود، حيث ارتأت فيه تكملة للفائدة التي تبغيها الحكومة[٢٥]، وأعقب ذلك تصديق الجمعية العمومية للجمعية في ٦ ديسمبر من ذات العام[٢٦].

وكان من أهم التعديلات التي اشتمل عليها القانون الجديد تحديد قيمة الاشتراك السنوي بجنيه واحد فقط، مع توحيد تلك القيمة على الجميع. ورغم إشارته إلى وجوب عدم التأخر عن الدفع عن الأول من فبراير من كل عام (بند٤)، إلا إنه لم يتضمن أي إجراء يمكن اتخاذه في حالة التأخر عن ذلك الموعد[٢٧]، كإلغاء العضوية مثلاً، كما كان مقررًا في القانون السابق،والذي يبدو أنه كان نصًا نظريًا لم يرق إلى درجة التطبيق، حيث لم يوجد في التقارير السنوية للجمعية أية إشارة إلى فصل أحد من الأعضاء بسبب تأخره عن الدفع، واقتصر الأمر على حث المتأخرين على دفع اشتراكاتهم، ومن ثم كان استبعاده في القانون الجديد بعد تبين عدم جدوى وجوده. وعليه يتضح أن الهدف بشكل عام من التعديل المذكور كان الحد من القيود أمام أي مشتركين جدد، أو قدامى عجزوا عن دفع قيمة الاشتراك التي كانت تشكل حينئذ مبلغًا لم يكن في متناول الكثير من صغار المزارعين. وكان للتعديل نتائجه الإيجابية بالفعل، وهو ما سوف يتضح فيما بعد.

أيضًا كان من التعديلات الأخرى بالقانون والتي كان من شأنها تقوية الروابط بين المزارعين وبعضهم وبين الجمعية أن يحل محل اللجان القائمة بالمديريات لجان أخرى تقوم مقام الجمعية بتلك المديريات، ويكون تشكيلها

من مدير المديرية(رئيسًا)، وعضوية مفتشي الري والصحة أو من ينوب عنهما، وعضو اللجنة العمومية النائب عن المديرية، وعضوين ينوبان عن كل مركز من مراكز المديرية تقرر انتخابهما اللجنة التنفيذية بعد أخذ رأي جهات الاختصاص، على أن يكونوا (مندوبي المراكز) من أعضاء الجمعية العاديين الذين يدفعون اشتراكًا، ووكيل للبنك الزراعي يعينه مدير البنك بعد تصديق الجمعية. ويعين لكل لجنة سكرتير بمرتب، يختار من ذوي الخبرة التامة بالأمور الزراعية، لإرشاد المزارعين بصفة عامة في الأعمال المختلفة التي تقوم بها الجمعية وإلى التجارب التي قد تكون مفيدة بالمديرية، والاشتراك في توزيع البذور والأسمدة وغيرها، ويقوم بأي عمل زراعي آخر تقرره اللجنة وتوافق عليه الجمعية(بند١٣)[٢٨].

وحُددت أعمال تلك اللجان في إحاطة المزارعين بصفة عامة بما تتبعه الجمعية من وسائل في توزيع البذور والأسمدة، وما يمكن أن تساعدهم به، كما تقوم بعمل التجارب الزراعية في أراضي هؤلاء المزارعين، وتكون بمثابة مجالس إرشادية يُرجع إليها فيما يُرغب في معرفته، كما تتولى تحصيل اشتراكات الأعضاء وأية أموال أخرى مطلوبة للجمعية. وفيما يخص اجتماعاتها تقرر أن تجتمع مرة واحدة شهريًا أو أكثر إذا كان ثمة ضرورة، وترفع عقب كل اجتماع إلى الجمعية تقريرًا باقتراحاتها لزيادة نفع الجمعية ووجودها بشكل أكبر(بند ١٤)، وتخضع تلك اللجان في جميع شئونها الإدارية لسلطة اللجنة التنفيذية للجمعية(بند١٥)[٢٩].

غير أنه كان يحول دون إنشاء هذه اللجان مرة واحدة بعض الصعوبات، كان أبرزها عدم توفر العدد الكافي من الأشخاص ذوي الكفاءة لتولي وظائف السكرتارية، وقد رأت الحكومة إزاء ذلك البدء بثلاث لجان فقط تكون في مديريات الغربية والشرقية والمنيا، أما لجان المديريات الأخرى فتنشأ تدريجيًا مع توفير الجمعية الأكفاء لهذه الوظيفة، وأعربت عن استعدادها

للنظر حينئذ في زيادة الإعانة المالية السنوية بنسبة ما يتم تشكيله من لجان، أما اللجان الثلاث المذكورة فتُمنح الجمعية من أجل مصاريفها فضلاً عن نفقات وظيفتين جديدتين، إحداهما مساعد للسكرتير والأخرى للأعمال الحسابية، يستدعي التوسع في أعمال الجمعية وجودهما، تُمنح مبلغًا سنويًا قدره ٣,٠٠٠ جنيه، علاوة على الإعانة السنوية التي تأخذها[٣٠]. وبالفعل نشأت لجان الغربية والشرقية والمنيا أولاً عام ١٩٠٥، وأخذت الجمعية في ذات الوقت في تدريب بعض الشبان الذين نالوا شهادة مدرسة الزراعة حتى يمكنها إنشاء لجان أخرى، وهو ما تحقق تباعًا، فتشكلت لجنتي البحيرة والدقهلية، ثم المنوفية والفيوم، ثم القليوبية .. إلخ، وقد وفت الحكومة من جانبها بالتزامها فيما يتعلق بزيادة الإعانة السنوية، الأمر الذي ساعد في المضي قُدمًا في إنشاء هذه اللجان[٣١].

ويسجل لتلك اللجان فوائدها ودورها في تقدم أعمال الجمعية، إذ أنها قربت بينها وبين المزارعين من خلال اجتماعاتها العديدة بهم، والتي شهدت تزايدًا ملحوظًا لأعدادهم من اجتماع لآخر، الأمر الذي ظهرت مؤشراته واضحة وبسرعة فيما طرأ من زيادة ملحوظة في عدد من قاموا بسداد قيمة اشتراكاتهم للجمعية، حيث ارتفع من ٢٤٣[٣٢] عضوًا عام ١٩٠٤ إلى ٣١٣١ عام ١٩٠٥ثم ٤٤٥١ عام ١٩٠٦[٣٣]، ولا يخفى بالطبع ما كان لتخفيض قيمة الاشتراك إلى جنيه واحد من أثر مهم هو الآخر في ذلك،هذا فضلاً عما أعطاه القانون للأعضاء من حق في الحصول من الجمعية على البذور والأسمدة والسلع الزراعية الأخرى بنفقاتها الأصلية مع هامش ربح لا يزيد على ٢%، بينما غيرهم من غير الأعضاء يدفعون ٥%(بند١٩)[٣٤].

وفيما يخص نظام إدارة الجمعية، فقد أُدخلت عليه بعض التعديلات، حيث جُعل لرئيس اللجنة العمومية نائبان، وأُلغيت وظيفة أمين الصندوق، بينما صار مسمى السكرتير سكرتيرًا عموميًا، وزيد عدد أعضاء تلك اللجنة إلى

٥٠ عضوًا، منهم الرئيس ونائباه والسكرتير العمومي، يضاف إليهم نفس ما تقرر بالقانون السابق من اشتمال التشكيل على عضو مندوب عن كل مديرية(بند٩). كما قرر القانون أن تقدم أسماء رئيس اللجنة العمومية ونائباه عقب اختيار اللجنة لهم للتصديق عليها من جانب الحكومة، كذلك تختار اللجنة من بين أعضائها لجنة تنفيذية تتكون من رئيس ونائبين ومساعد نائب رئيس واثني عشر عضوًا يكون أحدهم السكرتير العمومي الذي تعينه الحكومة من قبلها، وتقدم أسماء الرئيس ونائبيه ومساعد نائب رئيس إلى الحكومة لاعتماد اختيارهم، وتحددت فترة وجود تلك اللجنة بعامين(بند١٠)، وتضمنت اختصاصاتها إدارة الجمعية بشكل عام، وقبول التقارير عن الأعمال التي تتم في المديريات، وابتياع وتوزيع البذور والأسمدة، وإعداد المعرض السنوي في القاهرة والمعارض المحلية في الأقاليم، وتقرير كل ما يتراءى لها ضروريًا لنجاح الجمعية وتقدمها، كما دخل ضمن مسئوليتها مراقبة السكرتير العمومي فيما خُول له من إمضاء الأوراق بالنيابة عن الجمعية، وحدد اجتماعها بمرة واحدة في الشهر أو أكثر إذا كان هناك ما يدعو لذلك(بند١١). أما اللجنة العمومية فتجتمع مرتين في العام- بدلاً من ست مرات وفقًا للقانون السابق- وتقدم لها اللجنة التنفيذية تقارير عن الأعمال العمومية للجمعية للنظر فيها، وكذلك بيانًا عن الحالة المالية، وعليها أن تصدق على الميزانية السنوية[٣٥] وتقوم كذلك بالبحث في الوسائل التي يكون من شأنها تعميم فائدة الجمعية(بند١٢)[٣٦].

وبالنسبة للجمعية العمومية، فقد قلص القانون من صلاحياتها، حيث اكتفى بأن يُعرض عليها في اجتماعها السنوي تقرير عن أعمال الجمعية في السنة الماضية وكشف حساب السنة المالية دون أن يُنص على تصديقها عليهما(بند١٨)، فصار ذلك للجنة العمومية، ولم يشر إلى أي شروط لصحة اجتماعاتها، سواء كانت عادية أو غير عادية. كذلك لم يعد لها علاقة بتعديل

قانون الجمعية، الذي أعطي الحق فيه للجنة العمومية أيضًا مع اشتراط عدم نفاذ ما تراه من تعديل إلا بعد تصديق الحكومة عليه(بند ٢٠)[٣٧].

وبصفة عامة، فإن القانون تضمن العديد من الإيجابيات التي ساعدت في تقدم أعمال الجمعية، وكان للحكومة الفضل الأكبر في ذلك من خلال ما قدمته من مساعدات مالية ليست بالقليلة، لكن كان المقابل هو زيادة السيطرة من جانبها على الجمعية، والتي بدت واضحة في ربطها تعديل قانون الجمعية بموافقتها، وكذلك اشتراط تصديقها على تعيين القيادات، فضلاً عن استلابها من اللجنة العمومية حق اختيار السكرتير العمومي، وكذا مراقبا حسابات الجمعية.

وفي ٢٠ يناير ١٩١١ صدر قانون جديد للجمعية- حيث كان لابد من إعادة النظر في نظامها بعد إنشاء الحكومة لمصلحة الزراعة في نوفمبر ١٩١٠- وقد اشتمل على تعديلات لبعض مواد بالقانون السابق، فضلاً عن إضافات جديدة لم يكن متضمناً لها، فجعل إدارة الجمعية من اختصاص لجنة واحدة تتكون من ١٨عضوًا، منهم ١٤يتم انتخابهم من ذوي الأملاك بالمديريات، واحدًا من كل مديرية، وللحكومة أن تنيب عنها مندوبين يمثلان في اللجنة بحكم وظيفتيهما، وللجنة أن تضم إليها أعضاء إضافيين لا يزيد عددهم عن الخمسة، ويكون اختيارهم في ضوء ما يتوفر لديهم من معلومات وكفاءة شخصية، وتنتخب من بين أعضائها رئيسًا وثلاثة وكلاء، والرئيس يكون رئيسًا للجمعية والوكلاء الثلاثة وكلاء بها، ويُصدق على ذلك الانتخاب من جانب الحكومة، ومدة هؤلاء جميعًا- الرئيس والوكلاء والأعضاء- أربعة أعوام، ويجرى لهم تجديدًا نصفيًا كل عامين، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الساقطين، وتُقدم بعد ذلك للجمعية العموميةأسماءمنتمانتخابهم للتصديق عليها في أول انعقاد لها(مادة ٩)[٣٨]. وتضع اللجنة لائحة داخلية لإدارة شئون الجمعية،وتنعقد مرة في الشهر أو أكثر من ذلك إذا استدعى الحال، وأنيط بها

فحص ميزانية السنة المالية القادمة والتصديق عليها، حيث تُقدم إليها لذلك قبل نهاية السنة المالية القائمة، ولها أن تحيل بعضًا من أعمالها على لجان فرعية، كما لها أن تشكل لجانًا خصوصية من أعضاء الجمعية غير الأعضاء باللجنة(مواد ١٠، ١٢، ١٣). وللرئيس أو أحد وكلائه عند غيابه وكذلك للسكرتير العام بصفته نائبًا عن اللجنة التوقيع بالنيابة عن الجمعية، كما يكون الرئيس أو السكرتير بصفته مندوبًا عن الجمعية- يكون نائبًا عنها في المخاصمات، مدعية أو مدعى عليها، وفي كل المعاملات المدنية، وذلك طبقًا لقرارات اللجنة(مادتا ١٠، ١١)[٣٩].

وفيما يتعلق باشتراك العضوية أناط القانون باللجنة تحديد قيمته بحيث لا تزيد على جنيه واحد، وهو بشكل عام لا يختلف كثيرًا عن القانون السابق، لكن الجديد كان فيما ألحقه بذلك من أن يكون لكل واحد من الأعضاء أن يدفع مبلغًا قدره خمسة عشر جنيهًا اشتراكًا عن مدة حياته(مادة ٤)[٤٠]، وهو ما يعود على ما يبدو إلى حاجة الجمعية حينئذ إلى الأموال بعد قطع الحكومة لجزء كبير من مساعداتها المالية لها على إثر إنشائها لمصلحة الزراعة، والذي على الأرجح كان سببًا أيضًا في رفع نسبة الربح من مبيعات الجمعية لأعضائها من البذور والأسمدة وغيرها إلى ٣%(مادة١٨)[٤١] بدلاً من ٢% التي حددها قانونها السابق.

أما بالنسبة للجان المديريات، فقد أدخل عليها بعض التغييرات- وإن كانت طفيفة- فيما يخص تشكيلها، حيث استبدل معاون إدارة الزراعة في المديرية(مادة١٤)[٤٢] بعضو اللجنة العمومية النائب عن المديرية، وهي اللجنة التي لم تعد موجودة وفقًا للقانون الجديد، كما لم يأت ذكر به لسكرتيري تلك اللجان، والذي يبدو أن له علاقة أيضاً بتقليل الحكومة لمساعداتها المالية، حيث كان هؤلاء السكرتيرون الوحيدون باللجان الذين يتقاضون مرتبات. كما طال التغيير نظام اجتماعاتها، فحددت بأربع مرات

في العام أو أكثر من ذلك إذا استدعى الأمر(مادة١٥)[٤٣]، بينما كان مقررًا لها قبلاً اجتماع شهري أو أكثر إذا ما دعت الضرورة، وهو ما يعكس تراجعًا ملحوظًا، في الوقت الذي ظلت فيه مهامها كما هي، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يكون قد أثر سلبًا في أدائها لتلك المهام.

وقد تناول القانون مسائل أخرى مهمة، كتعديل قانون الجمعية، وكيفية حلها وتصفيتها، فأوضح بالنسبة للأولى أن كل تعديل في القانون يجب التصديق عليه من الجمعية العمومية بجلسة تنعقد فوق العادة يحضرها ربع الأعضاء على الأقل كشرط لصحة انعقادها، فإذا لم يكتمل هذا العدد تُعقد جمعية أخرى يحضرها على الأقل مائة عضو، فإن لم يتحقق عقدت مرة أخرى وتكون صحيحة بأي عدد من الحضور، واشترط القانون لصحة صدور أي قرار بالتعديل مصادقة الحكومة عليه(مادة١٩)[٤٤].

أما حل الجمعية، فلا يكون إلا بقرار من الجمعية العمومية بجلسة تُعقد فوق العادة يحضرها ثلثا الأعضاء على الأقل، فإذا لم يكتمل العدد تُعقد جلسة أخرى بعد مرور شهر من انعقادها، فإن لم يكتمل أيضًا تُعقد لمرة ثالثة بعد شهر من الانعقاد الثاني، ويكون الانعقاد صحيحًا هذه المرة متى حضر ربع الأعضاء، وفي كل الأحوال لا يصح حل الجمعية إلا بأغلبية أصوات ثلثي الأعضاء الحاضرين على الأقل (مادة٢٠). وفي حال حل الجمعية تعين الجمعية العمومية مصفيًا أو عدة مصفين، وما يتبقى من مالها بعد تصفيتها يخصص لإنشاء جمعية أو أي عمل تعود منه فائدة زراعية على البلاد، وذلك حسبما تقرر الجمعية العمومية وتصدق عليه الحكومة(مادة٢١)، وقد قرر القانون عدم أحقية الأعضاء في أي شيء من الأرباح السنوية للجمعية ولا فيما يتبقى بعد التصفية (مادة٢٢)[٤٥].

ويلاحظ هنا استعادة الجمعية العمومية لبعض ما انتزعه منها القانون السابق من حقوق، وليس كل تلك الحقوق، حيث كان لا يزال للحكومة القرار

النهائي في بعض شئونها.

غير أنه مما يجدر ذكره أن الجمعية في ظل ذلك القانون لم يعد لها الدور الذي كان من قبل، فبالإضافة إلى تأثرها سلبًا لنقل معظم كبار موظفيها إلى مصلحة الزراعة بعد إنشاء الحكومة لها وما ارتبط بذلك من تخفيض قيمة المكافأة السنوية التي تُعطى للجمعية[٤٦] جاء تحويل تلك المصلحة إلى نظارة في نوفمبر ١٩١٣[٤٧] ليزيد من ذلك التأثر، خاصة وقد ارتأت الحكومة معه قطع المكافاة عن الجمعية بشكل كامل[٤٨]، وهو ما ارتأينا إزاءه الوقوف بالدراسة عند هذا التاريخ.

ويتعلق بنظام الجمعية أدواتها التي ساعدت في تحقيق غاياتها، وباستثناء أراضيها الخاصة بالتجارب، ومعملها الكيماوي مما سوف يدرس في حينه، تبقى أداة أخرى ممثلة في مجلة الجمعية، وهي قد صدرت بالاشتراك مع مدرسة الزراعة بصفة دورية كل شهرين، تحت اسم "مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة" - وإن كان العدد الأول (يناير وفبراير ١٨٩٩) قد حمل لفظ" الشركة" حيث لم يكن مسماها قد تغير بعد إلى الجمعية - وقام على تحريرها كل من جورج فودن سكرتير الجمعية والدكتور ماكنزي Mackenzi ناظر المدرسة المذكورة، واستمرت على ذلك حتى توقفت نهاية عام ١٩٠٤، وهو ما يرجع في الغالب إلى ضعف الإقبال على قراءتها رغم توزيعها مجانًا على الأعضاء، حيث كان سواد المزارعين حينئذ غير ملمين بالقراءة، فضلاً عن أن العالمين بها أنفسهم لم يكن جميعهم على قدر من الثقافة يؤهلهم لاستيعاب ما تناولته المجلة من موضوعات كانت في أغلبها متخصصة، الأمر الذي حدا بهم إلى العزوف عنها، مما يعني قلة فائدتها، ومن ثم كان الاكتفاء في قانون الجمعية الجديد الصادر حينئذ بإصدار نشرات في المسائل الزراعية من وقت إلى آخر تكون مناسبة للأعمال الزراعية في الوقت الذي تنشر فيه، وكذلك تقرير سنوي يفصل فيه عمل الجمعية ونتائج

الأبحاث التي قامت بها هي أو غيرها(البند الأول من القانون)، وهو ما حدث بالفعل(٤٩)، لكن في عام١٩٠٨ عادت المجلة لتصدر من جديد، وكانت هذه المرة من دون مشاركة مدرسة الزراعة، غير أنها سرعان ما احتجبت خلال العام التالي(٥٠).

وبغض الطرف عن مدى ما حظيت به المجلة من اهتمام وما كان لها من انتشار، فإنها قد امتازت بمستوى عال من التحرير، سواء فيما يتعلق بكتَّابها أو ما تناولته من موضوعات ومشكلات زراعية مختلفة وقضايا أخرى ذات صلة، فكتب بها بجانب جورج فودن وماكنزي محرريها الرئيسين علماء متخصصون، بعضهم من مدرسي مدرسة الزراعة مثل أندرو لنتون Andro Lenton، جورجي بونابرت Gorge Bonapart، وكارت راتب Cart Ratep، والبعض الآخر من المشتغلين بأماكن أخرى، كالماجور براون Brown مفتش عموم ري الوجه القبلي، وأوغستوس ميلر Augustus Miller المفتش البيطري بمصلحة الصحة، وموسى غالب مدير تفتيش الري، وفرنك هيوز Frank Huze كيماوي الجمعية ..إلخ، وقد ناقش هؤلاء وغيرهم، كل في تخصصه، جل قضايا الزراعة ومحاصيلها، من ري وصرف وتسميد وأمراض بعض المزروعات وطرق علاجها وتربية المواشي وبعض أمراضها، وغير ذلك من أمور أخرى مما فاضت به أعداد المجلة طوال سنوات صدورها، وكان للقطن نصيبًا وافرًا في هذه الكتابات لما كان يشكله من أهمية كبيرة لاقتصاد البلاد(٥١). واهتمت المجلة إلى جانب هذا بنشر نتائج ما كان يجرى من تجارب زراعية، سواء من قبل الجمعية الزراعية أو قومسيون الأراضي الأميرية، في الحقول المخصصة لذلك، فضلاً عما كان يصلها من نتائج التجارب التي كان يجريها بعض كبار الملاك من أعضاء الجمعية الزراعية بأبعادياتهم الخاصة، وذلك كله بغية تعميم الفائدة منها(٥٢). ومن أجل هذه الغاية ذاتها عنيت المجلة أيضًا من آن

لآخر بنشر ملخصات لنتائج التحاليل التي يقوم بها المعمل الكيماوي، كما حرصت في الوقت ذاته على إيقاف المزارعين على بعض التجارب الزراعية بالخارج وأحوال العديد من المحاصيل هناك من خلال نقل مقتطفات بشأنها من صحف ومجلات أجنبية متخصصة(٥٣).

ويأتي ضمن نظام الجمعية ماليتها من إيرادات ومصروفات، وقد جاءت الأولى من مصادر عدة تمثلت في بعض إعانات ومخصصات الحكومة وصندوق الدين، وأرباح مبيعات الأسمدة الكيماوية والبذور، وإيرادات دخول المعارض الزراعية، وتحاليل المعمل الكيماوي، وبيع بعض المحاصيل، وإيجارات مساحات من الأراضي، وقيمة اشتراكات الأعضاء، فضلاً عن إيرادات أخرى من اكتتابات وتبرعات وخلافه، وبعض تلك الإيرادات كان ثانويًا ومرتبطًا بظروف معينة، كما أن الأساسي منها لم يكن ثابت القيمة، حيث كان قابلاً للزيادة والنقصان. أما المصروفات فوجهت نحو شراء مساحات من الأراضي اللازمة للتجارب ومستلزمات زراعتها وخدمتها، وبعض الإنشاءات، والمصروفات الخاصة بالإدارة، ومصروفات المعارض، واتسمت مالية الجمعية بشكل عام بزيادة إيراداتها عن مصروفاتها(٥٤).

اهتمامات الجمعية وأنشطتها

من أجل تحقيق أهدافها التي نشأت من أجلها تنوعت اهتمامات الجمعية وتعددت أنشطتها التي قامت بها في مجالات مختلفة، شملت إقامة المعارض الزراعية، والاهتمام بالمحاصيل التي كان القطن في مقدمتها باعتباره أهمها حينئذ، واستيراد الأسمدة الكيماوية وتوزيعها على الفلاحين بأسعار مناسبة، وإجراء التجارب والتحاليل الفنية الخاصة بالأراضي والمحاصيل والأسمدة والمياه وغيرها، وبحث مشكلات الري والعمل على حلها، وحماية الثروة الحيوانية وتنميتها، والعمل على إنشاء النقابات الزراعية وصناديق التعاون، وغير ذلك من الأمور الأخرى مما له علاقة بالزراعة، وهو ما سوف

نعرض لتفاصيله فيما يلي من سطور.

- **المعارض الزراعية**

تهدف تلك المعارض بصفة عامة إلى تشجيع المزارعين وتمكينهم من إدراك الجديد في طرق وفنون الزراعة، وإثارة روح المنافسة فيما بينهم، وبالتالي الوصول إلى درجة عالية من الجودة فيما يزرع من محاصيل أو يربى من حيوانات بمختلف أشكالها وأنواعها، الأمر الذي يعود في النهاية بالنفع عليهم بصفة خاصة والبلاد بشكل عام.

وقد اهتمت الجمعية اهتمامًا كبيرًا بنجاح معرضها السنوي لتحقيق الأهداف المرجوة منه، وهو الاهتمام الذي أخذ مظاهرًا عدة كان من بينها الإعداد الجيد، مما بدا واضحًا مع أول انعقاد للمعرض، والذي تم بأرض الجزيرة خلال الفترة ٢٠-٢٣ ديسمبر ١٨٩٨[٥٥]، فقد أعلنت عنه قبل بدايته بوقت كاف كي يأخذ المهتمون استعداداتهم له، وعينت ما يشتمل عليه كل قسم من أقسامه التي حددتها بثلاثة- أضيف إليها فيما بعد أقسامًا أخرى- أحدها للحاصلات الزراعية، والثاني للحيوانات، والأخير للآلات والأدوات الزراعية، مبينة لمن يرغب في عرض أي شيء مما ورد ببرنامج المعرض أن يحدد في استمارة يقوم بطلبها من سكرتير الجمعية مساحة المكان الذي يرغب في تخصيصه لمعروضاته، ويبعث بهذه الاستمارة مستوفاة البيانات بما لا يجاوز ١٥ نوفمبر إن كانت متعلقة بعرض حيوانات، وأول ديسمبر إذا كانت مختصة بالآلات الزراعية، و٦ ديسمبر بالنسبة للحاصلات، وحددت جوائز المعرض ودرجاتها و جميع أنواع المعروضات التي ينال أصحابها تلك الجوائز عليها[٥٦]. ويدخل في إطار ذلك الإعداد ما قررته اللجنة العمومية للجمعية في فبراير ١٨٩٩ من قيام سكرتير الجمعية بإرسال خطاب من خلال الحكومة إلى بلاد القطر كل أربعة أشهر يوضح فيه كافة ما يتعلق بالمعرض القادم من تفاصيل[٥٧].

ومن مظاهر الاهتمام الأخرى ما قررته اللجنة المذكورة في التاريخ ذاته من تكليف سكرتير الجمعية بأن يطلب من نظارة الداخلية التصريح لكل مدير مديرية بتشكيل ورئاسة لجنة من أربعة أعضاء سواه يتم اختيارهم من أعضاء الجمعية المقيمين بالمديرية، وأن يصرح بذلك أيضًا لمأموري المراكز، وذلك بهدف مساعدة الجمعية في إشهار المعرض وبيان فوائده وحض الأهالي على الإقبال عليه[٥٨].

أيضًا عملت الجمعية على تشجيع العارضين بوسائل مختلفة، كان من بينها ما قرره حسين كامل رئيسها أثناء الاستعداد للمعرض الأول من منح مكافآت خاصة علاوة على المكافآت العادية على بعض الآلات الزراعية وأنواع من الحيوانات تم تحديدها مقرونة بقيمة المكافآت التي تخصص لأصحابها[٥٩]، ونشر أسماء الفائزين بجوائز ذلك المعرض وغيره من المعارض الأخرى بمجلة الجمعية[٦٠]، وكذلك نقل المعروضات عن طريق السكك الحديدية بنصف أجر، فضلاً عن إعفائها من رسوم الدخولية عند وصولها للقاهرة[٦١]، كما تقرر أيضًا بعد بضع سنوات من بداية المعرض إعفاء العارضين مما كانوا يدفعوه من مقابل مادي نظير ما يخصص لهم من محلات العرض[٦٢].

ومما يندرج كذلك تحت مظاهر اهتمام الجمعية بنجاح المعرض اهتمامها بما كان يُبدى من ملاحظات بشأن بعض ما يُرى من سلبيات إبان فعالياته أو يُقدم من مقترحات، والعمل على اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، فحينما لوحظ عدم تجربة الآلات التي وجدت بالمعرض الأول مما كان يعني عدم التأكد من قيمتها عمليًا، سرعان ما تم تلافي ذلك بالمعرض التالي، فأجريت التجارب اللازمة بقطعة أرض مجاورة لأرض المعرض[٦٣]. ولما رأى البعض زيادة أيام المعرض- كانت أربعة أيام في المعرض الأول(٢٠- ١٨٩٨/١٢/٢٣) وثلاثة في الثاني(٩- ١٩٠٠/٢/١١)- لأيام أخر زيادة في

الفائدة منه، قررت الجمعية تحقيق ذلك اعتبارًا من معرضها الثالث[٦٤]، والذي امتدت فترة انعقاده فعلاً إلى ستة أيام، ولم تقل منذئذ فترة أي من المعارض التي تلته خلال تلك المرحلة من تاريخ الجمعية عن خمسة أيام. كما استجابت كذلك الجمعية لما طولبت به من إقامة مظلات دائمة بالمعرض، سواء بالنسبة للآلات حيث كان أصحابها يعانون سنويًا مما يتحملونه من مبالغ باهظة لإقامة الأكشاك الخاصة بها، أو الحيوانات التي لم تعد السرادقات المخصصة لها بحالة جيدة، وإن كانت تلك الاستجابة قد جاءت متأخرة بعض الشيء، حيث لم يكن متوفرًا لدى الجمعية الأموال اللازمة للتنفيذ، مما جعلها تطلب من الحكومة منحها ٥،٠٠٠ جنيه كي تتمكن من القيام بما هو مطلوب، وهو ما رأت الحكومة تلبيته[٦٥].

وفي ظل ذلك الاهتمام كان طبيعيًا أن يتقدم المعرض من انعقاد إلى آخر، فكانت الزيادة الظاهرة في أعداد زائريه سنويًا، إذ قُدرت تلك الأعداد بالمعرض الثاني على سبيل المثال من خلال إجمالي إيراد رسوم الدخول بـــ٨٠٦٤ زائرًا، بينما كانت بالمعرض الأول١٩٨٨، بخلاف الزائرين من أعضاء الجمعية، حيث سُمح لهم بالدخول مجانًا[٦٦].كما تجلت الزيادة أيضًا بوضوح في أعداد معظم أنواع المعروضات، والتي اتسمت في ذات الوقت بتوالي تحسنها من ناحية جودتها، فبلغت المساحة التي شغلتها معروضات القطن مثلاً بالمعرض الثاني ١٢٤ مترًا بعد أن كانت ٥٥ مترًا فقط بالمعرض الأول، أما المواشي- فيما يخص الثيران والبقر والعجول (ذكور وإناث)- فقد ارتفع إجمالي المعروض منها من مواشي الوجه البحرى من٤٥ معروضًا بالمعرض الأول إلى٧٨ بالمعرض الثاني، والمولدة من ١٣ إلى ٣٣، والأوروبية من ٥ إلى ٦، والأغنام من١٨ إلى٤٥، ولم يشذ عن ذلك السياق إلا أنواع قليلة كان من بينها المسمنة للذبيح، حيث لم يعرض سوى٤ مقابل١١ بالمعرض الأول[٦٧]. وإزاء هذه الزيادة للمعروضات بشكل عام

جاءت جهود الجمعية من وقت لآخر لتوسعة أرض المعرض بإضافة إليه بعض أملاك الحكومة المجاورة له(٦٨).

ومما يجدر ذكره أن ذلك التقدم الذي أحرزه المعرض العام لم يكن الفضل فيه للجمعية وحدها، وإنما كان للحكومة أيضًا دورها الذي لا ينكر، حيث لم تبخل بما طُلب منها من مساعدات لأجله، والتي وضح بعضها فيما تقدم، وكان في مقدمتها جميعًا أرض المعرض ذاتها بالجزيرة، والتي شيدت عليها الجمعية السراي الخاصة به بما ينوف عن العشرة آلاف جنيه تحمل صندوق الدين ثمانية منها، واحتفل بافتتاحها مع بدء فعاليات المعرض الثاني للجمعية في ٩ فبراير ١٩٠٠(٦٩). كذلك كان للصحافة هي الأخرى دورها من خلال ما قامت به من دعاية له والتعريف بأخباره، فضلاً عن إبرازها ما كان يعن لها من سلبياتٍ حرصت إدارة المعرض من جانبها على أخذها بعين الاعتبار والعمل على تلافيها مستقبلاً.

أما بالنسبة للمعارض الإقليمية، أو بالأحرى المحلية، فإن فكرتها تعود إلى ما قبل نشأة الجمعية الزراعية، ففي فبراير١٨٩٨ أشار إسماعيل أباظة عضو الجمعية العمومية ضمن اقتراح كان قد تقدم به إلى أهمية إقامة معارض زراعية سنويًا بعواصم المديريات، محددًا هدفها في توسيع نطاق المعلومات والمعارف الزراعية، وتسهيل علم كل جهة بما تستكشفه الجهة الأخرى من أصناف التقاوي الجيدة أو التي تعطي محصولاً أكثر أو يكون ضررها للأرض أقل أو لا تستغرق من الزمن بالأرض ما يستغرقه مثيلها، ومعرفة ما يطرأ على الآلات الزراعية العادية من التحسينات وما يستحدث من الماكينات البخارية وغيرها، وأخيرًا بث روح التنافس بين الجميع مما يعود بالأثر الإيجابي على اتقان الزراعة. لكن الفكرة وقتئذ لم تَرُقْ لأغلبية الأعضاء، حيث آثروا عليها طرح آخر تمثل في زيادة الاهتمام بالمعرض السنوي وتقديم دعم أكبر له من جانب الحكومة(٧٠).

وبعد نشأة الجمعية الزراعية، وفي أعقاب معرضها الزراعي الأول، طُرحت الفكرة في إطار ما أُبدي من جانب البعض من ملاحظات على تجربة ذلك المعرض، حيث أشير إلى عقد معرض فرعي بكل مديرية سنويًا يتقدم إليه كل بما عنده(٧١)، بينما رأى آخر- وهو المستر لانج أندرسون Lang Andreson في تقريره عن الحيوانات التي عرضت بالمعرض المذكور والذي أشار فيه إلى عدم إقدام صغار الفلاحين على عرض مواشيهم- تشكيل معارض صغيرة في بنادر المديريات ليتيسر لهؤلاء الفلاحين عرض حيواناتهم فيها، وأن يوزع على المستحقين منهم مكافآت نقدية تؤهلهم لإرسال مواشيهم الفائزة إلى المعرض العام الذي ذهب إلى وجوب انعقاده بعد مدة قصيرة من انتهاء المعارض الفرعية(٧٢). وقد لاقى ذلك الطرح في مجمله حينئذ اهتمامًا من جانب مسئولى الجمعية، إذ تقرر إقامة معرض بإحدى المديريات في أكتوبر ١٩٠١ على سبيل التجربة، واتفق على أن تكون مدينة طنطا مكان انعقاده(٧٣)، حيث تتوسط العديد من مدن الدلتا، وقد تم بالفعل هناك في الموعد المذكور، محققًا نجاحًا كبيرًا دل عليه كثرة معروضاته- وهي كانت محصورة في الحيوانات- التي بلغ عددها ٢٥٠ معروضًا، ففاقت ما عُرض بأي من معارض الجمعية السابقة، كما تأكد النجاح أيضًا فيما اتسم به العديد منها من جودة(٧٤)، وهو ما يثبت صواب رؤية أندرسون لأسباب ما انتاب المعرض العام الأول للجمعية- وإلى حد ما المعرضين اللذين تلياه بطبيعة الحال- من قصور فيما يتعلق بمعروضات الحيوانات.

وإزاء ذلك النجاح لأول معرض محلي قررت الجمعية المضي قدمًا في هذا الاتجاه، فكان معرضها ببني سويف في أكتوبر ١٩٠٢، والذي اتسع ليشمل إلى جانب الحيوانات- وقد بلغ عددها ٣٥٠ معروضًا- أنواعًا مختلفة من القطن والحبوب وغيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى، الأمر الذي يعكس

نجاحًا ملحوظًا[٧٥]، فضلاً عن تطور مستمر حرصت الجمعية على وجوده كذلك بمعارضها المحلية الأخرى التي استأنفت تنفيذها أواخر عام١٩٠٥ بعد انحسار الطاعون البقري الذي تسبب في إيقافها منذ ظهوره وتفشيه بالبلاد قبل أكثر من عامين، وقد تبين ذلك جليًا بمعارض الفيوم والمنصورة عام ١٩٠٥ وطنطا والمنيا في العام التالي، وإن كان هناك تأثر سلبي قد حدث نتيجة تغييب البقر والجاموس عن بعض تلك المعارض في ظل التحوطات الصحية التي كانت تتخذ ضد المرض المذكور، والذي لم يلبث أن أطل برأسه من جديد بعد أقل من عام من انحساره[٧٦].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الجمعية الزراعية قد وجهت جزءًا من اهتمام معارضها نحو ترقية الصناعة الوطنية، إدراكًا منها بخطورة الوضع الذي كانت عليه هذه الصناعة حينئذ، حيث كادت أن تضمحل في ظل ما كان قائمًا من تركيز الجهود وحصرها على الزراعة، وقد بدأ ذلك الاهتمام حينما خصصت على سبيل التجربة قسمًا للصناعات المصرية بمعرض المنصورة عام١٩٠٥، ثم قسمًا آخر في العام التالي بمعرض طنطا، فحققا من النجاح ما جعلها تقرر إقامة قسم أكبر بمعرضها العام بالجزيرة عام١٩٠٧، والذي حرصت على أن يشمل على أكبر قدر من المصنوعات الوطنية، مما اتضح في خطابها للمحافظين والمديرين قبل انعقاد المعرض لبذل جهودهم حتى تمثل فيه كل الصناعات والحرف الموجودة بدائرة كل واحد منهم[٧٧]، وقد حظي القسم بالفعل باهتمام ليس بالقليل من جانب العارضين من أماكن مختلفة من البلاد، فظهرت به أنواع عديدة من المنسوجات بين حريرية وغيرها، ومصنوعات ذهبية وفضية ونحاسية وحديدية، مما أكسب المعرض أهمية كبيرة[٧٨] حتى صار مسماه اعتبارًا من عام١٩٠٩"المعرض الزراعي الصناعي"، وقد أثبت من النجاح[٧٩] ما يمكن معه أن يقال إنه قد مهد السبيل أمام العديد من الصناعات الناشئة.

- **القطن ومحاصيل أخرى**

بعد الاحتلال البريطاني لمصر، ولفترة ليست بالقصيرة، عرفت البلاد ما سُمي بسياسة "التخصص الزراعي"، حيث تم التركيز بشكل كبير على زراعة القطن، الذي لعب دورًا مهمًا في الحياة الاقتصادية، وتكوين القدر الأكبر من دخل كبار ملاك الأراضي والمزارعين بشكل عام، فضلاً عن التجار والبيوت المالية الأجنبية التي استفادت من فترات الرواج الاقتصادي فيما بين عامي ١٩٠٠و١٩٠٦ نتيجة لارتفاع أسعار المحصول في الأسواق العالمية، هذا إلى جانب الوفاء بحاجة مصانع الغزل والنسيج في مانشستر ولانكشير من المواد الخام، وبأرخص الأسعار[٨٠]، ومن ثم كان الاهتمام غير المحدود الذي حازت علية زراعته.

وقد كان للجمعية الزراعية جهودها التي قامت بها في إطار ذلك الاهتمام، وهي الجهود التي سارت في أكثر من اتجاه، فعملت على تحسين انتاج المحصول من خلال تقليل اختلاط بذور أجناسه المختلفة[٨١]- وهو الاختلاط الذي كان من شأنه حال استمراره أن يؤدي إلى اضمحلال تلك البذور وإتلافها مع توالي زراعتها- ومن ثم توفير تقاوٍ جيدة لتوزيعها على أكبر عدد ممكن من المزارعين، وسلكت في سبيل ذلك وسائل عدة، كان منها تنسيقها مع مصلحة الدومين(الأراضي الأميرية) بحيث تخصص الأخيرة مساحات من أراضيها لزراعتها بأنواع البذور التي تُحدد لها من قبل الجمعية، والتي تقوم من جانبها فيما بعد بشراء ما ينتج عن المحصول من بذور بسعر أعلى مما هو سائد بنسبة يتم تحديدها، وتوزعها على بعض المزارعين المعروفين لاستزراعها بمساحات من أراضيهم مع احتفاظها بحق ابتياع- بأسعار مميزة أيضًا لصالح هؤلاء المزارعين- ما ينتج عن المحصول من بذور لتقوم بتوزيعها لاحقًا كتقاوي على طالبيها من المزارعين. وبتكرار ذلك العمل لعدد من السنوات تيسر للجمعية مقادير

ليست بالقليلة من تقاوي القطن الجيدة[٨٢]، الأمر الذي ساعدها في تحقيق تقدم لا بأس به فيما كانت تعمل له.

ويسجل للجمعية بهذا الصدد ما عقدته من اتفاق مع البنك الزراعي لإمدادها بالأموال كي تتمكن من توفير حاجات صغار المزارعين من البذرة والتي كانت تفوق ما كان مسموحًا به في ظل المبلغ الذي خصصته الحكومة للجمعية لشراء البذور، وهو أردبان بحد أقصى لكل مزارع، ووفقًا لهذا الاتفاق كان على المزارعين سداد هذه الأموال للبنك في شهر أكتوبر بعد جني المحصول، فيدفع كل واحد ما عليه من مبلغ مشتملاً الثمن الأصلي للبذرة وما تكلفته من مصروفات، فضلاً عن فائدة النقود التي اشتريت بها. وقد عاد ذلك النظام بكبير الفائدة على المستفيدين منه، حيث صاروا يحصلون على بذرة جيدة وبثمن أقل كثيرًا مما كانوا يدفعونه إلى المرابين من قبل من الأموال التي كانوا يقترضونها من البنك المذكور لقاء بذرة مختلطة الأصناف ورديئة النوع[٨٣].

أيضًا كان من ضمن الوسائل التي لجأت إليها الجمعية لتوفير البذور الجيدة محاولة التخلص من البذرة المعروفة بالهندي التي كثر اختلاطها بأنواع القطن المصري، وخاصة الميت عفيفي، وقد جرى تعاون واضح بهذا الشأن بينها وبين مصلحة الأراضي الأميرية، مما أسفر عن نتائج إيجابية لا بأس بها[٨٤]. كذلك كانت قراراتها الخاصة بالسعي لمنع زراعة القطن الأمريكي بالفيوم- وهو ذو نوعية رديئة- كي لا يختلط بالقطن الأشموني، وأيضًا إيقاف الحكومة على مدى الضرر الذي قد يصيب البلاد من التصريح بإدخال أقطان أجنبية إلى مصر لحلجها بها وتصديرها ثانية، حيث من الوارد اختلاطها كذلك ببذور القطن المصري، مما يترتب عليه تلف هذه البذور[٨٥]، وبالتالي فقدان القطن لمزيته التي ينفرد بها وتعلو أسعاره بفضلها[٨٦].

وإلى جانب العمل على تحسين الإنتاج بتوفير البذور الجيدة، اهتمت

الجمعية ببحث وعلاج الأمراض والمشاكل التي كان يتعرض لها المحصول، فبمناسبة الضرر البالغ الذي ألحق به عام ١٩٠٤ جراء تفشي دودة القطن قامت برفع تقرير إلى الحكومة تلتمس فيه سرعة اتخاذ الوسائل الفعالة للقضاء على تلك الدودة، مقترحة اللجوء إلى العمل الإجباري في ضوء ما تراءى لها من الصعوبة الكبيرة التي يلاقيها المزارعون عند المقاومة في توفير الأنفار اللازمة لجمع الأوراق المصابة في الوقت اللازم، وهو ما استجابت له الحكومة فكان مشروع الأمر العالي الذي أُعد بهذا المعنى، والذي حقق بتطبيقه نتائجًا إيجابية ملموسة[٨٧]. وحينما تفاقمت الدودة من جديد عام ١٩٠٩ في ظل ما كان قد حدث من تراخي من جانب البعض في نقاوة بويضاتها وما ترتب على ذلك من فقس هذه البويضات ونموها أخذت الجمعية في توجيه المزارعين إلى ما يجب عمله لإبادة تلك الدودة أو تقليلها بقدر الإمكان[٨٨]، ومن جانبه أصدر رئيس الجمعية منشورًا إلى مندوبي الجمعية في المديريات يثني فيه على ما يقومون به من جهد، ويطالبهم بالمداومة عليه من خلال المرور يوميًا على جميع الأنحاء لإرشاد المزارعين، وكذا تبليغهم بكل ما يرد بمنشورات الجمعية وتفهيمهم إياه مع حثهم على تنفيذه، مشيرًا إلى وجوب رفع كل ما يرونه من إهمال وتقصير إلى مدير المديرية[٨٩]. واستمرت الجمعية في القيام بهذا الدور في مقاومة الدودة فيما تلا ذلك من سنوات، وإن كان قد تأثر بعض الشيء بنشأة مصلحة الزراعة، حيث وقع على عاتقها الجزء الأكبر من عملية المقاومة.

أيضًا كان للجمعية جهودها فيما يخص دودة اللوز، التي فاق خطرها الدودة الأخرى في ظل عدم التوصل لعلاج حاسم بشأنها، حيث استطاعت التعرف على بعض الطرق التي يمكن بها تجنب الإصابة بتلك الدودة أو تقليل وجودها، وقامت بإرشاد المزارعين إليها[٩٠].

وإزاء تزايد آفات القطن بصفة عامة واشتداد إتلافها للمحصول[٩١]، وفي

إطار جهود الجمعية لمواجهتها جاءت محاضرتها عن تلك الآفات وطرق العلاج أو الوقاية منها، والتي ألقاها مديرها عبد الحميد أباظة بدار الجامعة المصرية في مارس١٩١٢ في حضور العديد من مسئولي الحكومة وأعيان البلاد ونوابها ومزارعيها، وقد وجهت الجمعية تعميمًا للفائدة منها بشكل أكبر بإعادة إلقائها بعاصمة كل مديرية، وهو ما أُخذ في تنفيذه بالفعل(٩٢).

وكان مما اهتمت به الجمعية فيما له صلة بمشكلات القطن ما لوحظ على مدى عدة سنوات سابقة على عام ١٩٠٨ من عدم زيادة إجمالي المحصول بنسبة زيادة المساحة المنزرعة، فشكلت في ذلك العام لجنة برئاسة رئيسها حسين كامل للبحث فيما يمكن أن يكون وراء ذلك من أسباب، والنظر فيما يجب اتخاذه من الوسائل والإجراءات لملافاتها(٩٣)، وبعد بحث استغرق أكثر من شهرين حددت اللجنة جملة أسباب ارتأت أنها قد تكون المؤدية إلى نقص المحصول، كان من أهمها ضعف الأرض الناتج عن زراعتها بالقطن كل عامين بدلاً من ثلاثة أعوام حسبما كان معمولاً به قديمًا، وطول مدة المناوبات، والري الغزير عقب انتهاء تلك المدة، وعدم وجود المصارف في بعض الجهات وإهمال المصارف الموجودة في نواحٍ أخرى مما أفضى تدريجيًا إلى ارتفاع منسوب الماء الكامن تحت سطح الأرض وبالتالي الإضرار بالمحصول، والتغيرات المناخية، وضعف النبات نتيجة عدم العناية الجيدة بتنقية التقاوي، والحشرات المضرة بالمحصول، فضلاً عن نقص التسميد. وقد أقرنت اللجنة كل من هذه الأسباب بما رأته من علاج لتلافيه(٩٤).

لكن تجدر الإشارة إلى أن اللجنة لم تستطع تقدير تأثير كل سبب مما ذكرته على عجز المحصول على حدته، وذلك لعدم توافر إحصائيات دقيقة لديها عن حالة كل جهة من جهات القطر المختلفة، الأمر الذي جعلها توصي في تقريرها الذي نشرته ورفعته بشكل رسمي إلى الحكومة باتخاذ الوسائل

اللازمة للحصول بكل دقة على المساحات المنزرعة قطنًا سنويًا ومحصول الفدان بكل جهة، وكذلك عمل عدة تجارب على نمط علمي لمعرفة التأثير النسبي لكل واحد من الأسباب المذكورة على عجز المحصول[٩٥]. وقد عنيت الحكومة من جانبها بذلك ووضعته مع غيره من الملاحظات الأخرى التي وردت بالتقرير موضع النظر والاهتمام، وبدأت في اتخاذ إجراءات فعلية بشأنه[٩٦]، وإن كان قد حدث في العام التالي أن نقص المحصول عن عام ١٩٠٨ رغم توافر ماء الري وملائمة الأحوال المناخية، مما رأت الحكومة معه تشكيل لجنة من قبلها للبحث من جديد في أسباب النقص، والتي تبين وفقًا لهذه اللجنة عدم اختلافها كثيرًا عما انتهت إليه لجنة الجمعية[٩٧].

أما فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية الأخرى كالأرز والقمح والذرة وغيرها، فقد شهد الاهتمام بها بشكل عام تراجعًا ملحوظًا في ظل سياسة التخصص الزراعي حتى وصل الأمر مع ضيق المساحات المنزرعة بها لحساب زراعة القطن إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج لسد حاجة السكان الذين تزايد عددهم بقدر فاق المنتج منها[٩٨]، لذلك لا يسجل للجمعية بشأن تلك المحاصيل سوى بعض محاولاتها لتمكين الزراع من الحصول على التقاوي الجيدة لزراعتها، أو علاج بعضها مما تعرض له من أمراض، فضلاً عن قدر ما من الاهتمام بزيادة غلة بعض أنواعها[٩٩]، وكل ذلك بالطبع لم يكن ضمن سياسة عامة وضعت خصيصًا لتلك المحاصيل، وإنما جاء على هامش الاهتمام بالمحصول الرئيس. واستمرت الجمعية على ذلك حتى ظهر بوضوح خطر اعتماد اقتصاد البلاد على ذلك المحصول بمفرده مع توالى تناقص إنتاجه وخسائره رغم ما بذل من جهود لتلافي ذلك، فبدأت تنحو نحوًا جديدًا، وهو ما ظهر فيما قررته لجنتها التنفيذية في يناير ١٩٠٩ من تعيين لجنة للبحث في الطرق التي يمكن اتخاذها لتشجيع زراعة المحصولات الأخرى بخلاف القطن والتوسع فيها[١٠٠].

- **الأسمدة الكيماوية**

أدى التوسع في مشروعات الري الصيفي بعد خضوع البلاد للاحتلال الإنجليزي وتحول جانب كبير من الأراضي من نظام ري الحياض إلى الري الدائم إلى فقدان التربة الزراعية لكثير من خصوبتها، خاصة مع التوسع في زراعة القطن، فلم يعد متوفرًا للأراضي التي كانت تغمر سنويًا بمياه النيل ما كانت تكتسبه من طبقة غنية بالطمي، كما أن كميات الأسمدة الطبيعية الأخرى، مثل السماد البلدي والسماد الكفري والطَفلة وغيرها[١٠١]، صارت غير كافية للوفاء بما هو مطلوب للأرض والنبات في ظل الأوضاع الزراعية الجديدة، من هنا جاءت ضرورة الاعتماد بجانب تلك الأسمدة على الأسمدة الأخرى المعروفة بالصناعية أو الكيماوية الموجودة بالخارج[١٠٢].

لقد أولت الجمعية الزراعية الخديوية مسألة هذه الأسمدة اهتمامًا كبيرًا، فمنذ وقت مبكر، وبعد إجراء التجارب للوقوف على المفيد منها[١٠٣]، أخذت في استيرادها وتوزيعها على الفلاحين الذين تزايدت أعدادهم كما تصاعدت نسب استهلاكهم عامًا بعد آخر مع ما كانت تحققه الأسمدة من نتائج إيجابية ملحوظة[١٠٤] سجل بشأنها كرومر في آخر تقاريره قبل رحيله عن مصر أنها جاءت "على أتم ما يرام"[١٠٥]، وهو ما يتأكد بوضوح من خلال الوقوف على القيمة السنوية لمشتروات الجمعية منها على مدى سنوات متوالية، والتي تتضح من الجدول التالي[١٠٦]:

السنة	القيمة
١٩٠١	٥،٠٠٠
١٩٠٢	١٠،٠٠٠
١٩٠٣	١٩،٠٠٠

١٩٠٤	٣٠،٠٠٠
١٩٠٥	٦٦،٠٠٠
١٩٠٦	١٤١،٠٠٠

وقد كان للجمعية العديد من الجهود التي أوصلتها إلى تلك النتائج، ففي بداية التجربة قامت بتوزيع الأسمدة على أعضائها بذات الأسعار التي ابتاعتها بها دون الحصول على أي ربح لصالحها ترغيبًا لهم في الإقبال عليها[١٠٧]، كما حرصت على تعريف المزارعين بها وبكيفية استعمالها، وهو ما ظلت سائرة عليه بعد انتشار استخدامها[١٠٨]، ولتوفير الكميات المطلوبة بقدر الإمكان في أي وقت من الأوقات بعد ذلك الانتشار قامت ببناء شونة كبيرة لها على رصيف جمرك الإسكندرية، كما أقامت كذلك العديد من المخازن بأنحاء مختلفة من البلاد حتى تسهل على المزارعين الحصول على احتياجاتهم بلا مشقة[١٠٩]، وإن قامت في المقابل برفع أسعار الأسمدة بعض الشيء عما هو مقرر بالقانون حتى تتحصل على ما كلفته لها تلك الإنشاءات من أموال، بالإضافة إلى أجور نقل الأسمدة إليها وأجور من يقومون على توزيعها بها[١١٠].

ومما يسجل بهذا الصدد ذلك الدعم الذي قدمته الحكومة للجمعية فأسهم فيما حققته الأخيرة من إنجازات في هذا المجال كغيره من مجالات أخرى، فقد أُعفيت الأسمدة منذ بداية استيراد الجمعية لها وعلى مدى فترة طويلة من الرسوم الجمركية، وخُفضت أجور نقلها بالسكك الحديدية[١١١]، كما ساعدت الحكومة أيضًا في عملية شراء الأسمدة من خلال قرضين أعطتهما للجمعية في عامي ١٩٠٥، ١٩٠٦، بلغت قيمة أولهما ٣٠،٠٠٠ جنيه، بينما وصل الآخر إلى ١٠٠،٠٠٠ جنيه، بفائدة ٢% فقط لكل منهما[١١٢]، وهي مساعدة

رغم عدم كفايتها حينئذ لتمكين الجمعية من تلبية كل الطلبات المقدمة إليها فإنها كانت لها أهميتها التي تُؤخذ بعين الاعتبار، يؤكد ذلك ما أعلنته الجمعية من توقفها عن شراء أية أسمدة قبل دفع الراغبين فيها لأثمانها مقدمًا مضافًا إليها ما هو مقرر من فائدة بقانون الجمعية، وذلك عقب إبلاغ الحكومة لها بعد قرض عام ١٩٠٦ عن عدم منحها بعد ذلك أية قروض أخرى لهذا الغرض، حيث أصبحت مسألة الأسمدة عملية تجارية[١١٣].

ومن أهم ما يجب الإشارة إليه بشأن نشاط الجمعية في مجال الأسمدة الكيماوية ما قامت به لوقاية الفلاحين مما لجأ إليه بعض تجار تلك الأسمدة من غش لها، فإلى جانب مطالبتها للحكومة بسن قانون للمراقبة لم تأل جهدًا في إرشاد هؤلاء المزارعين لأخذ الاحتياطات اللازمة عند الشراء، وأعربت عن استعدادها لتحليل أية عينات للوقوف على حقيقتها دون أي مقابل مادي[١١٤]، وقد كان لذلك بلا شك آثاره الإيجابية التي عادت بالنفع على الزراعة.

- **التجارب والتحاليل الفنية**

عنيت الجمعية الزراعية الخديوية منذ نشأتها بالجانب العلمي باعتباره إحدى الركائز الأساسية لنجاح الزراعة، فعينت بعض الأراضي لإجراء التجارب الفنية الخاصة بالقطن وغيره من المحاصيل وأنواع الأسمدة المختلفة، وهي الأراضي التي تمثلت في حقل الجيزة[١١٥] البالغ مساحته ١٠٠ فدان والممنوح لها بإيجار اسمي من الحكومة، ثم حقل ميت الديبة بمديرية الغربية ذو الـــ ٢٢٠ فدانًا، والذي اشترته الجمعية عام١٩٠٠ من مصلحة الأراضي الأميرية، وكذلك حقل تفتيش بهتيم الذي أنشأته عام ١٩٠٩، وقد صارت تعتمد عليه بشكل كبير[١١٦]. وإلى جانب تلك الحقولكان للجمعية معملها الكيماوي الذي أُنشئ عام ١٩٠٤[١١٧] بهدف إجراء التحاليل لعينات من الأرض والأسمدة والمياه وغيرها بواسطة قسم الكمياء به، كماأنيط بقسميه

الآخرين- قسما الحشرات والنباتات- دراسة طبائع الحشرات وعمل البحوث المتعلقة بالنباتات. وقد كان لكثير من التجارب والتحاليل والدراسات التي أُجريت فوائدها شديدة الأهمية للمزارعين[١١٨].

- **الري ومشكلاته**

كانت مشكلات الري ضمن الموضوعات التي أولتها الجمعية الزراعية اهتمامها وسعت من أجل إيجاد حلول لها، فحينما أُثير في اجتماع جمعيتها العمومية في ٢٣ يناير ١٩٠٢ مسألة طول مناوبات الري في فصل الصيف وما يترتب على ذلك من أضرار تلحق بالزراعة، بحثت لجنة الجمعية في اجتماعها في ٨ فبراير من العام نفسه المسألة، وفي اليوم التالي أرسل رئيس الجمعية إلى ناظر الأشغال العمومية خطابًا يطلب فيه أن تعمل مصلحة الري إذا ما أمكنها على تقليل المناوبات خلال شهري يونيو ويوليو، نظرًا لشدة حاجة المزروعات إلى المياه في هذه الفترة. ولما طُرحت المسألة من جديد في العام التالي من جانب أعضاء الجمعية- ولم تكن المشكلة قد حلت في عام ١٩٠٢ حيث اعتذرت مصلحة الري بعدم قدرتها على تلبية طلب الجمعية لقلة ما هو متوفر تحت تصرفها من مياه- أعاد رئيس الجمعية المحاولة ثانية مع ناظر الأشغال العمومية، والذي أجابه هذه المرة بأن نظارته ستحل طلب الجمعية محل البحث والاهتمام، موضحًا أن المشروعات التي سيجرى بحثها فيما يخص مناوبات ذلك العام سيكون هدفها إجابة مثل هذا الطلب[١١٩]. وبصفة عامة فإن تلك المسألة استمرت موضعًا للشكوى لفترة من الوقت، ولم تتوقف الجمعية الزراعية من جانبها عن محاولة إيجاد حل لها من خلال نظارة الأشغال، وهو ما يظهر بوضوح فيما اتخذته لجنتها التنفيذية في اجتماعها في يناير ١٩٠٦ من قرار بتكليف لجنة بالتوجه من قبل الجمعية لتلك النظارة لمناقشة المسألة مع مسئوليها بشكل مباشر، وهو ما تم بالفعل، وإن كان لم يُؤت بالنتائج المرجوة،لذات السبب سابق الإشارة إليه من قبل

مصلحة الري(١٢٠).

ومن المشكلات الأخرى التي كان للجمعية محاولاتها من أجل تذليلها أمام المزارعين بعد أن تكررت شكواهم منها، تأخر المقاولين المكلفين من قبل نظارة الأشغال العمومية بتطهير الترع عن المواعيد المقررة لهم للانتهاء، مما كان له تأثيراته السلبية على الزراعة الشتوية، فقد أجرت الجمعية اتصالاتها بنظارة الأشغال العمومية، والتي استطاعت أن تجد حلاً للمشكلة بعد إمداد نظارة المالية لها ببعض الأموال الإضافية التي ساعدتها على ذلك الحل(١٢١).

- **الثروة الحيوانية**

كان للجمعية الزراعية جهودها التي أولتها لتلك الثروة،، وهي الجهود التي تعددت مظاهرها وتنوعت، فقد اهتمت بالحفاظ على سلامة الحيوانات وعلاج المريض منها، وخاطبت من أجل ذلك في فبراير ١٩٠٢ نظارة الداخلية- حيث كانت تتبعها مصلحة الصحة- طالبة تكليف الأطباء البيطريين بالطواف من وقت لآخر بالبلاد لتفقد صحة المواشي وإبداء النصائح اللازمة لعلاج الأمراض العادية وإزالة المعدي منها، وقد أبدت استعدادها لتقديم أية مساعدة، لما يوجد من ارتباط كبير بين تلك المسألة ونجاح الزراعة(١٢٢)، وحينما تفشى الطاعون البقري بالبلاد منذ أواسط عام ١٩٠٣ونفقت بسببه أعداد كبيرة من المواشي، شكلت الجمعية في العام التالي لجنة لبحث الموضوع، وقامت في الوقت ذاته بناء على تكليف من الحكومة التي أمدتها بالمال بشراء مواشٍ، سواء من الداخل أو الخارج، لبيعها للفلاحين الذين تنفق حيواناتهم بذات الثمن الذي اُشتريت به(١٢٣)، واستمرت جهود الجمعية بالتنسيق مع الحكومة في مواجهة هذا المرض الذي عانت منه البلاد لبضع سنين.

وكان مما اهتمت به الجمعية أيضًا مسألة زيادة تناسل الماشية وتحسين أجناسها، فعملت على عدم ذبح صغارها، وخصوصًا الإناث منها[١٢٤]، كما اتجهت نحو شراء بعض الأنواع الجيدة من الأبقار والجاموس وتوزيع ما يُوَلّد منها من ثيران وفحول جاموس على أنحاء مختلفة بالبلاد لتكون بصفة "طلوقة" تحت طلب الفلاحين، وهو ما ظهر بوضوح بعد ما أسفر عنه الطاعون البقري عام ١٩٠٨ من نفوق أكثر من ٨٣٠٠ رأس من الماشية[١٢٥]، فكان لابد من الاهتمام الزائد لتعويض ما تم فقده، سواء من حيث العدد أو النوع.

ولم تقتصر مسألة تحسين أجناس الماشية على البقر والجاموس فقط، فقد اشتملت على أنواع الماشية الأخرى من أغنام، وماعز، وحمير، وخيول، فيشار في أحد تقارير اللجنة التنفيذية إلى قيام الجمعية باستجلاب "كبشًا" من الخارج بغرض تحسين جنس الغنم، وكذلك شراء عدد من الماعز لذات الهدف[١٢٦]، كما نُوه في التقرير ذاته إلى شراء حمارين من إسبانيا طول الواحد منهما ١٤ شبرًا، وذلك لإطلاقهما على حمير أنثى محلية، وما يُنجب منها يستعمل الصالح منه بصفة "طلوقة"، ومن ثم يتناسل هذا الجنس من الحمير[١٢٧]، أما فيما يخص الخيول فكانت الجمعية توزع خيول "الطلوقة" على المديريات[١٢٨]، وقد قررت عام ١٩٠٨ في إطار اهتمامها بهذا الأمر أن يكون الطلق مجانًا في أي مركز من المراكز التي توجد بها الخيول المذكورة[١٢٩]، وفي العام التالي زاد عدد تلك الخيول من ٢٢ إلى ٣٠ حصانًا[١٣٠]- وإن كان قد تراجع فيما بعد إلى ٢٩حصانًا- وهو ما أدى إلى نجاح لوحظ في عدد الأفراس التي قُدمت لخيول الطلوقة التابعة للجمعية، والذي بلغ ٨٨٠٢ فرسًا خلال الفترة ١٩٠٨- ١٩١٥[١٣١]. وكان للجمعية اهتمامها بتربية الخيول العربية، حيث قررت لجنتها التنفيذية في اجتماعها في ٣٠ يناير ١٩٠٩ البدء في تربية خيل عربية الأصل، وذلك بشراء ٥ أفراس

وحصان لـــ "الطلوقة" من تلك الخيل[١٣٢]، وفي أوائل عام ١٩١٤قامت بشراء بعض الأفراس العربية بهدف المحافظة على الجنس العربي الخالص واستبدال خيول الطلوقة الإنجليزية المحضة مستقبلاً بخيول عربية خالصة[١٣٣]. وما لا شك فيه أن إلحاق لجنة تحسين نتاج الخيل التي كان يرأسها الأمير عمر طوسون بالجمعية عام ١٩٠٨ تحت اسم "قسم تربية الحيوانات"[١٣٤] كان له تأثيره فيما يتعلق بكل ذلك النشاط من جانب الجمعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية في الوقت الذي أولت فيه اهتمامها لأنواع الماشية المختلفة كما هو واضح، ارتأت عدم جدوى الاستمرار فيما يخص نتاج البغال، خاصة أنها عديمة التناسل فلا تتوارث صفتها الجيدة، ومن ثم كان بيعها لاثني عشر حمارًا شاميًا من إجمالي ثلاثة عشر لديها، كان أغلبها قد كبر سنه ولم يعد لديه القدرة على الوثب[١٣٥].

- **النقابات الزراعية وصناديق التعاون**

أدى افتقاد البلاد لوجود نظام صالح للتسليف إلى معاناة الفلاح المصري بشكل كبير، حيث لجأ للاقتراض من المرابين وأصحاب البنوك بفوائد باهظة أثقلت كاهله وجرَّت عليه كثيرًا من الويلات والمصائب، لدرجة أن كثيرين من أصحاب الأملاك انتقلت ملكية أراضيهم إلى أيدي دائنيهم بعد أن تراكمت الديون عليهم وصاروا غير قادرين على سدادها، ولم تعن الحكومات المتعاقبة بإيجاد حل لتلك الحالة[١٣٦]، حتى كانت الأزمة المالية التي حلت بالبلاد عام ١٩٠٧، وامتنعت البنوك عن التسليف، سيما تلك التي كانت تأتي بأموالها من الخارج، وأخذت تطالب بما لها من الديون، ما أرهق معه الكثيرون[١٣٧]، فبدأ البعض التفكير جديًا للوصول إلى علاج يكون من شأنه رفع المعاناة عن الفلاح بعد أن لازمته طويلاً[١٣٨]، وكان من هؤلاء حسين كامل رئيس الجمعية الزراعية، فرأى ضرورة اهتمام الحكومة بإنشاء نقابة زراعية ذات رأسمال كافٍ، وأن يكون لتلك النقابة فروع بجميع المديريات

والمراكز والمدن الكبرى، وذلك بهدف تقديم الدعم المادي للفلاح وتشجيعه على تحسين أحوال زراعته ومعيشته، كما ذهب إلى أهمية قيام الحكومة كذلك بإنشاء العديد من البنوك ومساعدتها بالمال لإمداد الفلاح باحتياجاته(١٣٩).

وفي ذلك الوقت كان عمر لطفي رئيس نادي المدارس العليا قد عاد من إيطاليا بعد فترة قضاها هناك في دراسة نظام التعاون الزراعي والتعاون في التسليف، وقد ارتأى أن النظام التعاوني هو أنسب علاج لحالة مصر، وأخذ في نشر فكرته من خلال مجموعة محاضرات ألقى أولاها بالنادي المذكور في أول نوفمبر١٩٠٨، وتابعها في دمياط والمنصورة والإسكندرية(١٤٠)، وبدأت الفكرة في الانتشار بعض الشيئ، واتخذت الجمعية الزراعية من جانبها الخطوة العملية الأولى، فقررت لجنتها التنفيذية في اجتماعها في ٣٠ يناير١٩٠٩ تعيين لجنة متخصصة برئاسة باغوص نوبار وكيل الجمعية وعضوية سبعة آخرين، كان عمر لطفي أحدهم، فضلاً عن عبد الحميد أباظة للسكرتارية، وذلك لدراسة مسألة النقابات الزراعية واختيار النظام الملائم لمصر وتقديم تقرير بشأن ذلك إلى الجمعية(١٤١).

وشرعت اللجنة في عمل ما نيط بها، وبعد تأكدها من ملاءمة حالة البلاد للنظام التعاوني واختيارها ما رأته مناسبًا من نظامٍ تمثل في نوعين من منشآت التعاون، وهما النقابات الزراعية وصناديق التسليف، وضعت مشروع قانون يقضي باعتبار هذه المنشآت وغيرها من منشآت التعاون شركات مدنية أسماها المشروع بـــ "شركات التعاون"، ويتضمن الأحكام العامة التي تعامل بها تلك الشركات، وأُرفق ذلك بمشروع آخر للائحة عامة تشتمل على الأحكام التفصيلية للشركات المذكورة ونظامها الداخلي(١٤٢)، وبعد انتهاء اللجنة من عملها رفعت إلى الجمعية الزراعية في ذات عام ١٩٠٩ تقريرًا مذيلاً بالمشروعين المذكورين، واللذين قدمتهما الجمعية بدورها إلى

الحكومة، غير أن الأخيرة أخذت تماطل في إصدار القانون الخاص بهما(١٤٣)، رغم المساعي المتكررة من جانب رئيس الجمعية لديها(١٤٤)، وكذلك الاقتراحات التي قُدمت لذات الغرض من خلال الجمعية العمومية(١٤٥)، وحينما قررت بعد بضع سنوات الفصل في المسألة وضعت مشروعًا من جانبها أوائل عام ١٩١٤، وقد نظرته الجمعية التشريعية قبيل انفضاض انعقادها، وبغض النظر عن أنه كان مشروعًا رجعيًا يضع العراقيل في سبيل حركة التعاون، فإنه لم يصدر، حيث كانت ظروف الحرب التي أجلت أمر الاهتمام بالموضوع بشكل عام إلى حين(١٤٦).

- **اهتمامات أخرى**

كان للجمعية إلى جانب ما سبق من أنشطة بعض الاهتمامات الأخرى، والتي منها تنمية زراعة الأشجار في البلاد، فقررت لجنتها التنفيذية أواخر عام ١٨٩٩ الاهتمام بهذا الأمر، وتخصيص من أجل ذلك أرضٍ لإنبات الأشجار بها وتوزيعها على الأعضاء بعد نموها بأسعار غير مبالغ فيها(١٤٧).

أيضًا عنيت الجمعية بمسألة منع غش المواد الغذائية، والذي كان منتشرًا بكثرة في البلاد، وكذلك ضبط الموازين والمكاييل، حيث كانت متروكة لذمة التجار دون رقيب من أي مسئول، مما كان يترتب عليه إلحاق الضرر بالأهالي ومنهم المزارعون، فاستلفتت الجمعية عام١٩٠٥ نظر الحكومة إلى الاهتمام بهاتين المسألتين(١٤٨).

خاتمة

من خلال هذه الدراسة حول الجمعية الزراعية الخديوية في الفترة التاريخية المذكورة يمكننا الوقوف على عدة ملاحظات يمكن حصرها في الآتي:

- أهمية الدور الذي قامت به الجمعية لخدمة الزراعة بشكل عام في البلاد،

خاصة وأنها كانت الهيئة شبه الوحيدة التي أخذت على عاتقها تلك المسئولية لفترة تنوف على اثني عشر عامًا، مع أنها لم تكن إحدى مؤسسات الحكومة.

- اتساع مفهوم الاهتمام بالزراعة من جانب الجمعية ليشمل كل ما له علاقة بالزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما يعكس الإدراك الجيد لطبيعة وغاية المهمة التي تقوم بها.
- الاعتماد على الأسلوب العلمي كأحد الآليات المهمة للوصول إلى ما هو مطلوب من غايات.
- عدم اقتصار خدمات الجمعية على كبار الملاك فقط، حيث امتدت لتشمل من هم دونهم.
- الدعم الحكومي للجمعية والذي بدأ منذ نشأتها واستمر لعدة سنوات، مما كان له الأثر الواضح فيما حققت من إنجازات في مجالات اهتماماتها المختلفة.
- الوجود القوي الذي صار للجمعية، والذي يتبين من اقتصار تأثير خفض الحكومة لدعمها المادي لها بعد إنشاء مصلحة الزراعة ثم توقف هذا الدعم تمامًا مع تحول تلك المصلحة إلى نظارة- اقتصار تأثير ذلك على دور الجمعية فقط دون أن يهدد كيانها نفسه أو حتى يزعزعه.

حواشي الدراسة

(١) علي شلبي، الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٤٧-١٨٩١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٢٩٩، ٣١٩- ٣٢١؛ عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر(١٨٠٥- ١٨٨٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣٤؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١١، ١٢.

(٢) لائحة إدارة الجمعية الزراعية المصرية، مطبعة وادي النيل المصرية، القاهرة، ١٨٨٠، ص ص ٢-٥، ١١-١٥؛ رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧- ١٩١٤، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣، ص ص ١١٧، ١١٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١٩.

(٤) الزراعة، ١٨٩٢/٨/٢٥، ص ص ١٧٧- ١٧٩، ١٨٩٢/٩/٢٠، ص ص ٢٢٥- ٢٢٨، ١٨٩٣/٤/٢٣، ص ص ٦٢٩- ٦٣١، ١٨٩٥/١/١٠، ص ص ٨٢- ٨٥، ١٨٩٥/٩/١٠، ص ٥٦١، ١٨٩٦/١/١٦، ص ص ٢٠، ٢١.

(٥) الجمعية الزراعية الملكية، العيد الذهبي لمرور خمسين عامًا على تأسيسها ١٨٩٨- ١٩٤٨، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ١٤، ١٥؛ المؤيد، ١٨٩٥/١١/٢٣، ص ٣، ١٨٩٨/١/١٨، ص ٣؛ المقطم، ١٨٩٥/١١/٢٩، ص ٢؛ الزراعة، ١٨٩٧/٢/١، ص ص ٤٩، ٥٠، ١٨٩٧/١١/١٦، ص ص ٥٩٣- ٥٩٥.

(٦) الجمعية الزراعية الملكية، العيد الذهبي لمرور خمسين عامًا على تأسيسها ١٨٩٨- ١٩٤٨، ص ص ١٥- ١٧؛ Tignor, Robert L., Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914, New Jersey, 1966,PP.229,230.

(٧) الجمعية الزراعية الملكية، العيد الذهبي لمرور خمسين عامًا على تأسيسها ١٨٩٨- ١٩٤٨، ص ص ١٧، ١٨. عُرفت المؤسسة حينئذ- كما ظهر من أخبارها بالعديد من الصحف المعاصرة- باسم "الشركة الزراعية الخديوية"، وفي إبريل ١٨٩٩ استبدلت لفظة "الجمعية" بـ "الشركة"، وظلت تحمل هذا الاسم حتى عُدل وفقًا لقانونها الصادر في ٢٠ إبريل ١٩١٥ إلى "الجمعية الزراعية

السلطانية"، وذلك بعد تغيير شكل النظام السياسي بمصر في نهاية عام ١٩١٤، والذي تضمن تخويل الجالس على العرش لقب "سلطان" بدلاً من "خديو". راجع: قانون الجمعية الزراعية السلطانية المصدق عليه من الجمعية يوم ٢٠ إبريل سنة ١٩١٥، مطبعة المعارف بمصر، ١٩١٥؛ المجلة الخاصة بالجمعية، أعداد يناير- إبريل ١٨٩٩؛ المؤيد، أعداد مختلفة من شهر إبريل ١٨٩٩.

(٨) المصدر نفسه، ٥، ١٦/٤/ ١٨٩٨، ص ٣.

(٩) لم نتمكن من العثور على نصوص ذلك القانون في أي من المصادر المعاصرة، وسنعتمد فيما يخصه على بعض ما ورد بشأنه في ثنايا بعض الكتابات.

(١٠) الجمعية الزراعية الملكية، العيد الذهبي لمرور خمسين عامًا على تأسيسها، ص ١٨.

(١١) رؤوف عباس حامد، المرجع المذكور، ص ١٢٠.

(١٢) بلغ عدد أعضاء اللجنة العمومية في ظل القانون المذكور ٣٨ عضوًا بما فيهم الرئيس(حسين كامل)، ومن بينهم أمين الصندوق(ولفرد كاري)، والسكرتير(جورج فودن)، أما القومسيون التنفيذي فكان عدد أعضاءه ١٥ بما فيهم الرئيس أيضًا، وكان من بين هؤلاء الأعضاء أمين الصندوق والسكرتير. المقطم، ١٣/٥/١٨٩٨، ص ٣؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثاني من السنة الأولى، مارس وإبريل١٨٩٩، الأعداد الأول والثاني والسادس من السنة الثانية، يناير وفبراير، مارس وإبريل، نوفمبر وديسمبر ١٩٠٠.

(١٣) تمثلت المديريات الموجودة حينئذ في: القليوبية، البحيرة، المنوفية، الشرقية، الغربية، الدقهلية، الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، جرجا، قنا، وأسوان. واللجان التي وجدت بها كانت عبارة عن لجنة رئيسة بالمديرية برئاسة المدير، ولجان أخرى فرعية، واحدة بكل مركز يرأسها المأمور، وجميع أعضاء تلك اللجان كانوا من العمد والأعيان. المصدر نفسه، العدد الأول من السنة الثانية، يناير وفبراير ١٩٠٠، ص ص ٣٨- ٥٩.

(١٤) المصدر نفسه، العدد الثاني من السنة الثالثة، مارس وإبريل ١٩٠١، ص ص ١١٣، ١١٤، ١١٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ص ١١٥، ١١٦.

(١٦) أعتقد أن هناك رقمًا قد سقط، وربما رقمين، من جانب الرقم(٥)، حيث لا يُتصور اشتراط حضور ما لا يقل عن خمسة أعضاء فقط لصحة انعقاد جمعية عمومية، أيًا كانت هذه الجمعية.

(١٧) المصدر نفسه، ص ص ١١٤- ١١٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) راجع أسماء أعضاء اللجنة في مجلة الجمعية بالأعداد: الأول، الثالث، الرابع، والسادس من السنة الرابعة، يناير وفبراير، مايو ويونية، يولية وأغسطس، ونوفمبر وديسمبر ١٩٠٢، الأول- الخامس من السنة الخامسة، يناير- أكتوبر ١٩٠٣، الأول من السنة السادسة، يناير وفبراير ١٩٠٤.

(٢١) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية سنة ١٩٠٤، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩٠٤، ص ٣٩٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٣.

(٢٣) محاضر جلسات الجمعية العمومية، ج١(١٨٨٥- ١٩٠٩)، محضر جلسة ١٩٠٤/٢/٢٣، جلسة ١٩٠٤/٢/٢٤، تحقيق عبد الله فهيم السعدني، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٣١٥، ٣٢٤.

(٢٤) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية سنة ١٩٠٤، ص ص ٣٩٣، ٣٩٤.

(٢٥) من خلال مقارنة نصوص مشروع الحكومة ونصوص القانون الذي صدر يتضح تطابقهما تمامًا، وهو ما يعني عدم أخذ الحكومة بالتعديل الذي رأته اللجنة العمومية للجمعية.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٢٧) قانون الجمعية الزراعية الخديوية سنة ١٩٠٥، مطبعة المؤيد بمصر، ١٩٠٥، ص٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ص ٤، ٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥.

(٣٠) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية سنة ١٩٠٤، ص ص ٣٩٣، ٣٩٤؛ المؤيد، ١٢/٧/ ١٩٠٤، ص ٢.

(٣١) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر و السودان سنة ١٩٠٤، مطبعة المقطم، ١٩٠٥، ص ١٣٠؛ الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٦، مطبعة الأخبار، ١٩٠٧، ص ص ٣، ٤؛ تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٨، مطبعة الأهرام بمصر، ١٩٠٩، ص ص ٣، ٢٤؛ المؤيد، ١٩٠٥/٢/٢٣، ص ٢.

(٣٢) ورد في تقرير اللجنة التنفيذية للجمعية عن سنة ١٩٠٦ أنه كان ٢٤٨. الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٦، ص ٤.

(٣٣) المصدر نفسه، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٥، مطبعة الأهرام بمصر، ١٩٠٦، ص ص ٤، ٦؛ تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٥، مطبعة المقطم، ١٩٠٦، ص ٣٨. يلاحظ أن قيمة المتحصل من الاشتراكات تأثرت سلبًا فيما بعد للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد بشكل عام في سنة ١٩٠٧، حيث بلغت تلك القيمة في هذه السنة ٣٨٢٠ جنيهًا، وتراجعت إلى ٣١٦٥ في السنة التالية مع سوء حالة محصول القطن حينئذ. الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٨، ص ٤.

(٣٤) قانون الجمعية الزراعية الخديوية سنة ١٩٠٥، ص ٦.

(٣٥) وفقًا لهذا القانون لم يعد للجنة العمومية اختيار مراقبي الجمعية، فصار ذلك منوطًا بالحكومة. راجع: بند(١٦) من القانون.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ص ٣، ٤.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣٨) قانون الجمعية الزراعية الخديوية في ٢٠ يناير سنة ١٩١١، مطبعة المؤيد، ١٩١١، ص ٥. تضمن القانون في نهايته أحكامًا وقتية تتعلق بهذه المادة، حيث قضى- استثناء لما نُص عليه بها- ببقاء الرئيس ووكلاؤه في وظائفهم حتى ١٥ إبريل ١٩١٥، كما قرر الاقتراع بين الثمانية أعضاء النائبين بلجنة الجمعية القائمة عن ثمانية مديريات لإسقاط أربعة منهم، وذلك قبل أول انعقاد للجمعية العمومية، وانتخاب عضو من كل مديرية من المديريات العشرة التي ليس لها أعضاء باللجنة، وتقدم تلك الأسماء للجمعية العمومية في أول انعقاد لها للتصديق عليها، وفي إبريل ١٩١٣ يسقط الأربعة أعضاء الباقين، كما يسقط بطريق

الاقتراع خمسة أعضاء من المنتخبين في عام ١٩١١، وبهذه الطريقة يتجدد نصف أعضاء اللجنة العاديين كل عامين ابتداء من عام ١٩١٣. المصدر نفسه، ص ١٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ص ٦، ٧.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ص ٣، ٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٩.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ص ٩، ١٠.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ص ١٠، ١١.

(٤٦) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة١٩١١، مطبعة المقطم، ١٩١٢، ص ٢٨.

(٤٧) الوقائع المصرية، ١٩١٣/١١/٢٠، ص ٣٦٧٢؛ Richmond, J. C., Egypt 1798- 1952, London, 1977,P.168.

(٤٨) وادي النيل، ١٩١٥/١/١٤، ص ١.

(٤٩) من المطبوعات التي صدرت عن الجمعية "مذكرة عن انتقاء تقاوي القطن" (١٩٠٦)، "أسباب قلة محصول القطن عام١٩٠٥" (١٩٠٦)، "الممالك التي تنتج قطنًا في الدنيا" (١٩٠٦)، "اللجنة الخصوصية المشكلة للنظر في أسباب عجز محصول القطن بالنسبة للمساحة المنزرعة" (١٩٠٨)، "محاضرة عن الآفات التي تصيب زراعة القطن المصري" (١٩١٢)، "خطة إجمالية لتأليف النقابات الزراعية وصندوق التعاون الزراعي" (١٩١٢). ويلاحظ هنا تركز معظم المطبوعات حول محصول القطن.

(٥٠) أعداد متفرقة من المجلة؛ قانون الجمعية الزراعية الخديوية سنة١٩٠٥، ص ٢؛ الفلاحة المصرية، السنة الثانية، ج٢، فبراير ١٨٩٩، ص ص ٦٤، ٦٥. ذكر كرومر أن المجلة تقرأ ويستفاد منها، وهو محق في ذلك، لكنه لم يحدد كم عدد من يقرأونها وقدر استفادتهم، كما أنه لم يشر إلى ما إذا كان أغلبهم من المصريين أم الأجانب. راجع: تقرير اللورد كرومر إلى المركيز سالسبري عن أحوال مصر سنة١٩٠٠، ص ٧٩.

(٥١) من أمثلة ما تم تناوله من موضوعات نذكر: "نبات القطن وأنواعه المزروعة في مصر والطقس المناسب لزراعته"، "كيفية إدارة الأراضي المصرية على وجه العموم"، "تغذية الحيوانات"، "الحشرات والأمراض التي تضر نبات القطن في القطر المصري"، "قيمة طمي النيل كسماد"، "الغابات وفائدة تربيتها"، "تسبيخ نبات القطن"، "زراعة البطاطس في القطر المصري"، "زراعة بنجر السكر"، "الحمى القلاعية"، "الحشرات المؤذية للحبوب في مصر"، "إصلاح الأراضي الزراعية الملحية"، "تربية المواشي في مصر"، "الأرض الزراعية وخدمتها"، "استعمال أزوتات الصودا كسماد في مصر"، "التدخين كعلاج للحشرات"، "تأثير زراعة البرسيم في الأراضي"، "بعض حقائق على زراعة الذرة"، "الأرز كمحصول لإصلاح الأراضي"، "تاريخ القطن"، "تأثير محصول القطن على الأرض ومقدار ما يستهلكه منها"، "زراعة الفاكهة في مصر"، "نفقات زراعة القطن"، "التسميد"، "بعض الطيور العادية الشهيرة في مصر وعلاقتها بالزراعة"، "السباخ البلدي أو سباخ المواشي"، "المواشي"، "مرض الموز"، "سد خزان النيل في أسوان"، "زراعة الأرز في مصر"، "الري والصرف"، "إصلاح الأراضي"، "الأراضي الزراعية والتحليل الكيماوي"، "أشجار الغابات في مصر"، "انتقاء تقاوي القطن"، "القمح في مصر"،" مرض البرتقال أو الحشرة القشرية للفصيلة البرتقالية". راجع: مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، ج٢ من السنة الأولى، مارس وإبريل١٨٩٩، ص ص ٥٨- ٩١، ج٣، مايو ويونية١٨٩٩، ص ص ١٠٠- ١١٣، ١١٦- ١٢٢، ١٣٩- ١٤٥، ج٥، سبتمبر وأكتوبر١٨٩٩، ص ص ٢١٢- ٢١٨، ج٦، نوفمبر وديسمبر١٨٩٩، ص ص ٢٣٧- ٢٤٥، العدد الأول من السنة الثانية، يناير وفبراير١٩٠٠، ص ص ١- ٧، العدد الثاني، مارس وإبريل١٩٠٠، ص ص ١٠٠- ١١٠، العدد الثالث، مايو ويونية١٩٠٠، ص ص ١٢٥- ١٣٠، العدد الرابع، يولية وأغسطس١٩٠٠، ص ص ٢٠٤- ٢١٧، العدد الخامس، سبتمبر وأكتوبر١٩٠٠، ص ص ٢٢٥- ٢٣٦، العدد السادس، نوفمبر وديسمبر١٩٠٠، ص ص ٢٧٧- ٢٨٢، العدد الثالث من السنة الثالثة، مايو ويونية١٩٠١، ص ص ١١٩- ١٢٣، ١٢٨- ١٣٥، العدد الرابع، يولية وأغسطس١٩٠١، ص ص ١٥٥- ١٦٣؛ العدد الخامس، سبتمبر وأكتوبر١٩٠١، ص ص ٢٠٣- ٢١٨، العدد الأول من السنة

الرابعة، يناير وفبراير١٩٠٢، ص ص ١- ١٠ان ٢٠- ٢٥، العدد الثاني، مارس وإبريل١٩٠٢، ص ص ٨١- ١٠٢، العدد الثالث، مايو ويونية١٩٠٢، ص ص ١٧٨- ١٨١، العدد الرابع، يولية وأغسطس١٩٠٢، ص ص ١٩٩- ٢٣٣، العدد الثالث من السنة الخامسة، مايو ويونية١٩٠٣، ص ص ١١٩، ١٢٠، العدد السادس، نوفمبر وديسمبر١٩٠٣، ص ص ٢٨٣- ٣١٦، العدد الرابع من السنة السادسة، يولية وأغسطس١٩٠٤، ص ص ١٣٩- ١٤٣، العدد الخامس، سبتمبر وأكتوبر١٩٠٤، ص ص ١٧٠- ١٧٧، العدد الثالث لسنة ١٩٠٨، ص ص ١٢٣- ١٥٥؛ العدد الأول لسنة١٩٠٩، ص ص ١- ٦.

(٥٢) المصدر نفسه، العدد الرابع من السنة الثانية، يوليو وأغسطس١٩٠٠، ص ص ١٩٣- ٢٠٣، العدد الثاني من السنة الثالثة، مارس وإبريل١٩٠١، ص ١١٠؛ العدد السادس، نوفمبر وديسمبر١٩٠١، ص ص ٢٩٠، ٢٩١، العدد الخامس من السنة الرابعة، سبتمبر وأكتوبر١٩٠٢، ص ص ٢٤٥- ٢٥١؛ المؤيد، ١٩٠٣/٢/٨، ص ٢.

(٥٣) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، ج٢ من السنة الأولى، مارس وإبريل١٨٩٩، ص ص ٩٢- ٩٧، ج٥، سبتمبر وأكتوبر١٨٩٩، ص ص ٢٣١- ٢٣٤، العدد الخامس من السنة الثالثة، سبتمبر وأكتوبر١٩٠١، ص ٢٤٨، العدد الثاني من السنة الخامسة، مارس وإبريل١٩٠٣، ص ص ٧٢- ٧٤، العدد الأول من السنة السادسة، يناير وفبراير١٩٠٤، ص ص ١١- ١٥، العدد الثاني، مارس وإبريل١٩٠٤، ص ص ٧٧- ٨٣.

(٥٤) المصدر نفسه، العدد الأول من السنة الثانية، يناير وفبراير١٩٠٠، ص ص ٢٦- ٣٥، العدد الثاني من السنة الثالثة، مارس وإبريل١٩٠١، ص ١١١؛ تقرير لجنة الجمعية الزراعية عن سنة١٩٠٥، ص ص٧، ١٧- ١٩؛ مفكرة الجمعية الزراعية الملكية سنة١٩٢٦، مطبعة المقتطف والمقطم بمصر، ١٩٢٦، ص ص: ز، ح.

(٥٥) ظل المعرض سنويًا حتى انعقاد فبراير١٩٠٥، حيث تقرر أن يقام بعد ذلك كل عامين. الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة عن سنة ١٩٠٦، ص ٦. وهذا القرار على ما يبدو له علاقة بالمعارض المحلية التي كانت الجمعية قد بدأتها منذ عام١٩٠١ وحققت نجاحًا ملحوظًا- وإن كانت قد توقفت لبعض الوقت بسبب

تفشي مرض الطاعون البقري منذ أواسط عام١٩٠٣- فرأت توجيه مزيد من الاهتمام نحوها بعد استئناف نشاطها في أعقاب انحسار المرض المذكور في أواخر عام١٩٠٥- وكان انحسارًا مؤقتًا حيث ظهر ثانية بعد أقل من عام وتفشى بشكل كبير- وهو ما كان يستدعي مجهودًا كبيرًا لا يمكن أن يتوافر للجمعية إذا ما استمر انعقاد المعرض العام سنويًا، كما كان سيشكل عبئًا على العارضين أنفسهم، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على المعارض بشكل عام، بينما تزداد تقدمًا إذا ما كان هناك فاصل زمني مناسب لالتقاط الأنفاس واتخاذ الاستعدادات اللازمة على نحو جيد من قبل الجميع، ومن ثم كان القرار بجعل انعقاد المعرض العام كل عامين، وفي ضوء ذلك جاء أول انعقاد له بعد انعقاد فبراير١٩٠٥ في فبراير١٩٠٧، وتلاه معرض مارس١٩٠٩، أما معرض ١٩١١ فلم يعقد إلا في العام التالي، وهو ما يرجع في الغالب إلى الظروف المالية التي مرت بها الجمعية عام ١٩١١ نتيجة إنشاء مصلحة الزراعة، والذي سبق أن أشرنا إليه سلفًا، وقد توقفت الجمعية لبعض الوقت في الفترة اللاحقة عن إقامة معارضها بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى.

(٥٦) المؤيد، ٥/٢٩، ١٨٩٨/١٠/٢٧، ص ٣؛ الفلاحة المصرية، السنة الأولى، ج١٠، أكتوبر١٨٩٨، ص ٣٣١.

(٥٧) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، ج٢ من السنة الأولى، مارس وإبريل١٨٩٩، ص ٥٦.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المؤيد، ١٨٩٨/٥/٢٩، ص ٣.

(٦٠) راجع: مجلة الجمعية، ج١ من السنة الأولى، يناير وفبراير ١٨٩٩، ص ص ٦-١٨، العدد الثاني من السنة الثانية، مارس وإبريل ١٩٠٠، ص ص ٧٤- ٩٠، العدد الأول من السنة الثالثة، يناير وفبراير ١٩٠١، ص ص ٣٣- ٥٦، العدد الأول من السنة الرابعة، يناير وفبراير ١٩٠٢، ص ص ٥٣- ٧٤، العدد الثاني من السنة الخامسة، مارس وإبريل ١٩٠٣، ص ص ٨٧- ١٠٦، العدد الأول من السنة السادسة، يناير وفبراير ١٩٠٤، ص ص ٣١- ٥٠.

(٦١) الفلاحة المصرية، السنة الأولى، ج١٠، أكتوبر١٨٩٨، ص ٣٣١؛ المؤيد، ١٩٠٢/١/٤، ص ٥.

(٦٢) الجريدة، ١٩٠٩/٢/١٥، ص ٤.

(٦٣) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثاني من السنة الثانية، مارس وإبريل ١٩٠٠، ص ٧٢.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة١٩٠٢، مطبعة المقطم، ١٩٠٣، ص ١٠٨؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثاني من السنة الثانية، مارس وإبريل١٩٠٠، ص ٧٤، العدد السادس من السنة الثالثة، نوفمبر وديسمبر١٩٠١، ص ص ٢٨٨، ٢٨٩؛ المؤيد، ١٩٠١/١/٢٧، ص ٥، ١٤، ١٩٠٣/٢/١٦، ص ص ٤، ٢.

(٦٦) مجلة الشركة الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، ج١ من السنة الأولى، يناير وفبراير سنة١٨٩٩، ص ٢، العدد الثاني من السنة الثانية، مارس وإبريل١٩٠٠، ص ص ٧١، ٧٢. هناك استثناء بالنسبة لمعرض يناير١٩٠١، حيث وقع حادثان صرفا كثيرين عن زيارته، أولهما تأخير موعد افتتاحه الرسمي عما كان مقررًا له من قبل بسبب نعي الملكة فكتوريا، والذي حدث في فترة عيد الفطر حيث كانت غالبية الصحف محتجبة عن الظهور فلم يعرف الجمهور مدى التأخير المذكور حتى أن البعض اعتقد عدم انعقاد المعرض في ذلك العام، أما الحادث الآخر فيتمثل في هطول الأمطار بكثرة في اليومين الأولين له حينما عقد بعد ذلك.المؤيد، ١٩٠١/١/٢٧، ص ٥.

(٦٧) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة١٩٠١، مطبعة المقطم، ١٩٠٢، ص ٨٠، سنة١٩٠٢، ص ١٠٨، سنة١٩٠٥، ص ٣٩؛ الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة١٩٠٥، ص ٧؛ مجلة الشركة الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، ج١ من السنة الأولى، يناير وفبراير سنة١٨٩٩، ص ص ٣، ٤، ١٩-٢٤، ٣٠-٣٤، العدد الثاني من السنة الثانية، مارس وإبريل١٩٠٠، ص ص ٧١-٧٤، ٩٩؛ المؤيد، ١٩٠١/١/٢٧، ص ٥، ١٤، ١٩٠٣/٢/١٦، ص ص ٤، ٢، ١٩٠٥/٢/٢٣، ص ٢؛ المقطم، ١٩٠٤/٢/١١، ص ص ١، ٥. من المهم الإشارة إلى أن معرض فبراير١٩٠٤ جاء خلوًا من معروضات البقر والجاموس نظرًا لتفشي الطاعون البقري حينئذ. المصدر نفسه، ص ١.

(٦٨) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثاني من السنة الثالثة، مارس وإبريل سنة١٩٠١، ص ١٠٩؛ الجريدة، ١/٤/١٩٠٧، ص ٥؛ المؤيد، ٢٠/٢/١٩١٢، ص ٤.

(٦٩) المؤيد، ١٢/٥/ ١٨٩٨، ص ٣؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، ج٢ من السنة الأولى، مارس وإبريل١٨٩٩، ص ص ٥٧، ٥٨، العدد الثاني من السنة الثالثة، مارس وإبريل١٩٠١، ص ص ١٠٨، ١١١، المقطم، ٢٣/١/١٩٠٠، ص ٢.

(٧٠) محاضر جلسات الجمعية العمومية(١٨٨٥- ١٩٠٩)، محضر جلسة ١٢ فبراير١٨٩٨، ص ص ١٨٣، ١٨٤.

(٧١) الفلاحة المصرية، السنة الأولى ج١٢، ديسمبر ١٨٩٨، ص ٣٧٠.

(٧٢) مجلة الشركة الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، ج١ من السنة الأولى، يناير وفبراير١٨٩٩، ص ٢٩.

(٧٣) المصدر نفسه، العدد الثاني من السنة الثالثة، مارس وإبريل١٩٠١، ص ١٠٩.

(٧٤) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة١٩٠١، ص ٨٠؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الخامس من السنة الثالثة، سبتمبر وأكتوبر١٩٠١، ص ٢٤٩.

(٧٥) المصدر نفسه، ص٢٤٩، العدد الخامس من السنة الرابعة، سبتمبر وأكتوبر١٩٠٢، ص ٢٩٨؛ المؤيد، ٨/٢/١٩٠٣، ص٢.

(٧٦) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة١٩٠٣، مطبعة المقطم، ١٩٠٤، ص ١١٧، سنة١٩٠٥، ص ١٢٠، سنة١٩٠٧، مطبعة المقطم، ١٩٠٨، ص ٥٢، سنة١٩٠٨، مطبعة المقطم، ١٩٠٩، ص ٤٢؛ الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٥، ص ٧، سنة ١٩٠٦، ص ص ٥، ٦، الجمعية الزراعية الخديوية، المعرض الزراعي في مدينة طنطا، السنة الثانية، في أيام الخميس والجمعة والسبت١١و١٢و١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦، مطبعة المؤيد، ١٩٠٦، ص ص ١- ٢٣؛ الجمعية الزراعية الخديوية، المعرض الزراعي في بندر المنيا، في يومي الخميس والجمعة٢٢و٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٦، مطبعة المقطم، ١٩٠٦، ص ص ١-١٧؛ المؤيد، ٢٣/٢/١٩٠٥، ص ٣.

(٧٧) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة١٩٠٦، ص ٦؛ المؤيد، ١٩٠٧/١/٢، ص ٥.

(٧٨) المصدر نفسه، ١٩٠٧/٣/٢، ص ٤.

(٧٩) الجريدة، ١٩٠٩/٢/١٥، ص ٤، ١٩١١/٩/٧، ص ٤؛ المؤيد، ١٩١٢/٢/٢١، ص ص ٤، ٦.

(٨٠) إسماعيل محمد زين الدين، الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني١٨٨٢- ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ١١١، ١٢١، ١٢٢.

(٨١) كان أشهر تلك الأجناس ما يزرع منها بالوجه البحري، وهي الميت عفيفي والعباسي واليانوفتشي. مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد السادس من السنة الثالثة، نوفمبر وديسمبر ١٩٠١، ص ٢٨٩.

(٨٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠١، ص ص ٨٠، ٨١، سنة ١٩٠٦، ص ٧٦؛ الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٥، ص ص ٧، ٨، سنة١٩٠٦ ، ص ١١، الجمعية الزراعية الخديوية، مذكرة عن انتقاء تقاوي القطن، مطبعة المؤيد، ١٩٠٦، ص ٧؛ المؤيد، ١٩٠٣/٢/٨، ص ٣، ١٩٠٥/٢/٢٣، ص ٢.

(٨٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة١٩٠٣، ص ١٠٦؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومصلحة الزراعة، العدد الرابع من السنة الرابعة، يوليو وأغسطس ١٩٠٢، ص ٢٤٠؛ المؤيد، ١٩٠٣/٢/٨، ص٢، ١٩٠٥/٢/٢٣، ص ٢.

(٨٤) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٥، ص ص ٧، ٨، الجمعية الزراعية الخديوية، مذكرة عن انتقاء تقاوي القطن، ص ص ٦، ٧؛ المؤيد، ١٩٠٥/٢/٢٣، ص ٢.

(٨٥) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية، العدد الأول لسنة ١٩٠٩، ص ١٩.

(٨٦) الجريدة، ١٩٠٩/٢/٦، ص ١.

(٨٧) محاضر جلسات الجمعية العمومية(١٨٨٥- ١٩٠٩)، جلسة ٣ /١٩٠٥/٤، ص ص ٣٣٥- ٣٣٧، جلسة ٦/٤/ ١٩٠٥، ص ص ٣٤٢- ٣٤٧، جلسة ٢٨ /٢/ ١٩٠٧، ص ٣٥٣؛ تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر

والسودان سنة ١٩٠٤، ص ص ١٣١، ١٣٢، سنة ١٩٠٥، ص ص ٣٦، ٣٧؛ الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٥، ص ص ١٣، ١٤.

(٨٨) الجريدة، ١٩٠٩/٧/٢٢، ص ٤.

(٨٩) المصدر نفسه، ١٩٠٩/٨/١١، ص ٤.

(٩٠) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٥، ص ص ١٤- ١٦؛ المؤيد، ١٩٠٩/١/١٢، ص ٢؛ اللواء، ١٩١٠/٥/٤، ص ٢.

(٩١) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١١، ص ٥.

(٩٢) الجمعية الزراعية الخديوية، محاضرة عن الآفات التي تصيب زراعة القطن المصري، ١٩١٢، ص ص ٢- ٢٢.

(٩٣) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية، العدد الثالث لسنة ١٩٠٨، ص ص ١٦٠، ١٦١؛ المؤيد، ١٩٠٨/٣/١٥، ص ٥.

(٩٤) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨، ص ص ٤٠، ٤١؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية، العدد الثالث لسنة ١٩٠٨، ص ص ١٦٠- ١٦٩.

(٩٥) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٨، ص ٥؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية، العدد الثالث لسنة ١٩٠٨، ص ص ١٦٥، ١٦٩.

(٩٦) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٨، ص ٥؛ تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨، ص ٤١.

(٩٧) المصدر نفسه، سنة ١٩٠٩، مطبعة المقطم، ١٩١٠، ص ٣٢، سنة ١٩١٠، مطبعة المقطم، ١٩١١، ص ص ٤٢، ٤٣؛ إسماعيل زين الدين، المرجع المذكور، ص ١٣٢.

(٩٨) لمزيد من التفاصيل راجع: محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٥، ص ص ٥٤٦- ٥٥٦؛ إسماعيل محمد زين الدين، المرجع المذكور، ص ص ٩٣، ١١٠، ١١٢، ١١٣- ١١٧.

(٩٩) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠١، ص ٨١؛ الجمعية الزراعية الملكة، العيد الذهبي لمرور خمسين عامًا على تأسيسها، ص ٨؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثاني من السنة الرابعة، مارس وإبريل ١٩٠٢، ص ١٢٠؛ المؤيد، ١٩٠٢/٢/١٨، ص ٦، ١٩٠٣/٢/٨، ص ٢.

(١٠٠) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية، العدد الأول لسنة ١٩٠٩، ص ١٩.

(١٠١) السماد الكفري هو سماد أزوتي انتشر بشكل كبير بالوجهين القبلي والبحري، وكان عبارة عن مزيج من بقايا القرى القديمة ومواد عضوية مختلفة تحللت بمرور الوقت، أما الطفلة، والتي انحصر وجودها في جنوب الصعيد، فتمثلت في طبقة طينية من الأرض تحتوي على النيترات. لمزيد من التفاصيل عن هذين السمادين وغيرهما من الأسمدة الطبيعية الأخرى راجع: مجلة الجمعية الزراعية الخديوية، العدد الأول لسنة ١٩٠٨، ص ص ١- ٤٧.

(١٠٢) المصدر نفسه، العدد الخامس من السنة الثانية، سبتمبر وأكتوبر١٩٠٠، ص ٢٣٣، العدد الأول من السنة الخامسة، يناير وفبراير١٩٠٣، ص ٣؛ إسماعيل محمد زين الدين، المرجع المذكور، ص ص ٩٥، ٩٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦.

(١٠٣) الجمعية الزراعية السلطانية، بلاغ للرأي العام عن أعمال الجمعية وتوزيع الأسمدة، مطبعة علي عناني بمصر، ١٩٢٣، ص ١.

(١٠٤) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٢، ص ١٠٨، سنة ١٩٠٣، ص ١٠٦.

(١٠٥) المصدر نفسه، سنة ١٩٠٦، مطبعة المقطم، ١٩٠٧، ص ٧٩.

(١٠٦) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٦، ص ١١؛ المؤيد، ١٩٠٥/٢/٢٣، ص ٢(تقرير عن أعمال الجمعية الزراعية الخديوية في عام ١٩٠٤). جدير بالذكر أن الإحصائية المذكورة تختلف بعض الشئ عما سجله المعتمد البريطاني في تقاريره السنوية، فهو على سبيل المثال حدد قيمة ما تم شراءه عام ١٩٠١ بـــ ٦٠،٠٠٠ جنيه، وعام ١٩٠٢ بـــ ١٢٠،٠٠٠، وعام ١٩٠٣ بـــ ٢٠٠،٠٠٠ ...إلخ. راجع: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٢، ص ١٠٨، سنة ١٩٠٣، ص ١٠٦، سنة ١٩٠٦، ص ٧٩. كما تجدر الإشارة كذلك إلى وجود اختلاف بين تقريري لجنة

الجمعية عن عامي ١٩٠٥، ١٩٠٦ فيما يتعلق بقيمة مشتروات عام ١٩٠٥، حيث حددت بـــ ٦٨،٠٠٠ جنيه في التقرير الأول بينما جاءت بالثاني كما هو موضح بالجدول. راجع: تقريرا لجنة الجمعية الزراعية الخديوية عن سنتي ١٩٠٥، ١٩٠٦، ص ١١.

(١٠٧) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثاني من السنة الثالثة، مارس وإبريل ١٩٠١، ص ١٠٩، العدد الثاني من السنة الرابعة، مارس وإبريل ١٩٠٢، ص ١١٥.

(١٠٨) المصدر نفسه، العدد الأول من السنة الرابعة، يناير وفبراير ١٩٠٢، ص ص ٨، ٩؛ المؤيد، ١٩١٣/٢/٢٣، ص ٤، ١٩١٣/٥/٢٦، ص ٣.

(١٠٩) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٥، ص ٣٩؛ الجريدة، ١٩٠٩/٩/١٨، ص ٥.

(١١٠) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٥، ص ص ١٨، ١٩؛ الجريدة، ١٩٠٩/٩/١٨، ص ٥.

(١١١) تقرير الفيكونت كرومر إلى الماركيز سالسبري عن احوال مصر سنة ١٩٠٠، ص ٧٩؛ المؤيد، ١٩٠٥/٢/٢٣، ص ٣؛ رؤوف عباس حامد، المرجع المذكور، ص ١٢٢.

(١١٢) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٦، ص ٨.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ص ٨، ٩.

(١١٤) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٦، ص ٨٠؛ الجمعية الزراعية الخديوية، بلاغ للرأي العام، ص ٥؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية، العدد الأول لسنة ١٩٠٩، ص ١٩

(115) 0wen, E.R.J., Cotton and The Egyptian Economy 1820- 1914, study in Trade and Development, Oxford, 1969, P. 340.

(١١٦) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠١، ص ٨٠؛ تقويم الجمعية الزراعية السلطانية سنة ١٣٣٥ هجرية، مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز، ١٩١٦، ص ٤؛ الجمعية الزراعية الملكية، العيد الذهبي لمرور خمسين عامًا على تأسيسها، ص ١٠؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثاني من السنة الثانية، مارس وإبريل ١٩٠٠، ص

١١٧، العدد الثاني من السنة الثالثة، مارس وإبريل ١٩٠١، ص ١٠٨.

(١١٧) المصدر نفسه، العدد الثاني من السنة السادسة، مارس وإبريل ١٩٠٤، ص ٧٧.

(١١٨) الجمعية الزراعية الملكية، العيد الذهبي لمرور خمسين عامًا على تاسيسها ١٨٩٨- ١٩٤٨، ص ٨؛ المؤيد، ١٩٠٥/٢/٢٣، ص ص ٢، ٣؛ الجريدة، ١٩١٢/١١/٤، ص ٥؛ رؤوف عباس، المرجع المذكور، ص ١٢٢. لمزيد من التفاصيل راجع: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٣، ص ١٠٦، سنة ١٩٠٥، ص ٣٩، سنة ١٩٠٦، ص ٧٦؛ الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٥، ص ص ٩، ١٠، ١٥، ١٦، سنة ١٩٠٦، ص ص ١٠، ١٣- ١٥، سنة ١٩٠٨، ص ص ١٣- ٢٢؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الرابع من السنة الثانية، يوليو وأغسطس ١٩٠٠، ص ص ١٩٣-٢٠٣، العدد الخامس من السنة الرابعة، سبتمبر وأكتوبر ١٩٠٢، ص ص ٢٥٠- ٢٥٤، العدد الثاني من السنة السادسة، مارس وإبريل ١٩٠٤، ص ص ٧٧- ٧٩، العدد الثالث لسنة ١٩٠٨، ص ص ١٤ ١٥٩؛ اللواء، ١٩١٠/٥/٤، ص ٢؛ إسماعيل محمد زين الدين، المرجع المذكور، ص ص ١٩٥- ٢٠٥.

(١١٩) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الأول من السنة الرابعة، يناير وفبراير ١٩٠٢، ص ص ٤٩- ٥٢، العدد الثاني من السنة الخامسة، مارس وإبريل ١٩٠٣، ص ٨٦.

(١٢٠) الجمعية الزراعية الخديوية، أسباب قلة محصول القطن عام ١٩٠٥، مطبعة المؤيد بمصر، ١٩٠٦، ص ص ٩- ١٣.

(١٢١) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٦، ص ١٢؛ المؤيد، ١٩٠٢/٢/١٨، ص ٦؛ المقطم، ١٩٠٦/٣/١٩، ص ٢.

(١٢٢) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الأول من السنة الرابعة، يناير وفبراير ١٩٠٢، ص ص ٤٦- ٤٩.

(١٢٣) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٥، ص ٢٠؛ الجمعية الزراعية الملكية، العيد الذهبي لمرور خمسين عامً على تأسيسها، ص ١٠.

(١٢٤) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثالث من السنة

الثالثة، مايو ويونيو ١٩٠١، ص ١٥٤.

(١٢٥) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨، ص ٤٢؛ الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٨، ص ص ١١، ١٢؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثاني من السنة الثالثة، مارس وإبريل ١٩٠١، ص ١٠٩؛ الجريدة، ١٩٠٩/٢/٦، ص ٥.

(١٢٦) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٨، ص ١٣.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ص ١٠، ١١؛ الجريدة، ١٩٠٩/٢/٦، ص ٥.

(١٢٨) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨، ص ٤٢.

(١٢٩) مصر، ١٩٠٨/١/٢١، ص ٢.

(١٣٠) الجريدة، ١٩٠٩/٢/٦، ص ٥.

(١٣١) الجمعية الزراعية السلطانية، تقرير مجلس إدارة الجمعية عن سنة ١٩١٥/١٩١٤، مطبعة المعارف بمصر، ١٩١٦، ص ٦.

(١٣٢) الجريدة، ١٩٠٩/٢/٦، ص ٥.

(١٣٣) الجمعية الزراعية السلطانية، تقرير مجلس إدارة الجمعية عن سنة ١٩١٥/١٩١٤، ص ٧.

(١٣٤) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٦، ص ١٣، سنة ١٩٠٨، ص ٢٤.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٣٦) عبد الرحمن الرافعي، نقابات التعاون الزراعية- نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوروبا، مطبعة النهضة الأدبية، القاهرة، ١٩١٤، ص ص ١٦١- ١٦٣.

(١٣٧) شفيق، أحمد، مذكراتي في نصف قرن، ج٢، ق٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٢٥.

(١٣٨) عبد الرحمن الرافعي، نقابات التعاون الزراعية، ص ١٨٧.

(١٣٩) المقطم، ١٩٠٨/١٠/٥، ص ٤.

(١٤٠) عبد الرحمن الرافعي، نقابات التعاون الزراعية، ص ص ١٨٧، ١٨٨.

(١٤١) الجمعية الزراعية الخديوية، خطة إجمالية لتأليف النقابات الزراعية وصندوق

التعاون الزراعي، مطبعة جريدة الأهرام، ١٩١٢، ص ٤؛ عبد الرحمن الرافعي، نقابات التعاون الزراعية، ص ١٩١.

(١٤٢) المرجع نفسه، ص ص ١٩١- ١٩٣.

(١٤٣) المرجع نفسه، ص ٢٠٤. يُذكر أن عمر لطفي لما رأى مماطلة الحكومة قرر البدء في حركة التعاون معتمدًا على عزائم الأفراد ومتبعًا أحكام القوانين القائمة، واستطاع بالفعل أن يؤسس أول شركة تعاونية، وهي "شركة التعاون المالي" بالقاهرة بمقتضى عقد ابتدائي في ٣٠ ديسمبر١٩٠٩، وصدر بها الأمر العالي في ٢٧ يناير ١٩١٠، كما أُسست عدة نقابات زراعية، ظهر أولها في إبريل١٩١٠، وهي نقابة شبرا النملة بمركز طنطا، كذلك أُنشئ العديد من شركات التعاون المنزلي، وقد توفي عمر لطفي في ٤ نوفمبر١٩١١ بينما كان يعد العدة لتأسيس نقابة عامة للتعاون المنزلي والزراعي، فسعى أخوه أحمد لطفي من بعده لتحقيق ذلك، وتأسست بالفعل النقابة العامة أوائل عام١٩١٢. المرجع نفسه، ص ص ٢٠٥، ٢٣٣، ٢٣٥.

(١٤٤) من المهم الإشارة إلى أن الجمعية الزراعية قامت في عام ١٩١٢ باستقدام أحد الإخصائيين الزراعيين الفرنسيين، وهو جوزيف ريبيه، لوضع مشروع جديد لتنظيم النقابات وصندوق التعاون الزراعي، وقد جاء هذا المشروع مشابهًا بدرجة كبيرة لمشروع عام ١٩٠٩. الجمعية الزراعية الخديوية، خطة إجمالية لتأليف النقابات الزراعية وصندوق التعاون الزراعي، ص ٤؛ عبد الرحمن الرافعي، نقابات التعاون الزراعية، ص ١٩٤.

(١٤٥) محاضر جلسات الجمعية العمومية، ج٢(١٩١٠- ١٩١٢)، محضر جلسة، ١٩١٠/٣/٢٦، جلسة ١٩١٢/٣/٣٠، تحقيق مصطفى الغريب محمد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ١٨٥، ١٨٦، ٦٠٩- ٦١٩؛ فهمي، قليني، مذكرات، ج٢، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٤، ص ٥١.

(١٤٦) صادق حنين، التعاون في الزراعة، مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر، ١٩١٧، ص ٢٤١؛ عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤ ص ٣٣٥.

(١٤٧) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، ج٥ من السنة الأولى، سبتمبر وأكتوبر١٨٩٩، ص ٢١٢.

(١٤٨) الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة١٩٠٥، ص١٣.

المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق(منشورة)

- تقارير المعتمد البريطاني عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنوات ١٩٠٠- ١٩١١، مطبعة المقطم، ١٩٠١- ١٩١٢.
- تقويم الجمعية الزراعية السلطانية سنة ١٣٣٥ هجرية، مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز، ١٩١٦.
- الجمعية الزراعية الخديوية، أسباب قلة محصول القطن عام ١٩٠٥، مطبعة المؤيد بمصر، ١٩٠٦.
- الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٥، مطبعة الأهرام بمصر، ١٩٠٦.
- الجمعية الزراعية الخديوية، مذكرة عن انتقاء تقاوي القطن، مطبعة المؤيد بمصر، ١٩٠٦.
- الجمعية الزراعية الخديوية، المعرض الزراعي في مدينة طنطا، السنة الثانية، في أيام الخميس والجمعة والسبت ١١و١٢و١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦، مطبعة المؤيد، ١٩٠٦.
- الجمعية الزراعية الخديوية، المعرض الزراعي في بندر المنيا، في يومي الخميس والجمعة ٢٢و٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٦، مطبعة المقطم، ١٩٠٦.
- الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٦، مطبعة الأخبار، ١٩٠٧.
- الجمعية الزراعية الخديوية، تقرير اللجنة التنفيذية عن سنة ١٩٠٨ن مطبعة الأهرام بمصر، ١٩٠٩.
- الجمعية الزراعية الخديوية، محاضرة عن الآفات التي تصيب زراعة القطن المصري، ١٩١٢.
- الجمعية الزراعية الخديوية، خطة إجمالية لتأليف النقابات الزراعية وصندوق التعاون الزراعي، مطبعة جريدة الأهرام، ١٩١٢.
- الجمعية الزراعية السلطانية، تقرير مجلس إدارة الجمعية عن سنة

١٩١٥/١٩١٤، مطبعة المعارف بمصر، ١٩١٦.

- الجمعية الزراعية السلطانية، بلاغ للرأي العام عن أعمال الجمعية وتوزيع الأسمدة، مطبعة علي عناني بمصر، ١٩٢٣.
- الجمعية الزراعية الملكية، العيد الذهبي لمرور خمسين عامًا على تأسيسها ١٨٩٨-١٩٤٨، القاهرة، ١٩٤٨.
- قانون الجمعية الزراعية الخديوية سنة ١٩٠٥، مطبعة المؤيد بمصر، ١٩٠٥.
- قانون الجمعية الزراعية الخديوية في ٢٠ يناير ١٩١١، مطبعة المؤيد بمصر، ١٩١١.
- قانون الجمعية الزراعية السلطانية المصدق عليه من الجمعية العمومية يوم ٢٠ إبريل سنة ١٩١٥، مطبعة المعارف بمصر، ١٩١٥.
- لائحة إدارة الجمعية الزراعية المصرية، مطبعة وادي النيل المصرية، القاهرة، ١٨٨٠.
- مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية سنة ١٩٠٤، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩٠٤.
- محاضر جلسات الجمعية العمومية، ج١ (١٨٨٥- ١٩٠٩)، تحقيق عبد الله فهيم السعدني، ج٢ (١٩١٠- ١٩١٢)، تحقيق مصطفى الغريب محمد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١.
- مفكرة الجمعية الزراعية الملكية سنة ١٩٢٦، مطبعة المقتطف والمقطم بمصر، ١٩٢٦.

ثانيًا- المذكرات والذكريات

- شفيق، أحمد، مذكراتي في نصف قرن، ج٢، ق٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣.
- فهمي، قليني، مذكرات، ج٢، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٤.

ثالثًا- الدوريات

- الجريدة، ١٩٠٧، ١٩٠٩، ١٩١١، ١٩١٢.
- الزراعة، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧.
- الفلاحة المصرية، ١٨٩٨، ١٨٩٩.
- اللواء، ١٩١٠.
- المؤيد، ١٨٩٥، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٢، ١٩١٣.
- مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٨، ١٩٠٩.
- مصر، ١٩٠٨.
- المقطم، ١٨٩٥، ١٨٩٨، ١٩٠٠، ١٩٠٤، ١٩٠٦، ١٩٠٨.
- وادي النيل، ١٩١٥.
- الوقائع المصرية، ١٩١٣.

رابعًا- المراجع

أ- العربية

- إسماعيل محمد زين الدين، الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني١٨٨٢- ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة١٨٣٧- ١٩١٤، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣.
- صادق حنين، التعاون في الزراعة، مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر، ١٩١٧.
- عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر(١٨٠٥- ١٨٨٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- عبد الرحمن الرافعي، نقابات التعاون الزراعية- نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوروبا، مطبعة النهضة الأدبية، القاهرة، ١٩١٤.

- ـــــــــــــ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- ـــــــــــــ، عصر إسماعيل، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.
- علي شلبي، الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر١٨٤٧-١٨٩١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.
- محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٥.

ب-الإنجليزية

- Owen,E.R.J., Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914, Study in Trade and Development, Oxford, 1969.
- Richmond, J.C., Egypt 1798- 1952, London, 1977.
- Tignor, Robert L., Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882- 1914, New Jersey, 1966.

الدولة العثمانية وقراءة في إصلاحات السلطان أحمد الثالث

د. موسى أحمد بن خالد
أستاذ مساعد في التاريخ الإسلامي
قسم التاريخ - كليةالآداب
جامعة آل البيت

(١)

اولاً: أوضاع الدولة العثمانية في مطلع عهد السلطان أحمد الثالث

تعد مدة حكم السلطان أحمد الثالث من المراحل المهمة في التاريخ العثماني، نظرا لما واجهته الدولة العثمانية من تحديات ولاسيما الحروب التي خاضتها مع الدول الأوبية عقب الحصار الثاني لفينا سنة (١٠٩٥ه/١٦٨٣م) وما أعقبها من هزائم عسكرية، إذ خسرت الدولة العثمانية الكثير من أراضيها بموجب معاهدة (كارلوفيتز)[١] وبروز الخطر الروسي فأن الجانب الإصلاحي في عهد السلطان أحمد الثالث قد أخذ اتجاه غير مألوف في الدولة العثمانية معتمدًا على اقتباس أساليب الحضارة الغربية وسبل تقدمها، ولا يمكن أن نفهم توجهات السلطان أحمد الثالث الإصلاحية من دون دراسة شخصيته وميوله والتحديات الداخلية والخارجية التي واجهته والتي تمكن من خلالها ان نفسر اندفاعه نحو تبني الاصلاح.

ثانيًا: نشأة السلطان أحمد الثالث

ولد السلطان أحمد الثالث بن السلطان محمد الرابع في سنة (١٠٨٤ه/١٦٧٣م) وأصبح سلطانًا وعمره ثلاثون سنة [٢]، ونشأ في القصر

كأسلافه من السلاطين، وكان طويل القامة وشاحب الوجه ذا عينين داكنتين وأنف مستدق كأنف النسر[٣] شغل السلطان أحمد منصب ولي العهد خلال مدة حكم أخيه السلطان مصطفى الثاني مدة ثماني سنوات وكان منسجمًا معه، إلا أنه لم يكن عسكريًا بارعًا كأخيه لكنه كان لا يتردد في استخدام القوة إذا ما اقتضت الضرورة وهذا ما يفسر السياسة السلمية للسلطان أحمد الثالث إذ كان محبًا للسلم[٤].

كما أنه كان على درجة عالية من الثقافة وفرتها له تلك الحياة الحرة التي نالها، فقد تعلم على يد العديد من علماء عصره أبرزهم، إبراهيم باشا الذي أصبح صدرًا أعظم[٥] فيما بعد، إذ عينه والده السلطان محمد الرابع معلمًا ومربيًا له[٦]، وكذ لك شيخ الإسلام[٧] فيض الله أفندي وشيخ الإسلام بورصة لي محمد أفندي وسيد محمد أفندي قاضي العسكر والإمام السلطاني إبراهيم أفندي إذ أسهم هؤلاء العلماء في إعداد شخصية تتمتع بدرجة عالية من الثقافة فكان السلطان أحمد موسيقارًا وخطاطًا بارعًا حصل على إجازة في خط الثلث عندما كان ولي العهد خلال مدة حكم أخيه والنسخ من الحافظ عثمان أفندي وكان بارعًا في إجادة اللغة العربية واللغة الفارسية ويعد من أشهررماة السهام في عصره[٨]، وكان شاعرًا ترك ديوان شعريًا باسم نجيب، وكان شعره رقيقًا لاسيما في الغزل[٩].

اما تعامل السلطان أحمد الثالث مع رعيته، فعرف عنه الاهتمام بهم، فأصدر في سنة (١١١٦هـ/١٧٠٤م) مرسوم سلطاني (عدالت نامه)، بين فيه الاهتمام والعناية بالرعية وألغى تكاليف الحرب التي فرضت عليهم في وقت سابق[١٠]، وكان رقيقًا معهم مما اكسبه حبهم من خلال معايشته لهم، إذ كان يتجول بجواده في طرقات استانبول، وشارك الرعية احتفالاتهم، وتحمل بعض الأحيان دفع تكاليفها [١١].

ثالثًا : الإصلاحات العثمانية في عهد السلطان أحمد الثالث

كان السلطان أحمد الثالث أثناء توليه ولاية العهد مطلعًا على ما يجري خارج الدولة العثمانية إذ كان يراقب التطور الحاصل في أوربا، فتأثر بذلك بعد أن أنقلب ميزان القوة لصالح أوربا بعد أن كان ولسنوات طويلة لصالح الدولة العثمانية، كما أنتبه إلى التطور الحاصل في روسيا التي كانت أمرًا مهملاً في أوربا وما وصلت أليه من تقدم، فأصبحت قوة يحسب لها ألف حساب وأصبحت تهدد الدولة العثمانية بعد أن أخذت بالأساليب والوسائل الحديثة التي أدت الى تطورها، وحاربت الغرب بالأسلحة نفسها التي أخذت منه فأصبح الإصلاح في روسيا نموذجًا يحتذى به بالنسبة للعثمانيين[١٢].

بقيت الدولة العثمانية حتى تسلم السلطان أحمد الثالث الحكم ملتزمة بالإطار التقليدي للإصلاح المتمثل بإحياء تراث السلاطين الأوائل الذين أسهموا في إيصال تراث أسلافهم إلى الأجيال الجديدة، وكانت الدولة تمر بحقبة شبة انعزال عن المجتمع الخارجي بشكل عام والمجتمع الغربي بشكل خاص، لذألك أولى السلطان أحمد اهتمامًا خاصًا بالإصلاح بطريقة تختلف عن أسلافه فقد تبنى الإصلاح العلمي، إذ جمع حوله رجال العلم والمؤرخين والأدب والموسيقى...، وأسفر عن هذا التجمع تأليف هيئة ضمت رجال العلم والمعرفة في سنة(١١٣٨ه/١٧٢٥م)، كان من أبرز نتائجها ازدهار حركة الترجمة عن اللغات العربية والأوربية والفارسية[١٣].

بدأت محاولات الإصلاح العثماني في عهد السلطان أحمد الثالث تأخذ شكلاً مختلفًا عما كانت عليه في القرن السابع عشر، فقد اقر السلطان أحمد ضرورة الانفتاح على الحضارة الأوربية والاقتباس منها، وعزم على إجراء الإصلاحات الجديدة على أساس النمط الغربي والأخذ بالأساليب التي أتبعتها تلك الدول والتي أحدثت تغيرًا في ميزان القوة لدرجة أن ضعف الدولة

العثمانية أصبح مكشوفًا أمام الغرب بعد الهزائم العسكرية التي لحقت بها أواخر القرن السابع عشر الميلادي ولا سيما بعد فشل الحصار العثماني لفينا سنة(١٦٨٣م) ويوقيع معاهدة (كارلوفيز)، التي برهنت على ذلك التراجع، مما أوجد قناعة لدى السلطان والهيئة الحاكمة لاسيما الصدر الأعظم الداماد(١٤) إبراهيم بضرورة الانفتاح على الحضارة الاوربية(١٥).

رابعًا: أسباب الإصلاح ودوافعه

أصبحت الحاجة إلى الإصلاح ضرورة ملحة، إ لا أن وجهات النضر التي تبنت هذهالمحاولات – على الرغم من اتفاقهم على حاجته- اختلفت بالأساليب والطرق باختلاف الشخصيات التي تبنتها فذهب أغلب المصلحين على "**العودة إلى السلف وألى الينابيع الاولى للإسلام...فأوجب التصحيح بمنطلق إسلامي صرف...لا يميل إلى ما هو خارج الإسلام وخارج المجتمع الإسلامي أي لا يقتبس من الغير يدمجه في مشروع للإصلاح**"(١٦).

قد كان للهزائم العسكرية التي لحقت بالدولة العثمانية أثر كبير على نفسية ومعنويات قادة الدولة وأدركوا ان دولتهم تسير باتجاه الانهيار مالم يعالجوا مكامن الخلل فيها، وبذلك أصبحت مسألة الإصلاح ردًا حتميًا على واقع الدولة العثمانية وما تعيشه من متغيرات خارجية جعلتها تقف موقفًا دفاعيًا بعد أن كانت أقوى في المنطقة من الناحيتين العسكرية، والاقتصادية، وأدرك المصلحين أن سبب التفوق العثماني السابق يرجع إلى ما كانوا يملكونه من موارد اقتصادية من جراء سيطرتهم على طرق التجارة وخروجهم منتصرين في المعارك التي كانوا يخوضونها، مما هيأ لهم أن يكونوا القوة ألأكبر ضد أعدائهم(١٧).

(٢)

أولاً : الإصلاح في الجانب الاقتصادي والمالي

تعد المؤسسة المالية من أهم المؤسسات الاقتصادية التي أولتها الهيئة العثمانية الحاكمة اهتمامًا كبيرًا في عهد السلطان أحمد الثالث، لأنها المسؤولة عن واردات الدولة ومصروفاتها وبالتحديد ما عرفت بالدفتر دارية [١٨]التي يرأسها (الدفتردار)[١٩]. ومن هذا المنطلق اكتسب النظام المالي العثماني أهمية لتداخله مع جميع مؤسسات الدولة التي كانت تضيف إلى خزانتها موردًا ماليًا عن طريق الضرائب والرسوم وعن طريق الحملات العسكرية التي كانت تقوم بها في مرحلة قوتها، وكانت تضيف من خلال مناطق جديدة إلى رقعتها فتكون إحدى موارد خزانتها. إلا أن الحروب الخاسرة التي خاضتها الدولة العثمانية في أواخر القرن السابع عشر الميلادي أثرت سلبًا في موارد الدولة نتيجة لفقدانها لكثير من أراضيها التي كانت من أهم موارد خزينتها[٢٠].

ومن جانب أخر فأن تلك الحروب كانت بحاجة إلى مصادر مالية ضخمة لتمويلها، فضلاً عن ذلك أن كثيرًا من الطاقات المالية قد توجهت إلى الحروب، وهذا ما كان له أثر سيئ في الاقتصادالعثماني، مما اضطر الحكومة العثمانية إلى الاستيلاء على واردات أقطاعات التيمار[٢١] من أجل تمويل الخزينة[٢٢]، إلا أن هذه المحاولة لم تعالج الوضع الاقتضادي المتدهور الذي رافقه خلط العملة بمواد معدنية رخيصة وإنقاص وزنها في بعض الأحيان مما أدى إلى انخفاض قيمتها وارتفاع الأسعار فتأثر أصحاب الدخل الثابت من الموظفين، فانتشرت الرشوة وانهيار مستوى الأخلاق العامة[٢٣].

ومن المشكلات النقدية التي واجهت الدولة العثمانية في أواخر القرن السبع عشر تراجع سك النقود وإغلاق عدد من دور السكة فقل عددها في

الربع الأخير من ذلك القرن بشكل ملحوظ، وبذلك زاد الاعتماد على العملات الأجنبية لتلبية الحاجات المحلية على الرغم من وجود تلك العملات في مراحل سابقة، إلا أن دورها اختلف في هذه المرحلة فمع اعتماد الأقجة(٢٤)العثمانية في التعاملات الرئيسة إلا أنها كانت مجرد وحدة حسابية، فكانت هناك وحدة خفيفة تقاس المبالغ النقدية على أساسها وتحسب القيمة الفعلية للعملات بموجبها وأصبحت العملات الأجنبية هي الأشكال الرئيسة للنقود الفعلية(٢٥).

كان للدولة العثمانية نظام نقدي موحد يتمثل بالسلطانية الذهبية والأقجة الفضية والمانجير النحاسي الذي كان يستخدم في المبادلات الصغيرة، إلا أن أتساع رقعة الأراضي العثمانية لم يعد يسمح باستخدام هذا النظام البسيط، فأعتمد العثمانيون في المناطق التي ضموها إلى دولتهم التي كان لها نظامها النقدي الخاص سياسية المقاربة الثنائية للنظام المالي، فقد وحدو النقود الذهبية بما يتفق والمقاييس العالمية الموجودة، وأصبحت (السلطانية)هي النقد الذهبي في أنحاء الدولة العثمانية. ويعود ذلك لسببين: ألأول رمزي دليل السيادة والاستقلال، والثاني اقتصادي، إذ أن وزن العملة السلطانية ودرجة نقاوتها بقيت مشابهة لعملة جمهورية البندقية الدوكا التي أصبحت المقياس المقبول للتجارة العالمية حول البحر المتوسط وورائه(٢٦).

أما العملة الفضية ومقاييسها فإنها كانت تضرب في تلك المناطق وتحمل اسم السلطان، إلا أن شكلها وتصميمها لم يتغير وبقي على ما هو عليه وكذلك الحال مع النقود النحاسية فقد أبقتها الحكومة على حالها في تلك المناطق(٢٧). فرض انهيار العملة في الدولة العثمانية أواخر القرن السابع عشر تحديات كبيرة على الإدارة فمن دون السيطرة على العملة لا يمكن السيطرة على الاقتصاد، وكان لتراجع النظام المالي الداخلي والاعتماد على النقود الأجنبية نتائج سياسية خطيرة، فقامتْ الحكومة العثمانية بعدة محاولات

من اجل إصدار عملة جديدة لمعالجة الوضع النقدي المتدهور، إلا أنها لم تتمكن، بسبب استمرار الحروب وعجز موارد الدولة من المعادن، من تلبية الحاجة المتزايدة على النقد[٢٨].

ففي سنة (١٦٩٠م) ضربت النقود الفضية الكبيرة (ظولوطه أو ظولوطه جديدة)، وهي على غرار النقد البولندي (ايزولت). وقد ثبت وزن هذه العملة بمقياس الدرهم، وكانت تحتوي على ٦٠% فضة و٤٠% نحاس، واكبر هذه النقود يزن ستة دراهم، أي حولي (١٩، ٢غرامًا) وفي سنة (١٧٠٣م) ضرب نقد اكبر من الظولوطه عرف ب (القرش)، وهو ما يقارب ثمانية دراهم أي حوالي(٢٥، ٦غراما)، وثبت سعره لاحقًا بمائة وعشرين أقچة أو أربعين[٢٩] باره[٣٠].

وكانت القروش الأولى تزن ستة دراهم وربع(٢٠,٠ غرامًا) وتحتوي على ما يقارب ٦٠%.فضة وكانت الظولوطه تساوي ربع (٢٠،١غرامًا) وتحتوي على ما يقارب ٦٠%فضة وكانت الظولوطه تساوي ثلاثة ارباع القرش(٩٠،١) اقچة إلا أن العملة ذات المحتوى الفضي الأقل ظلت تسك حتى الإصلاح المالي سنة (١٧١٥-١٧١٦م)[٣١].

أما العملات الذهبية فقد ظل (السلطاني) و(الشريفي) قريبا من معيار الدوكا إلا ان توقف سك هذه العملة نهاية القرن السابع عشر دفع الحكومة العثمانية إلى سك عملات ذهبية جديدة بدلاً عنها لاحقًا مثل (طغرالى وجديد استانبول وزنجرلي وفندقتي وزرمحبوب)، التي سكت بين سنتي(١٦٩٧-١٧٢٨م)[٣٢].هناك عمله ذهبية أخرى قد سكت في عهد السلطان أحمد الثالث[٣٣]. أطلق عليها(ذهب البندق)[٣٤] وكانت تزن (٣،٤٥٧٥غرامًا) بعيار٢٣، وأطلق هذا ألأسم علىجميع المسكوكات الذهبية فيما بعد [٣٥].

تميز العقد الأول من القرن الثامن عشر بهدوء نسبي، مما دفع

بالحكومة العثمانية خلال عهد السلطان أحمد الثالث إلى التوجه نحو التصنيع وخلق ثروات جديدة من أجل تجاوز الصعوبات المالية بعد أن عجزت الحروب فيالتغلب عليها(٣٦)، مما دفع الى تأسيس رابطة اقتصاديةإيجابية للتجارة لعب اليونانيون والصرب والألبان والفرنسيون دورًا في النشاط التجاري في شبه جزيرة البلقان(٣٧)، مما ساعد على ظهور سلسة من النقود الفضية في العقد الثاني من القرن الثامن عشر، منها القرش، وابارة، والأقجة الصغيرة، وكان القرش والظولوطه وقطعة العشرين بارة تستخدم في التعاملات المتوسطة والكبيرة، أما نقد البارة الواحدة والخمس بارات والعشر بارات كانت تستخدم في التعاملات الصغيرة أما العملة النحاسية فكانت تضرب في استانبول وشرقي الأناضول ولكن بشكل محدود، نحو تنظيم ميزانية متوازنة، فتمتعوا بفائض سنوات عديدة(٣٨).

اهتم السلطان أحمد الثالث منذ تولية الحكم بشئون الميزانية، إذ وجه في هذا المجال الصدر الأعظم علي باشا بتنظيم ميزانية الدولة عن طريق زيادة دخلها وتقليص نفقاتها(٣٩).

لقد شهدت الدولة العثمانية منذ سنة (١٧١٨م) تحسناً في النشاط التجاري والصناعي وأستمر حتى عقود لاحقة، فقد برز ذلك في استانبول وبعض ولايات الدولة مثل مصر وشمالي سوريا، وشهدت مدينة توقات الصناعية وسط استانبول نموًا تجاريًا وصناعيًا، لاسيما في صناعة المنسوجات والصناعة المعدنية مما دفع بالمسئولين العثمانيين للبحث بفاعلية من أجل إنتاج المواد العسكرية(٤٠)، وكانت أغلب مشروعات الدولة في عهدالسلطان أحمد الثالث التي لا تتعلق بالمؤسسةالعسكرية هو الاهتمام بصناعة المنسوجات فمنذ سنة(١٧٤٠م) جرت محاولة لإنشاء معمل للنسيج وأستمر هذا المشروع معلقًا حتى أعطى الداماد إبراهيم باشا الموافقة على إنشاء مصنع للصوف في سلانيك(٤١)، واستقدموا نساجين بولنديين للمساعدة

في إنشاء معمل الطباعة الأقمشة القطنية لتخفيف الاعتماد على البضائع الفرنسية، وأدرك المصلحين أن سبب التفوق العثماني السابق يرجع إلى ما كانوا يملكونه من موارد اقتصادية من جراء سيطرتهم على طرق التجارة وخروجهم منتصرين في المعارك التي كانوا يخوضونها، مما هيأ لهم أن يكونوا القوة الأكبر ضد أعدائهم(٤٢).

إن الدول الأوربية كانت تتنافس على كسب السوق العثمانية في ترويج منتجاتها الصناعية(٤٣)، وفي سنة(١٧١٦م) جرت محاولة لاستبدال حرير جمهورية البندقية بإنتاج محلي ويسمح بتسويق الفائض إلى الأسواق المحلية بعد إمداد القصر السلطاني بالحرير اللازم، وكان هذا المشروع يتم برعاية الحكومة التي أهتمت أيضًا بإقامة مشاريع اقتصادية أخرى مثل معامل الصباغة والخزف الصبني وصناعة الورق وأشرعة السفن التي كانت نموذجًا للمشاريع التي تديرها الحكومة(٤٤).

وفي المجال الاقتصادي والمالي سعت الدولة العثمانية في عهد السلطان أحمد الثالث إلى استقطاب جميع الكفاءات دون النظر إلى أصل الفرد أو مكانته الاجتماعية، وبذلك أتاحتالفرصة للجميع دون تمييز للعمل في خدمتها في المجالين العسكري والمدني وتماشيًا مع مظاهر التحديث الذي تبنا السلطان وصدره ألأعظم الداماد إبراهيم باشا اعتمدت الدولة محصلي الرسوم الجمركية عن طريق ما يدفعه التجار الذين اشتروا بعض المحاصيل الزراعية لاسيما الزيتون(٤٥)، التي كانت تحظى برواج كبير بسبب استخدامه في مصانع الصابون في مرسيليا لذلك أقدم التجار الفرنسيون على شرائه، فضلا عن ذلك فقد كانت هناك العديد من المحاصيل الزراعية التي شكلت مصدرًا ماليًا لخزينة الدولة منها العنب والحرير(٤٦)، فضلاً عن القطن والحبوب التي كانت تتمتع بأسواق كبيرة، كما أعتمد العثمانيون منذ مطلع القرن الثامن عشر على العمل بنظام الجفتلك(٤٧)في النظام الزراعي، وهي

تمثل زراعة مساحة من الأرض أعمال السخرة وتنتج محاصيل معدة للتصدير إلى حد كبير[٤٨].

بذلت الحكومة العثمانية جهودًا كبيرة من أجل تحديث النظام المالي وزيادة موارد الخزينة، منها لجوء الدولة إلى بيع أراضي الدولة (المقاطعات)، إذ سمحت باحتفاظ المشتري بالأرض مدى الحياة وقد أطلق عليها أسم (مالكانه)[٤٩]، مما وفر ذلك التدبير موارد إضافية كطريقة لزيادة الواردات، كما منحت المقاطعات الأميرية التي كانت تستثمر لمدة سنة أو سنتين إلى مالكيها لمدد طويلة، وقد أشترى الأثرياء المقاطعات بشكل (مالكانه) واستغلوها، كما لو كانوا مالكيها وتمتعوا بالحصول على مبالغ الضرائب من اجل زيادة موارد الخزينة استعادت الدواة العثمانية كثيرًا من المقاطعات التي بيعت باعتبارها (مالكانه) ثم أعيد بيعها على أنها أراضي للدولة وكانت تباع بالمزاد لمن يقدم الأسعار[٥٠].

ثانيًا :الإصلاح في الجانب الحضاري

ورث العثمانيون أعرافًا وتقاليد ثقافية لشعوب مختلفة. فقد اخذوا عن السلاجقة والتيموريين ومناطق آسيا الغربية ومن المماليك في بلاد الشام ومصر ومن البيزنطيين في البحر المتوسط والبلقان، ولم يكتف العثمانيون بالأخذ من هذه الحضارات وإنما طوروا أنماطها بما يتلاءم مع ثقافة مجتمعاتهم، فقد استوعبوا التأثيرات الخارجية وأضافوها إلى حضاراتهم[٥١]، وبدأ ذلك واضحًا من خلال الامتزاج بين الفن المعماري التقليدي للعثمانيين وبين الأساليب التجديدية القادمة من الخارج، فأعطت طابعًا مميزًا لفن العمارة في الدولة العثمانية[٥٢].

إن أهم ما ميز عهد السلطان أحمد الثالث هو الاهتمام بالحركة العمرانية وتطوير الآداب والفنون وتحديث الدولة بما يتلاءم مع التطور

الحاصل في أوربا، وعرف عن السلطان المذكور اهتمامه بالأكشاك[٥٣] والقصور الصيفية التي بنيت خارج العاصمة، كان يقصدها بهدف الترويح عن النفس[٥٤]. فقد كان للسفارة التي قام بها (يكرمي سكز محمد أفندي) إلى باريس سنة(١٧٢٠م) أثرها في الحضارة العثمانية، فقد قدم عند عودته سجلاً لما شاهده على شكل كتاب بعنوان (سفارة نامة فرنسا)[٥٥] أعطى من خلاله وصفًا دقيقًا لمدن فرنسا وقصورها وحدائقها، مما دفع بالسلطان أحمد الثالث والصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا إلى التباري في تقليد بناء القصور الفرنسية خارج العاصمة استانبول[٥٦]. وقد اشرف الصدر الأعظم المذكور على إنشاء قصر صيفي للسلطان عُرف ب (سعد آباد) – مكان السعادة [٥٧]– وبنى هذا القصر في منطقة الكاغد خانه والمعروفة لدى الأوربيين (مياه أوربا الحلوة) في الطرف الأعلى للقرن الذهبي. وتم بناء هذا القصر بالاستناد إلى خارطة قصر فرنسي احضرها السفير (يكرمي سكز محمد أفندي) عند عودته من باريس وتميز هذا القصر بالطرق المشجرة من جانبيه وبساتينه وشلالاته والنا فورات والحدائق المنتشرة بين ثناياه[٥٨].

ووزعت في منطقة الكاغد خانه قطع أراضٍ على الحاشية والمقربين، فشيد ما يقارب الستين قصرًا مع سعد آباد وبنيت الحدائق ألجميلة واجري نهر (ألچاغليات) بين تلك الحدائق والقصور وزين ذلك المكان بالأنوار[٥٩].دفع اهتمام السلطان أحمد الثالث بالفن المعماري إلى تشجيع فنانيّ السراي ومعماريه على تشييد قصر (أينه لي قواق) [٦٠]على القرن الذهبي وعدد من الاسبلة الجميلة التي أعطت ميادين العاصمة طابعًا مميزًا، ومنها سبيل أحمد الثالث الذي شيد سنة (١٧٢٨م)[٦١]عند مدخل طوب قابو سراي. وبتشجيع من السلطان تم بناء مكتبة في الفناء الثالث للسراي سنة (١٧١٨م)[٦٢].

إلا أن ما يميز هذه المرحلة في الجانب العمراني ليس ضخامة الأبنية

وعددها وإنما براعة البناء وتطور فن الزخرفة، إذ بعث المعماريون الأسلوب التقليدي العثماني مع ما اقتبسوه من فن الزخرفة الأوربية وظهر ما يعرف بزخرفة (الروكوكو)[٦٣]، وهو مزيج بين فن الزخرفة الأوربي والفن الخاص بالعثمانيين [٦٤].

كما شيدت في تلك المرحلة العديد من القصور منها قصرا (نوبنياد وباغ فرح) اللذان أقيما في ساحة قصر (جراغان) وقصر (مير آباد) الذي شيده الداماد إبراهيم باشا للسلطان أحمد الثالث على مرتفعات قالنجا في استانبول[٦٥] لقد أصبح وصف السفير(يكرمي سكز محمد أفندي) للأساليب الفنية في بناء القصور وزخرفتها وزراعة الأزهار، ولاسيما زهرة التوليب أو الزنبق، تقليدًا رائجًا في الدولة العثمانية[٦٦]، ولم تقتصر زراعة الأزهار على السلطان وحاشيته وإنما اخذ الناس يقلدونهم في زراعتها [٦٧]، وكان السفير السابق الذكر قد اشتهر باهتمامه بزراعة مثل هذه الأنواع من الزهور وكتب رسالة بهذا الخصوص عرفت برسالة الخزامى (لاله رسالة سي)[٦٨].

وأدى التسابق في هذا المجال إلى زيادة أسعار الأزهار لدرجة أن الذين يرغبون في زراعتها لا يستطيعون شراءها، لارتفاع سعرها، إذ وصل سعر احد الأصناف ويعرف باسم (محبوب) إلى خمسمائة قطعة ذهبية، مما اضطر الحكومة العثمانية إلى تعيين رقيب على المتاجرين بها، يسمىّ الشيخ محمد لاله زارى[٦٩]، ورافق ارتفاع سعر الأزهار إلى زيادة في أسعار المواد الأخرى، مما دفع بالصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا إلى تحديد سعر زهرة اللاله بألف قرش[٧٠]، وفي حالة مخالفة التاجر لهذا السعر فان الرقيب المذكور يمتلك السلطة بنفي التاجر إلى خارج العاصمة[٧١].

ومن الجدير بالذكر أن حالة الترف والاهتمام بالذوق قد انتقلت من الهيئة الحاكمة والأثرياء إلى العامة، فارتفعت أسعار جميع المواد بدرجة كبيرة وانشغلت النساء في الزينة والملابس والأناقة وانفصلت زوجات

كثيرات عن أزواجهن بسبب ذلك[٧٢]، وانشغل الناس بالإسراف واللهو مما دفع بالصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا إلى وضع ضوابط لمسائل الذوق والموضة، فأصدرت الحكومة العثمانية مجموعة من الأنظمة والقوانين دعت من خلالها إلى ارتداء الملابس المحتشمة والالتزام بالأزياء التقليدية العثمانية[٧٣].على أساس أن الأزياء يجب أن تدرس من قبل شيخ الإسلام وعلماء الدين كي يسمح بها قبل أي محاولة للإصلاح[٧٤]

حظيت مؤسسات النفع العام بنصيبها من اهتمام السلطان أحمد الثالث وصدره الأعظم الداماد إبراهيم باشا، فقد بنيت المدارس والجوامع وخزانات ماء السبيل لاسيما على طول طريق الحج وشاركت نساء الأسرة الحاكمة في هذا المجال عن طريق تقديم الهبات [٧٥]وبنيت العديد من الحمامات في استانبول وفي مسقط رأس الداماد إبراهيم باشا [٧٦]. وربما يكون التوجه نحو بناء الحمامات من منطلق إسلامي، إذ يتوجب على المسلم أن يكون طاهرًا ليؤدي الصلاة[٧٧].

وتم بناء معمل للأقمشة والورق والخزف الصيني وإنشاء العديد من المكتبات وتجهيز فرقة لإطفاء الحرائق[٧٨]، وربما يكون إنشاء هذه الفرقة للحاجة المتزايدة بسبب كثرةالحرائق، فقد ذكر احد المؤرخين أن استانبول كانت عرضة للحرائق وتكبدت خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات وان الحرائق دمرت ما يقرب ثمانين ألف منزل[٧٩].

ومن الأعمال الخيرية الأخرى التي قام بها السلطان أحمد الثالث تمويل تشييد بركة ونافورة للمياه عند البوابة الأولى لقصر طوب قابو سنة(١٧٢٨م) ولم يكن الهدف من هذه الأعمال الخيرية الإحسان فقط وإنما لضمان ولاء السكان وتأييدهم للأسرة العثمانية الحاكمة[٨٠].

واستنادًا مع التوجه السائد في استانبول في الانفتاح على مظاهر

الحضارة الأوربية واستجابة للفرمان الذي أصدره السلطان أحمد الثالث إلى الولاة بتوجيههم للاهتمام بالجانب العمراني وتطور ولاياتهم وتحسين الخدمات المقدمة فيها، شهدت بعض الولايات تطورًا في مؤسساتها العمرانية(٨١)، ففي الموصل مثلاً زاد عدد المدارس وتم تزويدها بما تحتاج إليه من الكتب والمال ومن المنشآت الثقافية التي برزت فيها مدرسة الحاج محمود علي التومه، ومدرسة محمد أغا السعرتي، ومدرسة ياسين أفندي المفتي(٨٢).

كما شهدت ولاية تونس بعد سيطرة حسين بن علي على حكمها تأسيس قوة عسكرية مجهزة بالأسلحة الحديثة على الطراز الأوربي، كما نظم علاقات تونس بالدول الأوربية من خلال عقده بعض المعاهدات التجارية لتأمين طريق البحر المتوسط التجاري، وتسهيل مهمة قدوم ذوي الخبرة والفنيين والأوربيين إلى تونس(٨٣).

إن حالة الترف والإسراف التي كان يعيشها المجتمع العثماني انعكست في الاحتفالات والمهرجانات التي كانت تقام لمناسبات مختلفة بدعم من السلطة العثمانية العليا، وكان يحضرها الموسيقيون والشعراء وكانت تجري فيها المباريات الرياضية والاستعراضات العسكرية والألعاب النارية (٨٤). وبرز العديد من الشعراء في هذه المرحلة أبرزهم الشاعر أحمد نديم (ت ١٧٣٠م)، وهو من استانبول، كان أمينًا للمكتبة التي أنشأها الداماد إبراهيم باشا(٨٥)، وامتاز أحمد نديم بكونه نحا أسلوبًا شعريًا خاصًا به تميز به عن غيره عرف برقته ومزج فيه بين خفة الروح والظرافة والرشاقة، وامتازت أشعاره بخلوها من التنميق وبعدها عن التزويق، وبوفاته ينتهي العهد القديم للأدب العثماني(٨٦) ووصف أجواء عهد التوليب قائلاً : " **لنضحك ولنمرح ولنتمتع بالدنيا، تعال إلى شجر السرو للتوجه نحو سعد آباد**"(٨٧).

ولمعت مع أحمد نديم أسماء أخرى من الشعراء والأدباء أسهمت في

تطور الحركة الأدبية العثمانية منهم شيخ وهبي والشاعر عثمان زاده تائب الذي نال لقب (ملك الشعراء) بعد أن كتب قصيدة لمناسبة مولد إبراهيم ابن السلطان أحمد الثالث. أما شيخ وهبي فقد وصفه احد الكتاب بأنه يندر مثله في هذا الزمان. وفي سنة(١٧٢٥م) تم تشكيل هيئة علمية ضمت رجال العلم والأدب تولت مهمة ترجمة العديد من الكتب إلى اللغة العثمانية.(٨٨)

مثلت مرحلة التوليب بداية اليقظة الأدبية عند العثمانيين فنشطت حركة الترجمة إلى اللغة العثمانية لاسيما الكتب العربية والفارسية وجرى الاهتمام بالشعراء ودعم نشاطاتهم، والانفتاح على العلوم والمعارف مثل الفلسفة والفلك واقتباس التقاليد الأوربية في بناء القصور والحدائق، فعدت هذه المرحلة فتح ثغرة في الستار الحديدي للعثمانيين.

(٣)

اولاً:الإصلاح في الجانب الثقافي والعلمي

ارتبطت مظاهر التحديث في الجانب الثقافي والعلمي في عهد السلطان أحمد الثالث بجهود احد دعاة الإصلاح العثمانيين وهو إبراهيم متفرقة الذي ولد سنة(١٦٧٤م) في مدينة (قولوزوار) المجرية الواقعة في ترانسلفانيا وكانت تسمى عند العثمانيين (اردل)(٨٩). ونشأ متفرقة على مذهب التوحيد البروتستانتي الذي عرف بتوحيده للخالق دون إشراك المسيح معه في الألوهية(٩٠)، وهو بذلك يختلف من حيث المذهب مع الكاثوليك ومذهبي البروتستانت (اللوثري والكلفيني). وبما أن متفرقة شاهد الصراع بين المذاهب النصرانية، فقد اتخذ موقفاً بتبني بعض المجالات العلمية التي اشتهر فيها لاحقًا، وهي فن الطباعة والجغرافية والعلوم (٩١)، فلجأ إلى الدولة العثمانية بوصفها الأقرب جغرافيًا إلى بلاده المجر ولإيمان العثمانيين بعقيدة التوحيد من اجل الحفاظ على معتقده. ولم يمض وقت طويل حتى تعلم مفاهيم

الإسلام، فأعتنق الدين الإسلامي طوعًا [٩٢]، وهذا ما أوضحته (الرسالة الإسلامية) التي شرح فيها كيف تحول من المسيحية إلى الإسلام موجهًا نقدًا للكاثوليكية والبابوية مؤمناً بانتصار الإسلام عليها في أوربا [٩٣].

وهنا يشير احد المؤرخين إلى أن اغلب الباحثين الذين كتبوا عن متفرقة اعتمدوا على راهبين اثنين هما (دوسوسوا) وهو معاصر لمتفرقة والآخر (قره جون) جاء بعد متفرقة. وحاول هذان الراهبان تقليل شأن متفرقة فيقول المؤرخ: "**لم يتحملا إسلام احد مواطنيهم وقيامه في خدمة أعدائهم العثمانيين والإسهام في نشرالعلوموالمعارف**" [٩٤]، لذلك أطلق عليه المؤرخون الأوربيون لقب المرتد[٩٥]، عرف متفرقة بذكائه المتميز وفكره اللامع وإتقانه العديد من اللغات مثل العربية والفارسية واللاتينية والفرنسية فضلاً عن المجرية التي هي لغته الأصلية [٩٦]، ودرس العلوم الإسلامية والرياضيات والفنون وبرع في الآداب والترجمة وطباعة الخرائط فهو متعدد المواهب، ولذلك أطلق عليه لقب متفرقة[٩٧].

وهناك من يرى أن هذه التسمية أطلقت عليه بعد أن خصصت الدولة العثمانية له راتبًا مقداره مائة وتسع وتسعون أقچة مقابل ما يقدمه من خدمة للبلاط العثماني[٩٨]. وتسلم متفرقة مهام عدة حتى وفاته سنة (١٧٤٤م)، منها مترجمًا للباب العالي فضلاً عن مهام سياسية ودبلوماسية، إذ كان يتمتع بأسلوب إقناع متميز، فأصبح سنة (١٧١٥م) مستشارًا ومبعوثًا للسلطان في المفاوضات مع النمسا وروسيا. وفي سنة(١٧٢٦م) أرسل إلى بلغراد مترجمًا[٩٩]، ومفاوضًا لإعادة تنظيم صفوفهم من أجل الهجوم على النمسا[١٠٠]، والحق بخدمة أمير ترانسلفانيا (فرانسيس راكوسزي) وعين سفيرًا في بولندا سنة(١٧٣٧م). وفي سنة(١٧٤٣م) كلفه الباب العالي بحضور احتفال تعيين (أحمد خان اوسماي) خانًا على قبائل القيتاق في داغستان. وفي العام التالي توفي عند عودته إلى استانبول[١٠١].

أن ابرز ما اشتهر به إبراهيم متفرقة إلى جانب قيامه ببعض الوظائف السياسية والدبلوماسية هو إدخال حرفة الطباعة الحديثة إلى الدولة العثمانية جزءًا من اهتمامه بالعلوم والمعارف، إذ قام بإنشاء أول مطبعة عربية – عثمانية في استانبول مخترقًا بذلك الحاجز الذي منع دخولها إلى استانبول. وبالتعاون مع سعيد أفندي[١٠٢] قدم متفرقة رسالته المعرفة ب (وسيلة الطباعة)، واحتوت على أربعة صفحات ونصف تضمنت كل صفحة أربعًا وثلاثين سطرًا[١٠٣]، أوضح فيها اثر المطبعة في تعلم الناس وثقافتهم وبينكيف أهمل اليهود والنصارى نشر كتبهم الدينية الكبيرة وكيف اهتم المسلمون بالقرآن الكريم والحديث الشريف وضبطه، وتحدث عن ضياع الكثير من الكتب الكبيرة وامتلاء الكتب بالأخطاء وتعرض الكتب النادرة إلى التلف نتيجة الحرائق والأمطار وعجز طلبة العلم عن الحصول على الكتب ألمقررة لهم لغلاء ثمنها[١٠٤].

وعلى الرغم من كل هذه الحجج التي قدمها إبراهيم متفرقة وتحمسه لإدخال حرفة الطباعة، إلا أن رسالته لقيت رفضًا وإهمالاً من الفئة الحاكمة، مما دعاه إلى تقديم رسالة أخرى في سنة (١٧٢٦م)[١٠٥]أرفق معها طلبًا إلى السلطان أحمد الثالث يلتمس منه إصدار فرمان وفتوى صريحة من شيخ الإسلام تجيز له الشروع بإنشاء المطبعة وألحق مع الرسالة الثانية عدة صفحات من كتاب (وآن قولي)[١٠٦] الذي ينوي طباعته بعد الحصول على الموافقة بإنشاء المطبعة[١٠٧].

رفض علماء الدين ادخال المطبعة إلى الدولة العثمانية ولمدد طويلة بحجة أن امن الدولة يضطرب في حالة طباعة كتب أكثر من اللازم بسبب كثرة أعداد الذين يزاولون مع مبادئ الدين الإسلامي وعليه أدرك متفرقة انه لابد من استصدار فتوى صريحةمن شيخ الإسلام يكشهري عبد الله أفندي على الرغم من انه أفتى في سنة (١٧١٨م) بجواز الطباعة إلا انه لم يجرؤ

احد على تأسيس المطبعة من العثمانيين أو غيرهم[١٠٨].

وأدرك متفرقة انه لابد من الحصول على فتوى صريحة وفرمان سلطاني بإنشاء المطبعة، فطرح سؤالاً على شيخ الإسلام يستفسر فيه عن شرعية طباعة الكتب غير الدينية، طالبًا منه جوابًا عن هذا السؤال، فرد عليه شيخ الإسلام المذكور وهو من مؤيدي توجهات الداماد إبراهيم باشا بالانفتاح على الحضارة الغربية، وأجاب بالموافقة على إنشائها[١٠٩].

وبما أن سياسة الانفتاح على الغرب كان لها بعض المعارضين لاسيما من علماء الدين فان شيخ الإسلام يكشهري عبدالله أفندي اخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، فتضمنت فتواه أمرين : الأول عدم جواز طباعة كتب الفقه والتفسير والحديث الشريف وكتب علم الكلام، أما الأمر الآخر : أن يتم تعيين علماء لتصحيح الكتاب الذي ينوي طباعته، ليكون ذلك عملا جميلاً[١١٠]. أما الفرمان السلطاني فقد كان للداماد إبراهيم باشا دور في استصداره بمتابعة سعيد أفندي، لاسيما بعد الحصول على الفتوى الشرعية التي تجيز الطباعة، فتم صدور الفرمان في ٤ تموز ١٧٢٧م[١١١]، وتضمن ترخيصًا لسعيد أفندي وإبراهيم متفرقة بإنشاء المطبعة باعتبارها وسيلة لنشر العلوم والمعارف بين أفراد المجتمع. ونظرًا لحاجة طلبة العلم في طباعة قاموس (وان قولي)، ولأنه كتاب ضخم فعليهم أن يبدأوا بطباعته أولاً وأشار الفرمان نفسه أن لا تتجاوز الكتب المطبوعة كتب اللغة والمنطق والحكمة والفلك وأمثالها من كتب علم الآلة، وتضمن الفرمان تعيين مصححين للمطبعة وهم (قاضي استانبول السابق مولانا إسحاق وقاضي سلانيك السابق مولانا صاحب وقاضي غلطة السابق مولانا اسعد وشيخ مولويه قاسم باشا مولانا موسى)[١١٢].

وبعد الحصول على الفرمان السلطاني وفتوى شيخ الإسلام بدأ سعيد أفندي وشريكه إبراهيم متفرقة بإعداد الآلات والأدوات اللازمة وصناعة

الحروف التي سكب قوالبها متفرقة بنفسه. وبعد عمل استمر سنتين تم تأسيس المطبعة في منزل متفرقة الذي يقع في حي السلطان سليم وأطلق على المطبعة(١١٣) اسم (دار الطباعة العامرة) أو بالاسم الأكثر شيوعًا (بصمه خانه)(١١٤).

وتم طباعة أول كتاب في الدولة العثمانية قاموس (وان قولي) وكان حجم الحروف ستة عشر بنطًا وبيعت النسخة من الكتاب بخمسة وثلاثين قرشًا(١١٥)، وطبع في أول القاموس الفرمان السلطاني وفتوى شيخ الإسلام وشروحات العلماء التي رفعت إلى السلطان أحمد الثالث مع طلب سعيد أفندي. أما الجانب المالي للمطبعة فلم تقدم الحكومة أي دعم لهذا المشروع، وإنما تحمل الشريكان أعباءه. فقد اسند التمويل المالي إلى سعيد أفندي الذي قدم المال اللازم لإنجاح مشروع المطبعة، بينما تركت الأمور الفنية والإدارية للمطبعة على كاهل متفرقة، لاسيما وان سعيد أفندي كانمنشغلاً بالعمل السياسي ولم يكن لديه الوقت الكافي لإدارة المطبعة(١١٦).

صنفت الكتب التي طبعها متفرقة حسب موضوعاتها إلى ثلاثة أقسام، تأتي في مقدمتها من حيث العدد الكتب التاريخية، ثم تليها كتب الجغرافية العلمية المتصلة بالعلوم العسكرية، ثم القواميس اللغوية، إذ تم طباعة القاموس (العثماني – الفرنسي)، وهذا ما يشير إلى المناخ السائد في الانفتاح على أوربا. أما أهم الكتب التي طبعت فهي (قاموس عربي – تركي) من جزء ين ويحتوي على ألف وأربعمائة واثنين وعشرين صفحة سنة(١٧٢٨م)، و(تحفة الكبار) حول الحروب البحرية مع خرائط لحاجي خليفة، سنة (١٧٢٨م) و(تاريخ الاغاخانات) مترجم من اللاتيني إلى التركي سنة(١٧٢٩م)، و(تاريخ الهند الغربية)، ويحتوي على أربع خرائط وإحدى وتسعين صفحة سنة (١٧٢٩م)(١١٧).

وأن أهم كتاب طبع في المطبعة كتاب إبراهيم متفرقة (أصول الحكم

في نظام الأمم) وطبع في تسع وأربعين صفحة، تضمنت أفكارًا إصلاحية كالتي كانت سائدة في القرن الثامن عشر التي دعت إلى الإفادة من علوم الغرب والتقنيات الحديثة، وبذلك قدم متفرقة بدعم من السلطان أحمد الثالث وصدره الأعظم الداماد إبراهيم باشا خدمات جليلة إلى الدولة العثمانية أسهم من خلالها في نشر نتاجات الأمم الأخرى وتوعية العثمانيين بالاطلاع على هذه النتاجات والإفادة منها في مجال اقتباس العلوم والمعارف(١١٨).

ويلاحظ في هذه المرحلة صدور أنواع رائعة من التجليد تمثلت بالرجوع إلى العهد الكلاسيكي الجيد بعد مرحلة من التوقف في القرن السابع عشر وبتشجيع من السلطان أحمد الثالث والداماد إبراهيم باشا تم مزج الأسلوب الكلاسيكي مع تقنيات جديدة نتج عنها ظهور تجليد (اللاك) بأنواع كثيرة (١١٩).

ثانيًا: الإصلاح في الجانب العسكري

أدت المؤسسة العسكرية العثمانية دورًا استثنائيًا في قيام الدولة العثمانية واستمرارها، لذلك اهتم السلاطين منذ البداية بتطوير هذه المؤسسة وتوفير سبل رقيها بوصفها عماد الدولة. فدأبوا على الاهتمام بالشئون العسكرية وتنظيم قواتهم ورفع مستواها القتالي بشكل يؤمن لهم سبل التوسع الخارجي وحماية حدود دولتهم، التي بلغت أوج قوتها وتوسعها الخارجي طوال الثلاثة قرون الأولى من تأسيسها، وتحقق كل ذلك بفضل قوة المؤسسة العسكرية وحيويتها. لكن عندما بدأت مظاهر التدهور والانحلال تصيب البنية الداخلية لهذه المؤسسة أخذت الدولة تفقد كثيرًا من مظاهر قوتها وهيبتها على المستويين الداخلي والخارجي (١٢٠)، وبرز ذلك بشكل جلي منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادي، إذ غدت مظاهر التحديث في الجانب العسكري وتقنياته ضرورة ملحة لمواكبة مظاهر التقدم الأوربي في الميدان العسكري،

والأخذ بأسباب ذلك التقدم لمواجهة مظاهر تراجع القوة العسكرية العثمانية أمام أعدائها (١٢١).

عندما يكون هدف كل الأمم الوصول إلى الصف الأول من القوة العسكرية يجب عليها الإفادة من النجاح٠ات والأخطاء التي تتعرض لها أو ما يجري خارج أرضها من اجل تحقيق النصر في النهاية (١٢٢). كانت الروح التي ترسخت لدى العثمانيين نتيجة الانتصارات التي حققوها في مرحلة قوتهم هي عدم تجرؤهم على تعديل القوانين العسكرية بما يتلاءم مع متغيرات المرحلة، وان القوانين التي وضعها السلاطين الأوائل، لاسيما السلطان سليمان القانوني لم تعد تلائم المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعيشها الدولة العثمانية (١٢٣)

أن الأفكار الإصلاحية التي نادت بإحياء مجد قديم عن طريق التمسك بسيرة السلاطين الأقوياء والتي نادت بها أسرة آل كوبرلو في النصف الثاني من القرن السابع عشر انتهت بنهاية دور هذه الأسرة، فالدول الأوربية لم تعد كما كانت في السابق وإنما شهدت تقدمًا في مختلف المجالات جعلها تتفوق على الدولة العثمانية(١٢٤). وكان ذلك واضحًا في النموذج الروسي وما أصبحت عليه تلك الدولة بعد أن أخذت بالتجربة الأوربية، فكان ذلك دافعًا للساسة العثمانيين، إذ أدركوا أن التفوق الأوربي لا يمكن أن يواجه بالرجوع إلى مجد قديم أو بالأسلوب القتالي الذي اتبعوه في وقت قوتهم السابقة وإنما باقتباس الأساليب الحديثة التي اعتمدت عليها الدول الأوربية ونقلتها إلى النصر و الغلبة(١٢٥).

تحت تأثير التجربة الروسية في الإصلاح وتراجع القوة العسكرية العثمانية وعجز القوات الانكشارية التي كانت تمثل القوة الضاربة في الجيش العثماني عن رد الهجمات التي تعرضت لها الدولة من الخارج وتزايد نفوذهم في الداخل واستمرار تمرداتهم لدرجة أن أصبحت هذه القوات عبئًا وتهديدًا

للسلاطين في ظل تلك الظروف تولى السلطان أحمد الثالث الحكم الذي كان يحمل معه فكرة الإصلاح ومعه صدره الأعظم الداماد إبراهيم باشا، فعملا سويةً على تحديث دولتهم على أساس اقتباس النمط الأوربي. فكانت من أولى الأعمال التي قام بها السلطان المذكور بعد اعتلائه العرش توجيه ضربة للانكشارية الذين أطاحوا بأخيه السلطان مصطفى الثاني[١٢٦]، فعمد على التخلص منهم وأمر بطرد كل من اشترك أو اشتبه في اشتراكه في ذلك التمرد من منصبه أو نفيه، وعمل على تفكيك سلطة العسكر فطرد سبعمائة من البستانجية[١٢٧]واحل بدلاً عنهم جنودًا من الدوشرمة [١٢٨]، وبذلك يكون قد وجه ضربة لنفوذ القوات الانكشارية[١٢٩]، وهذا ما يفسر مساعيه في إنشاء قوة عسكرية باسم (نظام جديد)، إلا انه لم يتمكن من تحقيق ذلك.

ومن اجل تقوية المناطق الحدودية البرية ومواجهة خطر التهديد الروسي قام بإنشاء تحصينات دفاعية في نيش وبلغراد، وأمر ببناء عدة قلاع مثل (ينيكيل) وفي (تامان) على الجانب الآسيوي من مضيق كيرج، فضلاً عن التعزيزات العسكرية على المناطق الحدودية[١٣٠]جرت هذه الاستعدادات والتحصينات العسكرية أثناء محاولات السلطان إعادة تنظيم الجيش على النظم الأوربية، وبما إن الظروف أصبحت مهيأة لتقبل مثل هذه الأفكار فقد قدم دو روشفور (De Rochefort) وهو ضابط فرنسي مشروعًا بهدف إصلاح المؤسسة العسكرية العثمانية في سنة (١٧١٨م)عرف باسم (مشروع من اجل إقامة فريق هندسي في خدمة الباب العالي)[١٣١]، من أجل تشكيل صنف لضابط الهندسة الأجانب في الجيش العثماني. ويعد هذا المشروع البداية في تبني الأسلوب الأوربي في الإصلاح[١٣٢]، وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم ينفذ إلا انه وجد قبولاً في استانبول ومع تبني السلطان أحمد الثالث والصدر الأعظم إبراهيم باشا لمثل هذه الأفكار قدم فرنسي آخر يدعى (جرشك) مشروعًا في سنة(١٧٢٠م) لإنشاء قوة عسكرية في استانبول تكون

مزودة بالأسلحة النارية الحديثة[١٣٣]، ومنذ هذا العام اخذ عدد الخبراء الأوربيين لاسيما الفرنسيين يتزايد في الدولة العثمانية بصورة واضحة. لم يقتصر الأمر في إصلاح المؤسسة العسكرية على تبني التقنية الأوربية والحصول على المعدات العسكرية بل شمل تحضير البارود. فقد تبنى العثمانيون طريقة انكليزية في تحضيره، ليس لأنه أفضل من البارود العثماني الذي كان عالي الجودة، وإنما لعجزهم عن تلبية الحاجة المتزايدة عليه. ويؤكد محمد أمين أفندي مدير مصانع البارود الحكومية (بارودجي باشا) ذلك بقوله : "**إنني أنتج باربودا أفضل من بارودالأوربيين من الدرجة الأولى**" [١٣٤].

دفع تغير طبيعة العمليات العسكرية وصعوبة استيعاب نظام الحرب الجديد المتطور من الناحيتين التقنية والتكتيكية وتعذر نقل المدفعية العثمانية، وشجع ذلك على البحث في كيفية تأمين الذخيرة دون الاعتماد على التكتيك العثماني القديم بما لا يؤثر في الحالة النفسية للجند[١٣٥].

حظيت القوة البحرية العثمانية باهتمام السلطان أحمد الثالث فقد عمد على تقوية الأسطول العثماني واشرف على إنزال ثلاث سفن إلى البحر، وحضر الاحتفال الذي أقيم بهذه المناسبة واثنى على جهود الصدر الأعظم والقبودان على الاهتمام بالبحرية [١٣٦]، كما عمد على تعيين احد قادة البحر العثمانيين ممن شهد لهم بالبراعة وهو عثمان باشا في منصب قبو دان البحرية العثمانية الذي عمل بدوره على زيادة عدد المدارس البحرية وبذل جهودًا كبيرة في إصلاح أوضاع الترسانة (دار صناعة السفن) في استانبول وجدد العديد من السفن[١٣٧]، كما قام بإعادة تنظيم السفن الشراعية الكبرى ذات الثلاثة سطوح التي بنيت سنة(١٦٨٠م)

وكان طولها إحدى وستين ذراعًا ونصف الذراع، واستخدمت هذه السفن بالهجوم على جزيرة مالطا وفي غارات حربية على سواحل اسبانيا.

وتم بناء عدد من السفن الصغيرة والخفيفة الحركة وتسمى قرفله (Caravella)[١٣٨]، واعتاد العثمانيون على إطلاق تسميات على سفنهم مثل تحفة الملوك و(فاتح بحري) أي فاتح البحر و(بريدي ظفر) أي بريد الظفر[١٣٩].

وكانت السفن الحربية في البحر الأسود لا تتمتع بمدة استراحة عسكرية من اجل البقاء على أهبة الاستعداد في وجه أي تهديد روسي محتمل. أما أسطول البحر الأحمر فكان تواجده حسب ما تقتضيه الحاجة. ومن اجل الدفاع عن سواحل البحر المتوسط أرسل محمد باشا وكيل القبودان العام أسطولا مؤلفًا من تسعة غلايين[١٤٠] للمحافظة على أمنه تمكنت من اسر غليونًا لمالطا يحمل أحدى وأربعين مدفعا واستحوذ على سفينتين أحداهما للبنادقة والأخرى لمالطا كانتا تعتديان على التجارالعثمانيين وتراقب التحركات الروسية[١٤١].

كما شهد عهد السلطان أحمد الثالث تشجيع حركة الترجمة عن اللغات الأجنبية في الميادين العلمية، ولأول مرة جرت ترجمة بعض الكتب الأوربية إلى اللغة العثمانية المتعلقة بالعلوم العسكرية والهندسية والجغرافية العلمية التي حازت على أهمية كبيرة، لان كسب الحروب لا يتم من دون معرفة علم الجغرافية، وبرزت العديد من أسماء المترجمين في هذا المجال منهم ألبرت الكبير وسكوت أريجينا والقديس توما الاكويني وأصبحت هذه الأسماء معروفة في استانبول ولو على نطاق ضيق[١٤٢].

وعلى الرغم من أن السلطان أحمد الثالث بذل جهودًا كبيرة في إعادة تنظيم الجيش العثماني على النمط الأوربي وتجهيزه بالمعدات والتقنيات، إلا أن جهوده هذه كانت تتم على في إعادة تنظيم الجيش العثماني على النمط الأوربي وتجهيزه بالمعدات والتقنيات، إلا أن جهوده هذه كانت تتم على نطاق ضيق بسبب وجود قوى معارضة لأي جهد إصلاحي، لاسيما

الانكشارية. إلا أنه فتح الباب للإصلاح على النمط الأوربي لمن جاء من بعده من السلاطين الذين لم يجرؤ احد منهم حتى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧م) أن يمس أوضاع أهم قوة عسكرية ألا وهي الانكشارية التي بقيت بعيدة عن كل أصلاح.

الخاتمة:

توصلت الدراسة التي اتخذت من(الاصلاحات العثمانية في عهد السلطان أحمد الثالث ١٧٠٣–١٧٣٠م) موضوعًا لها، إلى جملة من النتائج، أهمها :

أن اعتلاء السلطان أحمد الثالث العرش بدلاً من أخيه السلطان مصطفى الثاني في سنة (١٧٠٣م) الذي أطاح به تمرد قامت به الانكشارية, أوجب على السلطان الجديد آنذاك مواجهة التحديات التي افرزها ذلك التمرد, إلا انه من الناحية الأخرى كان يعد بصورة تدريجية قوة تدين له بالولاء المطلق وبها استطاع تدريجيا أن يحد من نفوذهم.

سعى السلطان أحمد الثالث إلى استقطاب جميع الكفاءات دون النظر إلى أصل الفرد أو مكانته الاجتماعية، وبذلك أتاحتالفرصة للجميع دون تمييز للعمل في خدمتها في المجالين العسكري والمدني وتماشيًا مع مظاهر التحديث الذي تبناه السلطان.

نجح السلطان أحمد الثالث في إقامة علاقات ودية و صلات دبلوماسية قوية مع بعض العواصم الأوربية على المستوى الخارجي, استطاع من خلالها الاطلاع على مظاهر التقدم الأوربي في مختلف الميادين.

أما الجانب العمراني فيعد من ابرز ماتميز به عهد السلطان أحمد الثالث، من خلال تشييد العديد من المباني والقصور الضخمة التي أصبحت فيما بعد من المعالم المعروفة في أرجاء الدولة العثمانية, وعلى مستوى آخر

ازدهرت الفنون المرتبطة بالجانب العمراني كالزخرفة والخزف والخط. أما الجانب الثقافي فقد شهد هو الآخر تطورًا وازدهارًا على مستوى الحركة الأدبية سواءً في مجال الشعر أو النثر وبروز عدد من الشخصيات الأدبية في عهده من أمثال الشاعر أحمد نديم والشيخ وهبي وغيرهما.

شرع السلطان أحمد الثالث بعمليات التحديث على غرار النمط الأوربي، ولاسيما أن نشأته وقدر التعلم الذي حاز عليه, فضلا عن إدراكه للتطور الذي شهدته الدول الأوربية فقد دفعه ذلك إلى ترجمة ذلك التطور على واقع الدولة العثمانية، وكان مما ساعده في تحقيق سياسة التحديث الداماد إبراهيم باشا وكان من أكثر الشخصيات تأثرًا بالحضارة الأوربية.

ادخل السلطان أحمد الثالث ولأول مرة المطبعة إلى الدولة العثمانية بشكل رسمي في سنة(١٧٢٧م) بجهود إبراهيم متفرقة وسعيد أفندي، إذ أدركا أهميتها في الحفاظ على المخطوطات التي أوشكت على الضياع، لأسباب عدة، أبرزها عدم الدقة في النقل الخطي, فضلا عن ذلك تسهل المطبعة عملية نشر العلم والثقافة بين أبناء المجتمع العثماني, ولم تكن مهمة المطبعة تقتصر على طبع الكتب فقط, بل مثلت من منظور آخر تحديا فكريا للقوى الفكرية التقليدية المسيطرة في ذلك العصر، والرافضة لكل مظاهر التحديث كونها تعد تقنية فكرية حديثة دخلت على العالم الإسلامي.

أعاد السلطان أحمد الثالث للمؤسسة العسكرية العثمانية هيبتها من خلال تحقيق بعض الانتصارات على الجبهة الأوربية، وبهذا نجد إن المؤسسة العسكرية قد أدت دورها بشكل ايجابي وفاعل في عهد السلطان أحمد الثالث.

الهوامش:

(١) معاهدة كارلوفيز: عقدت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية وروسيا تعهد القيصر الروسي بموجبها بعدم التدخل بشئون القوقاز والتخلي عن ميناء ازوف ألا ان هذه المعاهدة لم تدم طويلاً فلم يلتزم بها القيصر: ينظر المحامي، محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، دار الجبل، بيروت، ١٩٧٧ م، ص٣١٤؛ ياغي، إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، ١٩٩٦م، ص٧٨.

(٢)أفه، أحمد، **سلاطين العثمانية**، ترجمة امين اوغلو، قونية، ١٩٩٧ م، ص٥٢؛ المحامي، الدولة العثمانية، ص٣١٢.

(٣) أينالجيك، خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٩٧-٩٨.

(٤) توفيق، محمد، **عثمانلي تاريخي**، مكتبة حربية مطبعة سي، استانبول، ١٣٠٦هـ، ص٢٨.

(٥) من أكبر الرتب العسكرية في الدولة العثمانية وله صلاحيات واسعة وتتفاوت هذه الصلاحيات بحسب قوة شخصيته وقربه من السلطان العثماني. ينظر: صابان، سهيل, **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مراجعة : عبدالرزاق محمد حسن بركات, مكتبة الملك فهد الوطنية, الرياض, ٢٠٠٠م، ص١٤٣؛ بركات، مصطفى، **الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الالقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات)** (١٥١٧-١٩٢٤م)، دارغريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٧٥.

(٦) ألبنا، سونيا محمد سعيد، **فرقة الانكشارية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر العثمانية**، القاهرة، ٢٠٠٦ م، ص٣٤٣.

(٧) اطلق لقب شيخ الإسلام على مفتي استانبول وهو أعلى رتبه دينية في الدولة العثمانية وأول من تولى هذا المنصب (محمد شمس الدين الفناري). ينظر: صابان، المعجم الموسوعي، ص١٤٢؛ بركات، الألقاب والوظائف، ص١٢٧.

(٨) اوزتونا، يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعه وتنقيح محمود الانصاري، مؤسسة فيصل للتمويل، ١٩٨٨م، ج١، ص٥٩٤.

(٩) ارسلان، شكيب، **تاريخ الدولة العثمانية**، جمع اصوله وحققه وعلق عليه: حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠١م، ص٢٤٥.

(١٠) عبدالله، نسيبه عبد العزيز، **الاتجاهات الإصلاحية في الدولة العثمانية ١٦٢٣-١٧٨٩م**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م، ص٢٠٧.

(١١) المصري، حسين مجيب، **معجم الدولة العثمانية**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤ م، ص١٧٤

(١٢) البحراوي، محمد عبد اللطيف، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩**، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٧٧.

(١٣) ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ**، ص١١٩.

(١٤) الداماد: لفظ فارسي أستعمل الدولة العثمانية ومعناه الصهر وكان هذا اللفظ يستعمل مضافاً الى الاسم بمعنى التشريف لمن كان متزوجًا من بنت السلطان أو أخته: ينظر: التونجي، محمد، **المعجم الذهبي (فارسي عربي)**، ط٢. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م، ص٢٥٤؛ صابان، المعجم الموسوعي، ص١٠٨؛ المحامي، الدولة العثمانية، ص٣١٢.

(١٥) أحمد، بدر محمد علي، **الدولة العثمانية في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠)**، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ص٥٠.

(١٦) الجميل، سيار، **العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧ م، ص٣٧-٣٨.

(١٧)إحسان أوغلي، أكمل الدين، **العثمانيون وبداية اتصالهم بالعلوم والتكنلوجيا الأوربية**، مجلة التاريخ العربي، العدد (٣٠)، ٢٠٠٤، ص٨٠.

(١٨) لويس، برنارد، **استانبول وحضارة الإمبراطورية العثمانية**، ترجمة سيد رضوان علي، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ١٩٧٣ م، ص١٢٢؛ ياغي، الدولة العثمانية، ص٨٥.

(١٩) الدفتر دار: من الكلمات اليونانية دفترا بمعنى جلد الحيوان لأنه كان يستعمل للكتابة ودخلت كلمة دفتر في الفارسية بلفظها وبمعنا جماعة الصحف أما دار الفارسية فمعناها الصاحب، فالدفتردار لغويًا، صاحب الدفتر، ينظر، التونجي، المعجم الذهبي، ص٢٧٢؛ صابان، المعجم الموسوعي، ص١١٣؛ بركات، الألقاب والوظائف، ص١١٧.

(٢٠) ساحلي اوغلي، خليل، **من تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني**، استانبول، ٢٠٠٠ م، ص٢٧٢؛ أحمد، الدولة العثمانية، ص٦٤.

(٢١) تيمار: كلمة فارسية ومعناها كل ما يعطى للمريض أو الحيوان أو الأرض والنبات من مؤن أو عناية، وأطلق هذا اللفظ أنذاك على أراضي الدولة التي تعطى للجنود الفرسان ليعيشوا منها: ينظر، التونجي، المعجم الذهبي، ص١٩٤؛ صابان، المعجم الموسوعي، ص٧٦؛ بركات، الألقاب والوظائف، ص١٣٢.

(٢٢) ياغي، الدولة العثمانية، ص٨٦؛ عبدالله، الاتجاهات الإصلاحية، ص٢١٠.

(٢٣) رافق، عبدالكريم، **بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦-١٧٩٨م**، دمشق، ١٩٦٨م، ص١٢٣؛ أحمد، الدولة العثمانية ص ٦٥؛ عبدالله، الاتجاهات الإصلاحية، ص٢٠٩.

(٢٤) الأقجة : عملة نقدية مغولية مصنوعة من الفضة الخالص وكانت رائجة ايام المغول في بغداد وتتكون من مقطعين، أقوتعنيب العربية أبيضوك جكوت عن يصغير وعند جمع المقطعين يكون الاسم (ابيض صغير) وتعد الأقجة أقدم عملة فضيه تداولها العثمانيون توارثوها من المغول وكانت ذات قيمة مرتفعة: ينظر، التونجي، المعجم الذهبي، ص٤٣؛ صابان، المعجم الموسوعي، ص٢٠؛ بركات، الألقاب والوظائف، ص١٦٠

(٢٥) أينالجيك، خليل، وأخرون، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، ترجمة قاسم عبده قاسم، دارالمدار، الإسلامي، ببيروت، ٢٠٠٤م، ج٢، ص٧٦٠.

(٢٦) باموك, شوكت، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**, تعريب عبداللطيف الحارس, دار المدار الإسلامي, بيروت, ٢٠٠٥ م

(٢٧) أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٦١.

(٢٨) رافق، بلاد الشام، ص١٢٢؛ الرديني، يوسف عبد الكريم طه مكي, **المؤسسة**

العسكرية العثمانية (١٢٩٩ - ١٨٣٩ م), دراسة تاريخية, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية الآداب, جامعة البصرة, ٢٠٠٢ م، ص١٤٧

(٢٩) باموك، التاريخ المالي، ص١٧٢

(٣٠) بارة: الاسم العام للنقد او الفلوس او الدراهم وقد ضربت في عهد السلطان مراد الرابع وكانت اكثر بقليل من خمسة قراريط وكانت الأقجة الواحدة في عهد السلطان محمد الفاتح تساوي اربعين بارة، ينظر: التونجي، المعجم الذهبي، ص١٣٥؛ صابان، المعجم الموسوعي، ص٥١.

(٣١) بيات، فاضل مهدي، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني**، دارالمدارالإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧م، ص١٢٦؛ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ص٩٩.

(٣٢) باموك، التاريخ المالي، ص٢٩٥؛ البحراوي، حركة الاصلاح، ص٨٥؛ الرديني، المؤسسة العسكرية، ص١٤٧

(٣٣) جودت، أحمدإسماعيل، **تاريخ جودت**، ترجمه: عبدالقادر الدنا، مطبعه الجريدة، بيروت، ١٣٠٨هـ، ج١، ص٢٨٥؛ إينالجيك وأخرون، التاريخ الاقتصادي والإجتماعي، ج٢، ص٧٦٩.

(٣٤) ذهب البندق: نوع من العملة الذهبية ينسب الى مدينة البندقية وكان من اجود انواع الذهب: ينظر، المحامي، الدولة العثمانية، ص٣١٢؛ صابان، المعجم الموسوعي، ص١٢٠.

(٣٥) صابان، سهيل، **إبراهيم متفرقة وجهوده في إنشاء المطبعة العربية ومطبوعاته**، مراجعةعباس صالح طاشكندي، الرياض، ١٩٩٥م، ص١٢٠؛ باموك، التاريخ المالي، ص٢٩٥؛ البحراوي، حركةالاصلاح، ص٢٨٦.

(٣٦) ساحلي اوغلي، من تاريخ الاقطارالعربية، ص١٢٠-١٢١.

(٣٧) فاروقي، ثريا، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**، ترجمه حاتم الطحاوي، مراجعة عمر الأيوبي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٢٦١؛ باموك، التاريخ المالي، ص٢٩٧.

(٣٨) باموك، التاريخ المالي، ص٢٩٧؛ أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٦٧.

(٣٩) اينالجيكوأخرون، التاريخ الاقتصادي، ج٢، ص٣٤٠.

(٤٠) فاروقي، الدولة العثمانية والعالم، ص١٤١-١٤٢؛ أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٦٨.

(٤١) باموك، التاريخ المالي، ص٢٩٧؛ فاروقي، الدولة العثمانية، ص٢٦٢.

(٤٢) البحراوي، حركة الاصلاح، ص٨٦؛ عبدالله، الاتجاهات الإصلاحية، ص٢١٢.

(٤٣) فاروقي، الدولة العثمانية، ص١٤١-١٤٢.

(٤٤) بيات، دراسات في تاريخ، ص١٢٧.

(٤٥) الرديني، المؤسسة العسكرية، ص١٥٠.

(٤٦) أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٦٢.

(٤٧) الجفتلك : وحدة معينة من الأرضي الزراعية تبلغ مساحتها في الأراضي الخصبة من سبعين إلى ثمانين دونمًا وفي الأراضي المتوسطة الخصوبة مائة دونم وفي الأراضي الأقل خصوبة من مائة إلى مائه وخمسين دونم، وقد شاع هذا النظام بشكل خاص في ممتلكات الدولة العثمانية في البلقان. ينظر: الرديني، المؤسسة العسكرية، ص١٣١

(٤٨) ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص١٢١؛ الرديني، المؤسسة العسكرية، ص١٤٨

(٤٩) المالكانه : يطلق على الأراضي التي يملكها شخص ولايحق لورثته التصرف بها بعد وفاته. ينظر :المصري، معجم الدولة العثمانية، ص١٢٣.

(٥٠) إينالجيك وأخرون، التاريخ الاقتصادي والإجتماعي، ج٢، ص٣٣٩-٣٤٠؛ صابان, إبراهيم متفرقة، ص١٨٢ ؛عبدالله، الاتجاهات الإصلاحية، ص٢١٣

(٥١)جودت، تاريخ جودت، ص٢٨٠.

(٥٢)البياتي، وليد خالد خضر خلف، **منصب الصدر الأعظم وأثره في نظام الحكم العثماني حتى عهد التنظيمات**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩ م.

(٥٣)الكشك: بناء صغير ذو نوافذ كثيرة تسمح برؤية الحدائق والمناظرالطبيعية عمومًا. ينظر : إينالجيك وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ج٢، ص٣٠٦.

(٥٤) إينالجيك وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ج٢، ص٣٨٦.

(٥٥)جودت، تاريخ جودت، ص٢٨٠.

(٥٦) الرديني، المؤسسة العسكرية، ص١٥٣.

(٥٧) توفيق، عثمانلي تاريخي، ص٢٧٥؛ زيادة، خالد، **اكتشاف التقدم الأوربي**، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، بيروت، ١٩٨١ م، ص٣٦.

(٥٨) لويس، استانبول وحضارة، ص١٢٣؛ أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٦٢.

(٥٩) جودت، تاريخ جودت، ج١، ص٧١.

(٦٠) توفيق، عثمانلي تاريخي، ص٢٧٥.

(٦١)إينالجيك وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ج٢، ص٣٨٩.

(٦٢) مصطفى، أحمد عبدالرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط٣، دارالشروق، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص١٥٩؛ إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، نقله الى العربية صالح سعداوي، مركزالأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، ١٩٩٩، ج٢، ص٧٢٤-٧٢٥.

(٦٣)زيادة، اكتشاف التقدم الأوربي، ص٣٦.

(٦٤) توفيق، عثمانلي تاريخي، ص٢٨٠؛ مانتران، روبير, **الإمبراطورية العثمانية**, دراسة تحليلية في نشأتها وتطورها وسقوطها, ترجمة غانم محمد حفو, منشورات مركز الدراسات الإقليمية, جامعة الموصل, ٢٠٠٧م، ج١، ص٤١٧.

(٦٥) شرف، عبد الرحمن, **تاريخ دولة عثمانية**, اسطنبول, ١٣١٥ هـ، ص١٣٢؛ صابان, المعجم الموسوعي, ص.

(٦٦) توفيق، عثمانلي تاريخي، ص٢٧٥؛ لويس، استانبول وحضارة، ص١٧٠.

(٦٧) بيات، دراسات في تاريخ، ص١٢٧

(٦٨) المصري، معجم الدولة العثمانية، ص١٢٠؛ أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٦١.

(٦٩) إحسان اوغلي، الدولة العثمانية، ج٢، ص١٧٠؛ لويس، استانبول وحضارة، ص٦٧.

(٧٠) مصطفى، في اصول، ج٢، ص٧٢٥؛ المصري، معجم الدولة العثمانية، ص١٢٠.

(٧١) شرف, تاريخ دولة عثمانية، ص١٣٢.

(٧٢) مانتران، الإمبراطورية العثمانية، ج١، ص٤١٧.

(٧٣) محمود، سيد محمد السيد, **تاريخ الدولة العثمانية**, مكتبة الآداب, القاهرة, ٢٠٠٧م، ص٩٤.

(٧٤) ميشال، دوفيز، **أوربا والعالم نهاية القرن الثامن عشر**, ترجمة الياس مرقص, بيروت, ١٩٨٠م، ج ١، ص٥١.

(٧٥) إينالجيك وأخرون، التاريخ الاقتصادي، ج٢، ص٢٩٩.

(٧٦) أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٦٢.

(٧٧) كلو، أندري، **سليمان القانوني**, تعريب البشير بن سلامه, دار الجيل, بيروت, ١٩٩١ م، ص٣٢٧. ويورد نفس المصدر وصفاً للحمامات في عهد السلطان أحمد الثالث عن طريق رسائل كتبتها زوجة السفير الإنكليزي في استانبول لصديقتها أثناء أقامتها في استانبول، للمزيد ينظر : المصدر نفسه، ص٤٦٧-٤٦٩.

(٧٨) سرهنك، إسماعيل, **من حقائق الأخبار عن دول البحار**, المطبعة الأميرية, القاهرة، ١٨٩٤م، ج١، ص٦١٠.

(٧٩) حسون، علي, **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**, ط٣, المكتب الإسلامي, بيروت, ١٩٩٤م، ص١٤٣-١٤٤.

(٨٠) كلو, سليمان القانوني, ص٣٢٧؛ إحسان اوغلي، الدولة العثمانية، ج٢، ص١٧٠.

(٨١)عبدالله، الاتجاهات الإصلاحية، ص٢٠٧.

(٨٢)قاشا، سهيل, **الموصل في مذكرات الرحالة الأجانب خلال الحكم العثماني**, دار الوراق للنشر, الموصل, ٢٠٠٩ م، ص٤١.

(٨٣)عبدالكريم، أحمد عزت وآخرون, **العالم العربي في العصر الحديث, مصر**, د. ت، ص٤٦-٤٧.

(٨٤) لويس، استانبول وحضارة، ص١٧٠.

(٨٥) شرف، تاريخ دولة عثمانية, ص١٣٢ ؛ مانتران، الإمبراطورية العثمانية، ج١، ص٤١٩.

(٨٦) لبيب، حسين، **تاريخ الأتراك العثمانيين**، مطبعة الواعظ، مصر، ١٩١٧م، ج ٢، ص١١.

(٨٧) شقيرات، أحمد صدقي, **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني (٨٢٨ – ١٣٤١ هـ ١٤٢٥ – ١٩٢٢ م)**, الأردن, ٢٠٠٠م, ج ١، ص٦٦٣.

(٨٨) سرهنك، من حقائق الأخبار، ص٦١٠ ؛ إحسان اوغلي، الدولة العثمانية، ج٢، ص٨٥.

(٨٩) شرف، تاريخ دولة عثمانية, ص١٣٢ ؛ ياغي، الدولة العثمانية، ص١١٩.

(٩٠) لويس، استانبول وحضارة، ص١٣٠.

(٩١) إحسان اوغلي، الدولة العثمانية، ج٢، ص١٧٨.

(٩٢) حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها، ص١٤٣-١٤٤.

(٩٣) صابان، إبراهيم متفرقة، ص٣٥-٤٠. وتشير بعض المصادر إلى انه اسر في إحدى المعارك وأطلق سراحه بعد أن أعلن اسلامه. ينظر: **دائرة المعارف الإسلامية**، ترجمة محمد ثابت وأخرون، مادة إبراهيم متفرقة، مجلد١، ص١٧٢ ؛ البياتي، منصب الصدر الأعظم، ص١٤٩.

(٩٤) زيادة، اكتشاف التقدم الأوربي، ص٣٧.

(٩٥) صابان، ابراهيم متفرقة، ص٣٧-٣٨.

(٩٦) شرف، تاريخ دولة عثمانية, ص١٣٥؛ حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها، ص١٤٨.

(٩٧) دوفنبز، اوربا والعالم، ص٥٢ ؛عبدالله، الاتجاهات الإصلاحية، ص٢١٠.

(٩٨) أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٧٢.

(٩٩) جودت، تاريخ جودت، ج١، ص٨٢.

(١٠٠) المحامي، الدولة العثمانية، ص٣٣٠.

(١٠١) دائرة المعارف الإسلامية، مادة ابراهيم متفرقة، مج١، ص١٧٢.

(١٠٢)سعيد أفندي : هو ابن محمد أفندي السفير العثماني في باريسكان بصحبة والده واحتك بالحياة الفرنسية أكثر من والده وتأثر بمشاهدة انتشار الطباعة وكثرة

المطبوعات فسعى إلى تأسيس مطبعة في استانبول. ينظر : أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٧٢.

(١٠٣) صابان، ابراهيم متفرقة، ص٤٨.

(١٠٤)عبد الله، الاتجاهات الإصلاحية، ص٢١٠.

(١٠٥) أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٧٢.

(١٠٦) هو كتاب (تاج اللغة وصحاح العربية) لأبي نصر إسماعيل الجوهري (ت ٣٩٥هـ) وترجم الكتاب إلى اللغة العثمانية مصطفى الواني المعروف ب (الوانقولي) نسبه إلى بحيرة وان، وطبع في مجلدين عام ١٧٢٩. ينظر: عبدالله، الاتجاهات الأصلاحية، ص٢١٩.

(١٠٧) صابان، ابراهيم متفرقة، ص٤٨.

(١٠٨) صابات، خليل، **تاريخ الطباعة في الشرق العربي**، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م، ص٢٣.

(١٠٩) المحامي، الدولة العثمانية، ص٣٣٠ ؛أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٧٢.

(١١٠) شقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ، ص٦٣٦.

(١١١) صابات، تاريخ الطباعة، ص٢٣ ؛ شقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ، ص٦٣٦.

(١١٢) جودت، تاريخ جودت، ج ١، ص٨٣ ؛ دوفنبز، اوربا والعالم، ص٥٩.

(١١٣) شرف, تاريخ دولة عثمانية, ص١٣٥؛ صابات، تاريخ الطباعة، ص٢٣.

(١١٤) مصطفى، في اصول، ص١٦١.

(١١٥) جودت، تاريخ جودت، ج ١، ص٨٣.

(١١٦) صابان، ابراهيم متفرقة، ص٧٠.

(١١٧) شرف، تاريخ دولة عثمانية, ص١٣٥.

(١١٨)زيادة، اكتشاف التقدم، ص٣٨؛ البياتي، منصب الصدر الأعظم، ص١٤٩.

(١١٩) لمزيد من المعلومات عن التجليد. ينظر : آرتان، أحمد صائم، **التجليد**، دائرة المعارف الإسلامية التركية، ترجمة سهيل صابان، استانبول، ١٩٩٣ م، مج٧، ص٥٥١ – ٥٥٧.

(١٢٠) اوزتونا، تاريخ الدولة، ج١، ص٦٠٥؛ الرديني، المؤسسة العسكرية، ص١.

(١٢١) محمود، تاريخ الدولة العثمانية، ص٣٥٧-٣٥٨.

(١٢٢) مصطفى، سيد،، **نقد حالة الفن العسكري والهندسية والعلوم في القسطنطينية**، تحقيق: خالد زيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ م، ص٦٧.

(١٢٣) محمود، تاريخ الدولة العثمانية، ص-٣٥٨.

(١٢٤)برجاوي، سعيد أحمد, **الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري**, بيروت, ١٩٩٣ م، ص ٨٧؛ أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٥٦.

(١٢٥) مؤنس، حسين، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط٢، القاهرة، ١٩٣٨م، ص٢٤٢.

(١٢٦) ألبنا، فرقة الانكشارية نشأتها، ص٢٥٤.

(١٢٧) البستان جية : هم صنف من حرس القصر السلطاني يقومون على خدمة حدائق وبساتين قصور السلاطين والقوارب والموانئ الخاصة بالقصر، فضلاً عن حماية القصر. ينظر : فاروقي، الدولة العثمانية والعالم، ص٢٣١.

(١٢٨) الدوشرمة : هو الاسم الذي يدل على حمل أولاد النصارى قسرًا على الانخراط في فرق الانكشارية وعلى الخدمة في القصور السلطانية. للمزيد ينظر: صابان، المعجم الموسوعي، ص١١٥؛ الصالح، عباس عبد الوهاب علي، **السلطان العثماني سليم الثالث وتجربته الإصلاحية (١٧٨٩ - ١٨٠٧ م)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية, جامعة الموصل, ٢٠٠٢م هامش رقم (٢)، ص١٤.

(١٢٩) دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة محمد ثابت وآخرين، مادة أحمد الثالث، مج٢، ص٢٧٢.

(١٣٠) شرف، تاريخ دولة عثمانية, ص١٣؛ برجاوي، سعيد أحمد, الإمبراطورية العثمانية تاريخها، ص٨٧.

(١٣١) الرديني، المؤسسة العسكرية، ص ٢٣٢ ؛ زيادة، اكتشاف التقدم، ص٣٤ ؛ حبيب، كمال السعيد، **الأقليات في السياسة والخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (٦٢٢م - ١٩٠٨م) (١هـ - ١٣٢٥ هـ)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢ م، ص٤١٤.

(١٣٢) مصطفى، في اصول، ص١٦٩.

(١٣٣) عمر، عبدالعزيز عمر، **محاضرات في تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث**، دار المعرفة الجامعة، مصر، د. ت، ص٥٢.

(١٣٤)إحسان اوغلو، العثمانيون وبداية اتصالهم، ص١١؛ فاروقي، الدولة العثمانية والعالم، ص١٩٨.

(١٣٥)إحسان اوغلو، العثمانيون وبداية اتصالهم، ص١١.

(١٣٦)أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٥٦.

(١٣٧) أحمد، الدولة العثمانية في عهد، ص٥٨.

(١٣٨) إسماعيل سرهنك، من حقائق الاخبار، ص٦١٧.

(١٣٩) جودت، تاريخ جودت، ج١، ص١٧٦.

(١٤٠) الغليون : من السفن الكبيرة التي لاتستخدم إلا بالشراع وله أنواع عدة مثل قراقه وبارجة وبوليقة وجميعها مسلحة، ينظر: صابان، المعجم الموسوعي، ص١٥٧؛ الرديني، المؤسسة العسكرية، ص١٤١.

(١٤١) الشناوي، عبدالعزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ج٢، ص١٦٠.

(١٤٢) زيادة، اكتشاف التقدم، ص٣.

المصادر والمراجع

اولاً: القرآن الكريم

ثانيًا : الكتب العثمانية المدونة بالحروف العربية :

١- توفيق، محمد، عثمانلي تاريخي، مكتب حربية مطبعة سي، استانبول، ١٣٢٨ هـ.

٢- شرف، عبدالرحمن، تاريخ دولة عثمانية، اسطنبول، ١٣١٥ هـ.

ثالثًا : الكتب العربية والمعربة:

١- إحسان أوغلي، أكمل الدين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مجلدان، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، ١٩٩٣ م.

٢- آرتان، أحمد صائم، التجليد، دائرة المعارف الإسلامية التركية، ترجمة: سهيل صابان، استانبول، ١٩٩٣، مج٧، ص٥٥١ - ٥٥٧

٣- ارسلان، شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق حسن ألسماحي سويدان، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠١ م.

٤- أفة، أحمد، سلاطين العثمانية، ترجمة م. أمين. أمين أوغلو، تقسيم اوفسيت، قونيه، ١٩٩٧م.

٥- اوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، ١٩٨٨م، ج ١.

٦- اينالجيك، خليل وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٤ م، ج ٢.

٧- اينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢ م.

٨- باموك، شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥ م.

٩- البحراوي، محمد عبد اللطيف، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ - ١٨٣٩، القاهرة، ١٩٧٨ م.

١٠- برجاوي، سعيد أحمد، الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري، بيروت، ١٩٩٣ م.

١١- بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية - دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) ١٥١٧ - ١٩٢٤ م، منشورات دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠ م.

١٢- البنا، سونيا محمد سعيد، فرقة الانكشارية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية، منشورات ايتراك، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٣- بيات، فاضل مهدي، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣ م.

١٤- الجميل، سيار كوكب، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧ م.

١٥- جودت، أحمد بن إسماعيل، تاريخ جودت، ترجمة عبد القادر ألدنا، مطبعة الجريدة، بيروت، ١٣٠٨ هـ، ج ١,

١٦- حبيب، كمال السعيد، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (١٦٢٢ - ١٩٠٨ م) (١ هـ - ١٣٢٥ هـ)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢ م.

١٧- حسون، علي، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٩٤م.

١٨- دوفيز، ميشال، أوربا والعالم نهاية القرن الثامن عشر، ترجمة الياس

مرقص، بيروت، ١٩٨٠ م، ج,١

١٩- رافق عبد الكريم، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ - ١٧٩٨ م، ط ٢، دمشق، ١٩٦٨ م.

٢٠- زيادة، خالد، اكتشاف التقدم الأوربي، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، بيروت، ١٩٨١ م.

٢١- ساحلي أوغلي، خليل، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، استانبول، ٢٠٠٠م.

٢٢- سرهنك، إسماعيل، من حقائق الأخبار عن دول البحار، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٨٩٤، ج١.

٢٣- شقيرات، أحمد صدقي، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني (٨٢٨ - ١٣٤١ ﻫ ١٤٢٥ - ١٩٢٢ م)، الأردن، ٢٠٠٠، ج ١.

٢٤- الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الانجلو، القاهرة، ٢٠٠٤ م، ج١ ج٢.

٢٥- صابات، خليل، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨ م.

٢٦- صابان، سهيل، إبراهيم متفرقة وجهوده في إنشاء المطبعة العربية ومطبوعاته، مراجعة عباس صالح طاشكندي، الرياض، ١٩٩٥ م.

٢٧- عبد الكريم، أحمد عزت وآخرون، العالم العربي في العصر الحديث، مصر، د. ت.

٢٨- عمر، عبد العزيز عمر، محاضرات في تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ت.

٢٩- فاروقي، ثريا، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة حاتم

الطحاوي، مراجعة عمر الأيوبي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٨م.

٣٠- قاشا، سهيل، الموصل في مذكرات الرحالة الأجانب خلال الحكم العثماني، دار الوراق للنشر، الموصل، ٢٠٠٩ م.

٣١- كلو، أندري، سليمان القانوني، تعريب البشير بن سلامه، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١ م.

٣٢- لبيب، حسين، تاريخ الأتراك العثمانيين، مصر، ١٩١٧ م، جزأين.

٣٣- لويس، برنارد، استانبول وحضارة الإمبراطورية العثمانية، ترجمة :سيد رضوان علي، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ١٩٧٣ م.

٣٤- مانتران، روبير، الإمبراطورية العثمانية، دراسة تحليلية في نشأتها وتطورها وسقوطها، ترجمة غانم محمد حفو، منشورات مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٧م.

٣٥- المحامي، م حمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجبل، بيروت، ١٩٧٧م.

٣٦- محمود، سيد محمد السيد، تاريخ الدولة العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧ م.

٣٧- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٣٨- مصطفى، سيد، نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية، ترجمة خالد زيادة، بيروت، ١٩٧٩ م.

٣٩- مؤنس، حسين، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٣ م.

٤٠- ياغي، إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط ٣، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢ م.

رابعًا : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- أحمد، مبدر محمد علي، الدولة العثمانية في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠)، رسالة ماجستير(غيرمنشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي.

٢- آل صالح، عباس عبد الوهاب علي، السلطان العثماني سليم الثالث وتجربته الإصلاحية (١٧٨٩ - ١٨٠٧ م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م.

٣- البياتي، وليد خالد خضر خلف، منصب الصدر الأعظم وأثره في نظام الحكم العثماني حتى عهد التنظيمات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩ م

٤- الرديني، يوسف عبد الكريم طه مكي، المؤسسة العسكرية العثمانية (١٢٩٩ - ١٨٣٩ م)، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٢ م

٥- عبد الله، نسيبة عبد العزيز، الاتجاهات الإصلاحية في الدولة العثمانية (١٦٢٣ - ١٧٨٩ م)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل, ٢٠٠٦ م.

خامسًا : البحوث العلمية :

١- إحسان أوغلي، أكمل الدين، العثمانيون وبداية اتصالهم بالعلوم والتكنولوجيا الأوربية، مجلة التاريخ العربي، العدد ٣٠، ٢٠٠٤ م.

سادسًا : المعاجم والموسوعات العربية والمعربة :

١-التونجي، محمد، المعجم الذهبي(فارسيعربي)، ط٢. دار العلمللملايين، بيروت، ١٩٨٠م

٢- دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة محمد ثابت وآخرين، مجلد (١، ٢).

٣- صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٩ م.

٤- المصري، حسين مجيب، معجم الدولة العثمانية، القاهرة، ٢٠٠٤ م.

التطورات التنموية في المجتمع الكويتي
في عهد الشيخ مبارك الصباح
(١٨٩٩- ١٩١٥)

د. موسى حنون غضبان

أستاذ مشارك - كلية التربية الأساسية

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي

دولة الكويت

مقدمة

نظرًا لعدم وجود الأدلة التاريخية والمصادر التي يمكن الاعتماد عليها والتي تقطع بتاريخ محدد لنشأة الكويت، فإنه لا يمكن الجزم وبالتحديد بالعام الذي تأسست فيه، ولكن الثابت أنها كانت تمثل جزءًا من الأراضي التابعة للخوالد، الذين كانوا يحكمون منطقة الإحساء شرقي الجزيرة العربية، وعليه فإنني سأعرض لمختلف الآراء التي أشار إليها العديد من المؤرخين وغيرهم، فقد ذكر الشيخ يوسف بن عيسى القناعي أنها تأسست عام ١٦٨٨، بينما أشار المؤرخ عبدالعزيز الرشيد إلى أنها تأسست أواخر القرن السابع عشر، كما أشار النبهاني إلى أن الكويت تأسست عام ١٦١٥. بينما ذكر المؤرخ أحمد مصطفى أبو حاكمة أنها ظهرت عام ١٧٥٢ معتمدًا على الوثائق البريطانية التي دونت تاريخ المنطقة[١]، أما (فرنسيس واردن) وهو موظف في حكومة الهند البريطانية فقد ذكر ان عام تأسيس الكويت هو ١٧١٦ وفقًا لما ذكره في تقريره الذي كتبه في عام ١٨١٩م[٢].

وأخيرًا فقد ذهبت الدكتورة ميمونة الصباح، إلى أن عام نشأة الكويت هو ١٦١٣م، حيث اعتمدت في ذلك على عدة أدلة، منها بيان حدود الكويت الذي كتبه الشيخ مبارك الصباح في عام ١٩١٢م، وتقرير (للويس بيلي) عام ١٨٦٣م، والذي ذكر فيه أن عائلة الصباح تتولى الحكم بالكويت منذ خمسة أجيال، وكذلك ما ذكره صالح بن حمد قاضي عنيزة في كتابه (تاريخ نجد وحوادثها) حيث ذكر أن تاريخ تأسيس الكويت كان في عام ١٠٢٢هـ [٣].

ورغم تعدد الآراء والأحكام حول تاريخ نشأة الكويت، إلا أنه يمكن اعتبار عام ١٦١٣هـ هو عام النشأة رغم استمرار الجدل حول هذا الموضوع، وكما علمّنا التاريخ فإن الأحكام التاريخية على الأحداث قابلة للنقض والتغير إذا ما توافرت الأدلة والبراهين التي تعين على ذلك، إلا أنه من الثابت تاريخيًا أن الكويت بعد ظهورها ككيان مستقل في هذه المنطقة، قد حققت نموًا وازدهارًا منقطع النظير، تحقق بفعل العديد من العوامل السياسية، والاقتصادية، والإستراتيجية، منها على سبيل المثال نظام الحكم الذي سار على مبدأ الحكم المشترك، فضلاً عن تميز السياسة الكويتية بالحياد والتوازن والوضوح، الأمر الذي جنبها العديد من الأخطار والصراعات، وكذلك التطور الاقتصادي بفضل نمو الأنشطة الاقتصادية القديمة، وعلى رأسها صناعة السفن والتجارة، ونشاط الغوص على اللؤلؤ، وأيضًا موقعها المتميز في زاوية مائلة في الشمال الغربي للخليج العربي، والتي جعلت منها ميناءً هامًا يربط طرق التجارة القادمة من البحر المتوسط إلى شرق آسيا وأفريقيا، كل ذلك كان أساسًا لقيام كيان تحقق له تطورات تنموية هامة شهدت تطورًا ملحوظًا في عهد الشيخ مبارك الصباح والذي عرف عهده بعهد بناء الكويت الحديثة، وقد خصصنا له هذا البحث لأهميته كما سنرى في الصفحات اللاحقة.

تعتبر فترة حكم الشيخ مبارك الصباح، والتي امتدت من عام ١٨٩٦ حتى عام ١٩١٥، من أغنى فترات التاريخ الكويتي أحداثًا وتطورات، نظرًا لمرور الكويت في تلك الفترة بأوضاع سياسية هامة، بدءًا من التنافس الدولي على شمال الخليج العربي، وبروز الكويت كوسيط تجاري بين تجارة أوروبا عن طريق البحر المتوسط، والهند شرقًا عبر الخليج العربي، فضلاً عن أن فترة حكم الشيخ مبارك جاءت قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، حيث كانت الجهود الدولية تتجه تقريبًا للإستعداد للحرب، هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فإن الظروف التي شابت استيلاء مبارك الصباح على الحكم وبروز المناوئين له، مثل بن الرشيد حاكم حائل جنوبًا، والدولة العثمانية ممثلة بوالي البصرة شمالاً، والذي ناصب العداء لمبارك بتحريض من آل الإبراهيم أخوال أبناء الشيخين محمد وجراح الصباح الذين هربوا إلي البصرة بعد مقتل الشيخين على يد مبارك الصباح عام ١٨٩٦م(٤).

كل ذلك جعل من فترة حكم الشيخ مبارك الصباح فترة تعج بالأحداث التاريخية، إلا أن المتابع لها سيلحظ طغيان الجانب السياسي على باقي الجوانب الأخرى، وكان من الطبيعي أن تتجه الأبحاث والكتابات إلى ذلك الجانب على حساب باقي الجوانب، الاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية، حيث أشارت إليها بطريقة عابرة الكثير من الأبحاث والكتب والتقارير التي تعرضت لتلك الفترة. وعلى هذا، فإنني رأيت أن أفرد للجوانب التنموية بحثًا يتعرض لها بشيء من التفصيل لتكون الصورة مكتملة، وهكذا جاءت فكرة هذا البحث، والذي سوف أتعرض من خلاله بالدراسة والتحليل للخدمات التعليمية، والصحية، وجهود توفير الأمن والدفاع، وكذلك تطور الجوانب الإدارية، فضلاً عن جهود الشيخ مبارك لتوفير المياه لسكان الكويت، الذين كانوا يعانون من ندرة المياه، وأخيرًا التعرض بالبحث والتحليل، للجهود التي بذلت لتطوير الجانب الاقتصادي،

وذلك لتسليط الأضواء على تلك الجوانب معتمدًا على ما تحت يدي من مصادر ودراسات سابقة وغيرها من المصادر التي تناولت تلك الفترة، مع ملاحظة غياب الدراسات المعمقة حول هذه الموضوعات، الأمر الذي جعلني أواجه صعوبة في الحصول على مادة علمية متخصصة يمكن الاعتماد عليها في كتابة هذا البحث على مبدأ ما لا يدرك كله لا يترك جله.

الدفاع والأمن:-

أيقن الشيخ مبارك الصباح بعد توليه الحكم في الكويت، أن الأمن والأمان هما الأساس الذي سيقيم عليه الدولة الحديثة القادمة، خاصة وأن عهده بدأ وكما هو معروف مع بداية تنافس استعماري في شمال الخليج العربي كان أبطاله روسيا، وفرنسا وألمانيا، وبريطانيا، وغيرها من الدول، وذلك لبروز الأهمية الإستراتيجية لها كوسيط للطريق التجاري القديم، الذي يربط تجارة البحر المتوسط بتجارة الهند وشرق أفريقيا عبر حوض الخليج العربي هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فإن الوضع لم يستتب له في داخل الكويت، خاصة وأن أبناء شقيقة القتيلين الذين فروا بمساعدة أخوالهم آل الإبراهيم إلي البصرة، قاموا بتحريض والي البصرة ضد مبارك الصباح، لإزاحته عن الحكم وإعادة أبناء شقيقيه إلي سدة الحكم[٥]، وبينما كان كل ذلك يحدث سواء التنافس أو التهديد العثماني شمالاً، كان ابن الرشيد حاكم حائل جنوبًا يتربص بمبارك الصباح، نظرًا للعداء القديم بين الطرفين، فضلاً عن أن ابن الرشيد كان من الرافضين لاستيلاء مبارك الصباح على الحكم، بل يجد فيه عدوًا لدودًا قد يستعد لمحاربته والهجوم عليه أذا ما سنحت له الفرصة[٦].

وإزاء كل ذلك، فقد استطاع الشيخ مبارك أن يمسك بكل خيوط اللعبة، فتارة يستقبل وسطاء روس وأوروبيين، وتارة يقبل اتفاقًا مع الدولة

العثمانية ويمنح بموجبه لقب قائمقام في الكويت عام ١٨٩٧[٧]، وقد قبل ذلك مكرهًا. إذ لا سبيل أمامه إلا أن يفشل هذه الأخطار التي أحاطت به كما أشرنا، وقد هدأ ذلك الاتفاق مع الدولة العثمانية من حدة وخطورة تلك الأخطار إلي حد ما، ولكن الهدف الأكبر لدى مبارك كان أبعد من ذلك، وهو محاولاته لبدء علاقة سياسية مع بريطانيا صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة، والتي كانت تحرص على منع أي تنافس في شمال الخليج العربي، ووجد الشيخ مبارك الصباح ضالته فيها، فبدأت اتصالات بين الطرفين انتهت بتوقيع اتفاقية الحماية بينهما في ١٨٩٩/١/٢٣، والتي كانت الحل الأمثل لكل المشاكل والأخطار التي كانت تحيط به، فارتضى بموجبها وكما هو معروف أن يكون لبريطانيا حق الإشراف على سياسة الكويت الخارجية، بينما يتمتع هو باستقلال تام في إدارة شئون الكيان الكويتي في الداخل[٨]، وهكذا فقد استطاع أن يتفرغ لإدارة شئون بلاده، رغم الحروب التي خاضها من بداية القرن العشرين، كمعركة الصريف ١٩٠١، وهدية عام ١٩١٠، والتي كان الهدف منها هو حماية حدود الكويت، وأمنها، وتجارتها وغير ذلك مما سينعش اقتصادها وتجارتها ما بين البحر المتوسط والخليج العربي فيقبل المستثمرون عليها، خاصة في ممارسة النشاط البحري، كصناعة السفن، والتجارة، والاستيراد والتصدير، وغيرها من الأنشطة التي كانت تمارس في تلك المنطقة، وتجدر الملاحظة أن هذه الحروب، لم تؤثر بشكل كبير على جهوده في تطوير البلاد، وحسب الإمكانيات المتاحة لديه رغم محدودية الدخل، وقلة الموارد، لكنه استطاع أن يخطو خطوات وئيدة نحو توفير الخدمات وتطوير أجهزة الحكم آنذاك. أما على الصعيد الداخلي وجهود الشيخ مبارك في إستتباب الأمن الداخلي فإنه كان يكلف ابنه جابر بأن يقوم بحماية المدينة من الداخل وأطرافها حيث يطوف كل ليله بها باذلاً جهدًا كبيرًا برفقة أعداد كبيرة من الحرس قد تصل إلى نحو أربعة آلاف منهم مزودين بالسلاح

وذلك لتحقيق هذه المهمة(٩).

وهكذا فقد انعكست تلك الجهود السياسية إيجابًا على الداخل والخارج الكويتي وكانت بحق جهودًا أفضت إلي تمتع الكويت بالأمن والأمان إلي حد ما فزادت ثروتها، واتسعت مساحتها، وكثرت منازلها، وتقدمت تجارتها.

الخدمات التعليمية والصحية:-

- **الخدمات التعليمية:-**

كان التعليم في بداية حكم الشيخ مبارك وحتى عام ١٩١٠م يسير على النمط القديم الذي يعتمد على الكتاتيب في تعليم البنين والبنات، وهو ما كان متبعًا حتى قبل عهد مبارك الصباح، وحتى ذلك التاريخ لم تتحول الكتاتيب إلي مدارس حسب الطرق الحديثة في التعليم(١٠).

ولكنه اعتبارًا من عام ١٩١٠م، فقد بدأت تتمحور أول فكرة لظهور التعليم الحديث، حيث تبنى الشيخ يوسف بن عيسى القناعي وبعض المثقفين والتجار الكويتيين فكرة قيام أول مدرسة نظامية في الكويت، وقد طرحت الفكرة على الشيخ مبارك الصباح الذي باركها، فبادر أصحاب الفكرة بتسميتها باسمه، وهكذا بدأت الجهود لإنشاء المدرسة المباركية(١١).

- **المدرسة المباركية:-**

بدأت الجهود تبذل لإنشاء هذه المدرسة اعتمادًا على مشاركة الميسورين من أهل الكويت في بناءها واستمرارها، وتنادي الجميع لإقامة هذا المشروع العلمي والاجتماعي(١٢) واستطاع القائمون على الفكرة جمع مبلغ يقدر بحوالي ٧٧,٥٠٠ روبية بينما تبرع أبناء خالد الخضير من أهل الكويت ببيت من بيوتهم لإقامة المدرسة عليه، وتم افتتاح هذه المدرسة في ١٩١١/١٢/٢٢. وتم تعيين مدير لها يساعده مجلس من التجار الذي أسهموا في انجاز هذه المدرسة، كذلك تم وضع نظام مالي لدعم استمرارها، وأيضًا

ثم إعداد نظام معين للدراسة فيها، وقد ساهمت خبرات وطنية وعربية في ذلك، وكانت المدرسة تتلقى رسومًا من الطلاب نظير دراستهم فيها.

وقد درست العديد من المواد في هذه المدرسة، كان من أهمها التربية الإسلامية، واللغة العربية، والتاريخ الإسلامي، ومبادئ الجغرافيا، والرياضيات، وكانت الدراسة مستمرة فيها طوال العام(١٣) وكانت هناك عطلة ربيعية مدتها ١٥ يومًا كما تعطل المدرسة أيام الأعياد، والمناسبات الدينية، ويوم القفال – عودة الغواصين من موسم الغوص و كان أول مدير تم تعيينه لهذه المدرسة، هو الشيخ يوسف بن عيسى القناعي صاحب فكرة المدرسة، ثم تعاقب على إدارتها مجموعة من المتخصصين من الكويتيين والعرب(١٤).

- **الجمعية الخيرية:-**

نظرًا لقيام هذه الجمعية بدور تعليمي في المجتمع الكويتي في ذلك الوقت، جنبًا إلي جنب مع دورها الخيري، فإنني آثرت أن يكون الحديث عنها ضمن جهود التعليم التي كانت تبذل للارتقاء بمستوى الناشئة آنذاك.

وتعتبر الجمعية الخيرية أول جمعية يتم تأسيسها في الكويت عام ١٩١٢م وكان الهدف من إنشائها تقديم المساعدات للفقراء، والمساكين، والأيتام وكذلك من مهامها تجهيز ودفن الموتى من المسلمين، وتوزيع الماء، وكان صاحب فكرة هذه الجمعية هو فرحان فهد الخالد الخضير – من وجهاء الكويت – وقد حددت خمسة أهداف لهذه الجمعية وقت إنشائها كما ذكرت سأركز على الهدف الأول منها، وهو إرسال طلبة العلوم الدينية إلي الجامعات الإسلامية في البلاد العربية الراقية(١٥) كمصر، وبيروت، ودمشق، وغيرها لاستكمال دراستهم فيها، ومنحهم المصروفات خلال مدة تحصيلهم العلمي من صندوق الجمعية، وقد خصص لهذه الجمعية بيت في فريج سعود في الحي القبلي في الكويت بينما تطوع الكثير من أهل الكويت لتقديم

التبرعات لدعمها، وكذلك التبرع لها بالكتب التي دعمت العملية التعليمية فيها[١٦]. وقد اشتملت الجمعية على مجموعة من المؤسسات، كمستوصف لعلاج المرضى، ومدرسة للتعليم، ومكتبة ضمت الكثير من الكتب للاطلاع والقراءة. حيث كان من مهام الجمعية، وكما أشرنا تعليم الأهالي الأمور الدينية وتعليم الأميين القراءة والكتابة، حيث خصص أحد الفصول للتعليم، وقد تم تعيين أحد المشرفين لهذه المهمة، وهو العالم المرحوم محمد الشنقيطي. وكذلك المرحوم أسعد أفندي[١٧].

ولتدعيم الجانب الثقافي في المجتمع، فقد دعت الجمعية وكما أشرنا المواطنين للتبرع بالكتب، وذلك لإنشاء المكتبة والتي خصص لها مكان عام يرتاده عامة الناس، وقد حصلت الجمعية على أعداد كبيرة من الكتب التي تبرع بها الأهالي، فضلاً عن قيام الجمعية بتلقي نسخ من الصحف الصادرة في مدينة البصرة في العراق، ليتمكن الجمهور من الاطلاع عليها ومعرفة الأخبار وآخر المستجدات[١٨].

وقد أدت هذه الجمعية دورًا هامًا في المجتمع، رغم قصر مدتها ثم تحول مقرها في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح إلي مقر المدرسة الأحمدية التي تم افتتاحها في عهده في عام ١٩٢١م[١٩].

- **الخدمات الصحية:-**

كانت الخدمات الصحية محل اهتمام جميع حكام الكويت الذين سبقوا مبارك الصباح في الحكم، وذلك لأهمية تمتع السكان بالصحة نظرًا لضعف الإمكانيات ولكثرة الأوبئة التي توطنت في هذه المنطقة ومنها الكويت، والتي كانت تحصد أعدادًا كبيرة من السكان، وقد مارس بعض المتخصصين علاجَ المرضى عن طريق التداوي بالأعشاب وغيرها، وكذلك استخدام بعض الأدوات البدائية. ثم ما قامت به بعض الإرساليات الأجنبية التي كانت تمر

بالكويت من حين لآخر وتقوم بعلاج بعض المرضى، كما حدث عندما قامت الإرسالية التابعة للكنيسة الهولندية الإصلاحية عام ١٨٩٢ بإرسال طبيب إلى الجزيرة العربية وقد مر بالكويت عدة مرات بعد ذلك التاريخ[٢٠].

وقد بدأت مؤسسات العلاج بالظهور اعتبارًا من عام ١٩٠٤م، بعد إنشاء المعتمدية البريطانية، وتعيين المعتمد البريطاني (الكولونيل نوكس Knox) في الكويت في تلك السنة، وأثر ذلك فقد طلب الشيخ مبارك من المعتمد البريطاني النظر في تعيين طبيب لتقديم الخدمات الطبية لسكان الكويت، وقد كان هذا الطلب موضع اهتمام المعتمد البريطاني الذي سارع بافتتاح أول مستوصف في تاريخ الكويت، وكان في مبنى دار الاعتماد البريطاني في ١٩٠٤/١٠/٣٠[٢١] وخصص له احد الأطباء الذي باشر عمله في علاج المرضى، وكذلك الإشراف على الحجر الصحي، ومراقبة السفن القادمة إلي الكويت وتطبيق إجراءات الحجر الصحي في حال ظهور أية بوادر لوجود أوبئة، خاصة وان ميناء الكويت تؤمه السفن من مختلف بلدان العالم، وتجدر الإشارة هنا إلي أن الشيخ مبارك، كان قد قبل بوجود مركز عثماني للحجر الصحي في الكويت منذ عام ١٨٩٧، وذلك للمحافظة على سلامة المواطنين الكويتيين خاصة بعد ظهور مرض الطاعون فيها عام ١٨٩٦[٢٢]، وقد انتهت مهمة هذا المركز في الكويت عام ١٩٠١، ثم سمح لبريطانيا بافتتاح مركز للحجر الصحي في الكويت عام ١٩٠٤ كما أشرنا[٢٣].

الحجر الصحي:-

كانت السفن البريطانية عند وصولها إلى ميناء الكويت، تخضع كباقي السفن الأخرى لتطبيق إجراءات الحجر الصحي عليها، وكانت تحدث بعض الاحتكاكات ما بين بعض الدول التابعة لها هذه السفن، وبين مسؤولي الحجر

الصحي في ميناء الكويت، والذي كان يتواجد فيه بعض الموظفين الأتراك، بالإتفاق مع حاكم الكويت مثلما حدث أن تصرف أحد موظفي الحجر الصحي، مع قائد السفينة البريطانية (لورانس) والتي وصلت ميناء الكويت في مايو ١٨٩٩ حيث قام قائد السفينة مع بعض الموظفين السياسيين بالنزول من السفينة إلى البر، دون المرور بإجراءات الحجر الصحي متجاهلين اعتراض موظفي الحجر الصحي الذين طلبوا تطبيق تلك الإجراءات على السفينة (لورانس)، وقد أثار هذا التصرف حفيظة الحكومة العثمانية التي أبلغت بريطانيا اعــتراضها على هذا التصرف[٢٤]، وتبريرًا لموقف بريطانيا عما حدث، فقد طلب (الكولونيل ميد) من قائد السفينة البريطانية إعداد تقرير حول هذا الأمر وقد خلص التقرير إلى أن طلب (ميد) هو الذي سمح لقائد السفينة البريطانية ومن معه النزول إلى بر الكويت وأشار إلى حادثتين مماثلتين حدثتا بنفس الأسباب، ولم تطبق إجراءات الحجر الصحي خلالهما على السفن البريطانية، خاصة إذا كانت قادمة من مناطق آمنة لا تنتشر بها أية أوبئة أو أمراض. وذكرت بريطانيا الدولة العثمانية بضرورة إلتزامها ببنود إتفاقية البندقية* التي أنضمت إليها تركيا، حيث يشير أحد بنودها إلى عدم احتجاز أية سفينة قادمة من مناطق خالية من الأوبئة والأمراض. وقد فسرت الحكومة البريطانية إجراءات الحجر الصحي هذه ضد السفن البريطانية من قبل الحكومة العثمانية، بأنها تهدف إلى منع اتصال بريطانيا بشيخ الكويت، وطلبت من العثمانيين ضرورة تنظيم إجراءات الحجر الصحي في ميناء الكويت، بحيث لا يبدو الأمر وكأنه ماس بالسيادة الكويتية على أراضيها ومياهها وأن يكون الأمر واضحًا بهذا الشأن[٢٥].

وعكست هذه الحادثة مدى أهمية إجراءات الحجر الصحي في موانىء الخليج العربي، ومنها الكويت، فضلاً عن المحاولات العثمانية لفرض نوع من الهيمنة على المنطقة بينما تواجه تلك المحاولات بجهود بريطانية لمنعها

من ذلك، خاصة وأن بريطانيا قد بدأت بزيادة نفوذها في حوض الخليج، إذ وقعت في نفس العام اتفاقية الحماية مع الكويت وان سيادة واستقلال الكويت أمران هامان بالنسبة لها، وأن الدولة العثمانية غير راغبة في وجود بريطانيا بالمنطقة، فهي تعتبر نفسها صاحبة النفوذ والسلطة فيها متناسية أنها تمر بأسوأ مراحل الضعف حيث أنهارت هذه الدولة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ومزُقت تركة الرجل المريض على يد الحلفاء الذين أنتصروا[٢٦].

ومن الأطباء الذين عملوا أيضًا في دار المعتمدية البريطانية، الدكتور نور محمد اعتبارًا من عام ١٩٠٨، ثم جاء دور الإرسالية الأمريكية التي بدأت عملها في عام ١٩١٠، واستمرت في العمل فيما بعد لمدة سبعة وخمسين عامًا حيث أسهمت إسهامات كبرى في تقديم الخدمات الصحية من ناحية، وإنشاء المؤسسات الطبية التي تحتاجها الإمارة من ناحية أخرى[٢٧] فعلى سبيل المثال قامت الإرسالية بإنشاء المستشفى الأميركي عام ١٩١٢، وكذلك إدخال الخبرة الطبية الحديثة إلي الكويت فظهر الطب الباطني، والجراحي، والتخدير، وكذلك ظهور أول تقنيات وأجهزة وأدوات حديثة كالمجهر، والأشعة، ولمكافحة الأمراض والأوبئة المتوطنة في الكويت حيث أسهمت الإرسالية الأمريكية في مساعدة السكان على مواجهة هذه الأمراض والأوبئة، عن طريق الأشراف على الطب الوقائي، وإجراء حملات التطعيم ضدها، وخلق ثقافة لدى الجمهور لمواجهة هذه الأمراض والأوبئة، ومحاولة تجنبها ومواجهتها[٢٨].

ومن أشهر الأطباء الذين عملوا في الإرسالية الأمريكية، هو الدكتور (استنالي ميلري) (Stanley Melery) اعتبارًا من عام، ١٩١٢ واستمر في العمل في الكويت حتى عام ١٩١٤ وبقي فيها فيما بعد. كذلك الدكتور (بول هاريسون Paul Harrison) والدكتور (اليانور كالفرلي Eleanor Klverly)[٢٩].

وبعد تأسيس الجمعية الخيرية عام ١٩١٢، والتي كان من مهامها تقديم الخدمة الصحية للسكان، فقد أنشئ المستوصف الخيري في عام ١٩١٣ بمباركة من الشيخ مبارك، وجهود الأهالي واستمرا لعمل بهذا المستوصف حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وفي تلك السنة تم افتتاح أول صيدلية على يد الدكتور حافظ وهبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الفترة شهدت ظهور أول كفاءة طبية كويتية، وهو عبدالإله القناعي الذي عمل ممرضًا في المعتمدية البريطانية عام ١٩٠٩، ثم أرسل إلي بوشهر في إيران لتعلم مهنة الطب وذلك لبراعته التي أذهلت أطباء المعتمدية، وقد تدرب على يد أحد الأطباء فيها، وهو الدكتور نور محمد وكما ذكرنا والذي عمل في مستوصف المعتمدية ثم عمل الدكتور عبدالإله القناعي مع الدكتور (كيلي Kelly) الذي عمل في مستوصف المعتمدية البريطانية عام ١٩٠٨ كما ذكرنا[٣٠].

وهكذا اعتمدت الكويت مع بداية القرن العشرين على الخبرات البريطانية بداية في تأمين الجانب الصحي فيها، وذلك للخبرة البريطانية في هذا المجال خاصة بعد تعين المعتمد البريطاني فيها، وهو مظهر من مظاهر التعاون بين الطرفين وفقًا لنصوص اتفاقية الحماية الموقعة بينهما، إلا أن ما يلفت النظر أيضًا دخول الخبرة الأمريكية مجال التنافس في منطقة الخليج ودور الإرسالية الأمريكية في هذا الشأن، وقد سمحت بريطانيا للإرساليات الأمريكية بالتواجد في المنطقة لإتباعها سياسة الباب المفتوح أمام القوى الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة، ويلاحظ هنا أن الخبرة الأمريكية في المجال الصحي كانت أكثر عمقًا واستمرارًا في الكويت، والتي تكللت بإنشاء المستشفى الأمريكي والذي بقي لسنوات طوال يعرفه الكويتيون أنه من يقدم لهم الخدمات الطبية الشاملة والمتطورة.

الأحوال الاقتصادية:-

رغم كثرة الحروب التي حدثت في عهد الشيخ مبارك، إلا أن ثروة البلاد قد ازدادت وأتسعت مساحتها وكثرة منازلها. وتقدمت تجارتها بل وازدهرت حرفة البحث عن اللؤلؤ فيها، حتى بلغت أوجها في عام ١٩١٢ والتي زادت فيها الأرباح بشكل كبير، فانعكس ذلك إيجابًا على نشاط صناعة السفن فيها، وقد واكب كل ذلك توسعًا في ظهور المؤسسات الاقتصادية على بساطتها، لكنها كانت ضرورية لتنظيم العملية الاقتصادية في البلاد. وسوف أعرض هنا لبعض الأنشطة الاقتصادية التي عاصرت تلك الفترة ودورها في تطوير المجتمع الكويتي.

الغوص على اللؤلؤ:-

لقد تعددت الأنشطة الاقتصادية في تلك الفترة، وسوف اعرض هنا لأهمها ومنها الغوص، حيث مارس الكويتيون حرفة الغوص منذ نشأة الكويت، كونهم مجتمعًا بحريًا صبغته البيئة البحرية بصبغتها، وقد انتعشت هذه الحرفة حتى ثلاثينات القرن الماضي، حيث لعبت العديد من العوامل دورًا هامًا في نجاح هذه الحرفة، منها طبيعة تكوين الخليج العربي، وضحالة مياهه ودفئها، وتوافر أجود أنواع اللؤلؤ فيها، ورغم صعوبة ومشقة وخطورة هذه المهنة، إلا أن المجتمع الكويتي توارثها جيلاً بعد جيل فكان الدخل من هذه الحرفة يلعب دورًا هامًا في حياة المجتمع الكويتي[٣١].

وتذكر المصادر أنه في عهد مبارك الصباح، وصل عدد السفن إلي ٦٠٠ سفينة في عام ١٩٠٠، أما في أواخر عهد الشيخ مبارك فقد وصل عدد السفن التي تشارك في نشاط الغوص حوالي ١٢٠٠ سفينة غوص[٣٢].

التجارة الخارجية:-

أما عن التجارة الخارجية فقد ازدهرت في عهده بسبب جهوده التي

كانت سببًا في هذا التطور والازدهار حيث لعبت العديد من العوامل دورًا هامًا في تحقيقه، منها الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد بعد توقيع اتفاقية الحماية البريطانية، والإجراءات الحازمة التي اتخذها الشيخ مبارك في حماية المدينة، حيث كان مبارك الصباح يبذل قصارى جهده لاستتاب الأمن في ربوع الكويت، فكان رجالة المكلفين بحراسة المدينة يطوفون في أنحائها، ويقومون بحماية القبائل التابعة له، وما حروبه التي خاضها ضد الآخرين إلا محاولات وجهود معظمها لإبعاد الأعداء عن الكويت داخليًا وخارجيًا[٣٣]، حيث امتلك الشيخ مبارك جيشًا قويًا خاض به العديد من المعارك، وإن لم يكن الحظ قد حالفه في الانتصار في بعضها، أما العامل الثاني فهو بسبب استتباب الأمن في الكويت فقد هاجر إليها العديد من سكان المناطق المجاورة، سواء للعمل في المجال التجاري أو في ممارسة نشاط الغوص، مما أدى إلى ازدياد عدد السفن التي تملكها الكويت آنذاك، والتي وصلت في إبحارها إلي سواحل الهند، وشرق أفريقيا، كل ذلك أدى إلي نمو وشهرة الميناء الكويتي، الذي أصبح قبلة السفن المبحرة من شمال الخليج إلي جنوبه، وقد توجت تلك الجهود بتوقيع الشيخ مبارك لإتفاقية مع شركة البواخر البريطانية بالهند تقضي بتوقف بواخرها في ميناء الكويت، ولوحظ أنه في الفتـــرة ما بين عامي ١٩٠٥-١٩٠٦م رست في ميناء الكويت حوالي ٥٠ سفينة بريطانية[٣٤]. وفي عام ١٩٠٧م وقع الشيخ مبارك مع الحكومة البريطانية اتفاقًا لتأجير (بندر الشويخ*)، وذلك لاستخدامه كمحطة لتزويد السفن البريطانية بالفحم، على أن تدفع بريطانيا بموجب هذا الاتفاق مبلغًا وقدره ٦٠,٠٠٠ روبية للشيخ وأن تعفى البضائع البريطانية من الضرائب التي تزيد عن ٤% من قيمتها الإجمالية[٣٥]، ويبدو أن بريطانيا في تلك الفترة زادت من اهتمامها بشمال الخليج خاصة وأن الحرب العالمية الأولى كانت على الأبواب، وأن حوض الخليج العربي يشكل لها عمقًا استراتيجيًا هامًا

وأن الميناء الكويتي قد يوفر لها ملاذًا آمنا وان السفن الكويتية قد تساهم في عمليات النقل والتموين لدول المنطقة، خاصة في ظل انشغال السفن البريطانية في العمليات العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى إذا ما وقعت.

تطور الدخل ومصادره:-

تجدر الملاحظة إلى أن معدلات تطور الدخل في الكويت قد ارتفعت بشكل أكبر بعد انتعاش النشاط التجاري الكويتي بشكل عام، وكذلك من سن ضرائب للجمارك بشكل خاص، وضرائب أخرى على الاستيراد والتصدير وغيرها من أنواع الضرائب، والرسوم التي كان الحاكم يتقاضاها، والتي كانت سببًا في ارتفاع إيرادات الإمارة ويبين الجدول التالي حجم الدخل في الكويت في عام ١٩٠٧ في الكويت[٣٦].

إنتاج مزارع النخيل في الفاو	١٠٨,٠٠٠ دولار
إيجار المحلات في سوق الكويت	٩,٠٠٠ دولار
زكاة حيوانات البدو	٢٥,٠٠٠ دولار
ضريبة على الأغنام التي تحضر إلى المدينة	٢,٠٠٠ دولار
الضريبة التي يدفعها القصابون	٢,٥٠٠ دولار
ضريبة على الإبل التي تأتي للمدينة لتباع	١,٥٠٠ دولار
الجمارك البحرية	١٥٠,٠٠٠ دولار
الجمارك على الواردات	٢٠,٠٠٠ دولار
ضريبة يدفعها غواصو اللؤلؤ	٦٠,٠٠٠ دولار
الغرامات	٦,٠٠٠ دولار
ضريبة على جلب الأسماك إلي الكويت	٧,٠٠٠ دولار
فائدة على الأموال التي يقترضها التجار	٨,٠٠٠ دولار
المجموع الكلي	**٣٩٩,٠٠٠**

أن تحليلاً سريعًا لهذا الجدول، يبين بما لا يدع مجالاً للشك، أن إيرادات مزارع النخيل في البصرة، وكذلك إيرادات الجمارك بشقيها البحري والبري قد لعبت دورًا هامًا في حجم الدخل في إمارة الكويت آنذاك، أي أنها المصدر الأساسي للدخل، كما يلاحظ أن مجموع الدخل الكلي بلغ ٣٩٩,٠٠٠ دولار وهو رقم كبير إذا ما قورن بالأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك، سواء في الكويت، أو في المنطقة وهذا يدلل على انتعاش الأوضاع الاقتصادية فيها، فضلاً عن مساهمة أصحاب المهن القديمة وعلى رأسها مهنة الغوص على اللؤلؤ في حجم هذا الدخل، مما يدلل على مساهمة المجتمع الكويتي بفئاته جميعًا في دعم ميزانية الإمارة، الأمر الذي سوف ينعكس وبلا شك على مستوى تقديم الخدمات للسكان، والتي كان يتولاها الشيخ معتمدًا على مصادر هذا الدخل.

وإذا كان هناك ثمة اعتراضات تظهر بين الحين والآخر، حول الطرق التي اتبعها مبارك الصباح لرفع دخل الدولة لزيادة، رسوم الضرائب المختلفة وغيرها، حيث كان أهمها اعتراضات تجار الكويت، الذين هاجروا إلى البحرين معربين عن اعتراضهم على تلك الإجراءات(٣٧)، كذلك فقد عبرت بريطانيا عن خشيتها من أن يؤدي إنشاء إدارة جمركية في الكويت، وبتلك النسبة العالية للجمارك إلى ظهور اعتراضات أخرى من جانب الدولة العثمانية، وربما سوف تؤدي إلى إثارة المتاعب للشيخ، من قبل حكام بعض الكيانات العربية في الخليج العربي(٣٨).

أقول أن تلك الإجراءات التي قام بها الشيخ كان لها ما يبررها، ولست هنا أقف موقف المدافع عنها، إلا أنه وإنصافًا للحقيقة فإن الحاجة إلى تطورُ مجتمع ما وبناء دولة كانت تتميز ببدائية الإدارة من ناحية، والرغبة في إعادة بناءها من جديد من ناحية أخرى، ولاشك أن العامل الاقتصادي والمالي يلعب دورًا أساسيًا في تلك العملية، إذ لا يمكن أن يتم ذلك دون توفير الدعم

المادي المطلوب لهذا الغرض، وفي المقابل فإنه لابد من الاعتراف هنا بأن كل تلك الجهود قد أحيطت بحرص ورعاية وحماية السلطة لها وهو أمر كان سائدًا آنذاك، وقد أشرنا له في معرض حديثنا عن دخل الدولة في هذا البحث.

ومن مظاهر اهتمام الشيخ بالتجارة وبخاصة مع الهند، فقد دعا التجار الكويتيين وشجعهم على إنشاء مكاتب تجارة في الهند*، خاصة في مدن كراتشي، وبومبي، وكالكيوت، وغيرها، وقد استقر العديد من التجار الكويتيين في الهند حيث دعم نشاطهم العلاقة التجارية بين الكويت والنهد، وكذلك قاموا بدعم الجهود التعليمية في الكويت، ورعاية من له رغبة في التعليم(٣٩)، وفي المقابل فقد هاجر العديد من التجار الهنود إلي الكويت، وأقاموا فيها ومارسوا نشاطًا تجاريًا ملحوظًا أنعكس إيجابًا على النواحي الاقتصادية فيها، ففي عام ١٩١١ ومن أجل دعم التبادل التجاري بين الطرفين، فقد أنشئت شركة المراكب العربية المحدودة على يد بعض التجار الكويتيين والعرب الموجودين في الهند*، وقد قامت هذه الشركة بجهود كبيرة في دعم العلاقات التجارية بين الكويت والهند، وموانئ الخليج العربي وأسهمت في نقل البضائع والمسافرين وغيرها، مما كان له أكبر الأثر في دعم النشاط الاقتصادي الكويتي في تلك الفترة.

أما عن النشاط التجاري البري ما بين الكويت وجيرانها، فإنه شهد انتعاشًا كبيرًا في عهد مبارك الصباح وإن تأثر في بعض الأحيان بسبب النزاعات التي كانت تحدث في المنطقة، وتشير بعض التقارير إلي أن أكثر من ٢٠ قافلة كانت تصل إلي الكويت سنويًا من شمال ووسط الجزيرة، مما دفع الشيخ مبارك إلي إنشاء إدارة للجمرك في الكويت عام ١٨٩٩ بهدف استيفاء الرسوم الجمركية كمورد هام للإنفاق على الخدمات(٤٠)، كما سوف نعرض إلي التطورات الإدارية في عهده في صفحات لاحقة.

ويبين الجدول التالي حجم التبادل التجـــاري بين الكويت والعراق على سبيل المثال بين عامي ١٩٠٥- ١٩٠٦(٤١).

من الكويت إلي العراق		من العراق إلي الكويت	
البضاعة	مبلغ بالروبية	البضاعة	مبلغ بالروبية
١- أسلحة ذخيرة	٧٥٠,٠٠٠	١- الأرز	٤٠٠,٠٠٠
٢- أقمشة	٢٥٠,٠٠٠	٢- تبغ	٤٥٠,٠٠٠
٣- قمح	١٥٠,٠٠٠	٣- البلح والرطب	٣٢٥,٠٠٠
٤- الدخان	٢٠٠,٠٠٠	٤- الشعير	٥٠,٠٠٠
مجموع الميزان التجاري	١،٣٥٠,٠٠٠	المجموع	١،٢٢٥,٠٠٠

واضح هنا من هذا الجدول أن أغلب الصادرات والواردات هي مواد خاصة بالأغذية وبعض السلع من الصناعات الخفيفة، ولم يصل الأمر إلى التبادل في المصنوعات الثقيلة والمعقدة. كما تدلل الأرقام العالية على حجم التبادل التجاري بين الطرفين وانتعاشة مع بداية القرن العشرين.

وكما هو معروف فإن طبقة التجار في أي مجتمع، تشكل القوة الاقتصادية والسياسية فيه حتى أنها دائما تعُد من الطبقات التي يشار إليها في نظم الحكم التي تتخذ من الشراكة منهجًا وطريقًا في الحكم، كما يحدث في الكويت، والتي قام نظام الحكم فيها على مبدأ الحكم المشترك، إلا أنه لا يمكن لهذه الطبقة أن تقوم بدورها الهام في بناء وتطوير الحياة الاقتصادية في أي مجتمع، ما لم تكن تحظى بدعم ورعاية وحماية من قبل السلطة التي تتولى مهام الحكم في البلاد، وعلى هذا فقد حظيت الطبقة التجارية في الكويت بحماية الشيخ مبارك الصباح بل إنه كان قد حظي بموافقة تجار الكويت عند بداية حكمه، فنجده وقد أعطى مساحة كبيرة من الحرية لهذه الطبقة بممارسة

أعمالها، بل أنه كان كثيرا ما يعاقب كل من تسول له نفسه بالإخلال بالنظم المتبعة. وكان أيضًا يتدخل في كثير من الأحيان، لحل الخلافات التي كانت تنشب بين التجار أنفسهم حرصًا منه على استمرار أداء هذه الفئة لدورها الهام في مساعدته في بناء الكيان الكويتي في عهده. بل كان كثيرًا ما يسجل اعتراضه على الحكومة البريطانية في حال تعرضها لتجارة وتجار الكويت(٤٢) كل ذلك أدى إلى ازدهار النشاط الاقتصادي في البلاد الأمر الذي ساهم في دعم الجهود التنموية في الإمارة في نهاية المطاف.

بدايات البحث عن النفط:-

منذ أن سمع الشيخ مبارك عن أخبار البحث عن النفط في منطقة الخليج العربي، بعد الأبحاث التي قامت بها شركة بريطانية بالبحث عن النفط في إيران وتحديدًا في عام ١٩٠١م، حيث أظهرت تلك الأبحاث التي أجريت آنذاك إمكانية وجود النفط في إيران، وفي مناطق أخرى في الخليج العربي(٤٣)، واعتبارًا من عام ١٩١١م فقد كتب المستر جرين وي (Green way) المدير العام لشركة النفط الإنجليزية الفارسية المحدودة (أبوك Apoc) للمقيم السياسي في الخليج في منطقة (بو شهر) في فارس، يستأذنه في حصول الشركة على امتياز للبحث عن النفط في الكويت، لإحساسه بوجود كميات لا بأس بها منه في باطن أرضها(٤٤)، إلا أن رد المقيم السياسي في الخليج لم يكن مشجعًا، حيث أشار إلي أن الوقت غير مناسب لهذا الأمر، وعلل ذلك بعدم توفر الظروف المناسبة له مشيرًا إلي أن المنطقة تشهد أحداثًا أهم من ذلك، ويبدو أن هذه الأخبار لم ترق للشيخ مبارك، الذي سارع إلي السماح لبعثه من البحرية البريطانية بإجراء مسح جيولوجي للكويت عام ١٩١٣م، وفي الوقت ذاته فقد تزامن ذلك مع زيارة (الأدميرال سليد admiral slade) وهو بريطاني الجنسية للكويت لنفس الغرض الذي قام

بزيارة للمنطقة الجنوبية وتحديدًا لمكان يسمى برقان حيث لاحظ وجود طبقة من القار على سطح الأرض(٤٥)، الأمر الذي عزز نظرية وجود النفط في باطن أرض الكويت، ومن أجل أن يطمأن مبارك الصباح وبريطانيا، فقد أخبر الجانب البريطاني بأن أي أتفاق سيتم حول منح امتياز للبحث عن النفط لن يخرج عن المشورة البريطانية، وقد أبلغت بريطانيا الشيخ بأنه وبموجب الاتفاقية الموقعة بين البلدين، فإن على الشيخ أن لا يسمح لأي شركة غير بريطانية بالحصول على امتياز للبحث عن النفط دون مشاورة بريطانيا بالأمر، وهكذا بدأ الحديث عن إجراء اتفاق سريع تراعي فيه مصالح البلدين، فحرص بريطانيا على عدم السماح للشركات الأجنبية بالتنافس حول الحصول على امتياز للبحث عن النفط، وأبعادها عن مضمار السباق هذا من ناحية، ورغبة الشيخ مبارك الشديدة للبحث عن مصدر هام للدخل وهو النفط والذي يبدو أنه سيكون الطاقة الأساسية، التي سوف يكون لها مكانة هامة في المستقبل من ناحية أخرى.

تعهد النفط عام ١٩١٣م:-

بعد أن تأكد الطرفان البريطاني والكويتي من وجود النفط في باطن أرض الكويت ولخشية الحكومة البريطانية من حصول شركات غير بريطانية على امتياز للبحث عن النفط، فقد بادرت بالطلب من الشيخ مبارك الصباح منحها تعهدًا بعدم السماح لأي شركة غير بريطانية أن تحصل على امتياز للبحث عن النفط في باطن أرض الكويت، إلا بعد استشارة الحكومة البريطانية وفقًا لنصوص اتفاقية الحماية البريطانية الكويتية التي وقع عليها الطرفان في ١٨٩٩/١/٢٣، والتي أعطت بريطانيا حق الاضطلاع بالسياسة الخارجية للكويت(٤٦)، وقد وافق الشيخ على هذا الطلب حيث تم منح بريطانيا تعهدًا عرف بتعهد النفط في عام ١٩١٣م، والذي يقضي بما أشرنا له، وعليه

فقد شرعت الحكومة البريطانية بعد ذلك بالاستمرار في للبحث عن النفط، والقيام بإجراءات المسح الجيولوجي والتصوير وغيره(٤٧).

وتجدر الإشارة هنا، إلي أن هذا التعهد قد ألقى بظلاله على المباحثات التي جرت فيما بعد لمنح بريطانيا والولايات المتحدة من قبل الكويت امتيازًا للبحث عن النفط في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح عام ١٩٣٤م، عندما أدخل الشركات المتقدمة للحصول على حق الامتياز بتنافس شديد كانت بريطانيا خلاله تلوح بأمرين: الأول نصوص اتفاقية الحماية البريطانية عام ١٨٩٩م ونص تعهد النفط الذي منح لها من قبل الشيخ مبارك عام ١٩١٣م، إلا أن الشيخ أحمد الجابر الصباح نجح أخيرًا في الاستفادة من التنافس الأمريكي البريطاني بشأن هذا الامتياز حماية للمصالح الكويتية في تلك الثروة القادمة(٤٨).

واضح هنا حرص الشيخ مبارك ونظرته الثاقبة في استشراف المستقبل وحماية المصالح الكويتية، وكذلك حرصه على البحث عن مصادر أخرى للثروة في بلاده، فأعلن برغبته في البحث عن النفط تلك الطاقة الواعدة، وقد لفت نظره هذا الحرص البريطاني، والجهد الكبير الذي تبذله الشركات البريطانية والبعثات الجيولوجية للبحث عن النفط في المنطقة بشكل عام، وفي الكويت بشكل خاص، ويسود الاعتقاد أنه لولا قيام الحرب العالمية الثانية، لظهر البترول عيونًا في الكويت قبل موعد ظهوره في أربعينات القرن الماضي، إلا أن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن، إلا أنه يمكن القول أن تعهد النفط الذي منحه الشيخ لبريطانيا، قد أسس لعلاقات بترولية معها جنبًا إلي جنب مع العلاقات السياسية القائمة بين الطرفين(٤٩).

توفير المياه:-

شهدت مرحلة الشيخ مبارك تكثيفًا للجهود التي بذلت لتوفير مياه

الشرب العذبة لسكان الكويت، لما كانت تعانيه الكويت من شح في مصادر المياه، سواء بسبب شح كميات المطر سنويًا، أو لضعف المخزون المائي في باطن الأرض، حيث لعب الموقع والمناخ سببًا رئيسيًا في ذلك، فالكويت تقع في نطاق جغرافي شحيح الموارد، قليل الأمطار، وعليه ذلك فقد عانت الكويت من مشكلة ندرة المياه مما حدا بحكامها إلي بذل الجهود الحثيثة لمواجهة هذه المشكلة، سواء في عهد الشيخ مبارك أو من خلفه من الحكام فيما بعد.

ولإيجاد الحلول اللازمة لأزمة المياه، فقد قام الشيخ بشراء سفينة تسمى (سعيد) من أحدى الشركات الهندية، وكانت تستخدم في نقل المياه هناك علها تقوم بنفس المهمة في الكويت، إلا أنها وبعد تجربتها تبين أنها لا تصلح لهذه المهمة(٥٠). وأثر ذلك فقد فكر الشيخ بطريقة أخرى لتوفير المياه، فقام شخصيًا بتشجيع أحد النواخذة عام ١٩٠٩م حيث قام بوضع خزانات في باطن سفينته لتصبح قادرة على نقل المياه من شط العرب إلي العراق ثم لتعود إلي الكويت(٥١).

ثم بدأ الشيخ مبارك يفكر جديًا في مسألة تقطير مياه البحر، وتحويلها إلي مياه عذبة، وكان يعلم أن الخبرة البريطانية ضرورية في هذا الشأن، ولتحقيق هذا الأمر فقد طلب من المعتمد البريطاني في الكويت في عام ١٩١٤م، المساعدة في تحقيق هذا الأمر، على أن يتم شراء مقطرة من أحدى الشركات الهندية، وقد تم ذلك بالفعل حيث تم الاتفاق على هذا الأمر، وقامت أحدى الشركات بإرسال محطة لتقطير المياه إلي الكويت ومعها فريق من المختصين أشرف على تركيبها وتشغيلها، ألا أن القدر لم يمهل الشيخ مبارك الذي توفي في عام ١٩١٥م، رغم أن هذه المحطة الصغيرة بدأت بإنتاج الماء العذب، إلا أنها لم تحقق الجدوى الاقتصادية المطلوبة فيما بعد الأمر الذي أدى إلي فشلها وإيقافها عن العمل(٥٢).

وهكذا فقد بدأ بعد ذلك نشاط تجاري في الكويت، هو نشاط نقل المياه من شط العرب بالسفن، ورغم بدايته المتواضعة فإنه أصبح فيما بعد وبخاصة في فترة الثلاثينات البديل الناجح لنشاط الغوص على اللؤلؤ، الذي كسدت تجارته في تلك الفترة نظرًا لظهور اللؤلؤ الياباني الصناعي، ولمرور العالم بأزمة اقتصادية تبعها قيام الحرب العالمية الثانية، ونظرًا لأهمية المياه وللمعاناة التي مر بها المجمع الكويتي بسبب عدم توفرها. فقد كان اهتمام الشيخ مبارك بهذا الأمر كبيرًا منذ تسلمه الحكم حتى وفاته، فمن ناحية كان يريد لمدينة الكويت أن تكون مقصدًا للتجار وغيرهم مما سيزيد في أعداد السكان، الأمر سوف يؤدي إلي مشكلة كبيرة في توفير المياه رغم ما كانت الكويت تحصل عليه من الآبار الموجودة خارج المدينة، وبالتحديد في قرى الشامية، وحولي، والفنطاس، وغيرها(٥٣).

البدايات الأولى للتطور الإداري:-

لقد سعي الشيخ مبارك سعيًا حثيثًا لتطوير الجوانب الإدارية في الإمارة من أجل تحقيق تطورات أخرى في كافة أوجه الحياة فيها كالجوانب الاقتصادية، والاجتماعية على سبيل المثال، والتي ستكون نتاجًا لهذا الجهد، فتطور الاقتصاد على سبيل المثال سينعكس إيجابًا على باقي الجوانب في الإمارة آنذاك، نظرًا لبساطة الأمور وبساطة أجهزة الحكم في ذلك الوقت، وعليه فقد أولي الشيخ نشاط الجمارك اهتمامًا خاصًا، وذلك لعدة اعتبارات منها أنه يمثل جانبًا سياديًا على حدود البلاد البرية والبحرية، وكذلك يعتبر موردًا هامًا من موارد الدخل التي يستطيع من خلاله إدارة شئون البلاد والإنفاق على الخدمات. ولهذا فأنني سأركز حديثي في هذا الجانب من الإدارة، على إنشاء إدارة جمركية منظمة فضلاً عن استعراض لبعض أوجه الإدارة الأخرى في عهده.

نشأة إدارة الجمارك:-

أسس الشيخ مبارك أول إدارة منظمة للجمارك في مايو عام ١٨٩٩م، بعد توقيع اتفاقية الحماية مع بريطانيا، وبعد أن استطاع أن يبسط الأمن والنظام في ربوع الكويت، وفي حدودها الخارجية، وقد ساهمت هذه الإدارة وبشكل كبير في ارتفاع دخل الإمارة، وقد أشرنا إلي ذلك في حديثنا عن الجانب الاقتصادي في عهده، وقد بذلت جهودًا كبيرة لتقديم الكثير من التسهيلات للتجار، كإعداد المخازن الواسعة لبضائعهم، وتعيين حراسًا لحمايتها، وتوفير وسائل الأمن الأخرى، وكان من أهم أقسام الجمارك هو قسم العوائد والذي كان يدار بواسطة رجال تابعين مباشرة للشيخ، وكان ذلك في القسم البري من الجمارك، أما الجمارك البحرية فإن الشيخ أولاها اهتمامًا كبيرًا نظرًا لأهميتها، حيث أن الدخل منها يشارك بشكل أكبر في تمويل احتياجات الإمارة[٥٤].

وكان موظفو الجمارك معينين من قبل الحاكم، وتخصص لهم رواتب شهرية، وكانوا عند جبايتهم للرسوم الجمركية يحتفظون بها في صندوق بعد جمعها وتسجيلها بسجلات خاصة، ويقومون في نهاية الأسبوع بتسليمها للحاكم، وكانت حصيلة الرسوم الجمركية سواء من الصادرات أو الواردات تتفاوت من عام إلي عام[٥٥].

ويقع مبنى الجمرك البري عند مدخل المدينة البري، أما الجمرك البحري فيقع عند قصر الشيخ على ساحل البحر[٥٦]، وهو بناء مستطيل ضخم يتم فيه ترسيم البضائع القادمة من البحر، وقد فرض الشيخ مبارك رسومًا جمركية على الصادرات والواردات تراوحت ما بين ٣-٥%، ونظرًا للاستقرار الاقتصادي في الكويت فقد شهدت إقبالاً شديدًا عليها من قبل التجار سواء في نشاط صناعة السفن أو في نشاط الغوص[٥٧].

واضح هنا أن أمر إنشاء إدارة منظمة للجمارك بشقيها البري والبحري كان غاية في الأهمية، فالرسوم الجمركية مصدر هام من مصادر الدخل بالنسبة للشيخ في ظل قلة الموارد الاقتصادية ومصادر الدخل، هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فإن إنشاء نظام للجمارك يعتبر من مظاهر السيادة لفرض الدولة هيمنتها على منافذها البرية والبحرية. ولهذا فقد أيقن الشيخ مبارك الصباح بما لا يدع مجالاً للشك، بأن وجود المؤسسات القائمة على تسيير دفة الحياة في المجتمع الكويتي، ضمان لاستمرار الحكم من ناحية، وضمان لاستمرار مسيرة التنمية في هذا المجتمع من ناحية أخرى، ولعل إنشاء إدارة للجمارك لها هذا الدور الفعال في الجانب التنموي لخير دليل على ذلك.

الإدارة العامة:-

يتولى الشيخ مبارك إدارة شئون الإمارة بنفسه، فهو يوميًا ما إن ينتهي من قراءة ما يرد إليه من رسائل وتقارير عن طريق سكرتير خاص له، ويقوم بإجراء اللازم عليها، ينتقل إلي مكتب خاص له وسط السوق يسمى (كشك الشيخ مبارك)، حيث يلتقي بالمواطنين وغيرهم، حيث يقوم بالنظر بأمور الإمارة، وفض النزاعات، ويتولى رئاسة الأقسام عنده رجال كلفهم بهذه المهمة، ويتولى الشيخ مقابلة الأجانب سواء في قصره، أو في الكشك، ولا ينوب أحد مكانه في هذا الأمر، وكان الشيخ متشددًا عند النظر في طلب أي أجنبي للحصول على معلومات أو تسهيلات في الكويت، إذ لا تعطي هذه الأمور إلا بموافقة مسبقة منه، حرصًا على سلامة وأمن البلاد[٥٨]. وكان الشيخ يقوم أيضًا بالفصل في المنازعات سواء كانت مدنية، أو جنائية، وذلك لبساطة الأمور في ذلك الوقت، مع التزامه بالأحكام الشرعية الإسلامية أثناء النظر في هذه المنازعات وأيضا بالعرف السائد. كذلك فإنه يولي اهتمامًا

كبيرًا بالعلاقة مع القبائل وذلك لاعتماده عليهم في بناء قواته العسكرية(٥٩).

وتنقسم مدينة الكويت إلي عدة أحياء، تتبع الحاكم مباشرة في إدارتها، حيث يتعامل السكان بشكل مباشر مع الحاكم نفسه في مجلسه في السوق كما أشرنا، وقد خصص لهذا الأمر في صباح كل يوم حوالي ساعتين سواء للاستماع إليهم، أو لبحث شئونهم(٦٠). وكانت المدينة نظيفة بشكل ملفت للنظر، حتى أنها تميزت عن باقي مدن الخليج، حيث كان الشيخ مهتمًا بأمور النظافة بشكل كبير، حتى أنه أعد عربتين كبيرتين لنقل القمامة وكانت بعض شوارعها واسعة، بل كان الشيخ دائمًا يعتز بمدينته ويفخر بها(٦١).

واضح هنا إن إمارة الكويت في ذلك الوقت كانت تتميز بالبساطة نظرًا لعدم تعقد الأمور، وقدرة الحاكم على إدارة شئون الكيان بنفسه، إلا أنه يمكن القول أن هذا السلوك كان يتميز بالحكم المطلق والمباشر، وكان حرص الحاكم بعدم السماح للآخرين بالتدخل في شئون بلاده إنما كان نابعًا من حرصه على سيادة الكيان الكويتي ويبدو أن الأمور كانت تسير بشكل هادئ، إلا أن بعض القوانين والأوامر التي أصدرها الشيخ تعرضت للنقد والمعارضة في بعض الأحيان، مثلما حدث عندما رفعت نسبة الرسوم الجمركية الأمر الذي أدى إلي اعتراض عدد من التجار وهجرتهم إلي البحرين، ثم ما لبث أن أعادهم إلي الكويت وأعتبر ذلك ظهور لأول معارضه في الكويت.

وتجدر الملاحظة هنا أيضًا أن مهام الحكم في ذلك الوقت كانت تقوم على إدارة شئون الكيان السياسية، فضلاً عن توفير الخدمات الممكنة للسكان كالخدمات البلدية والإنارة والحراسة، والدفاع والأمن، والصحة وغيرها، والتي كلف بإدارتها رجال من قبل الشيخ، وكان ذلك قبل ظهور مجالس الخدمات التي ظهرت فيما بعد، اعتبارًا من عام ١٩٣٠م كالمجلس البلدي ومجلس المعارف وغيرها.

خاتمة:-

لقد عمل الشيخ مبارك الصباح ورغم شدة حكمه المطلق، وجمعه الأمور بيده، وكثرة الحروب في عهده، على الإهتمام برعاية مصالح شعبه، فاجتهد في توفير ما يستطيع من خدمات داخل إطار من الأمن والطمأنينة ، فضلاً عن أنه أسبغ الجاه والعزة على الكويت، ونجح في الحد من نفوذ واستغلال الأتراك له، وكذلك استفاد من النفوذ البريطاني في المنطقة، واستطاع من خلال علاقته مع بريطانيا أن يؤمن الأوضاع في الكويت، ولقد حقق الكثير من المكاسب والمصالح للكويت اعتمادًا على تنافس وصراع القوى الكبرى آنذاك في شمال الخليج العربي، وعلى هذا يمكن القول أن عهد الشيخ مبارك الصباح، يعتبر نقطة تحول كبرى في تاريخ الكويت، إذ برزت أهميتها الإستراتيجية والسياسية، فضلاً عن أن عهده شهد أول بداية لظهور التنظيم الإداري فيها رغم بساطته في ذلك الوقت، وما قدمنا له من ظهور لأول إدارة منظمة للجمارك عام ١٨٩٩م لدليل على ذلك ،فضلاً عن ظهور بوادر أول تعليم نظامي في إنشاء المدرسة المباركية، وإن كانت بجهود أهلية ثم أن ظهور الجمعية الخيرية عام ١٩١٢ يعتبر أول مظهر من مظاهر قيام مؤسسات المجتمع المدني ،وهكذا بالنسبة للخدمات الصحية وغيرها، مما مهد لظهور مؤسسات الدولة الحديثة فيما بعد، ثم بعد ذلك بدأت بوادر تطوير الاقتصاد الكويتي وبخاصة نشاط الغوص على اللؤلؤ، وبناء السفن، وغيرها من الصناعات المرتبطة بهذا المجال، ثم بدأت أولى خطوات تعزيز الدخل القومي للكويت في سن الضرائب والرسوم وغيرها، ليتمكن من الإنفاق على الخدمات، وإن أثار ارتفاع تلك الرسوم حفيظة بعض التجار، إلا أن الجميع تفهم ذلك الوضع، أما على صعيد استتباب الأمن والدفاع عن الكيان الكويتي فأن جهوده كانت سببًا أساسيًا في تحقيق كل ما تقدم.

ولم يكن ذلك ليحدث لولا وضع الشيخ مبارك مصالح الكويت على أولوية سلم اهتماماته، فقد كان يريد للكويت التقدم والازدهار عن طريق الاستفادة من تجارب الدول الغربية التي كان يتعامل معها، لذا فقد خطت الكويت في عهده خطوات واسعة، واتسعت مساحتها، وتطور عمرانها، وأصبحت معروفة لدى دول الخليج، وشرق أسيا وشرق أفريقيا، بسبب تطور تجارتها، ومما يلفت النظر أنه ترك للسكان حرية ممارسة التجارة بأنواعها ومع كل الدول التي يمكن أن تصل إليها السفن الكويتية بحرًا، وقوافلها برًا، كذلك فإنه بادر إلي تعيين وكلاء لرعاية مصالح تجارة الكويت وتجارها في بومباي، ومدن أخرى في الهند(٦٢).

ورغم اعترافي بأن مفهوم التنمية الحالي غير متوفر في الكويت في ذلك الوقت وذلك لبساطة الأمور، إلا أنه من الواضح أن هذه الدراسة قدمت عرضًا تاريخيًا للإمكانات المتاحة في ذلك الوقت، والجهود التي بذلت للاستفادة منها بغية تحقيق نمط معيشي طيب لسكان الكويت آنذاك، فتطور الاقتصاد والتعليم، والصناعة، والصحة ومحاولة إصلاح وتطوير الدخل القومي، فضلاً عن الجهود التي بذلت لإستتباب الأمن هي في واقع الحال وسائل لتنمية المجتمع وتطويره نحو الأفضل وتقديم الخدمات اللازمة له.

كما أن الدراسة ابتعدت كثيرًا عن الأحوال السياسية والعسكرية في الكويت لقناعتنا بأن الدراسات السابقة، والبحوث، قد تناولتها بشكل مفصل فأردنا أن نرصد مرحلة تاريخية من مراحل تاريخ الكويت، خاصة وأن فترة الدراسة تتعرض لأحوال المجتمع الكويتي في الفترة ما بين توقيع اتفاقية الحماية البريطانية – الكويتية عام ١٨٩٩م، وقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وهي أيضًا ذروة سنوات حكم الشيخ مبارك الصباح للكويت، والتي أظهرت الدراسة من خلالها أن هناك ندرة في الدراسات التي تعرضت وبشكل متخصص لتلك الأوضاع وإن أشارت بعضها إلي تلك الفترة، ولكنها

في سياق الحديث عن الجوانب السياسية في الكويت، لذا فقد رأيت أن أقدم هذه الدراسة المتخصصة في الجوانب التنموية في الكويت دون سواها، وفي فترة محددة من تاريخها.

ويمكن القول، أن التطورات الاقتصادية والمجتمعية في الكويت في أواخر حكم الشيخ مبارك الصباح، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى قد أضفت على المجتمع الكويتي نوعًا من الاستقرار والتحول من الحياة التي يمكن اعتبارها حياة ذات طابع بدوي إلى طابع حضري إلى حد ما، نظرًا لإمتهان السكان مهناً تنوعت ما بين الزراعة سواء في داخل المدينة أو خارجها، حيث القرى المنتشرة خارج الكويت كالفنطاس وحولي والسالمية وغيرها، والتي توفرت فيها كميات من مياه الآبار، جنبًا إلى جنب مع الأنشطة الاقتصادية القديمة، والتي تطورت في تلك الفترة كالنقل البحري، والتجارة الخارجية، والغوص وما أتصل به من أنشطة اقتصادية كتجارة اللؤلؤ وغيرها، فضلاً عن صيد الأسماك والصناعات المتصلة بالبحر كصناعة السفن، وصناعة أدوات البناء وأدوات الصيد وغيرها، من الصناعات البحرية، فضلاً عن استمرار الأنشطة الاقتصادية التي كانت تمارس في صحراء الكويت، من رعي الماشية، وتجارة برية، ونشاط عرف بنشاط المسابلة، والذي كان يتم في داخل مدينة الكويت عبر بوابة رئيسية من البوابات القديمة التي أنشأت كمخارج للمدينة عبر سورها، القديم عرفت ببوابة الشامية، كما أشرنا في صفحات هذا البحث، كل ذلك جعل من المجتمع الكويتي مجتمعًا مستقرًا، وذلك يعني أنه مجتمعًا قابلاً للتطور، وهو ما حدث فعلاً إذ قفزت الكويت قفزات واسعة أضفى عليها اكتشاف النفط فيما بعد، أهمية اقتصادية كبرى، وأدى كل ذلك إلى تطوير الحياة فيها بشكل كامل.

وبكلمة موجزة نستطيع أن نقرر، بأن الشيخ مبارك الصباح بالإضافة إلى حروبة واتصالاته الخارجية، قد بذل جهودًا طيبة لوضع أساسيات إقامة

الدولة الحديثة في الكويت، وما يستلزم ذلك من إقامة الأجهزة اللازمة لقيام هذه الدولة، والواقع أن آثار أعماله في هذا الصدد واضحة للجميع، ولازالت هذه الآثار مستمرة وممتدة وماثلة حتى الوقت الحاضر.

قائمة المراجع:-

* عملة هندية استخدمت في الكويت ردحًا من الزمن.

١- عبدالله محمد الهاجري، محمد نايف العنزي، مدخل إلى تاريخ الكويت والعاصر، نشر مركز القرين للدراسات التاريخية، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٢٥.

٢- Salwa Alghanim The Reign of Mubarak Al-Salah Shaik of Kuwait 1896-1915 I.Btauris Published London. Newyork

٣- عبدالله محمد الهاجري، تطور العلاقة التاريخية بين آل الصباح والتجار في الكويت منذ النشأة وحتى عهد الشيخ عبدالله السالم، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ١٠٦، السنة ٢٧، ٢٠٠٩، ص ٤٨.

٤- نفسه، ص ٣٥٩.

٥- خليف بن صغير الشمري، المستودع والمستحضر في أسباب النزاع بين مبارك الصباح ويوسف آل إبراهيم، ١٨٩٦-١٩٠٦، دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨، ص ١١٣.

٦- ميمونة خليفة الصباح، الكويت حضارة وتاريخ، ١٦١٣-١٨٠٠، ط ١، مكان الطبع غير مبين، ط ٤، ٢٠٠٣، ص ٢٤٩.

٧- خليف بن صغير الشمري، مرجع سابق، ص ١١٨.

٨- ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية (القرن العشرين) ج ٣، مكان الطبع غير مبين، ط ٤، ٢٠٠٦، ص ١٠.

* معركة الصريف بين الشيخ مبارك الصباح ومعه عبدالرحمن بن فيصل آل سعود وآخرين وبين حاكم حائل عبدالعزيز متعب الرشيد في الجزيرة العربية وانتهت بانتصار الأخير (أنظر خليفة بن صغير الشمري، مرجع سابق، ص ٢٠٣)

* معركة هدية بين الشيخ مبارك الصباح وبين سعدون باشا من زعماء المنتفق وانتهت بانتصار الأخير في المعركة (لمزيد من التفصيل أنظر ب. ج سلوت مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة ١٨٩٦ - ١٩١٥، إصدار مركز

البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٨، ص ٤٢٩ وما بعدها).

٩- على بن غلوم رضا، أخبار الكويت، تحرير وتقديم عبدالله يوسف الغنيم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٧، ص ٢٠٩.

١٠- عبدالمالك خلف التميمي وآخرون، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص ٣٤٨.

١١- المصدر نفسه، ص ٣٥٤.

١٢- نفسه، ٣٥٤.

١٣- نفسه، ٣٥٩.

١٤- نفسه، ص ٣٥٥.

١٥- خليفة الوقيان، الثقافة في الكويت، بواكير - اتجاهات، ريادات، الجزء الأول، دار السياسة، ط ٣، ٢٠١٠، ص ١٠٩.

١٦- المصدر نفسه، ص ١١١.

١٧- نفسه، ص ١٠٩.

* الشيخ محمد الشنقيطي، من علماء الدين ولد في منطقة الزبير في العراق وأنتقل إلى الكويت وقضى فيها فترة من حياته معلمًا وواعظًا (أنظر عبدالله خلف الحاتم، من هنا بدأت الكويت، المطبعة العصرية، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٤٠.

١٨- خليفة الوقيان، مرجع سابق، ص ١١١.

١٩- نجاة عبدالقادر الجاسم، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ج ٢، ٢٠١٠، ص ٩٩.

٢٠- خالد الجارالله، تاريخ الخدمات الصحية في الكويت منذ النشأة وحتى الاستقلال، إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية، مطابع الفجر الجديدة، ط ١، ١٩٩٦، ص ١٠٧.

٢١- المصدر نفسه، ص ٥٧.

٢٢- نفسه، ٥٧.

٢٣- نفسه، ص ٥٧.

٢٤- فتوح عبد المحس الخترش، التاريخ السياسي الكويتي في عهد مبارك ، ط ١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٥، ص ٧٨.

* إتفاقية البندقية، اتفاقية خاصة بإجراءات الحجر الصحي بين الدول تم توقيعها عام ١٨٩٧.

٢٥- فتوح عبدالمحسن الخترش، مرجع سابق، ٧٩.

٢٦- فتوح عبدالمحسن الخترش، مرجع سابق، ص ٧٩.

٢٧- نفسه، ص ١١٨.

٢٨- نفسه، ص ١١٠.

٢٩- نفسه، ١٠٩.

* د. حافظ وهبة، ولد في مصر وعمل في المدرسة المباركية في الكويت معلمًا لفترة من الزمن.

٣٠- بحوث مختارة من تاريخ الكويت، القسم الثاني، إشراف عبدالله يوسف الغنيم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٧، ص ١٢٨-١٣٠.

٣١- عادل محمد العبدالمغني، الاقتصاد الكويتي القديم، مطابع القبس الكويتية، ١٩٨٧، ص ٤١.

٣٢- بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

٣٣- إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية، أخبار الكويت، ٢٠٠٧، ص ٣٠٧.

٣٤- عبدالمالك التميمي وآخرون، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

٣٥- نفسه، ص ٣٠٩.

٣٦- فتوح عبدالمحسن الخترش، مرجع سابق، ص ٨٨.

٣٧- عبدالله محمد الهاجري، تطور العلاقة بين آل الصباح والتجار في الكويت منذ النشأة وحتى عهد الشيخ عبدالله السالم، مرجع سابق، ص ٦١.

* من التجار الذين هاجرو إلى البحرين والذين شكلوا أول معارضة في تاريخ

الكويت في عهد الشيخ مبارك هم هلال فجحان المطيري، إبراهيم بن مضف، شملان بن علي.

٣٨- أحمد المزيني، الزكاة والضرائب في الكويت قديمًا وحديثًا، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤، ص ٥٤.

٣٩- بحوث مختارة من تاريخ الكويت، مرجع سابق، ص ٤٥.

٤٠- موسى غضبان، تاريخ الجمرك البري في الكويت، ١٩٢١-١٩٦١، ط ١، ٢٠١٠، ص ٧٤.

٤١- عادل محمد العبدالمغني، مرجع سابق، ص ١٣٦.

٤٢- عبدالله محمد الهاجري، تطور العلاقة التاريخية بين ىل الصباح والتجار في الكويت منذ النشأة وحتى عهد الشيخ عبدالله السالم، مرجع سابق، ص ٦٠.

٤٣- نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي في الكويت بين الحربين، ١٩٧٣، ص ٢١٦.

٤٤- ميمونة خليفة الصباح، نجاح الشيخ أحمد الجابر في الاستفادة من التنافس الانجليزي - الأمريكي بشأن نفط الكويت، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، ١٩٨٩، ص ١٨.

٤٥- Persian Gulf Historical Summarise 1928-1953

ولمزيد من التفاصيل أنظر أيضًا:

Records Of Kuwait 1899- 1961 Arabian Gulf Oil Concessions Volume 111, 1911-1953.

٤٦- الكويت في ظل الحماية البريطانية، مرجع سابق، ص ١٠.

٤٧- عبدالمالك خليفة التميمي وآخرون، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الفصل العاشر، ميمونة خليفة الصباح) مرجع سابق، ص ٣٢٤.

٤٨- نفسه، ص ٣٣١.

٤٩- عبدالمالك التميمي وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

٥٠- عبدالله خالد الحاتم، مرجع سابق، ص ١٥٦.

٥١- نفسه، ص ١٥٦.

٥٢- نفسه، ص ١٥٧.

٥٣- موسى غضبان، مشكلات مصادر المياه في الكويت، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مجلد ٢٠، العدد ٢ ، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٥٩.

٥٤- موسى غضبان، الجمرك البري في الكويت ١٩٢١-١٩٦١، مرجع سابق، ص ٧٨.

٥٥- سلطان بن محمد القاسمي، بيان الكويت، ط ١، دار الفارس، الأردن، ٢٠٠٤.

٥٦- أحمد المزيني، مرجع سابق، ص ٥٤.

٥٧- عطية بن كريم الظفيري، الكويت في كتابات لرحالة أوروبيين (نصوص مترجمة)، مطابع دار السياسة، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٦٠.

٥٨- عبدالله خالد الحاتم، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

٥٩- ج. ج لوريمر الكويت، الكويت في دليل الخليج، مرجع سابق، ص ٥٨.

٦٠- نفسه، ص ٥٧.

٦١- سلطان بن محمد القاسمي، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

٦٢- نفسه، ص ٣٢٣.



محمد علي باشا وشرافة مكة من خلال وثائق شبه الجزيرة العربية ١٨١١ – ١٨٤٠م

د. نرمين يوسف غوانمة

جامعة البترا

محمد علي باشا واليًا على مصر:

ولد محمد علي إبراهيم آغا سنة ١٧٦٩م في بلدة كافالا (قولة) Kavala في مقدونيا التي تبعد عن استانبول ٣٢٠ كم غربا، وهي من أعمال البلقان التي كانت تحت حكم العثمانيين. عاش محمد علي في بيئة فقيرة، وعانى في صغره من الفقر والحاجة، وفي شبابه تعلم كأبناء جيله على الفروسية ومهر بها، فانضم إلى الجهادية، وكان جادًا في عمله وخصوصًا في تحصيل الضرائب، فرقي إلى رتبة (بلوك باشي). تزوج محمد علي من (امينة هانم) وهي امرأة مطلقة وتملك أمولا وأملاكا، ونتيجة لذلك ترك محمد علي الجهادية، وامتهن تجارة التبغ ونجح فيها. ظل محمد علي يعمل في التجارة حتى سنة ١٨٠١م، ففي هذه السنة، قررت الدولة العثمانية إخراج نابليون بونابرت من مصر، الذي استولى عليها سنة ١٧٩٨م، فأرسل العثمانيون حملة كبيرة بقيادة حسين قبطان باشا، وقد شارك الانجليز في هذه الحملة . انضم محمد علي إلى القوات البحرية العثمانية ضمن المرتزقة الألبان (الارناؤوط). وتمكنت هذه الحملة من الانتصار على الفرنسيين في معركة (أبو قير)، فاضطر الفرنسيون الانسحاب من مصر في

سبتمبر سنة ١٨٠١م[١].

نال محمد علي رُتبًا عسكرية حتى وصل إلى (قومندان) على أربعة آلاف مرتزق الباني، مما جعله يتطلع إلى الوصول إلى رتبة أعلى، خصوصًا وانه لم يكن على وفاق مع خورشيد والي مصر. وكان المماليك في مصر على خلاف مع العثمانيين ووالي مصر، فتحالف محمد علي مع المماليك ضد والي مصر خورشيد، فهرب إلى الإسكندرية.هذه الفوضى جعلت السلطان العثماني في استانبول يفكر بشكل جدي القضاء على المماليك، ونشر الأمن في مصر، خصوصًا وان الأهالي في القاهرة وغيرها من المدن المصرية عانوا من المماليك وظلمهم وقسوتهم، فثاروا ضد المماليك. استغل محمد علي هذه الحركة الشعبية، فجمع العلماء والمشايخ الذين أيدوه، خصوصا وانه يقود مجموعة كبيرة من المرتزقة الألبان، فبعث شيوخ مصر يطلبون من السلطان تعيين محمد علي واليا على مصر، وفي التاسع من شهر كانون ثاني ١٨٠٥م أرسل السلطان مصطفى الرابع فرمانًا بتعيين محمد علي واليا على مصر، فعمل على الخلاص من معارضيه بالمكر والخديعة، فاستتبت له الأمور في الديار المصرية[٢].

تمكن السلطان سليم الأول من الانتصار على المماليك في معركة مرج دابق سنة ٩٢٢هـ/١٥١٦م، وتقدمت قواته بعد ذلك إلى بلاد الشام ثم مصر وانتصر على السلطان طومان باي في ذي الحجة ٩٢٢هـ/ ١٥١٧م، وبذا أصبحت بلاد الشام ومصر تحت الحكم العثماني. وعند عودته إلى مصر اصطحب معه الخليفة العباسي محمد المتوكل على الله، الذي تنازل له عن الخلافة، وبذلك أصبح السلطان سليم خليفة للمسلمين وخادم الحرمين الشريفين[٣].

وكانت مكة المكرمة آنذاك تحت حكم الشريف بركات بن محمد،

الذي استقل بالإمرة بعد نزاع بين الأشراف أنفسهم وكان ذلك سنة ٩١٨هـ/١٥١٢م. وقد أراد السلطان سليم إرسال جيش إلى الحجاز لضمها إلى سلطنته، الا ان صلاح الدين بن ظهيرة قاضي القضاة الشافعي في مكة، وكان آنذاك موجودا في القاهرة، اخبر السلطان سليم عن حسن سيرة الشريف بركات، وأشار عليه بأن يطلب منه الدخول في طاعته، فاستحسن السلطان الفكرة، فأرسل إلى الشريف بركات يخبره بفتح مصر، وطلب منه ان يرسل ابنه محمد بن نمي إلى القاهرة، ليعبر له عن الطاعة. فاستجاب الشريف بركات لذلك الطلب، وأرسل ابنه ومعه رسالة للسلطان سليم يعبر فيها عن الطاعة وولاءه للسلطان العثماني، فعمل السلطان على إبقائه في إمارة مكة. ثم جاء بعد بركات ابنه أبو نمي، وهو جد الاشراف الذين حكموا شرافة مكة من بعده[٤]. وقد تمتعت شرافة مكة بالاستقلال الداخلي، مع اعترافها بالسيادة العثمانية، فكان الأشراف يقومون بانتخاب أميرهم، فيقره السلطان العثماني على إمارة مكة. إلا أن الخلافات نشبت بين الأشراف، مما دعا الدولة العثمانية التدخل ليس في مكة فحسب بل في كل الحجاز، فأرسلوا الموظفين الأتراك إلى مدن الحجاز، ودعموهم بالقوات العسكرية، وقد أدى ذلك إلى ازدياد نفوذهم العسكري، بينما بدأت سلطة شريف مكة تميل إلى التأرجح بين قوة وضعف. ولم يأت القرن الثامن عشر حتى أصبح العثمانيون مسيطرين على مدن الحجاز، مدعمين ذلك بالحاميات العسكرية، ثم قاموا بتعيين الولاة العثمانيين فيها[٥].

محمد علي باشا في الجزيرة العربية :

وفي هذه الفترة تظهر قوة جيدة على مسرح الأحداث في الجزيرة العربية، وتأخذ دورًا هامًا في أحداث الحجاز ومكة وهي دعوة الإصلاح الديني التي قادها الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (ت

١٧٩٢م)، ولاقت دعوته السلفية تأييدًا من القبائل العربية في نجد، ثم زادت قوتها عندما اتصل محمد بن عبد الوهاب بأمير الدرعية، محمد بن سعود سنة ١٧٤٤م، الذي أكرمه، وقبل دعوته، مما أدى إلى انتشار هذه الدعوة بين القبائل، فزاد أعوانه ومؤيدوه . وعندما شعروا بقوتهم العسكرية، قاموا بالتوسع في العراق وبلاد الشام والحجاز، وتمكنوا من الاستيلاء على مكة سنة ١٨٠٣م، بعد ان هزموا الأمير غالب شريف مكة. وبذلك امتد نفوذ الدولة السعودية الأولى ليشمل الحجاز، وأصبح الحرمان الشريفان تحت حماية آل سعود، الذين نبذوا الخلافة العثمانية، مما أزعج السلطان العثماني[٦].

لم يجد السلطان العثماني مصطفى الرابع(ت ١٨٠٨م) غير محمد علي باشا والي مصر، لمساعدته في محاربة آل سعود واسترداد الحجاز، فاصدر إليه مرسومًا يكلفه بهذه المهمة في ذي الحجة سنة ١٨٠٧م. ولا شك ان هذا التكليف فتح المجال واسعًا أمام محمد علي لتوسيع دائرة طموحه السياسي المتمثلة بإنشاء إمبراطورية عربية تحل محل الخلافة العثمانية بحيث تمتد حدودها إلى الحدود التي تقف عندها اللغة العربية[٧]، ووجد محمد علي في بلاد نجد خطوة أولى حول توسيع وتحقيق هذا الطموح[٨]. وبعد موافقته على إرسال حملة عسكرية للحجاز وإنقاذ الحرمين الشريفين وإخراج أهل نجد منها، أرسلت الدولة العثمانية الذخائر والعتاد الحربي إلى محمد علي، كما أمدته بالأموال التي يحتاجها لإعداد هذه الحملة العسكرية[٩]. ففي خريف سنة ١٨١١م أرسل محمد علي أول حملة بحرية بقيادة ابنه (طوسون)، وكان عمره آنذاك سبعة عشر عاما[١٠]. وصل طوسون إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، ومنها اتجه نحو المدينة المنورة، وكان الوهابيون في انتظاره، ولاقت قوات طوسون هزيمة على يد هذه القوات، فعاد إلى ينبع وطلب

الإمدادات من والده، فأرسل محمد علي قوات جديدة سنة ١٨١٢م. ثم قاد هو نفسه جيشًا من الألبان الارناؤوط، وفي أيلول ١٨١٣م حطت هذه القوات في مدينة جدة. وتمكن محمد علي من الانتصار على القوات السعودية (الوهابيون)، في كل من الحجاز وعسير، وأوقع بهم هزيمة ساحقة في ٢٠ كانون ثاني ١٨١٥م، في موقعة (بسل) شرق الطائف. وبذلك عادت الحجاز إلى حظيرة الحكم العثماني وأصبحت الأماكن المقدسة في مكة والمدينة تحت سيادة الخليفة العثماني، وهذا ما كان يطمح إليه من منطلق انه خادم الحرمين الشريفين، وهو لقب اعتز به الخلفاء العثمانيون. ثم عاد محمد علي باشا إلى مصر، بعد ان انسحبت القوات الوهابية من الحجاز إلى نجد والقصيم[١١].

وهكذا أصبحت الحجاز تابعة لإدارة محمد علي والي مصر مع بقائها تحت السيادة العثمانية، وصار محمد علي يعين لحكم الحجاز الشخص الذي يثق به، بعد ان يمنح رتبة عسكرية ليصبح قائد الصفوف العسكرية بالحجاز، كما منح هذا الحاكم أيضا منصب (محافظ مكة)، وركز السلطة في يده، وحث القادة والمحافظين الآخرين على طاعته. ومع ذلك فان محمد علي هو الذي كان يرسم في أوامره العديدة لحاكم الحجاز، وحكام المناطق الأخرى من قادة القوات والمحافظين، الأساليب التي يجب ان يسيروا عليها في إدارة وحكم مناطقهم. وكان يطلب منهم الشدة والقسوة، بالإضافة إلى اللين والمهادنة ان اقتضى الأمر ذلك[١٢].

ولم يكتف محمد علي بذلك بل عمل على إيجاد نظام إداري في الحجاز، فاوجد عددا كبيرا من المناصب الإدارية والعسكرية، وخصوصًا في المدن والموانئ، فوضع على رأس كل جهاز إداري، حاكمًا إداريًا وعسكريًا كبيرًا يحمل لقب (محافظ)، كما اوجد إلى جانب هؤلاء المحافظين (مجالس للشورى)، كي لا يستبدوا في مواقعهم، وكانت هذه المجالس تتكون من كبار

رجال الإدارة المالية والإدارية في المدينة، إلى جانب قاضي القضاة. ولا شك ان هذه المجالس لعبت دورًا هامًا في مناقشة القضايا التي تعرض عليها، وان محاضر هذه المجالس ذات أهمية بالغة في دراسة الأوضاع الاقتصادية والإدارية والثقافية، والعمرانية، والاجتماعية، والعسكرية في الحجاز، وهو إجراء متقدم في إدارة شئون البلاد من جميع النواحي(١٣).

وكان في مكة منصب (الشرافة) يتولاه أحد الأشراف عن طريق الانتخاب بين الأشراف أنفسهم، ثم يقوم الخليفة أو السلطان بإصدار مرسوم التعيين لهذا الشريف. وكان منصب الشريف يجلب إلى صاحبه كثيرًا من المكاسب المادية، مما أدى إلى الاختلاف بين الأشراف أنفسهم طيلة العصر العثماني. وكان كل فريق من الأشراف يستميل إلى جانبه مجموعة من القبائل مما أدى إلى نشوب القتال بينهم، وقد اضعف هذا الأشراف أنفسهم، وظلوا على ذلك حتى نزول قوات محمد علي على ارض الحجاز وكان محمد علي نفسه يشك في مسلك شريف مكة غالب الذي تولى شرافة مكة سنة ١٧٨٦م. وكان له دوره في فترة السيطرة الوهابية على الحجاز، فقد وصفته المصادر بأنه كان مُخادعًا لكل من محمد علي والي مصر وقائد القوات الوهابية، الأمير سعود الذي استولى على مكة وثبته في منصبه، فكان يظهر الولاء لقوات ابن سعود، وفي نفس الوقت يراسل محمد علي في القاهرة، ويعلن انه إلى جانبه .الا ان محمد علي كان متأكدًا من ان الشريف غالب كان مُخادعًا وانه يميل إلى الجانب الأقوى، ويظهر من رسالة أرسلها محمد علي إلى الشريف غالب جاء فيها : (فلا تتمادى في جهلك ولا تصر على عنادك، وثق إنني لو وصلت عنوة لفلتت إمارة مكة من يدك، ولعينت فيها أميرا آخر من السلالة) (١٤). وعلى الرغم من كل ما كان يتظاهر به الشريف غالب من الولاء والإخلاص، الا ان محمد علي كان غير واثق منه،

وأرسل للباب العالي بشكوكه تلك، قائلا : (لن يكون هذا الشريف مصدر خير ولا إصلاح وانه ينوي عزله وتعيين شريف آخر مكانه في شرافة مكة)، وهو بهذا يتحين الفرصة المناسبة ليحقق هذا الأمر. وكانت الفرصة مواتية عندما وصل محمد علي بنفسه إلى الحجاز بقواته العسكرية سنة ١٨١٣م، فحرمه من عائدات جمرك جدة التي اعتاد الشريف غالب الاستيلاء عليها، فشكا الشريف غالب إلى السلطان العثماني. الا ان محمد علي دبر مكيدة للشريف غالب، والقي القبض عليه عقب حفلة استقبال في قصر طوسون بن محمد علي، فأرسل إلى القاهرة، ثم إلى استانبول حيث توفي في صيف سنة ١٨١٦م(١٥).

اختار محمد علي الشريف يحيى بن سرور في شرافة مكة خلفاً للشريف غالب، وفضله على أخيه الأكبر عبد الله بن سرور، وقد أثار هذا التعيين نزاعًا بين الأخوين. وتمكن محمد علي من ان يسيطر على شرافة مكة فيعين من يري، كما قلص سلطة الشريف، ونزع عنه ما كان له أيام الحكم العثماني من سيطرة تامة، وتدخل في شئون الحكم. وأصبح الحكم بيد الحاكم الجديد (احمد يكن)، الذي كان يجمع بين وظيفته كمحافظ مكة، وإدارة البلاد الحجازية كلها. وقد أدى ذلك إلى استهانة الأشراف بالشريف يحيى لان سلطاته تقلصت وضعفت، وبذلك أصبح منصب الشرافة شكليا لا سلطان ولا سطوة لها، كما كان في السابق، وتمادت الخلافات بين الأشراف أنفسهم. ورغم محاولات محافظ مكة، احمد يكن رأب الصدع، الا ان محاولاته باءت بالفشل. وقد أدى تصرف أتباع الشريف يحيى بن سرور غير المسؤول، والذي أدى إلى قتل احد سدنة الكعبة الشريف شنير بن مبارك المنعمي، داخل الحرم إلى عزله من منصبي الشرافة في آذار ١٨٢٧م، وعين في شرافة مكة الشريف محمد بن عون، وبذلك انتقلت شرافة مكة من ذوي زيد إلى ذوي

عون. وتفيد الرسالة المرسلة من محمد علي باشا إلى احمد باشا يكن محافظ مكة ان الشريف محمد بن عون كان في القاهرة، وان محمد علي يخبره ان الشريف محمد بن عون سيرسل بعد عدة أيام، وهو بانتظار سفينته، وانه صار تجهيز مبلغ (١٥٠) ألف فرانسة... وان الذخائر مداوم على إرسالها من (القصير)، وهذا يعني ان محمد علي باشا اختار محمد بن عون أميرا على مكة[١٦]. وأكد ذلك في وثيقة رقم (١٤)، دفتر عابدين(٢) وحدة الحفظ(٢٩١) تاريخ ١٩ أيلول ١٨٢٧م، ص ٢٥٣، فهو يقول في رسالة إلى أحمد يكن محافظ مكة: قد صار تعيين الشريف محمد بن عون أميرًا على مكة يوم ١٢ صفر / ٤ أيلول، وجلب إلى القلعة بالاحتفال ولبس الخلعة وأعطي البراءة، وكتب بذلك إلى استانبول، ويجب قبوله بصفته شريف مكة وأميرًا لها، اما عبد المطلب (الذي رفض قرار محمد علي)فعاملوه بالحسنى واللطف وحاولوا إقناعه عن رغبتنا باختيار محمد بن عون . سافر الشريف محمد بن عون من القاهرة بحرًا متوجهًا إلى مكة، فوصل إلى ميناء ينبع وأقام هناك حتى يرى تطور الأحداث في مكة بعد رفض الشريف عبد المطلب بن غالب التنحي عن الإمارة التي كان قد ولاه إياها محافظ مكة، وليس محمد علي باشا. لذا أرسل محمد علي رسالة إلى محمد بن عون في ٢٧ تشرين أول ١٨٢٧م، يطلب منه التحرك من ينبع إلى مقر إمارته في مكة، لان تأخره في ينبع يؤدي إلى فساد العربان، كما انه مصمم على توليته الإمارة رغم رفض الشريف عبد المطلب ذلك، وينهي الرسالة قائلا : (وتبذلوا كمال همتكم، ومزيد غيرتكم، بإجراء شان شرافتكم، وتعملوا بموجب ما أوصيناكم، وتؤيدوا ظننا في حسن تقواكم، والله سبحانه وتعالى، يوفق أموركم). وثيقة رقم (٢٠) وحدة الحفظ دفتر (٣١) معية تركي، رقمها (٧) من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ٢٧٠. وكان الشريف عبد المطلب بن

غالب قد رفض قرار محمد علي لأن محافظ مكة احمد يكن، سبق وان عينه في شرافة مكة لشغورها بسبب عزل الشريف يحيى بن سرور، دون اخذ موافقة محمد علي، وقد أدى ذلك إلى تمرد عبد المطلب ضد الوجود المصري في مكة والحجاز بعامة(١٧).

ثم أرسل محمد علي رسالة إلى الشريف محمد بن عون بتاريخ ٢ تشرين ثاني ١٨٢٩م، يخبره تعيين عابدين بك محافظًا لمكة وقائدًا عامًا طالبًا منه التعاون مع المحافظ الجديد فيقول : " راجين مما نعهد في ذات سيادتكم المتصفة، بعلو المناقب، من كمال المروءة والحصافة، ان تكونوا مع المحافظ المشار إليه، على وفاق وائتلاف، مراعين الاتحاد وحسن المعاشرة، وان تبذلوا ما في وسع حميتكم في تقرير الأمن والراحة لأهل البلاد، ونسال في الخاتمة عن صحة سيادتكم".(١٨)

ولم تكن مهمة محمد بن عون محصورة في مكة المكرمة، بل كان عليه بسط الأمن على القبائل العربية في الحجاز وحل الخلافات بين الأشراف أنفسهم، ففي ٦ نيسان ١٨٢٨م أرسل محمد علي إلى صالح باشا والي الشام يخبره ان الشريفين يحيى بن سرور وعبد المطلب ابن غالب هربا من مكة إلى الطائف، ولكن العساكر حاصرتهم مع أعوانهم في الطائف، وضيقوا عليهم الحصار، مما أدى إلى ان يخرج عبد المطلب ومعه عدة أشخاص من القلعة إلى معسكر الجيش، وتحادث مع أمير مكة (حضرة صاحب السيادة الشريف محمد بن عون وسليم بك أمير الالاي، وسلحدار الباشا، واخذوا ورقة الأمان، على ان يذهب إلى مكة، وأفاد ان سائر الشرفاء، وأهل الطائف يحضرون غدا، لأخذ الأمان، ويسلمون القلعة، وعاد إلى الطائف ولكنه هرب في تلك الليلة) إلى عسير وحاول جمع بعض العربان إلى جانبه، كما طلب مساعدة شيخ عسير، لذا طلب محمد علي من

محافظ مكة إرسال الجيوش إلى عسير كما أرسل إلى محمد بن عون ليقوم بالمساعدة في هذا الشأن[١٩]. الا ان الجيش هاجم القلعة ودخلها عنوة، مما اضطر الشريف يحيى بن سرور ومشايخ الطائف اخذ الأمان من القوات الجهادية. وبذلك فان خطورة الشرفاء انتهت وان هذه الرسالة لإحاطة علم والي الشام بذلك الأمر[٢٠]. ومن مهمات محمد بن عون أيضًا الوقوف في وجه تحركات آل سعود ضد بعض القبائل العربية، نذكر من ذلك ان تركي بن عبد الله آل سعود تحرك نحو عربان قبائل عتيبه القاطنة بنواحي مكة بحجة جمع الزكاة. وعندما أرسل محمد بن عون موظفيه لجمع الزكاة من تلك القبائل، رفضوا ذلك متعللين بأعذار كاذبة، وأعادوا الموظفين المندوبين لجباية الزكاة خالية أيديهم. لذا قرر الشريف محمد بن عون تأديب هذه القبائل، فاختار (٥٠٠) فارس من فرسان الادلاء، ورماة البنادق، بالإضافة إلى أشراف الطائف وعربانه، وتمكنت هذه القوات بقيادة محمد بن عون من الوصول إلى (دفينة) وهو مركز بأعالي نجد يتبع إمارة مكة، وتمكنت هذه القوات من تأديب عدد من القبائل في تلك المناطق، بالإضافة إلى قبائل عتيبة، فطلبوا الأمان، فأمنهم الشريف محمد بن عون بعد ان شرط عليهم تأدية الزكاة، واخذ عليهم عهدًا بأن لا يعتدوا على حجاج المسلمين وأبناء السبيل العابرين، فعاهدوه على ذلك، ودخلوا تحت الطاعة، وأصبح العربان المجاورين في سكون وهدوء[٢١]. وهكذا فان مهمة محمد بن عون شريف مكة، نشر الأمن والاستقرار في ربوع الحجاز، والوقوف أمام توسع الوهابيين في نجد، ومنع القبائل العربية من التمرد ضد السلطة المصرية في الحجاز.

محمد بن عون بعد سنة ١٨٤٠م

أخذت شرافة مكة دورًا بارزًا في شئون الحجاز تحت إمرة الشريف

محمد بن عون، الذي حظي بثقة محمد علي باشا، فعهد إليه تدبير كافة الأقطار الحجازية، ومنحه الثقة والصلاحيات الكافية، كي يقوم بمهمته خير قيام. فأرسل له رسالة بتاريخ الأول من آب ١٨٤٠م جاء فيها : (أحلت على عهدتكم القريشية، أمر تدبير وإدارة كافة الأقطار الحجازية.... وفوضت لكم كل أمور البقاع المباركة ومصالحها) [٢٢]. وطلب منه ان يوفر الأمن والأمان للأهالي، وان يستعين بالعساكر المرتزقة، التي ستبقى في الحجاز تحت أمرته، لأنه أمر كلاً من المحافظين، احمد باشا وخورشيد باشا، مغادرة الحجاز بالعساكر المصرية الجهادية، على ان يوفر الشريف محمد بن عون، سهولة مغادرة هذه القوات من الديار الحجازية. كما طلب من محمد بن عون ان يعين قائدًا كفؤاً للعساكر الباقية لديه، وان يعسكر قسم منهم في المدينة، والقسم الآخر في مكة وجدة[٢٣]. وقد تم سحب القوات العسكرية المصرية بحرًا على (٣٠) مركبًا، وقد نقلت هذه المراكب جنود الالاي الثالث، والالاي العشرين المشاة، من جدة إلى القصير على السواحل المصرية، وفي حال عودتها فستنقل جنود الالاي الثالث عشر، والجنود المدفعيين[٢٤]. وترى الباحثة ان تصرف محمد علي بسحب قواته من الحجاز سنة ١٨٤٠م، كان بسبب تحرج موقفه في بلاد الشام وضغط بريطاني وفرنسي. وذلك لأن محمد علي أرسل ابنه ابراهيم باشا سنة ١٨٣١م بحملة إلى الشام، فتمكن من فتح عكا وانتزاعها من صاحبها (احمد باشا الجزار) [٢٥]. أن معركة عكا والمعارك التالية، التي خاضها ابراهيم باشا، أظهرت عاملاً جديدًا هو (الجندي المصري العربي)، الذي اثبت وجوده بجدارة في كل المعارك التي خاضها، لا بل اكتسح الجيش العثماني في معركة (قونية)، مما سبب قلقاً وخوفًا من القوى الاوروبية، التي كانت ترى ان مصالحها التوسعية الاستعمارية في خطر، وتطلعت بريبة وحذر إلى قوة مصر العسكرية

الناشئة، والتي أظهرت جدارتها في معارك (المورة) في اليونان سنة ١٨٢٤م بطلب من السلطان العثماني محمود الثاني، فتمكنت الدولة العثمانية من الصمود في وجه مؤامرات الدول الأوروبية ومشروعاتها الاستعمارية[٢٦]. وما أن انتهت القوات المصرية من حرب المورة حتى قادها ابراهيم باشا لخوض معركة في شمال سورية ضد القوات العثمانية، وكان محمد علي يتجنب هذه المعركة، حتى يمنع بريطانيا من التدخل بالمنطقة، ولكنه اضطر لخوضها، وكانت هذه المعركة نكبة قاسية على الجيش العثماني والسلطان العثماني محمود الثاني، وأدت معركة (نزيب) هذه (٣٠ حزيران ١٨٣٩م) إلى تشتيت الجيش العثماني، وأصبحت السلطنة العثمانية في اشد حالات الضعف[٢٧]. ونتيجة لذلك سارعت بريطانيا العمل ضد مصر، فجمعت إلى جانبها حكومات روسيا وبروسيا والنمسا، واتفقوا مع السلطان عبد المجيد في اتفاقية لندن ١٥ تموز ١٨٤٠م، على " فك الارتباط بين مصر من جهة، والشام وشبه الجزيرة العربية طواعية من جانب محمد علي أو بالقوة"[٢٨]. وعندما رفض محمد علي هذه الاتفاقية، استخدمت بريطانيا القوة، وساعدتها فرنسا في ذلك، فأنزلت بريطانيا قواتها على الساحل السوري الثائر، ولم يجد محمد علي بُدًا من الانسحاب من الشام . وتمت تسوية المسالة المصرية برمتها في عدد من الفرمانات السلطانية حفظت لمحمد علي وأسرته ان يحكم مصر والسودان . وهكذا فأن سحب قوات محمد علي من الحجاز كان بضغوط دولية، وبذا فقد تمكنت بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى تحجيم طموح محمد علي وحددت حجمه وتحركه، واعترف انه تابع للسلطان العثماني، وتعهد بدفع جزية كبيرة إلى خزينته[٢٩].

ان ظروف محمد علي المحلية والدولية أدت إلى ان يتمكن الشريف محمد بن عون من تثبيت حكمه في شرافة مكة، لا بل ان يقوي مركزه في

الحجاز كلها، وأصبح له كلمته حتى ان محمد علي باشا خاطبه في رسالة موجهة إليه : (يا ولدي العزيز)، وطلب منه ان يقود القوات العسكرية، التي ظلت في مكة تحت قيادته وخاطبه قائلا: (يا ولدي : نرجوكم التنبيه على المختصين، بوضع مقايسة عن الذخيرة المقتضى ارسالها من هذا الجانب، عن مدة سنة كاملة للجنود المرتزقة، الذين سيبقون تحت إدارة سيادتكم الهاشمية) [٣٠]. ولم يتوان الشريف محمد بن عون من تقديم المساعدة المطلوبة منه في تسهيل مهمة سحب القوات المصرية من الحجاز، عن طريق ميناء ينبع في الشمال، أو عن طريق ميناء جدة الذي كان به (٢٢) قاربا بين حكومي وغير حكومي، وهذه القوارب تستوعب (٤٠٠٠) جندي، بالإضافة إلى استعداده بتوفير الأمن لهذه القوات عند انسحابها، كما وعد بان يتصدى لأهل عسير ان حاولوا التعرض للقوات المصرية المنسحبة من القنفذة[٣١]. ويدلل هذا على القوة التي كان يتمتع بها الشريف محمد بن عون، والثقة التي أولاها إياه محمد علي باشا وقادته، مما سيكون له الأثر الكبير في تثبيت شرافة مكة وسيطرته على القبائل العربية، وتامين سير قوافل الحجاج من الشام ومصر، خصوصا وان هذه القبائل كانت تقوم بحماية طريق الحاج القادم من الشام ومصر برًا أو بحرًا، وبالمقابل تقدم لهم الدولة (الصرة) المعتادة وتطلق الوثائق عليهم (العربان أهل الصرة المعتادة). فمثلا قيمة هذه الصرة التي تدفع إلى شيخ مشايخ حرب (١٠٨) ريالات عند توجه الحجاج إلى مكة، و(٥٠) ريالاً عند عودتهم من مكة ووصولهم الى المدينة المنورة، والذي يسلم هذه المبالغ (أمين الصرة)، ويتم الأمر حسب العادة والقانون، وبناء على السجلات والقيود المعدة لذلك، كما يطلب من العربان تصليح طريق الحج. ومن المهمات الأخرى التي تقوم بها هذه القبائل نقل المؤن والذخيرة للجيش على جمالهم، مقابل مبالغ تدفع لهم. اما العملة التي كانت

متداولة فهي (الليرة الفرنسية)، والريال المصري، وبعض العربان كانوا يفضلون الفرنسية. وكانوا يأخذون مع الصرة الكسوة وعادة ما تكون (جوخة)، ففي الوثيقة رقم (٤) محفظة (١٧) رقم (٧١) تاريخ ١٦ تموز ١٨٣٣م، أرسل الشيخ سعد بن مرة شيخ مشايخ حرب رسالة إلى محمد علي باشا يخبره ان جميع العربان (أهل الصرة)، اخذوا حقوقهم بالعادة والقانون، يوم نزول الحج الشريف في (بدر وحنين). وذكر ان بعض العربان قاموا بفتنة لأنهم لم يأخذوا شيئا من الصرة، عندئذ دفعوا لمشايخهم مبلغ (٥٠) ريالا مع كسوة، وكتب سعد بن مرة إلى الشريف محمد بن عون شريف مكة بذلك[٣٢]. ومن مهمات محمد بن عون تأمين قوافل السفن التجارية القادمة من الشرق الأقصى عبر عدن والبحر الأحمر ورسوها في ميناء جدة، التي تشكل مصدرًا ماليًا جيدًا له من خلال العشور (الضرائب) التي تتقاضاها الشرافة من تلك السفن، مما يسهم بشكل كبير في اقتصاد الشرافة بشكل خاص والبلاد الحجازية بشكل عام. ولكي تكون للشرافة هيبتها، فقد أبقت القوات المصرية في مكة عددًا من الجهاديين ومعهم مدفعان لاستخدام شريف مكة[٣٣].

وزيادة في القوة المعنوية التي منحها محمد علي باشا إلى محمد بن عون، فان الأموال التي ترسل من مصر، لصرفها على العساكر في كل من نجد والحجاز، لا تصرف الا باعتماده ومصادقته، على ان يقدم كشف شهري لمجلس الشورى، سواء أكان ذلك في المدينة أو مكة أو جدة، يبين في هذا الكشف الأموال الواردة والمصروفة، ويتم كل ذلك تحت إدارة شريف مكة وموافقته[٣٤].

الخطر البريطاني وخطط الدفاع عن ميناء جدة

وقفت بريطانيا والدول الأوروبية الاستعمارية في وجه طموح محمد علي وتوسعه شرقًا نحو بلاد الشام وجنوبًا نحو السودان، وعبر البحر الأحمر

نحو الحجاز ونجد والخليج العربي، وإيقافه المد الوهابي ولو لفترة زمنية داخل نجد. وكانت بريطانيا ترقب حركة محمد علي باشا سواء في البلاد الشامية أو الجزيرة العربية، إضافة إلى بنائه قوة عسكرية من جنود مصريين وتدريبهم على الأسلحة الحديثة، وإنشائه أسطولاً متطورًا في البحر المتوسط، كان له دوره في حماية السواحل المصرية على البحر المتوسط والبحر الأحمر. لذا عملت بريطانيا على تحجيم القوة المصرية فاضطر محمد علي سحب قواته من الشام والجزيرة العربية، وها هي تحاول الاستيلاء على جدة في الحجاز، بعدما سيطرت على عدن في كانون ثاني ١٨٣٩م، أي قبل انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية بعام واحد[٣٥]. ثم أخذت تتحرش بالقوات المصرية الباقية في مكة وجدة، إضافة إلى قوات محمد بن عون شريف مكة، لذا كان على مجلس شورى جدة رسم خارطة طريق، للدفاع عن جدة، وصد القوات البريطانية، التي يمكن ان تستولي عليها. وتظهر الوثيقة رقم(٣٤) من وثائق شبه الجزيرة العربية، كيفية مراقبة السفن البريطانية وغيرها القادمة إلى جدة، ومراقبة ساحلها والتصدي لاي هجوم بريطاني أو غيره، لذا اجتمع مجلس جدة في الأول من تشرين أول ١٨٤٠م المكون من :

هو الله حافظ محمد (امين شونة جدة)، عبده عمر (بكباش ومدير السفن الأميرية)، السيد إسماعيل (أمين جمرك جدة)، معلمجي بكر خورشيد (قائمقام الاي المشاة الثالث عشر)، حافظ سليمان صدقي (محافظ جدة سابقا)، عبد حافظ محمد (محافظ جدة وناظر مجلسها)، محمد امين (امير اللواء)[٣٦].

وتتلخص خارطة الطريق بان يقوم البكباشي عبده عمر مدير السفن الأميرية، بمراقبة سواحل جدة والسفن القادمة اليها، وعليه ان يجهز سفنه

سرا في نحو ثلاثة أيام أو أربعة (بالجبه خانه) والمهمات الأخرى، وبكل ما تحتاجه، ويطلب منه ان يباشر مهماته، شريطة ان يكون متبصرًا يقظًا ليلاً ونهارًا. كما يدعو المجلس الى وضع نظام ثابت، وان يقوموا بمشاهدة كل الأماكن التي تحيط بجدة، لمعرفة الأماكن التي هي بحاجة إلى تحصين، وإقامة المدافع فيها. كما طلب المجلس من الاي المشاة الثالث عشر القدوم إلى جدة، وعديد جنوده (٤٠٠) جندي. وطلب القائمقام خورشيد تهيئة خمس سفن عادية وسفينتين من طراز شلوبة(سفن حربية صغيرة تزود بالمدافع)، لمراقبة المضيق المؤدي إلى ميناء جدة، على ان يكون ذلك سرًا، وان يتنكر الجنود على هذه السفن بهيأة الصيادين، فإذا شاهدوا أي سفينة أجنبية، عليهم الإسراع بإخبار عبده عمر مدير السفن الأميرية. عندئذ على مدير السفن ان يسرع في تهيئة سفنه، ويبلغ محافظ جدة، كي يتخذ التدابير الاحتياطية في غاية الحذر واليقظة، وعلى مدير السفن كذلك، ان ينبه الجهات المختصة بذلك. وعلى مدير السفن أيضًا أن يأخذ التدابير الكافية، وأخذ السفن الخمس التي تحت قيادته ويسير بها بحرا[٣٧]. وعلى مدير السفن أن يرسل كذلك الدوريات الخفيفة للاستكشاف ومراقبة حركات سفن العدو داخل بحر جدة. اما محافظ جدة عبده حافظ محمد، فوافق على اقتراحات وتدابير كل من مدير السفن والقائمقام، الا انه عقب على ذلك بقوله : انه نبه رئيس المدفعية (مصطفى أغا)، إن عليه أن يأمر المدفعيين، أن يكونوا حاضرين مستعدين متنبهين على الدوام، عند المدافع بقلعة جدة، كما هو النظام منذ عهد قديم في العناية بالمهمات الحربية. لذا طالب العناية عناية تامة بالمدافع، وتهيئة الذخائر اللازمة لها، وان يكون المدفعيون مستعدين ليلاً ونهارًا. كما يجب تقوية كل الأماكن المواجهة للبر بالمدافع والجنود، ونقل (الجبه خانة) الموجودة في الثكنة، إلى أماكن آمنة خوفًا من ضربها بالقذائف، من قبل

القوات البحرية الانجليزية[٣٨].

ونصت خارطة الطريق كذلك على عدم استفزاز العدو، وان يتركوهم وشانهم يرسلون سفنهم، إذا أرادوا إرسالها إلى جدة، فان أتت هذه السفن، فسوف نرى ان كانت نيتهم صالحة، احتفينا بهم وأكرمناهم، وإذا كانت خبيثة، بذلنا ما في وسعنا لمقاومتهم، وعدم تمكنهم من الاستيلاء على البلاد. وجاء في خارطة الطريق كذلك، ان الاحتياطات والاستعدادات ضرورية، خصوصًا وأن السفن الانجليزية تأتي إلى جدة بالتتابع في هذه الأيام، وقدومها متتابع، وإقامتها في ميناء جدة مُددًا مختلفة طويلة، وهي في هذه الحالة لا تخلو من قصد، فمثلا قدمت إلى جدة ثلاث سفن منذ مدة وأقامت في الميناء نحو شهر، ثم أبحرت إلى ميناء السويس في مصر، وبعد يومين من إبحارها قدمت سفينتان انكليزيتان أخريان، فأقامتا في ميناء جدة عشرين يومًا ثم غادرتا. لذا يجب تحصين ميناء جدة من البحر، ونصب المدافع في مدخل الميناء، ومنع السفن المعادية من الدخول، إضافة إلى إرسال سفن استكشافية عبر البحر للاستطلاع والإنذار. وجاء في الخارطة كذلك إرسال هجانه يتجولون برًا في السواحل القريبة من جدة، والإسراع إلى إبلاغ الحكومة، ان كانت هناك سفن قادمة، عبر البحر باتجاه جدة. وعن هؤلاء الهجانة، وسفن الاستكشاف، الذين أطلق عليهم (الجواسيس)، فقد أوصت الخارطة، ضرورة تعيينهم من الآن سرًا، وإخراجهم وإرسالهم إلى جبهاتهم . وجاء في هذه الخارطة، أو التقرير، ضرورة تخصيص عدد من الجنود (للمطحنة الهوائية)، وعدد آخر (للمستشفى العام)، الموجودان خارج قلعة جدة، على ان يقوموا بحراستهما. أذن أخذت هذه التدابير من المسؤولين في شرافة مكة، للوقوف وصد أي عدوان من البحرية الانجليزية، الذين كانوا يتربصون بالجزيرة العربية وفي مصر نفسها لحماية مصالحهم في الشرق

الأقصى والخليج العربي، وقد تمكنت هذه القوة الاستعمارية من احتلال مصر سنة ١٨٨٢م، فأمنت خطوط إمداداتها عبر قناة السويس المصرية إلى الهند والشرق الأقصى[٣٩].

وجاء أيضا في هذا التقرير، ان عدد المدافع الموجودة في جدة على النحو التالي:

المدافع الموجودة ببرج المجنون(١٦) مدفعا، والمدافع الموجودة في بطابية الميناء (٥) مدافع، اما المدافع الموجودة بطابية القلعة، فعددها (٤) مدافع، ويوجد في برج الارناؤوط (٤) مدافع، فالمجموع هو (٢٩) مدفعا و(٨٥) مدفعيا. اما المدافع المطلة على البر فهي على النحو التالي: المدافع الموجودة ببرج المدينة (٣) مدافع، اما الموجودة في برج حواء فعددها (٣) مدافع، كما يوجد في البرجين الموجودين بباب مكة (٥) مدافع، وفي برج علوي(٣) مدافع، والموجودة في برج الغضاب(٣)مدافع، اما تلك الموجودة في باب الشريف (٢) مدفعان، وفي برج قوتة (٤) مدافع، اذن مجموع المدافع المطلة على البر (٢٥) مدفعا، وعدد المدفعيين (٨٥) مدفعيا. وهكذا فان مجموع ما رصد من مدافع للدفاع عن جدة بحرا وبرا هو (٥٤) مدفعا، اما عدد المدفعيين فهو (١٧٠) مدفعيا. هذا ما عدا الجنود المشاة والفرسان[٤٠]. وقد رصد عدد من السفن للإبحار على طول سواحل الحجاز، كي تقف في وجه أي سفن انكليزية، تحاول النزول إلى البر في أي ميناء من موانئ البحر الأحمر، أو التحرش بالسفن المصرية القادمة إلى جدة أو المغادرة[٤١].

لقد كانت البحرية الانكليزية تراقب سحب قوات محمد علي باشا من الجزيرة العربية، لذا فان سفنهم كانت تجوب سواحل البحر الأحمر صعودًا، من مضيق باب المندب حتى السويس. ومن هنا فقد اتخذ المسؤولون في

الحجاز، كل التدابير العسكرية الدفاعية الكافية، لصد أي هجمات انكليزية على جدة، الميناء الأكثر أهمية على ساحل البحر الأحمر. فهو بوابة مكة التجارية، ففيه ترسو السفن التجارية القادمة من الشرق الأقصى والجنوب العربي، محملة بالسلع من توابل وافاوية وحرير وغيرها، وتصل عادة في مواسم الحج، وتكون فرصة لإمارة مكة لتحصيل الجمارك على هذه السلع، الذي كان يشكل دخلا جيدا لشرافة مكة منذ العصر المملوكي، حيث كان البحر الأحمر شريان التجارة الدولية آنذاك ويطلق عليه طريق البخور[٤٢]. وهكذا فان بريطانيا الاستعمارية كانت ترقب عن كثب انسحاب قوات محمد علي من الشام، ومن جدة والحجاز في آن واحد، وكان ذلك سببا في إجهاض طموحات محمد علي في الشام والجزيرة العربية .

كان محمد بن عون طموحًا، فحاول فرض سلطانه على قبائل عسير، فاختلف مع محافظ مكة احمد باشا، ونتيجة لهذه الخصومة، أرسل محمد علي إليهما الحضور إلى القاهرة سنة ١٨٣٦م. وبقي محمد بن عون مُقيمًا في القاهرة إلى ان قرر محمد علي سحب قواته المصرية من الحجاز، فعاد في هذه السنة ١٨٤٠م وساعد في تسهيل مهمة مغادرة الجيش المصري عن طريق ميناءي جدة وينبع. وبمغادرة القوات المصرية الحجاز، أصبحت الظروف ملائمة، للسلطان العثماني، تثبيت مواقعه في المدن الحجازية، من خلال إرسال قوات عثمانية تقيم فيها، وبدأ نفوذ الموظفين الأتراك يزداد. الا ان السعوديين استعادوا بعض قوتهم في نجد والقصيم، مما دعا الشريف محمد بن عون ان يزحف بقواته وان يثبت سلطان العثمانيين عليها، مما اضطر الأمير السعودي إلى ان يعلن تبعيته للسلطان العثماني وان يدفع إلى خزينة الدولة مبلغ عشرة آلاف ريال سنويا. ثم ان محمد بن عون شجع على إقامة إمارة آل الرشيد في حائل، بالإضافة إلى انه قاد جيشًا عثمانيًا إلى

عسير واليمن، فاضطر الثائرون إلى إعلان الطاعة للدولة(٤٣).

وهكذا فان محمد بن عون أصبح سيد الموقف في الجزيرة العربية في مواجهة القوى المحلية، وبدأت شرافة مكة تتمتع بحكم ذاتي، مما جعل الدولة العثمانية تعمل حثيثا على بسط سيطرتها على الحجاز. لان فيها الأماكن المقدسة والسلطان هو خليفة المسلمين وحامي الحرمين الشريفين. لذا أرسلت الدولة العثمانية القوات العسكرية إلى الحجاز، وعملوا على تحجيم سلطة الشريف محمد بن عون، ثم نفوه إلى استانبول سنة ١٨٥١م وبقى هناك أربع سنوات ثم أعادوه إلى شرافة مكة، وظل فيها إلى ان توفي سنة ١٨٥٨م، وهو جد الأشراف الهاشميين من ذوي عون(٤٤). وهكذا أصبحت السلطة المركزية في الحجاز بيد الولاة العثمانيين، مباشرة دون الاستعانة بشريف مكة، وغيره من الأشراف. وكان ذلك نتيجة لاتجاه الدولة العثمانية في توطيد سلطاتها والقضاء على القوى المحلية في الحجاز. فجعلوها ولاية عثمانية، فعينوا واليًا عثمانيًا في مكة ومحافظا في جدة. وآخر في المدينة، ثم أرسلوا الموظفين الإداريين إلى المدن الأخرى، فهم بذلك عملوا على تطبيق نظام التشكيلات الإدارية في الحجاز(٤٥). ثم أرسلوا الحاميات العسكرية الكبيرة لتقيم بشكل دائم في مكة وجدة والمدينة . ثم تدخلوا في شرافة مكة وحدوا من سلطات الشريف نفسه، مما مهد لحدوث الخلافات بين العثمانيين وشرافة مكة وشريفها، وقد اهتبلت بريطانيا هذه الخلافات إضافة إلى الظلم والعسف والإعدامات التي لقيها أحرار الشام على يد جمال باشا السفاح، ناهيك عن الفقر والجوع والجهل الذي استشرى في الأقطار العربية مما سينعكس سلبًا على العلاقات بين العرب والترك ويمهد لنهوض عربي بقيادة شرافة مكة وشريفها سنة ١٩١٦م.

خلاصة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من أن مصر كانت وما زالت منطلق النهوض العربي، فقد عمل محمد علي باشا عندما أصبح واليًا على مصر سنة ١٨٠٥م على تقوية مصر عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا وعلميًا. ووضع اللبنة الأولى في نهضة مصر الحديثة، وأصبح لمصر نفوذها ووجودها خارج الحدود المصرية: في الجزيرة العربية، والسودان، والحبشة، وشبه الجزيرة العربية، وبلاد الشام. وبنى جيشا عصريًا من أبناء مصر وسلحه بالأسلحة الحديثة، وأسس صناعة السفن فأصبح لمصر أسطول قوي، بسط سيطرته على جزء من البحر المتوسط إضافة إلى حماية السواحل المصرية من أطماع الدول الغربية الاستعمارية بريطانيا وفرنسا.

شعر محمد علي بقوته في وقت بدأت فيه الدولة العثمانية في الانحدار والتفكك، وفي هذه الظروف ظهرت حركة دينية إصلاحية في نجد يقودها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فالتفت القبائل النجدية حوله، وتمكن محمد بن سعود من احتواء هذه الحركة، فأصبح لها سيف وسطوة، فسيطر آل سعود على نجد، ثم امتد نفوذهم إلى العراق وبلاد الشام ووصلوا إلى حدود مدينة دمشق.الا ان الأهم كان سيطرتهم على الحجاز والمقدسات الإسلامية في مكة والمدينة، ولم يعترفوا بالخلافة العثمانية وهذا ما اقض مضاجع السلطنة العثمانية التي كان يهمها ان يبقى للسلطان العثماني لقب خادم الحرمين الشريفين ليحظى باحترام وتأييد المسلمين في أنحاء العالم.

كل هذه التطورات دفعت السلطان العثماني الطلب من محمد علي وضع حد لسيطرة الوهابيين، لا بل طلب منه استخدام القوة المفرطة ضد هذه الحركة الدينية السياسية، وإنهاء سيطرتهم على الحرمين الشريفين في مكة والمدينة. انتهز محمد علي هذه الفرصة لتحقيق أهدافه وطموحاته، وفكر بقوة

بان يصبح خليفة للمسلمين، ولكن الأهم هو توسيع ولايته وسيطرته على كل من الجزيرة العربية وبلاد الشام، وبناء دولة تنتهي حدودها عند انتهاء التحدث باللغة العربية.فما كان منه الا ان أرسل ابنه طوسون إلى الحجاز ثم اتبع ذلك بإرسال ابنه إبراهيم بقوات إلى نجد فأنهى الدولة السعودية الأولى، وحد من سيطرة الحركة الوهابية في الجزيرة العربية، وأعاد النفوذ العثماني إلى الخليج العربي حتى مسقط. ولم يكتف محمد علي بانجازات ابنه ابراهيم باشا، بل قدم بنفسه إلى الحجاز وجعل من الحجاز ولاية مصرية، ثم امتد النفوذ المصري إلى عسير واليمن. وهكذا أصبح محمد علي باشا صاحب اكبر قوة عسكرية ونفوذ سياسي في منطقة الشرق العربي، وشمال إفريقيا، حتى ان الدولة العثمانية طلبت مساعدته في معركة (المورة) في اليونان، وأصبح الغرب الأوروبي الاستعماري المتوحش، يتوجس خيفة من طموح محمد علي وابنه إبراهيم باشا.

ان وجود مصر في بلاد الشام ساعد على إعادة هيكلة هذه المنطقة، من كل النواحي، فبنى ابراهيم باشا الإدارة الرشيدة، وأسس المدارس، وبنى لأول مرة مطبعة، فبدأ عهد جديد في التطوير والبناء والتحديث، وأخذ الشاميون في كل من دمشق وبيروت يتطلعون إلى الانعتاق من الحكم العثماني الجامد، فظهرت بداية نهضة عربية في هذه الفترة أي منتصف القرن التاسع عشر، وتطلع الشاميون إلى النهوض والتقدم، فاحتكوا بالبعثات التبشيرية الغربية، بل نهل الكثيرون العلم في أوروبا، وعادوا ليبذروا بذرة استقلالية عروبية في ضمائر الشاميين. ولكن الغرب الأوروبي والدول الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا حالت دون طموح محمد علي فأجهضت طموحاته وأجبرته على سحب قواته من بلاد الشام، لا بل سحب قواته من الجزيرة العربية. وبذلك انطفأت جذوة النهوض العربي التي بدأت من مصر

محمد علي، لتعود هذه النهضة مجددًا ومن بلاد الشام والحجاز في بداية القرن العشرين الماضي.

لم يكن محمد علي باشا عربيا حتى انه لم يتقن اللغة العربية ولكنه كان مسلمًا وقائد نهوض الأمة العربية، تماما كما فعل صلاح الدين الأيوبي، الذي لم يكن عربيًا ولكنه كان كرديًا مسلمًا، وقاد معركة النهوض العربي الإسلامي، منطلقا من القاهرة ودمشق، وهزم الفرنج في حطين، سنة ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م، فحرر القدس وأعادها إلى حظيرة الحكم العربي الإسلامي بعد غربة دامت مائة سنة تقريبا.

اهتم محمد علي باشا أثناء حكمه للحجاز بشرافة مكة، واعتنى بالحرمين الشريفين، بل نظم الشئون الإدارية والعسكرية فيها، وجعل إلى جانب محافظ مكة أميرا من الأشراف الذين تولوا شرافة مكة وحكمها وتوارثوها منذ قرون طويلة. وعندما جاء العثمانيون ابقوا الشرافة كما هي، لا بل أولوها عنايتهم الخاصة وكانوا يرسلون المؤن والأموال إلى شريف مكة وأهالي الحجاز. ثم استعان محمد علي ببعض الأشراف في إدارة بعض المناطق سواء في المدينة أو الطائف، أو عسير وحتى اليمن. كان لمنصب الشرافة امتيازاته من ناحية إدارية وعسكرية ومالية، فالشريف إضافة إلى ما يأتيه من أموال من مصر والشام، كان له نصيبه الكبير من جمارك جدة، ومن الضرائب الأخرى التي يجبيها من الأهالي، ومن الزكاة التي يجمعها من القبائل العربية الحجازية. لذا كان هناك تنافس على شرافة مكة بين الأشراف أنفسهم، بل تطور النزاع إلى ان يقتلوا بعضهم كما حدث مع الشريف يحيى الذي قتل الشريف شنبر داخل الحرم المكي وبجوار الكعبة، مما أثار حفيظة الأشراف أنفسهم وأهالي الحجاز. عندئذ قام محمد علي بنقل شرافة مكة من ذوي زيد، الذين كانوا يتولونها منذ زمن طويل إلى ذوي عون، فعين محمد

بن عون شريفًا وأميرًا على مكة، ومنحه صلاحيات واسعة في تثبيت حكمه، وبسط سيطرته على الحجاز والقبائل العربية، وخصوصا قبائل حرب الكبيرة، وأصبح لشرافة مكة أهميتها الدينية والسياسية والعسكرية .ان عمل محمد علي بتعيين محمد بن عون في شرافة مكة، سيكون له أثاره المستقبلية سياسيا وعسكريا، فسيأخذ بنو عون على عاتقهم إتمام مهمة محمد علي في نهوض الأمة العربية، مع بدايات القرن العشرين الماضي، منطلقين من مكة سنة ١٩١٦م...

الهوامش

(١) عبد العزيز نوار، تاريخ مصر المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٧٣م، ص ٧٩، ٨٠، ٨٣

مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى،منشورات مجلة الفكر العسكري،دمشق، ١٩٧٨م، ص ٥٠

(٢) عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص ٨٣

(٣) ابن اياس،المختار من بدائع الزهور في وقائع الدهور،مطابع الشعب،القاهرة، ١٩٦٠م، ص ٢٥، ٣٢، ٣٣، ١٠٧٦، ١٠٧٨

ابن سعيد، اسرار الثورة العربية الكبرى،دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٧

(٤) ابن اياس،المصدر السابق، ص ١١٠٢، ١١٠٤

\هنادي غوانمة،المملكة الهاشمية الحجازية،دار الفكر، عمان،الأردن،ط ١، ١٩٨٩م، ص ٢١

ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي،نشر جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٥م، ص١٧١، ١٧٢، وأنظر أيضا : محمود صالح منسي، حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي،دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٢٤، ٢٥، ٢٦

(٥) مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، منشورات مجلة الفكر العسكري، دمشق، ١٩٧٨م، ص ١٢٣ – ١٢٦

نبيل عبد الحي رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية، دار تهامة للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية،١٩٨٣م،ص ٢٥، ٢٨

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم،من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي،١٨١٩ – ١٨٤٠م المجلد الأول ، دار المتنبي للنشر والتوزيع،قطر،الدوحة،١٩٨٢م، ص ٩، ١٠ .

وتعتبر الوثائق المصرية الخاصة بتاريخ الحجاز في الفترة المصرية – العثمانية ١٨١٣ – ١٨٤٠م من اهم المصادر عن تاريخ شرافة مكة واشراف الحجاز. وهذه الوثائق محفوظة في دار الوثائق المصرية بالقاهرة وفي سجلات (دفاتر) تسمى (دفاتر المعية) أو في (محافظ) خاصة تعرف (بمحافظ عابدين)، وتعتبر دفاتر

المعية هي الوثائق التي توضح تاريخ الحجاز في تلك الحقبة. وقد قام الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، بجمع عدد من هذه الوثائق في مجلد واحد وسماها (من وثائق شبه الجزيرة العربية في عهد محمد علي) ١٨١٩ – ١٨٤٠م، وقد اعتمدنا عليها بشكل كبير لأهميتها في دراستنا هذه (الباحثة).

امين سعيد،أسرار الثورة العربية الكبرى، ص ١٩

(٧) مصطفى طلاس،الثورة العربية الكبرى، ص ٥١

وانظر : محمود صالح منسى،حركة اليقظة العربية، ص ٤٤، ٤٥، ٤٦

لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث،دار الفارابي،بيروت،ط ٧، ١٩٨٥م، ص ١٣١

امين سعيد، المرجع السابق،ص ٢٢

جورج انطوينوس،يقظة العرب،ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس،دار العلم للملايين،بيروت،ط٧ ،١٩٨٢م، ص ٨٦

(٨) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية ص١١، لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٠٢، ١٠٣، عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص ١٠٩، ١١٠، ١١٣

(٩) نبيل عبد الحي رضوان، المرجع السابق، ص ١٤، ١٥

(١٠) جورج انطوينوس،يقظة العرب، ص ٨٤

(١١) نبيل عبد الحي رضوان،المرجع السابق،ص ١٥

عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص ١١٠

لوتسكي، المرجع السابق، ص ١٠٤، ١٠٥

(١٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ١٤

(١٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم،المرجع السابق، ص ١٦

(١٤) عبد الحميد البطريق، اشراف الحجاز في الوثائق المصـرية، ١٨١٣ – ١٨٤٠م، مجلة الحجاز، الحجازي نت، ص ٢

http.// WWW.alhejazi.net /torath/078702.htm

(١٥) عبد الحميد لبطريق،المرجع السابق، ص ٢

(١٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ٢٣

امين سعيد، اسرار الثورة العربية الكبرى، دار الكاتب العربي،بيروت(١٩٧٩م)

ص ١٥٥

وثيقة رقم (٣)، دفتر (٧٣١) ديوان خديوي الرقم في وحدة الحفظ (٦٩٣) تاريخ ٢٥ نيسان ١٨٢٧م. رسالة إلى محمد علي باشا عن قتل الشريف يحيى بن سرور للشريف شنير بن مبارك، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ٢٢٧، ٢٢٨

وثيقة رقم (١٢) وحدة الحفظ دفتر (٢) عابدين، تاريخ ١٤ آب ١٨٢٧م، رسالة من محمد علي إلى احمد باشا يكن محافظ مكة، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ٢٤٤

(١٧) وثيقة رقم (١١) محفظة (١٢) رقم وحدة الحفظ (٥) دار الوثائق القومية، القاهرة، تاريخ ١٤ أغسطس ١٨٢٧م، رسالة من الشريف عبد المطلب بن غالب إلى محمد علي بشان ما حدث بتعيينه أميرا لمكة، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ٢٤٢

(١٨) وثيقة رقم (١٦) دفتر (٤٠) معية تركي،وحدة الحفظ(٢٤٠) تاريخ ٢ تشرين ثاني ١٨٢٩م، من وثائق شيه الجزيرة العربية، ص ٨٢

(١٩) وثيقة رقم(٣٣) دفتر (٣١) معية تركي رقمها (٢٠٥) تاريخ ٢٧ اذار ١٨٣٨م، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ٣٠٣، ٣٠٤

(٢٠) وثيقة رقم(٢٧) وحدة الحفظ دفتر (٣١) معية تركي رقمها (١٤٣)، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ٢٩١، ٢٩٢

(٢١) وثيقة رقم(١٨) محفظة رقم (١٣) وحدة الحفظ(٦٤) تاريخ ١٩ شباط ١٨٣٠م، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ٨٥ - ٨٨

(٢٢) وثيقة رقم(٣١) وحدة الحفظ(٩٢) تاريخ الأول من آب ١٨٤٠م، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ١٣٢

(٢٣) نفس الوثيقة رقم (٣١)، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ١٣٣

(٢٤) وثيقة رقم (٣٤) محفظة (٢٦٩) عابدين رقم الحفظ (١٩٨) حمراء، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ١٤٩ - ١٦٦ وهي وثيقة هامة عن قرار صادر عن مجلس جدة، بشان التدابير الواجبة لمراقبة السفن الاجنبية القادمة إلى مكة وخصوصا البريطانية.

(٢٥) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص ٨٦

(٢٦) عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص ١٢٣، ١٣٧

محمود صالح منسي، حركة اليقظة العربية، ص ٤٨، ٤٩. وعن حرب (المورة)،

وأهداف محمد علي من خوضها وتدمير أسطوله من قبل الدول الأوروبية انظر : لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث،ص ١١٦ – ١٢٣، جورج انطونيوس، يقظة العرب، ط٧، ١٩٨٢م، ص ٨٤

(٢٧) عبد العزيز نوار، المرجع نفسه، ص ١٤٢

(٢٨) عبد العزيز نوار، المرجع نفسه، ص ١٤٤

لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ص ١٤٠، ١٤١، ١٤٣

اين سعيد، المرجع السابق، ص ٢٣

(٢٩) لوتسكي، المرجع السابق، ص ١٤٤

جورج انطونيوس، يقظة العربية، ص ٨٧

(٣٠) وثيقة رقم (٣١) وحدة الحفظ (٩٢) تاريخ الأول من آب ١٨٤٠م، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ١٣٤، وهذه الوثيقة هي رسالة من محمد علي إلى الشريف محمد بن عون، يخبره فيها، انه أحال إلى عهدته أمر تدبير إدارة كافة الأقطار الحجازية.

(٣١) وثيقة رقم(٣٢) وحدة الحفظ (٢٦٩) عابدين تاريخ ٦ أيلول ١٨٤٠م، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ١٤١، ١٤٢

(٣٢) وثيقة رقم (٤) وحدة الحفظ(١٧) رقمها في وحدة الحفظ (٧١) تاريخ ١٦ كانون ثاني ١٨٣٣م، رسالة من سعد بن مرة شيخ مشايخ حرب إلى محمد علي يخبره ان جميع العربان أهل الصرة اخذوا حقوقهم. من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ١٩١ – ١٩٤

بدر : ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادي الصفراء، وفيها كانت وقعة بدر سنة ٢ هـ، التي انتصر فيها المسلمون على قريش(ياقوت،ج١، ص ٣٥٧، ٣٥٨).

حنين: مكان قرب مكة يبعد عنها مسيرة ثلاث ليال (ياقوت، ج٢، ص ٣١٣).

(٣٣) نفس الوثيقة رقم (٣٢) من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ١٤٣

(٣٤) وثيقة رقم (٣٣) محفظة (٢٦٩) عابدين من وثائق شبه الجزيرة العربية، تاريخ ٧ آب ١٨٤٠م، ص ١٤٥، ١٤٧

(٣٥) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية، ص ١١٠

(فقد ابتاعت انجلترا من سلطان لحج، مرفا وقرية عدن، التي كان يقطنها آنذاك

حوالي ٥٠٠ نسمة، وشملت الصفقة الاراضي المجاورة لقرية عدن). (المرجع نفسه،ص ١١٠)

(٣٦) وثيقة رقم (٣٤) محفظة (٢٦٩) عابدين، وحدة حفظ (١٩٨)،تاريخ الأول من تشرين أول ١٨٤٠، وموضوع الوثيقة قرار مجلس جدة، بشان مراقبة السفن القادمة إلى جدة، من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ١٤٩ – ١٦٦

(٣٧) نفس الوثيقة السابقة رقم (٣٤)، ص ١٥٠، ١٥١

(٣٨) نفس الوثيقة رقم (٣٤) من وثائق شبه الجزيرة العربية، ص ١٥٢

(٣٩) نفس الوثيقة رقم (٣٤) من وثائق شبه الجزيرة العربية،ص ١٥٩، ١٦٠

(٤٠) نفس الوثيقة رقم (٣٤) من وثائق شبه الجزيرة العربية،ص ١٦٣ – ١٦٥

(٤١) وثيقة رقم (٣٥) من وثائق شبه الجزيرة العربية،محفظة (٢٦٩) عابدين وحدة الحفظ(٥٥) تاريخ ١٠ تشرين أول ١٨٤٠م، ص ١٦٧ – ١٧٤

(٤٢) لمزيد من التفاصيل عن تجارة جدة والشرق الأقصى انظر : يوسف غوانمة، ايلة (العقبة) والبحر الأحمر وأهميتهما التاريخية والإستراتيجية، دار هشام، اربد، الأردن،١٩٨٤، ص ٦٩ – ١٠٠

عبد القدوس الانصاري، تاريخ مدينة جدة، نشر بلدية جدة، ١٩٦٣م، ص ٦٣ – ٨٣، ص ٢٥٧ – ٢٥٩ محمد محمود عناقرة، الحياة الاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك، نشر دارة الملك عبد العزيز،الرياض، المملكة العربية السعودية،٢٠٠٤م، ص ١٢٩ – ١٣٩

(٤٣) مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص ١٢٦

(٤٤) مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص ١٢٦

(٤٥) امين سعيد، المرجع السابق، ص ٤٤

المصادر والمراجع

١. ابن اياس، المختار من بدائع الزهور في وقائع الدهور، مطابع الشعب، القاهرة، ١٩٦٠م.
٢. ابن سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى، دار الكاتب العربي، دمشق، ١٩٧٩م.
٣. جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الاسد، واحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٧، ١٩٨٢م.
٤. ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي، نشر جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ١٩٨٥م.
٥. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي، ١٨١٩ – ١٨٤٠ م، المجلد الأول، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، ١٩٨٢م.
٦. عبد العزيز نوار، تاريخ مصر المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٣م.
٧. عبد الحميد البطريق، أشراف الحجاز في الوثائق المصرية، ١٨١٣ – ١٨٤٠م، مجلة الحجاز، الحجاز نت ص ٢
٨. عبد القدوس الانصاري، تاريخ مدينة جدة، نشر بلدية جدة، ط١، ١٩٦٣م.
٩. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، ط٧، ١٩٨٥م.
١٠. محمد صالح منسي، حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥م.
١١.

١٢. محمد محمود عناقرة، الحياة الاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك، نشر دارة الملك عبد العزيز، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.
١٣. مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، منشورات مجلة الفكر العسكري، دمشق، ١٩٧٨م.
١٤. نبيل عبد الحي رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية، دار تهامه للنشر، جدة، السعودية، ١٩٨٣م.
١٥. هنادي غوانمة، المملكة الهاشمية الحجازية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط١، ١٩٨٩م
١٦. يوسف غوانمة، ايلة(العقبة) والبحر الأحمر وأهميتهما التاريخية والإستراتيجية، دار هشام، اربد، الأردن، ١٩٨٤م.

تجارة الآثار في ولاية طرابلس الغرب أثناء العهد العثماني الثاني (١٨٣٥- ١٩١١ م)

وداد الجوادي الطيب الهنقاري

يعد موضوع دراسة الآثار من المواضيع ذات الأهمية البالغة، وذلك لما تشكله من قيمة فنية وتاريخية وحضارية، فقد تعرضت الآثار بولاية طرابلس الغرب إبان القرن التاسع عشر لشتى أصناف المعاناة بإهمالها وتركها عرضة للخراب والدمار، فضلا عن تعرضها لعمليات البيع والشراء التي ساهمت مساهمة كبيرة في إتلاف هذه النفائس بتحويلها إلى أساسات للمباني أو لمعاصر الزيتون، أو تهريبها للخارج عن طريق الرحالة الأجانب وتجار الآثار حيث تؤول هناك للمزادات العلنية وأروقة المتاحف.

ومن خلال هذا البحث يتم التركيز على ظاهرة المتاجرة بهذه النفائس والروائع، هذه الظاهرة التي أعطت للصوص الآثار الحجة الشرعية في امتلاكها ونقلها إلى خارج البلاد بحجة أنهم اشتروها من أصحابها الأصليين، خصوصًا إذا تم البيع من جانب الحكومة التي من المفترض بها أن تكون هي الراعية لهذه الآثار، علمًا بأن عمليات البيع والشراء لم تكن محظورة، بل على العكس من ذلك؛ فإن جل عمليات البيع والشراء كانت بإشراف الحكومة وبمعرفتها، هذا إذا لم تكن طرفًا في هذه العملية، الأمر الذي شجع الباحثين عن الآثار على الاحتماء بالحكومة العثمانية أثناء القيام بالرحلات الكشفية.

وسنحاول من خلال هذا العرض التركيز على الموضوع من عدة جوانب، جانب يختص بالحكومة العثمانية التي لم تتورع عن نقل عدد كبير من القطع الأثرية إلى اسطنبول لعرضها في المتحف الملكي، وقيامها كذلك ببيع الآثار إما للأجانب الذين لم يتورعوا عن نقلها إلى بلدانهم، أو بيعها للأهالي الذين أقبلوا على شرائها لغرض استخدامها في بناء منازلهم، أوفي معاصر الزيتون، والجانب الآخر يختص بالأهالي الذين عملوا على جمع ما يقع تحت أيديهم من الآثار وبيعها بالتالي للأجانب بأثمان بخسة .

والجانب الثالث يتعلق بالأجانب المقيمين بالولاية و الرحالة، و تجار الآثار الذين تمرسوا في هذه المهنة.

وعموما فإن ما ذكر آنفا حقائق لم يتم المبالغة فيها؛ فهي مثبتة من خلال الوثائق والمصادر التي تعود لتلك الفترة.

فمن جانب الدولة العثمانية تتضح وجهة النظر الرسمية للدولة فيما يخص الآثار من خلال البنود التي تضمنتها دساتيرها، حيث حرصت على تنظيم عملية تصدير الآثار، والاستفادة المادية منها، فمن المعلوم أن الدولة العثمانية لم تألو جهدًا في الاستفادة من أي مورد لزيادة دخلها؛ حيث يلزم القانون العثماني الشخص الراغب بتصدير الآثار بإعداد قائمة إلى وزارة التجهيز بالآثار المرغوب في تصديرها، وفي حال ما رغبت الحكومة في اقتناء بعض القطع الأثرية للمتحف الملكي باسطنبول فإنها تقوم بدفع ثمنها لمالكيها

وتصرح الحكومة بخروج الآثار المرغوب في تصديرها من المالكين إلى الخارج إذا تم اتباع البند السابق، وتسديد ثمن الجمارك[1]، علما بأن عمليات التصدير هذه تنطبق فقط على الآثار الموجودة في الولايات التابعة

للدولة العثمانية، ولا تنطبق على الآثار الموجودة في تركيا نفسها، إذ لا يجوز تصدير الآثار الموجودة في أراضي تركيا إلى البلدان الأجنبية، وبالتالي تظهر مسؤولية الدولة العثمانية عن إهدار تراث الشعوب الواقعة تحت سيطرتها، والإساءة إلى تاريخها وحضارتها.

وتتجلى نظرة الدولة العثمانية للآثار وموقفها منها من خلال منشور لا يحمل تاريخاً من نظارة المعارف العمومية باسطنبول إلى ولاية طرابلس الغرب، ورد فيه "هذه ترجمة الأمر الوارد من نظارة المعارف العمومية الجليلة .... بعد الآن كل من يرى رسم إنسان أو حيوان أو حجرًا مكتوبًا عليه من هذه المقولة ويعطي عليها الخبر لجانب الحكومة المحلية يكون إعطاء الإخبارية له بالنظر إلى قدر واعتبار تلك الأشياء دراهما من الخمسة قروش إلى المائة قرش وإذا كان فيه من أتى بما وجده من هذه الآثار التي يلقاها لأجل بيعها لجانب الحكومة فيكون فيها البيع والشراء بالمساومة مثل ما هو الصائر في غيرها من الأشياء عادة واللازم أن يكون نشر وإعلان هذه الكيفية إلى جملة القصبات والقرى بالألفاظ والتعبيرات الواضحة التي يقدرون على الفهم بها ...." (٢).

يتأكد من هذا المنشور أن الدولة العثمانية لم تنظر للآثار إلا كسلعة من السلع القابلة للبيع والشراء، إذ أقبلت الحكومة في طرابلس على جمع وشراء ما تقدر عليه من القطع الأثرية لإرسالها للمتحف الملكي باسطنبول.

ونظرًا لجهل المسؤولين العثمانيين بما تشكله المباني والأحجار الأثرية من قيمة حضارية؛ فإنهم لم يجدوا حرجا في بيع الأحجار الأثرية التي لا تحتوي نقوشاً وزخارف سواء للأجانب أو للأهالي؛ ففي هذا الصدد أرسلت الولاية إلى متصرفية الخمس رسالة بتاريخ ١٧جمادي الآخر ١٢٨٧هـ /١٨٧٨ م بخصوص التاجر المدعو "ريكازدوكسار"(٣)؛ فبناء على حاجته إلى

جاب حجارة وأعمدة من مدينة لبدة الأثرية قدم عريضة يلتمس الإذن بذلك، وطلبت الولاية من متصرف الخمس أن يزود هذا التاجر بما يحتاجه من أحجار الآثار، وذلك بعد استخراجها، شريطة أن لا يكون مطلبه من الآثار المزخرفة المنقوشة، وبالفعل تم تلبية طلب هذا التاجر وتزويده بما يحتاجه من القطع الأثرية(٤).

وتشرف الدولة كذلك على بيع القطع الأثرية، وخصوصا الأعمدة المرمرية، للأهالي وذلك لاستخدامها كدواليب طحن في معاصر الزيتون الخاصة بهم، ثبت ذلك من خلال وثيقة بتاريخ ٢١ صفر ١٢٦٨هــ /١٨٥٠م، مرسلة من قائمقام الخمس إلى الولاية، بخصوص بيع بعض القراقيب (أعمدة) من آثار لبدة للأهالي لقاء مبلغ من المال(٥).

ولم يكن الأهالي بمعزل عما يحدث من عمليات بيع الآثار إذ استغلوا توفر الأحجار الأثرية التي ليست لها قيمة حسب اعتقادهم، وفي ذات الوقت لاحظوا تهافت الأجانب على شرائها؛ فعملوا على بيع ما يقع تحت أيديهم منها، حيث يصف الرحالة الإنجليزي "بيتشي" الذي زار الولاية سنة ١٨٢١م تسابق الأهالي للبحث عن الآثار، ومن ثم بيعها للأجانب المقيمين بالمنطقة؛ فيذكر أن أحد أقارب القنصل الإنجليزي في بنغازي اشترى مجموعة من القطع الأثرية قدرت بمبلغ ستة آلاف دولار رغم حداثة استقراره في بنغازي(٦)، كما يتم قطع وتحطيم رؤوس التماثيل البالغة الجمال والدقة أملاً في نقلها إلى بنغازي أو طرابلس وبيعها هناك(٧).

ويعترف الرحالة الألماني رولفس بشرائه لكبش مرمري، وبعض المسكوكات القديمة، إضافة إلى نقش وعدد من الأحجار الكريمة التي تم العثور عليها في واحة أمون(٨).

وفي الوثائق التركية ما يؤكد قيام الأهالي ببيع الآثار للأجانب، حيث

أرسلت الصدارة العظمى باسطنبول تسأل الوالي حول بيع الآثار، ومن جهته بعث الوالي لقائمقام بنغازي يسأله عن صحة الخبر الذي وصل للأستانة، ومفاداه أن علي بك الأطيوش مأمور بنغازي عثر على آثار قديمة ثمينة وباعها للأجانب، إذ أخرج من باطن الأرض قضبان ذهبية، وحجرين مصورين في صورة إنسان من الآثار القديمة، وأن بعض هذه الآثار تم بيعها للأجانب وبعضها لازال بحوزة المذكور، لذا أصدرت الصدارة العظمى أمرًا بالتجسس والتحقيق في صحة هذه المسألة وكيفية حدوثها، فرد قائمقام بنغازي في رسالة بعثها إلى الوالي "...إننا لم نسمع طوال حياتنا عن اكتشاف آثار من الذهب والفضة بالجهات المذكورة، لقد حدث في الماضي أن بعض حفاري التراب أو قاطعي الحجارة يعثرون على فخار عليه صور يبيعونه للتجار الأجانب بأثمان بخسة كما أن بعض الفقراء والأطفال يعثرون على شاطئ البحر •على فصوص وخواتم يمانية مصورة تقذفها أمواج البحر إذا هاج كذلك فإنهم يبيعونها للتجار الإفرنج بقيمة لا تذكر ولم يعثروا أبدًا على صور كاملة ... سابقًا زمن يوسف باشا المرحوم بينما كان أحد عربان بنغازي يحفر في بستان عثر على صورة مصنوعة من الحجارة وباعها لأحد التجار الإفرنج بخمسة عشر محبوب أي بثلاثماية قرش ..." (٩)، إن هذه الوثيقة تعطي صورة واضحة، وبما لا يدع مجالا للشك حول قيام بعض الأهالي ببيع الآثار للأجانب الذين لا يتورعون عن نقلها إلى بلدانهم .

وقد استغل الرحالة الأجانب بعض الأهالي وذلك بتحريضهم على القيام بحفريات، ومن ثم بيع ما يجدونه لهم، حيث قام دنيس نائب القنصل الإنجليزي في بنغازي بحث الأهالي المقيمين في توكرة، والذين كانوا يراقبون أعماله في التنقيب على أن يقوموا بالحفر لحسابهم، وبالفعل أثمرت جهودهم عن العديد من القطع الأثرية، مما دفعهم لاستدعاء دنيس إلى توكرة مرة أخرى ليشتري ما عثروا عليه من حفرهم .

ويبدو أن هذه العملية -أي المتاجرة بالآثار- كانت تجري على نحو لافت للنظر، حتى أن الرحالة الحشائشي أشار إلى أن البوادي والعربان تعلمت كيف تلتقط تلك الآثار من الماعون والسكك والخواتم، وتبيع ذلك خفية للأجانب في بنغازي[١٠].

وقد تمرس المالطيون واليهود وتجار البحر الأبيض المتوسط في المتاجرة بالآثار؛ فكانوا يزدادون ثراء من وراء قيامهم بهذا العمل، ويكفي للتدليل على ذلك ما ذكره الرحالة إدوارد راي من أن أحد المالطيين جاء إلى طرابلس وهو لا يحمل في جيبه قرشًا واحدًا، وأصبح فيما بعد يملك محلاً كبيرًا ناجحًا من بيع الآثار[١١].

كما ذكر دنيس أنه قابل في المرج اثنين من الأوربيين يسكنان بها منذ مدة، واشتهرا بالحفر في المدن الأثرية، ومن ثم يبيعان ما يعثران عليه من آثار، أو يرسلانها إلى أوربا لتباع هناك، كما يذكر أنه قابل في صقلية طبيبًا فرنسيًا متجولاً كان قد زار بنغازي وشاهد فيها بيع مجموعة من الأواني الفخارية المزخرفة بعد أن عثر عليها في المقابر [١٢].

ومن العرض السابق يتضح لنا بجلاء ما لحق بالآثار من معاناة وسوء تقدير لقيمتها الفنية والتاريخية؛ فكانت عملية المتاجرة بالآثار سببًا رئيسيً ا في الإساءة إليها بشكل يستحق الأسف، وكانت نتيجة هذه العملية إما تحول الآثار إلى معاصر الزيتون أو أساسات للمباني، وإما وصولها إلى أيدي الأجانب الذين لم يتورعوا عن نقلها إلى بلدانهم حيث تباع في مزادات علنية أو تؤول إلى المتاحف.

الهوامش :

(١) نوفل أفندي نعمة الله : الدستور، طبع بالمطبعة الأدبية، بيروت، ١٨٨٣ م، ص ٥٣١.

(٢) وثيقة بدار المحفوظات التاريخية ، ملفات العملة والآثار، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٢٣.

(٣) ريكازدو كسار رجل أعمال ثري، سمي باسمه أحد الشوارع في مدينة طرابلس، ويقع هذا الشارع خارج أسوار المدينة القديمة، وهو الشارع المعروف الآن بشارع أول سبتمبر، حيث كانت معظم الأبنية التجارية الموجودة بالشارع ملكا لهذا التاجر.

(٤) وثيقة بدار المحفوظات التاريخية، ملفات العملة والآثار، ملف رقم ٢، وثيقة رقم ٤٢.

(٥) وثيقة بدار المحفوظات التاريخي، ملف وثائق غير مصنفة، وثيقة بدون تصنيف .

(٦) بيتشي : الأخوين بيتشي والساحل الليبي ١٨٢١ ــ ١٨٢٢ م، ت الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦، ص٢٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

(٨) غيرهارد رولفس : رحلة من طرابلس إلى الإسكندرية، ت عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، ٢٠٠٢ م، ص ص ١٠٠، ٢٦٦.

(٩) وثيقة بدار المحفوظات التاريخية، ملفات العملة والآثار، ملف رقم ٢، وثيقة رقم ٥٦.

(١٠) محمد بن عثمان الحشائشي : رحلة الحشائشي إلى ليبيا (جلاء الكرب عن طرابلس الغرب) تحقبق علي مصطفى المصراتي، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥، ص ٩٧.

(١١) إدوارد راي : المغرب العربي (طرابلس ولبدة والقيروان) في القرن التاسع عشر، ت مصطفى محمد جودة، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا، د . ت، ص ص ٦١، ٦٢.

(١٢) خالد محمد الهدار : آثارنا في المتاحف العالمية (الطرق التي وصلت بها الآثار الليبية إلى المتاحف العالمية) مجلة الثقافة العربية، العددان ٧، ٨، لسنة ١٩٩٨، ص ص ٣٠، ٣١.

قائمة المصادر والمراجع

١ ــ نوفل افندي نعمة الله : الدستور، طبع بالمطابع الأدبية، بيروت، لبنان، ١٨٨٣ م، ص

٢ ــ دار المحفوظات التاريخية بالسراي، ملفات العملة والآثار، ملف رقم ١، وثيقة رقم ,٢٣

٣ ــ دار المحفوظات التاريخية بالسراي، ملفات العملة والآثار، ملف رقم ٢، وثيقة رقم ٤٢.

٤ ــ دار المحفوظات التاريخية بالسراي، ملف وثائق غير مصنفة، وثيقة بدون تصنيف .

٥ ــ بيتشي : الأخوين بيتشي والساحل الليبي ١٨٢١ ــ ١٨٢٢م، ت الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م، ص ٢٢٠.

٦ــ رولفس : رحلة من طرابلس إلى الإسكندرية، ت عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، ٢٠٠٢م، ص ص١٠٠، ٢٦٦.

٧ــ دار المحفوظات التاريخية بالسراي، ملفات العملة والآثار، ملف رقم ٢، وثيقة رقم ٥٦.

٨ ــ محمد بن عثمان الحشائشي : رحلة الحشائشي إلى ليبيا (جلاء الكرب عن طرابلس الغرب) تحقيق علي مصطفى المصراتي، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥ م، ص ٩٧.

٩ ـ إدوارد راي : المغرب العربي (طرابلس ولبدة والقيروان) في القرن التاسع عشر، ت مصطفى محمد جودة، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا، د.ت، ص ص ٦١،٦٢.

١٠ ـ خالد محمد الهدار: آثارنا في المتاحف العالمية (الطرق التي وصلت بها الآثار الليبية إلى المتاحف العالمية)، مجلة الثقافة العربية، العددان٧،٨، لسنة ١٩٩٨م، ص ص ٣٠،٣١.

وثائق طائفة البروتستانت بدار الوثائق القومية

د. ناهد السويفي
أستاذ مساعد الوثائق والأرشيف
كلية الآداب - جامعة القاهرة

يتناول هذا البحث نماذج من وثائق طائفة البروتستانت المحفوظة بدار الوثائق القومية، وسوف تركز الدراسة على التعريف بالكنائس البروتستانتية/الإنجيلية، وكيان الطائفة، وإقامتها في مصر فترة القرن التاسع عشر، واندماجها في المجتمع المصري من خلال إنشاء الكنائس الخاصة بها، فضلاً عن دراسة الوثائق أرشيفيًا ووثائقيًا.

تُعد دار الوثائق القومية ذاكرة الدولة المصرية لما تحويه من تراث وثائقي فريد هو الأقدم على مستوى العالم، ولذا فهي معين لا ينضب للباحثين في كافة التخصصات.

وترجع أهمية دراسة هذا الموضوع إلى عدة أسباب أهمها :

١) ندرة الدراسات الوثائقية والأرشيفية الخاصة بالطوائف أو الأقليات التي أقامت بمصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

٢) إلقاء الضوء على طائفة البروتستانت وعلاقتها بالمجتمع والدولة.

٣) رصد اهتمام الحكومة المصرية ورعايتها لأبناء هذه الطائفة من خلال إنشاء الكنائس، وما لذلك من دلالة على التسامح الديني الذي عاشته مصر في تلك الفترة.

٤) حفز الباحثين على دراسة هذه المجموعات الأرشيفية المتميـزة مـن وثائق الأقليات.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والذي يتضمن :

١- الدراسة الأرشيفية من حيث التعريف بالوثائق وموضوعاتها.

٢- إعداد بطاقات الوصف الأرشيفي وفقاً للتقنين الدولي للوصف الأرشيفي (تدوا).

بالإضافة إلى استخراج القيمة المعلوماتية[١] للوثـائق مـن خـلال استخدام منهج البحث الوثائقي[٢] في دراسة الوقـائع التاريخيـة والقانونيـة الواردة في الوثائق.

أولا : تعريف الكنائس البروتستانتية / الإنجيلية

الاسم الرسمي لها هو "الكنائس البروتستانتية" أو "الكنائس الإنجيلية"، فهي كنائس، وليست "كنيسة"؛ وذلك لأنها كنائس متنوعة مستقلة إدارياً عن بعضها البعض، ولكل منها خصوصيات عقائدية أو ليتورجية تميزها عن غيرها. و"بروتستانتية" لأن هذا هو الاسم الذي أُعطى لها من قبل بعض الجهات الكاثوليكية الرومانية عند بدء الإصلاح[٣].

ويعود الاسم إلى جذوره اللاتينية "protestants" ويعني "المحتجين" أو المعترضين؛ ففي سنة ١٥٢٩ بعد تأسيس الكنيسة اللوثرية اجتمع البرلمان في مدينة سباير (Speyer) في ألمانيا، وكان الكاثوليك يشـكلون الأغلبيـة، واتخذ قرارًا بوجوب عدم إجراء تغييرات كنسية جديدة، والسماح بأداء العبادة الكاثوليكية في المناطق اللوثرية، وبها عادة حقـوق المسـئولين الرومـان، وأملاكهم التي سيطر عليها اللوثريين، ولكن المندوبين اللـوثريين "احتجـوا" على القرار، فلقبوا بـ "المحتجين" "protestants"[٤].

أما في المشرق العربي، ولإعطاء هذه الكنيسة طابعًا مشرقيًا يعبـر

عن انتمائها، وهوية أبنائها، واهتمامهم بقضايا الشرق، قرر المجمع الأعلى للطائفة الإنجيلية في سوريا ولبنان سنة ١٩٣٩ استبدال تسمية "الطائفة البروتستانتية" بتسمية "الطائفة الإنجيلية" وذلك تيمُّنا بالإنجيل الذي هو مصدر الإيمان والعقيدة والعبادة في هذه الكنائس(٥).

وتنتمي الكنائس البروتستانتية / الإنجيلية، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى حركات الإصلاح الديني التي بدأها الراهب الكاثوليكي مارتن لوثر خلال القرن السادس عشر في ألمانيا، وانتشرت في معظم أنحاء أوروبا خصوصًا في المناطق الشمالية منها، وشجعت على قيام حركات إصلاحية أخرى في سويسرا وفرنسا وإنجلترا أسفرت في نهاية المطاف عن تأسيس كنائس بروتستانتية عديدة(٦)، ومن أهم مميزات البروتستانت عن الطوائف المسيحية (٧) الأخرى :

١) الإيمان بأن الكتاب المقدس (الإنجيل) فقط وليس البابوات ولا التقاليد هو مصدر المسيحية.
٢) إجازة قراءة الكتاب المقدس لكل أحد، كما أن له الحق في فهمه دون الاعتماد على فهم بابوات الكنيسة.
٣) عدم الاعتراف بسلطة البابا، وبعض عبادات وطقوس الكنيسة الكاثوليكية، كما أن لكل كنيسة بروتستانتية استقلالها التام.
٤) يتفق البروتستانت مع الكاثوليك في انبثاق الروح القدس من الأب والابن، كما يوافقونهم في أن للمسيح طبيعتين إلهية وبشرية.

ثانيا : تأسيس كنائس بروتستانتية في مصر في القرن التاسع عشر

على الرغم من وفود مرسلين إنجليين إلى مصر في القرنين السابع

والثامن عشر إلا أن العمل الإنجيلي الإرسالي الجاد لم يبدأ فيها قبل منتصف القرن التاسع عشر، وكان آنذاك سعيد باشا على رأس السلطة الحاكمة في مصر، والذي عمل منذ توليه الحكم هو ومن جاؤا بعده على استقلال مصر عن الإمبراطورية العثمانية، كما عملوا على بث الروح المصرية القومية. ومنذ سنة ١٨٥٤ بدأ الأجانب سواءً أكانوا غربيين أو شوام في التوافد على مصر بأعداد كبيرة[٨].

وقد بدأ العمل الإنجيلي في مصر عام ١٨٥٤ بمقدم مجموعة من المرسلين من الكنيسة المشيخية المتحدة في شمال أمريكا، وتم تشكيل أول مجمع للكنيسة المشيخية في مصر في ١٣ أبريل ١٨٦٠ بعد ما بلغ عدد أعضاء الكنيسة سبعة أعضاء[٩]، وضم المجمع ثلاثة قُسس من المرسلين[١٠]. كما أُنشئت أول كنيسة إنجيلية في القاهرة في منطقة درب الجنينة بالموسكي بالقاهرة عام ١٨٦٣، ثم انتقلت إلى الأزبكية عام ١٨٧٦[١١].

وقد وفد إلى مصر مرسلون إنجيليون من كنائس إنجيلية مشيخية مختلفة في أمريكا، وأسسوا مراكز تبشيرية تحولت فيما بعد إلى كنائس في أنحاء مختلفة من القاهرة كمناطق عابدين، والمعادي، والقللي، والفجالة، وشبرا، والملك الصالح، ومصر الجديدة، والعباسية، وحلوان، والشرابية، والزيتون، وكانت للقساوسة الوطنيين مساهمات مهمة في افتتاح هذه الكنائس[١٢].

وفي بداية سنة ١٨٦٥ قرر المجمع الإنجيلي المشيخى في مصر تأسيس خدمة إنجيلية في أسيوط، واستطاع القس "يوحنا هوج" أن يفتح مدرسة لتعليم البنات، وأخرى لتعليم البنين، وثالثة لتعليم اللاهوت، وكنيسة دُشّن مبناها وانتظم العمل بها سنة ١٨٧٠[١٣].

وفي سنة ١٨٦٦ بدأت الخدمة الإنجيلية المشيخية في الفيوم بجهود المرسل الأمريكي "وليم هارفي" والذي أسس مدرسة وكنيسة في سنورس

سنة ١٨٧٣، كما تأسست في الإسكندرية أول كنيسة إنجيلية في حي العطارين سنة ١٨٦٧[١٤].

وفي منطقة الدلتا في الدقهلية بدأ العمل الإنجيلي في المنصورة سنة ١٨٦٦، حيث أُنشئت كنيسة إنجيلية هناك سنة ١٨٩٥، كما امتدت الخدمة الإنجيلية إلى ميت غمر، وفي الشرقية بدأت الخدمة الإنجيلية في الزقازيق سنة ١٨٨٤، ثم امتدت إلى المراكز الإدارية والقرى المحيطة[١٥].

كذلك بدأت الخدمة الإنجيلية في المنيا سنة ١٨٧٦، وتم تنظيم الكنيسة الإنجيلية الأولى بها سنة ١٨٨٥، وبعد ذلك توسعت الخدمة إلى مدن وقرى أخرى في المنطقة[١٦].

ثالثا : الدراسة الأرشيفية

التعريف بالوثائق

تُعد الوثائق، موضوع الدراسة، وثائق عامة صادرة عن سلطة عامة[١٧] أو جهات رسمية في الدولة، وتحوى تصرفات تدخل في نطاق القانون العام[١٨].

وهذه الوثائق عددها 6 وثائق؛ وهي أصول مفردة محفوظة في ثلاثة ملفات، وتنتمي للمجموعة الأرشيفية لديوان الخديو، ومودعة بإدارة الوثائق السيادية بدار الوثائق القومية، ووفقا لقاعدة بيانات الدار الحالية أُعطى لهذه المجموعة من الوثائق كود أرشيفي ثابت يمثل المتكاملة الأرشيفية لديوان الخديو وهو -0004- باعتبار أنه الجهة المنشة لهذه الوثائق، ولكن من خلال الدراسة تبين للباحثة أن هذه الوثائق تنتمي لنظارة الداخلية وهي الجهة المنشئة لها، ولذا يجب تصويب الكود الأرشيفي الثابت للمتكاملة الأرشيفية بما يتوافق مع أسس ومبادئ الترتيب الأرشيفي.

وتغطي وثائق الدراسة الفترة الزمنية :

من ٢٤ محرم ١٣١٤هـ / ٥ يوليو ١٨٩٦م

إلى ١٧ ربيع الأول ١٣١٥هـ / ١٦ أغسطس ١٨٩٧.

وأُعطيت الملفات أكوادًا أرشيفية وفقًا لمشروع رقمنة الوثائق كالتالي:

001238

001239 أكواد الملفات

001250

- 0004 كود المتكاملة الأرشيفية لديوان الخديو (رقم ثابت)

أما بالنسبة لمحتوى الوثائق – موضوع الدراسة – فيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١) المحتوى الموضوعي للوثائق

م	الكود الأرشيفي للملف	رقم الوثيقة	موضوعات الوثائق	الفترة الزمنية
١	0004-001238	0004-001238-1	بناء كنيسة لطائفة البروتستانت بناحية كوم بدار [١٩] بمديرية جرجا[٢٠]	٢٤محرم ١٣١٤هـ/٥يوليو ١٨٩٦م
٢	0004-001239	0004-001239-1 0004-001239-2 0004-001239-3	بناء كنيسة للطائفة بناحية نواي[٢١] بمديرية أسيوط[٢٢] بناء كنيسة ببندر أسيوط[٢٣] بناء كنيسة ببندر الفيوم[٢٤]	١٥ جمادي الأولى ١٣١٤هـ/ ٢٢أكتوبر ١٨٩٦م
٣	0004-001250	0004-001250-1 0004-001250-2	بناء كنيسة بناحية قلندول[٢٥] بمديرية اسيوط بناء كنيسة بناحية السراقنا[٢٦] بمديرية أسيوط	١٣ربيع الأول ١٣١٥هـ /١٢أغسطس ١٨٩٧م ١٧ ربيع الأول ١٣١٥هـ / ١٦ أغسطس١٨٩٧م

الوصف الأرشيفي Archival Description :

هو عملية بناء وإعداد وتجهيز وسائل الإيجاد لوصف محتويات الأرشيف لتسهيل الضبط والإطلاع على المحفوظات المقتناة[٢٧] ولتطبيق هذا التعريف تم إعداد بطاقات وصف للوثائق موضوع الدراسة وفقًا لقواعد التقنين الدولي للوصف الأرشيفي (تدوا) [٢٨] باستخدام الست وعشرين عنصراً الخاصة بقواعد التقنين الدولي على البطاقة الأولى، ثم تم اختيار عناصر محددة من المعيار الدولي للوصف الأرشيفي لتطبيقها على بقية البطاقات حرصًا على عدم التكرار لبعض البيانات والمعلومات.

البطاقة الأولى

التعريف بالمادة الموصوفة

رمز الإرجاع : ج.م.ع / د.و/ ط.ب/ ☾ / 0004-001238 /O/ 0004-0000/ O / 0004-001238-1 [٢٩]

العنوان : بناء كنيسة لطائفة البروتستانت بناحية كوم بدار بمديرية جرجا.

التواريخ القصوى : ٢٤ محرم ١٣١٤ هـ / ٥ يوليو ١٨٩٦م

مستوى المادة الموصوفة : ملف.

مدى ونوع المادة الموصوفة : ملف يتضمن وثيقة مفردة.

مسار المادة الموصوفة :

مصدر الوثيقة : نظارة الداخلية.

التاريخ الإداري للمنشئ[٣٠] : أنشئ ديوان الداخلية في عهد الوالي محمد سعيد باشا عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٧م حيث تحولت بعض الدواوين إلى نظارات، وتولى نظارة الداخلية الأمير أحمد رفعت، ثم ألغيت عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م، وفي عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥ أعيد إنشاء نظارة الداخلية،

وكان من بين المصالح التي ألحقت بها مجلس الطب، وإدارة الهندسة، ومصلحة بيت المال، والدفترخانة المصرية، والروزنامجة وفي ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ صدر أمر عالٍ إلى نوبار باشا بتأسيس هيئة النظارة الجديدة، وتحديد وظائفها، وشملت النظارات والدواوين التالية : ديوان المالية – ديوان الجهادية والبحرية – ديوان الخارجية – ديوان الأشغال – ديوان المعارف والأوقاف – نظارة الداخلية.

تاريخ نمو الوثائق لدى المنشئ : الوثيقة مدونة عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م

تاريخ الحفظ أو الوصاية من قبل

المنشئ : الوثيقة محفوظة – حاليا– ضمن وثائق ديوان الخديو بإدارة الوثائق السيادية بدار الوثائق القومية .

المصدر المباشر للاقتناء : دار المحفوظات العمومية بالقلعة.

المحتوى

المحتوى الموضوعي : وثيقة عامة تحتوي على أمر من الخديو عباس حلمي[٣١] لناظر الداخلية بالتصريح ببنا[ء] كنيسة لطائفة البروتستانت بناحية كوم بدار بمديرية جرجا.

معلومات التقويم والاستبعاد : حفظ دائم

تغييرات التراكم : انتهى العمل بها.

نظام الترتيب : مرتبة زمنيًا.

الإتاحة والاستخدام

الوضع القانوني : الوثيقة – حاليا – ضمن المجموعة الأرشيفية لديوان الخديو، ومحولة لدار الوثائق طبقا للقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤م.

شروط الإتاحة : متاحة للإطلاع فقط بعد الحصول على تصريح من الدار.

شروط النشر والنسخ والتصوير : مسموح فقط بالنشر أو النسخ بعد الحصول

على تصريح من الدار، ولا يسمح بالتصوير

لغة المادة الموصوفة وخطوطها : الوثيقة مدونة باللغة العربية وبها بعض الألفاظ التركية، والخط المستخدم هو خطي الرقعة والديواني.

الخصائص المادية : حالة الوثيقة جيدة.

وسائل الإيجاد الأخرى : قاعدة بيانات تحتوي على كود الملف، وعنوان الوثيقة، وتاريخها.

المواد ذات الصلة

مكان الأصول : الوثيقة أصل ومحفوظة بدار الوثائق القومية.

النسخ المتاحة : لا توجد.

المواد الوثائقية ذات الصلة بالدار : وثائق الطوائف والجاليات الأجنبية ضمن محفوظات مجلس النظار والوزراء.

المواد الوثائقية ذات الصلة في أماكن أخرى : غير معروفة

تبصرة : يوجد ختم دائري أسفل الوثيقة يخص الخديو عباس حلمي.

البطاقة الثانية :

رمز الإرجاع : ج.م.ع / د.و / ط. ب/ ☾ /0004-001239/O/0004- 0004-001239-1، 0004-001239-2، 0004-001239-3[٣٢]

العنوان : بناء كنائس لطائفة البروتستانت.

التواريخ القصوى : ١٥ جمادي الأولى ١٣١٤هـ / ٢٢ أكتوبر ١٨٩٦م.

مستوى المادة الموصوفة : ملف.

مدى ونوع المادة الموصوفة : ملف يتضمن ثلاث وثائق مفردة.

المحتوى الموضوعي : الملف يحتوي على وثائق عامة متضمنة أوامر من الخديو عباس حلمي لناظر الداخلية ببناء كنائس لطائفة البروتستانت في كل من : ناحية نواي بمديرية أسيوط - بندر أسيوط - بندر الفيوم.

الخصائص المادية : حالة الوثائق جيدة.

تبصرة : يوجد ختم دائري أسفل الوثيقة باسم الخديو عباس حلمي

البطاقة الثالثة

رمز الإرجاع : ج.م.ع / د.و/ ط.ب/ ☾/ 0004-001250/ O/ 0004-001250-1، 0004-001250-2 (٣٣)

العنوان : بناء كنائس لطائفة البروتستانت.

التواريخ القصوى : من ١٣ ربيع الأول ١٣١٥هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٩٧م.

إلى ١٧ ربيع الأول ١٣١٥هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٩٧م.

مستوى المادة الموصوفة : ملف.

مدى ونوع المادة الموصوفة : ملف يتضمن وثيقتين مفردتين.

المحتوى الموضوعي : ملف يتضمن وثائق عامة تحتوي على أوامر من الخديو عباس حلمي لناظر الداخلية بشأن بناء كنائس لطائفة البروتستانت في كل من : نواحي قلندول-السراقنا بمديرية أسيوط.

الخصائص المادية : حالة الوثائق جيدة.

تبصرة : يوجد ختم دائري أسفل الوثيقة باسم الخديو عباس حلمي.

رابعا: القيمة المعلوماتية للوثائق

من خلال الدراسة يتبين لنا أهمية محتوى الوثائق والذي يتمثل في تحديد القواعد أو الإجراءات الرسمية التي اتبعتها الحكومة المصرية في تلك الفترة "للتصريح" ببناء كنائس لطائفة البروتستانت، ويتضح ذلك فيما يلي:

١) يتقدم نائب الطائفة بطلب أو التماس إلى نظارة الداخلية للتصريح ببناء كنيسة كما ذكرت الوثائق مثلا :"نايب طائفة البروتستانت بمصر طلب التصريح إلى عزب مفتاح ورفقاه من أبناء الطايفة ببنا[ء] كنيسة لهم بناحية

نواي بمديرية أسيوط" (٣٤).

"بشأن الكنيسة الملتمس نايب طائفة البروتستانت بمصر التصريح إلى الخواجة حنا بقطر ويصا ورفقاه ببناها ببندر أسيوط"(٣٥).

"نايب طائفة البروتستانت بمصر طلب التصريح إلى حنا خليل ورفقاه من أبناء الطائفة المقيمين ببندر الفيوم ببنا[ء] كنيسة لهم بالبندر"(٣٦).

وفي أحايين أخرى يتقدم بعض أبناء الطائفة بطلب التصريح لبناء الكنيسة كما أشارت إحدى الوثائق إلى "أن بعض أشخاص من طائفة البروتستانت طلب التصريح ببنا[ء] كنيسة بناحية كوم بدار التابعة مديرية جرجا"(٣٧).

٢) تقوم نظارة الداخلية بإجراء التحريات اللازمة في هذا الشأن من عدة نواحي :

(أ) التأكد من أن قطعة الأرض ملكية تامة لأبناء الطائفة كما ذكرت ذلك وثيقة بناء كنيسة كوم بدار بمديرية جرجا "أنه من التحريات التي جرت تبين أن الأرض المرغوب البنا[ء] عليها مملوكة للمجمع المسيحي (٣٨) التابعين إليه البروتستانت بحجة مسجلة بالمحكمة(٣٩) المختلطة"(٤٠).

وأشارت وثيقة بناء كنيسة نواي بمديرية أسيوط إلى أنه "تبين أن الأرض المذكورة من أرض الفضا[ء] المملوكة إلى عزب مفتاح ورفقاه بموجب حجج"(٤١). وبالإضافة إلى ملكية أبناء الطائفة لقطعة الأرض المراد البناء عليها ينبغي التأكد من أنها ليست عليها أموال للحكومة المصرية، فوثيقة بناء كنيسة ببندر أسيوط أشارت إلى أن "الأرض المذكورة، ملك الخواجة حنا بقطر وأخيه، وليس عليها أموال للحكومة، وأنها داخل جنينة منزرع بها نخيل"(٤٢)، وتضيف الوثيقة أن الخواجة حنا بقطر وأخاه تبرعا بالأرض المذكورة لتلك الغاية(٤٣). وفي حالة ما إذا كانت قطعة الأرض مشتراة من أبناء الطائفة يسُدد ما عليها من أموال للحكومة؛ فقد اشترى حنا

خليل ورفقاه المقيمون ببندر الفيوم قطعة أرض في تلك المنطقة، واتضح بعد التحريات أن قطعة الأرض زراعية وقدرها ثلاثة قراريط[٤٤]، وقد تعهد أحدهم وهو عيد ميخائيل بتسديد ما عليها من أموال[٤٥].

(ب) ينبغي أن تَبعُد الكنائس مسافة كافية عن المساجد والأضرحة، إذ ذكرت وثيقة بناء كنيسة كوم بدار بمديرية جرجا أنها "تبعد عن المساجد والأضرحة بمسافة خمسين مترًا"[٤٦]، وأشارت وثيقة بناء كنيسة نواي بمديرية أسيوط إلى أنها " تبعد عن المساجد والأضرحة بمسافة تزيد عن سبعمائة متر"[٤٧]. واكتفت وثيقة بناء كنيسة ببندر أسيوط بذكر أنه "لا يوجد بالقرب منها أضرحة ولا مساجد"[٤٨] من غير تحديد مسافة معينة، بينما ذكرت وثيقة بناء كنيسة قلندول بمديرية أسيوط أنها "تبعد عن أقرب مسجد وضريح بالناحية بمسافة خمس عشرة قصبة[٤٩] تقريبا"[٥٠]. كما كان يُفضَّل أن يتم بناء الكنائس وسط تجمعات المسيحيين إذ أشارت وثيقة بناء كنيسة كوم بدار أن مكانها "في وسط أماكن المسيحيين من ثلاث جهات والجهة الرابعة الشارع العمومي"[٥١]، وأحيانا يكون بناء الكنيسة وسط أماكن المسلمين والمسيحيين[٥٢] كما جاء في وثيقة بناء كنيسة قلندول بمديرية أسيوط، أو تكون ملاصقة لمساكن المسلمين كما أشارت إلى ذلك وثيقة بناء كنيسة ببندر الفيوم من أنه "موجود جملة مساكن مسلمين قريبين لهذه [القطعة]"[٥٣]، أو يكون مكان الكنيسة غير مجاور لمساكن المسلمين كما ذكرت ذلك وثيقة بناء كنيسة السراقنا بمديرية أسيوط إذ أشارت إلى أن "أرض السكن تملكها جمعية الطائفة وغير مجاورة لمساكن المسلمين"[٥٤]، أو يكون مكان بناء الكنيسة منفصلاً كلية عن المساكن[٥٥] كما أوضحت ذلك وثيقة بناء كنيسة ببندر أسيوط.

ويُفهم من الإجراء السابق أنه بينما شددت الحكومة المصرية على أن تكون الكنائس بعيدة تمامًا عن المساجد والأضرحة، إلا أنها أبدت مرونة كافية في التعامل مع الأماكن أو المناطق التي أُنشئت عليها الكنائس، ويبدو أن ذلك يرجع إلى طبيعة تلك المناطق، ووجود الكنائس بالقرب من أو البعد عن مساكن المسلمين.

(جـ) عدم وجود كنائس لأبناء الطائفة في تلك المناطق، وقد وردت صيغ موحدة وثابتة في جميع وثائق الدراسة كما يلي : "ليس بالناحية كنائس"[٥٦]، وذلك كما ورد بوثيقة بناء كنيسة كوم بدار بمديرية جرجا، أو "ليس للبروتستانت كنيسة بالناحية من قبل" [٥٧]، كما جاء بوثيقة بناء كنيسة نواي بمديرية أسيوط، أو "ليس لهم كنائس بالبلدة"[٥٨]، كما في وثيقة بناء كنيسة قلندول بمديرية أسيوط.

(د) وجود عدد مناسب من أبناء الطائفة في تلك المناطق حتى يتم التصريح لهم ببناء كنيسة، وقد تراوحت أعداد أبناء الطائفة في المناطق التي ورد ذكرها في وثائق الدراسة ما بين سبعة وألفين وخمسمائة فرد، ويتضح ذلك فيما يلي :

ذكرت وثيقة بناء كنيسة نواي بمديرية أسيوط "أن عددهم مائة وأربعة وعشرين نفس"[٥٩]، أما وثيقة بناء كنيسة ببندر أسيوط فأشارت إلى "أن عدد هذه الطائفة وعائلاتهم نحو الألفين وخمسمائة نفس خلاف الذين يجتمعون معهم للعبادة من البندر"[٦٠].

وأشارت وثيقة بناء كنيسة ببندر الفيوم إلى "أن عدد البروتستانت الطالبين بناء الكنيسة سبعة أشخاص من أهالي المدينة"[٦١]. كما ذكرت وثيقة بناء كنيسة السراقنا بمديرية أسيوط أن "عدد المذكورين مائة ثمان وثمانون نفسا"[٦٢].

(هـ) وبعد استيفاء التحريات المذكورة آنفاً يتقدم ناظر الداخلية بمكاتبة للعرض على ديوان الخديو - والذي ينعقد في حضور الخديو عباس حلمي- وتُقرأ على مسامعه تلك المكاتبة متضمنة مُجمل التحريات التي قامت بها نظارة الداخلية، وأنه ليس لديها مانع، وكذلك موافقة المديريات التابعة لها الكنائس، فيُصدر الخديو أوامره بالتصريح ببناء الكنائس وفقا للقواعد المرعية السابقة، ويقوم ناظر الداخلية بتنفيذ تلك الأوامر.

خامسا : النتائج والتوصيات

(١) أوضحت الوثائق انتشار بناء الكنائس لطائفة البروتستانت في مناطق كثيرة في مصر في القرن التاسع عشر كالفيوم وجرجا وأسيوط.

(٢) أوضحت الوثائق القواعد المرعية والإجراءات التي اتبعتها الحكومة المصرية لبناء كنائس طائفة البروتستانت.

(٣) من خلال الوثائق أمكن رصد اهتمام الدولة المصرية وعلى أعلى المستويات - في تلك الفترة متمثلة في الخديو عباس حلمي - بالطائفة البروتستانتية، وإعطائه الأوامر لنظارة الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء كنائس الطائفة.

(٤) أوضحت الوثائق مرونة الحكومة المصرية في بناء كنائس طائفة البروتستانت، وعدم التشدد في ضرورة بعدها عن مساكن المسلمين مما يؤكد روح التسامح الديني التي عاشتها مصر في تلك الفترة.

أما بالنسبة للتوصيات فيقترح

- ضرورة إصدار قانون دار الوثائق القومية الجديد في أقرب وقت ممكن خصوصًا بعد إجراء الانتخابات البرلمانية المرتقبة.

- ولحين إصدار القانون الجديد ينبغي تفعيل مواد قانون دار الوثائق الحالي بفرض الدار رقابتها على وثائق مؤسسات الدولة ومن بينها وثائق الكنائس بمختلف مذاهبها (الأرثوذكسية – البروتستانتية – الكاثوليكية)، لما تحويه أرشيفات تلك الكنائس من كنوز وثائقية تحتوي على موضوعات على درجة عالية من الأهمية تخص تاريخ مصر الحديث والمعاصر، فضلاً عن أهميتها الوثائقية والأرشيفية، على أن يتم نقل الوثائق التي تجاوزت مدة حفظها الخمسين عاماً إلى دار الوثائق القومية.
- يمكن البدء حاليًا بحوار مع المسئولين عن أرشيفات هذه الكنائس لتصوير بعض الوثائق – ميكروفيلميا على الأقل – وخصوصًا تلك الوثائق التي تشهد إقبالاً متزايدًا من جانب الباحثين وذلك تيسيرًا لهم، وخدمة للبحث العلمي.

سادساً : نشر الوثائق :

الكود الأرشيفي للملف 0004-001238

الوثيقة الأولى : 1-0004-001238

١) د[ا]خلية ناظري عطوفتلو باشا حضرتلري [٦٣]

٢) عرضت على مسامعنا مكاتبة عطوفتكم الواردة لديواننا العربي[٦٤] بتاريخ ٢ يولية الجاري نمره ١٩ وعلمنا منها أن بعض أشخاص من طائفة البروتستانت طلب التصريح.

٣) ببنا[ء] كنيسة بناحية كوم بدار التابعة مديرية جرجا وأنه من التحريات التي جرت تبين أن الأرض المرغوب البنا[ء] عليها مملوكة للمجمع المسيحي التابعين إليه البروتستانت.

٤) بحجة مسجلة بالمحكمة المختلطة وتبعد عن المساجد والأضرحة بمسافة خمسين مترًا وهي في وسط أماكن المسيحيين من ثلاث جهات والجهة

الرابعة الشارع العمومي.

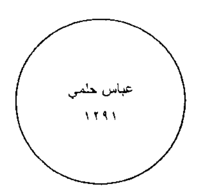
٥) وليس بالناحية كنائس لأخر ما ذكر من أن المديرية [أوردت] بعدم المانع من التصريح ببناء الكنيسة المذكورة كما أن النظارة لا ترى مانعًا أيضا ويرام استحصال.

٦) ما تقتضيه إرادتنا وحيث الحال كذلك فلا بأس من التصريح ببنـــاء تلــك الكنيسة بالتطبيق لما تقتضيه القواعد المرعيـــة وأصـــدرنا أمرنـــا هــذا لعطوفتكم للإجرا[ء].

٧) بموجبه

٢٤ محرم سنة ١٣١٤

٥ يوليو سنة ١٨٩٦

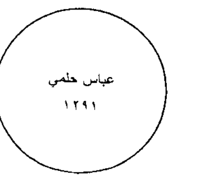


الكود الأرشيفي للملف 0004-001239

الوثيقة الثانية : 0004-001239-1

١) داخلية ناظري عطوفتلو باشا حضرتلري
٢) علمنا من مكاتبة عطوفتكم الواردة لديواننا العربي بتـــاريخ ٢١ أكتـــوبر الجاري نمرة ٣٢ أن نايب طائفة البروتستانت بمصر طلب التصريح إلى عزب
٣) مفتاح ورفقاه من أبناء الطايفة ببنا[ء] كنيسة لهم بناحية نـــواي بمديريـــة أسيوط بالقطعة الأرض تعلقهم وأنه من التحري تبين أن الأرض.
٤) المذكورة من أرض الفضاء [ء] المملوكة إلى عزب مفتاح ورفقاه بموجب حجج وأنها تبعد عن المساجد والأضرحة بمسافة تزيد عن سبعمائة متر وأنها
٥) في وسط أماكن المسيحيين وبعض أماكن المسلمين وليس للبروتســتانت كنيسة بالناحية من قبل وأن عددهم مائة وأربعة وعشرين نفس ويرام
٦) استحصال ما تقتضيه إرادتنا وما دام الأمر كذلك ولا يوجد بالنظارة مانع من بناء تلك الكنيسة فلا بأس من التصريح من بناء
٧) الكنيسة السابق ذكرها في القطعة الأرض المذكورة وأصدرنا أمرنا هــذا لعطوفتكم للإجرا[ء] بموجبه

١٥ جمادي الأولى سنة ١٣١٤
٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٦



الوثيقة الثالثة : 2-001239-0004

١) داخلية ناظري عطوفتلو باشا حضرتلري

٢) عرضت علينا مكاتبة عطوفتكم الواردة لديواننا العربي بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٣١ بشأن الكنيسة الملتمس نايب طائفة البروتستانت بمصر التصريح

٣) إلى الخواجة حنا بقطر ويصا ورفقاه ببناها ببندر أسيوط بالقطعة الأرض ملكهم بالبندر وعلمنا أن الأرض المذكورة ملك الخواجة حنا بقطر.

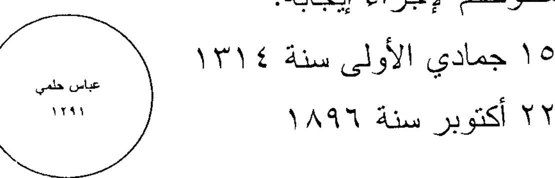
٤) وأخيه وليس عليها أموال للحكومة وأنها داخل جنينه منزرع بها نخيل وواقعة بحري البندر ومنفصلة عن المساكن ولا يوجد بالقرب منها أضرحة //

٥) ولا مساجد كما أنه لا يوجد للبروتستانت كنيسة وأن عدد هذه الطائفة وعائلاتهم نحو الألفين وخمسمائة نفس خلاف الذين يجتمعون

٦) معهم للعبادة من البندر وضواحيه وأن الخواجة حنا بقطر وأخيه تبرعا بالأرض المذكورة لتلك الغاية ومرغوب استحصال أمرنا بما يتبع وحيث

٧) الأمر كما ذكر ولا يوجد مانع لدى النظارة من بناء تلك الكنيسة فلا بأس من التصريح ببناء الكنيسة المذكورة في القطعة الأرض المحكي عنها

٨) وأصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم لإجراء إيجابه.



١٥ جمادي الأولى سنة ١٣١٤

٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٦

الوثيقة الرابعة : 0004-001239-3

١) داخلية ناظري عطوفتلو باشا حضرتلري
٢) عرضت على مسامعنا مكاتبة عطوفتكم الواردة لديواننا العربي بتـــاريخ
١٨ أكتوبر الجاري نمرة ٣٠ وعلمنا منها أن نائب طائفة البروتستانت
٣) بمصر طلب التصريح إلى حنا خليل ورفقاه من أبناء الطائفـــة المقيمـــين
ببندر الفيوم ببنا[ء] كنيسة لهم بالبندر في القطعة الأرض مشتراهم بتلك
٤) الجهة وأنه من التحري ظهر أن الأرض المذكورة زراعية وقدرها ثلاثة
قراريط وهي ملك أحدهم عيد ميخاييل ومتعهد بتسديد ما عليها من
٥) الأموال وأنها ملاصقة لمساكن المسلمين وبينها وبـــين مســـجدين هنـــاك
وضريح مسافة تزيد عن مائة متر وموجود جملة مساكن مسلمين//
٦) قريبين لهذه [القطعة] بعضه مشغول بسكنهم والبعض لم يتم بناه وأن عدد
البروتستانت الطالبين بناء الكنيسة سبعة أشخاص من أهالى
٧) المدينة معظمهم ليس من الوجوه والباقي أغراب لم يكونوا من أهاليها بل
من جهات متفرقة وغير قاطنين بالمدينة ولا يوجد لهؤلاء كنيسة
٨) من قبل وقد [اوريتم] أنه لا يوجد بطرف عطوفتكم مانع [في] بناء تلـــك
الكنيسة وترغبون استحصال أمرنا بما يتبع ومادام الأمر كما توضح فلا
بأس
٩) من بنا[ء] الكنيسة المذكورة في القطعة الأرض المحكي عنها وأصـــدرنا
أمرنا هذا لعطوفتكم لإجراء ما إقتضاه

عباس حلمي
١٢٩١

١٥ جمادي الأولى سنة ١٣١٤
٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٦

الكود الأرشيفي للملف 0004-001250

الوثيقة الخامسة : 1-0004-001250

١) داخلية ناظري عطوفتلو باشا حضرتلري

٢) عرضت علينا مكاتبة عطوفتكم الواردة لديواننا العربي بتاريخ ٨ أغسطس الجاري نمرة ٣٤ وعلمنا منها أنه بناء على التماس أبناء طايفة البروتستانت بناحية قلندول

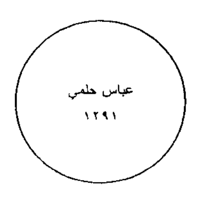
٣) بمديرية أسيوط التصريح لهم ببنا[ء] كنيسة ببلدهم في قطعة أرض يمتلكونها جرت التحريات اللازمة وتبين أن الأرض المرغوب البنا[ء] عليها من أراضي الفضا[ء] الكائنة

٤) في وسط أماكن المسلمين والمسيحيين وهي مملوكة للطالبين بحجة شرعية وتبعد عن أقرب مسجد وضريح بالناحية بمسافة خمس عشرة قصبة تقريبا وعدد//

٥) البروتستانت يبلغ الستون نفسا وليس لهم كنايس بالبلدة وبالنظر لما ترآي للمدير ولعطوفتكم من عدم المانع من إجابة التماس المذكورين يرام استحصال

٦) ما تقتضيه إرادتنا ومادام الأمر كما توضح فلا باس من التصريح ببناء تلك الكنيسة في الأرض المحكي عنها بالتطبيق لما تقتضيه القواعد المتبعة وأصدرنا

٧) أمرنا هذا لعطوفتكم للإجرا[ء] بموجبه



١٣ ربيع الأول سنة ١٣١٥

١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧

الوثيقة السادسة : 2-001250-0004

١) داخلية ناظري عطوفتلو باشا حضرتلري

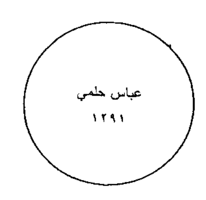
٢) عرضت على مسامعنا مكاتبة عطوفتكم الواردة لديواننا العربي بتاريخ ١٢ أغسطس الجاري نمرة ٣٦ بشأن ما التمسه نائب طائفة البروتستانت بمصر من التصريح

٣) لأبناء هذه الطائفة بناحية السراقنا بمديرية أسيوط ببناء كنيسة لهم في بلدهم وبالنظر لما تبين لدى التحري من أن الأرض المراد البناء[ء] عليها من أرض السكن

٤) وتملكها جمعية الطائفة وغير مجاورة لمساكن المسلمين وأنه لا يوجد بالناحية مساجد ولا أضرحة وعدد المذكورين مائة ثمان وثمانون نفسا وليس

٥) لهم كنيسة بالبلد وأنه لا مانع لدى المديرية والنظارة من بنائها يرام صدور أمرنا هذا بما يتبع وما دام يكون الواقع كما ذكر فلا بأس من التصريح لهؤلاء

٦) البروتستانت ببناء الكنيسة المحكي عنها على حسب القواعد المرعية وأصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم لإجرا[ء] ما إقتضاه



١٧ ربيع الأول سنة ١٣١٥

١٦ أغسطس سنة ١٨٩٧

هوامش الدراسة :

(١) يقصد بها قيمة الوثائق الأرشيفية بإعتبارها مصدرًا للمعلومات والبحث اعتمادًا على ما تحتويه من معلومات بصرف النظر عن قيمتها القانونية أو الإثباتية أو حجيتها الرسمية. سلوى على ميلاد. قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات (إنجليزي – فرنسي – عربي).- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧، مادة القيمة المعلوماتية، ص ٦٦.

(٢) حسن علي حسن الحلوة. الدبلوماتيقا.- مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة.- مج ٢٧ (مايو – ديسمبر ١٩٦٥).- ص ٢٠٥.

(٣) عيسى دياب. مدخل إلى تاريخ الكنائس الإنجيلية ولاهوتها.- ط١.- المتن، لبنان : مدرسة اللاهوت المعمدانية العربية، ٢٠٠٩، ص١١.

(٤) نفس المرجع، ص ١١.

(٥) نفس المرجع، ص ١٢،١١.

(٦) للمزيد عن فئات الكنائس البروتستانتية وأنواعها، انظر نفس المرجع، ص ١٢ وما بعدها.

(٧) البروتستانتية. تاريخ الإتاحة [٢٠١٣/١٠/٤] متاح في : www.ar.wikipedia.org/wiki

(٨) عيسى دياب. المرجع السابق، ص ١١٥.

(٩) عفاف ديب – قنديس (إعداد ومراجعة). دليل كنائس الشرق الأوسط.- ط١.- بيروت : مجلس كنائس الشرق الأوسط، ١٩٩٩، ص٢٥١.

(١٠) عيسى دياب. المرجع السابق، ص ١١٦.

(١١) عفاف ديب– قنديس، المرجع السابق، ص ٢٥١.

(١٢) عيسى دياب. المرجع السابق، ص ١١٦، ١١٧ راجع محاضرة البابا شنودة الثالث عن نشأة الكنائس البروتستانتية في مصر بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٦، بعنوان نشأة البروتستانتية والكاثوليكية في مصر. تاريخ الإتاحة [٢٠١٢/٣/٢٥] متاح في : www.konozalsmaa.com/vb/showthread

(١٣) عيسى دياب. المرجع السابق، ص ١١٧.

(١٤) نفس المرجع. ص ١١٧.

(١٥) نفس المرجع والصفحة.
(١٦) نفس المرجع، ص ١١٨، وللمزيد عن معرفة تنظيم الطائفة الإنجيلية في مصر حاليا وكنائسها، راجع. عيسى دياب، المرجع السابق، ص ١١٥ وما بعدها.
(١٧) سلوى على ميلاد. قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات، مادة الوثائق العامة، ص ٩٦، ٩٧.
(١٨) جمال الخولي. مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي.- ط٢.- الإسكندرية : دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠.- ص ٣٢.
(١٩) كوم بدار. أصلها من توابع ناحية المنشأة، ثم فصلت عنها في العهد العثماني، كما وردت في دفاتر الروزنامة القديمة، ثم وردت في تأريع سنة ١٢٣١ هـ (١٨١٥ / ١٨١٦) محمد رمزي. القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥.- القسم الثاني (البلاد الحالية)، جـ٤ (مديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان .- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ١٢٢.
(٢٠) مديرية جرجا : تكونت مديرية عموم أسيوط وجرجا بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٣ مارس سنة ١٨٥١، بعد فصلها من مديرية عموم قبلي، واستمرت نحو ست سنوات، ثم ألغيت بأمر عال في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٧ حيث فصلت مديرية أسيوط عن مديرية جرجا، ولكل منهما مدير خاص اعتبارًا من ١٩ فبراير ١٨٥٧م. محمد رمزي. المرجع السابق. القسم الثاني جـ ٤، ص ١٧.
(٢١) نواي : من القرى القديمة ووردت في تأريع سنة ١٢٣٠هـ (١٨١٤ / ١٨١٥) نواي الأبغال، ومنذ سنة ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ وردت مختصرة باسمها الحالي. محمد رمزي. المرجع السابق، القسم الثاني، جـ ٤، ص ٦٩.
(٢٢) مديرية أسيوط : من الأقسام الإدارية القديمة العهد، وكانت موجودة في زمن الفراعنة باسم "يوتف خنت" وصدر أمر عالٍ في رجب سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥/١٨٢٦) بإلغاء الولايات وتقسيم القطر المصري إلى أربع وعشرين مأمورية، وجُعلت أسيوط مأمورية قائمة بذاتها، وتتكون من مراكز (أسيوط – أبنوب – أبوتيج – البداري) ثم صدر أمر عالٍ في أول محرم سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣ بتسمية المأموريات باسم مديريات،أصبحت مأموريتي أسيوط وجرجا

مديرية واحدة باسم مديرية نصف أول قبلي ومقرها أسيوط، وفي سنة ١٢٦٠ هـ/ ١٨٤٤ صدر أمر عالٍ بإلغاء مديرية نصف أول قبلي وإنشاء مديرية (عموم قبلي) وتضم مديريات (أسيوط – جرجا – قنا – إسنا) وفي ١٨ فبراير ١٨٥٧ صدر أمر عالٍ بفصل أسيوط عن جرجا وجعلها مديرية قائمة بذاتها بمدير خاص، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت أسيوط مديرية قائمة بذاتها إلى اليوم. محمد رمزي. المرجع السابق، القسم الثاني، جـ ٤، ص ٧، ٨.

(٢٣) بندر أسيوط : قاعدة مديرية أسيوط، وهى من المدن القديمة، وفي سنة (١٨٢٥ / ١٨٢٦) صدر أمر عالٍ بإنشاء مأمورية أسيوط، وجعلت مدينة أسيوط قاعدة لها، وفي سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣ سميت المأمورية بمديرية أسيوط، ولا تزال أسيوط قاعدة لها إلى اليوم. محمد رمزي. المرجع السابق. القسم الثاني، جـ ٤، ص٢٥، ٢٦.

(٢٤) بندر الفيوم : قاعدة مديرة الفيوم، وهي من المدن المصرية القديمة، وهي أيضا قاعدة لمركز الفيوم من سنة ١٨٩٦، ولاتساع دائرة هذه المدينة وكثرة الأعمال الإدارية والضبط بها صدر قرار من وزارة الداخلية في سنة ١٩٢٠ بفصل مدينة الفيوم عن المركز، وجعلها مأمورية قائمة بذاتها. محمد رمزي. القاموس الجغرافي للبلاد المصرية (مديريات الجيزة وبني سويف والفيوم والمنيا) القسم الثاني، جـ٣، ص٩٦.

(٢٥) قلندول : من القرى القديمة، اسمها الأصلي قلنديمون، ثم أُلحق به أداة التعريف فصار القلنديمون، ثم حرف اسمها إلى قلندول فوردت به في تأريع سنة ١٢٣٠هـ (١٨١٤/١٨١٥) : محمد رمزي. المرجع السابق. القسم الثاني، جـ ٤، ص ٦٧، ٦٨.

(٢٦) السراقنا : أصلها من توابع ناحية مير، ثم فصلت عنها في العهد العثماني باسم كفر السراقنة، ووردت في تأريع سنة ١٢٣٠هـ (١٨١٤/١٨١٥) باسمها الحالي. محمد رمزي المرجع السابق، القسم الثاني، جـ ٤، ص ٨٠.

(٢٧) سلوى علي ميلاد. قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات، مادة الوصف، ص ٤٣.

(٢٨) تم إعداد بطاقات الوصف الأرشيفي وفقا لما ورد في :

سلوى علي ميلاد. أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية : التصنيف والفهرسة.- مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س٢٣ع٣(يوليو ٢٠٠٣)، ص ٩٧-١٤٦.

ـــــــــــ. ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية.- الاتجاهات الحديثة للمكتبات والمعلومات.- مج٨ع١٦(يوليو ٢٠٠١).- ص٩٧-١٢٤.

(٢٩) رمز الإرجاع. (ج.م.ع). جمهورية مصر العربية (د.و) دار الوثائق القومية (ط.ب) طائفة البروتستانت(☾) رمز الملف 0004-001238 الكود الأرشيفي للملف (O) رمز الوثيقة 1-0004-001238 رقم الوثيقة داخل الملف. أرقام الوثائق من عمل الباحثة حيث لم تعط أرقام للوثائق داخل الملفات ضمن قاعدة بيانات الدار.

(٣٠) زين العابدين شمس الدين نجم. معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية.- ط١.- القاهرة : دار الفكر العربي، ٢٠٠٦، ص ٢٦١، ٢٦٢، فؤاد كرم. النظارات والوزارات المصرية.- ط٢.- ج١.- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٥-٨.

(٣١) ولد سنة ١٨٧٤، وتولى الخديو عباس حلمي العرش سنة ١٨٩٢، وهو أكبر أنجال الخديو محمد توفيق باشا، وتميز عهده بإتساع نطاق الصحافة، وإطلاق حرية المطبوعات والمجلات، كما تضاعفت نفقات الأوقاف الخيرية على المبرات والإحسان. جرجي زيدان. تاريخ مصر الحديث (من الفتح الإسلامي إلى الآن مع فذلكة في تاريخ مصر القديم) .- سلسلة صفحات من تاريخ مصر (١١).- ج٢.- القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٨.

(٣٢) رمز الإرجاع : (ج.م.ع.) جمهورية مصر العربية (د.و) دار الوثائق القومية (ط.ب) طائفة البروتستانت (☾) رمز الملف 0004-001239 الكود الأرشيفي للملف. (O) رمز الوثيقة 1-0004-001239، 2-0004-001239، و-0004-01239-3 أرقام الوثائق داخل الملف.

(٣٣) رمز الإرجاع (ج.م.ع) جمهورية مصر العربية (د.و) دار الوثائق القومية (ط.ب) طائفة البروتستانت (☾) رمز الملف 0004-001250 الكود الأرشيفي للملف (O) رمز الوثيقة، 1-0004-001250، 2-0004-001250 أرقام الوثائق داخل الملف.

(٣٤) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 1-0004-001239 سطر (٢)، (٣).

(٣٥) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-2 سطر (٢)، (٣).

(٣٦)وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-3 سطر (٢)، (٣).

(٣٧). وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001238، وثيقة رقم 0004-001238-1 سطر (٢)، (٣).

(٣٨) المجمع المسيحي : تتكون الكنيسة الإنجيلية إداريًا من مجلس الكنيسة المحلية وهو برئاسة راعي الكنيسة، وعضوية الشيوخ المدبرين المنتخبين من الكنيسة بحيث لا يقل عدد الشيوخ عن اثنين في كل مجلس، ويعتبر المجمع السلطة الكنسية الأولى، وهو يضم القسس بالإضافة إلى شيخ مدبر، ويمثل كل كنيسة تقع في دائرته. وللمجمع رئيسه الذي ينتخب سنويا، وله هيئة مكتب ولجنة تنفيذية ولجان متخصصة، وهو المسئول المباشر عن رسامة القسس وتعيينهم وكل ما يختص بهم إداريا، وعن الكنائس التي في دائرة كل مجمع. عفاف ديب – قنديس. المرجع السابق، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٣٩) المحاكم المختلطة : أُفتتحت المحاكم المختلطة في عهد الخديو إسماعيل باشا في ٢٨ يونيو ١٨٧٥، واقتصر نظرها على القضايا المدنية والتجارية بين الوطنيين والأجانب، وبين الأجانب المختلفي التبعية ماعدا ما يتعلق بالأحوال الشخصية، وبالإضافة إلى الاختصاص القضائي لتلك المحاكم وكلت إليها مهمة التسجيل وبالأخص عقود الملكيات غير المنقولة كالأراضي والعقارات، كما تقرر أن تكون اللغات الرسمية المستخدمة أمام هذه المحاكم هي العربية والفرنسية والإيطالية. وللمزيد راجع. لطيفة محمد سالم. تاريخ القضاء المصري الحديث.- سلسلة تاريخ المصريين(٤٧).- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص ٧٤-٧٧ وما بعدها.

(٤٠) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001238، وثيقة رقم 0004-001238-1 سطر (٣)، (٤).

(٤١) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-1 سطر (٣)، (٤).

(٤٢) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-2 سطر (٣)، (٤).

(٤٣) نفس الوثيقة السابقة، سطر(٦).

(٤٤) القيراط : في مساحة الأرض الزراعية جزء من أربعة وعشرين جزءًا من الفدان، وأصبح الفدان في عام ١٨٩١ يساوي ٣٣٣ قصبة، والقيراط ١٣,٨٨٨ قصبة، وبالمتر المربع أصبح القيراط يساوي ١٧٥ متراً مربعاً. زين العابدين شمس الدين نجم. المرجع السابق، ص٤٢٦، ٤٣٨.

(٤٥) وثائق طائفة البروتستانت. الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-3 سطر (٤)، (٥).

(٤٦) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001238، وثيقة رقم 0004-001238-1 سطر (٤).

(٤٧) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-1 سطر (٤).

(٤٨) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-2 سطر (٤)، (٥).

(٤٩) القصبة : هي وحدة قياس لمساحة الأراضي الزراعية، وفي عام ١٨٦١ أصدر محمد سعيد باشا قرارًا بجعل القصبة ٥٥ ,٣ مترًا لجميع أراضي مصر، وتأيد هذا الأمر عام ١٨٩١ حيث أصبح استخدام القصبة ٥٥ ,٣ متراً إجباريًا على جميع الأراضي. زين العابدين شمس الدين نجم. المرجع السابق. ص ٤٢٦.

(٥٠) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001250، وثيقة رقم 0004-001250-1 سطر (٤).

(٥١) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001238، وثيقة رقم 0004-001238-1 سطر (٤).

(٥٢) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001250، وثيقة رقم 0004-001250-1 سطر (٤).

(٥٣) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-3 سطر (٥)، (٦).

(٥٤) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001250، وثيقة رقم 0004-001250-2 سطر (٣)، (٤).

(٥٥) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-2 سطر (٤).

(٥٦) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001238، وثيقة رقم 0004-001238-1 سطر (٥).

(٥٧) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-1 سطر (٥).

(٥٨) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001250، وثيقة رقم 0004-001250-1 سطر (٥).

(٥٩) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-1 سطر (٥).

(٦٠) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-2 سطر (٥)، (٦).

(٦١) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، وثيقة رقم 0004-001239-3 سطر (٦)، (٧).

(٦٢) وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001250، وثيقة رقم 0004-001250-2 سطر (٤).

(٦٣) ترجمتها إلى حضرة صاحب العطوفة الباشا ناظر الداخلية.

(٦٤) المقصود هنا ديوان الخديو لمعرفة المزيد عن ديوان الخديو وتطوره واختصاصاته، أنظر. ناهد عبدالعال السويفي. ديوان الخديو في عهد عباس الأول دراسة وثائقية أرشيفية للوثائق والسجلات العربية في الفترة من ٢٧ ذي الحجة ١٢٦٤-١٨ شوال ١٢٧٠هـ، إشراف : محمود عباس حمودة.- أطروحة (ماجستير) غير منشورة - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق، ١٩٨٨، ص ١٦ وما بعدها.

قائمة مصادر البحث

أولاً : الوثائق :

- وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001238، وثيقة رقم 1-0004-001238 .
- وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001239، أرقام الوثائق 1-0004-001239، 2-0004-001239، 3-0004-001239
- وثائق طائفة البروتستانت . الكود الأرشيفي للملف 0004-001250، أرقام الوثائق 1-0004-001250، 2-0004-001250 .

ثانيا : المراجع :

- جرجي زيدان . تاريخ مصر الحديث (من الفتح الإسلامي إلى الآن مع فذلكة في تاريخ مصر القديم) .- سلسلة صفحات من تاريخ مصر (١١) .- ج٢ .- القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.
- جمال الخولي . مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي .- ط ٢ .- الإسكندرية : دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠ .
- حسن علي حسن الحلوة . الدبلوماتيقا .- مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة.- مج ٢٧ (مايو – ديسمبر ١٩٦٥) .
- زين العابدين شمس الدين نجم . معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية .- ط١ .- القاهرة : دار الفكر العربي، ٢٠٠٦ .
- سلوى علي ميلاد . ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية .- الاتجاهات الحديثة للمكتبات والمعلومات .- مج ٨ ع١٦ (يوليو ٢٠٠١) .
- ________ . أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية :

التصنيف والفهرسة . – مجلة المكتبات والمعلومات العربيــة .– س٢٣، ع٣(يوليو ٢٠٠٣).

———— . قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات (انجليزي – فرنسي – عربي) .– القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧ .

– عفاف ديب . قنديس (إعداد ومراجعة) . دليل كنائس الشرق الأوسط .– ط١ .– بيروت : مجلس كنائس الشرق الأوسط، ١٩٩٩ .

– عيسى دياب . مدخل إلى تاريخ الكنائس الإنجيلية ولاهوتها .– ط١.– المتن، لبنان : مدرسة اللاهوت المعمدانية العربية، ٢٠٠٩ .

– فؤاد كرم. النظارات والوزارات المصــرية.– ط٢.– ج١.– القــاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

– لطيفة محمد سالم. تاريخ القضاء المصري الحــديث.– سلســلة تــاريخ المصريين(٤٧).– القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

– محمد رمزي . القاموس الجغرافي للبلاد المصــرية مــن عهــد قــدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥.– القسم الثــاني (الــبلاد الحاليــة)، جـــــ٣ (مديريات الجيزة وبني سويف والفيوم والمنيــا) .– القــاهرة : الهيئــة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

———— . القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥.– القسم الثاني (البلاد الحاليــة)، جـــــ٤ (مــديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان) .– القاهرة : الهيئة المصــرية العامــة للكتاب، ١٩٩٤.

– ناهد عبدالعال السويفي. ديوان الخديو في عهد عباس الأول دراسة وثائقية أرشيفية للوثائق والسجلات العربية في الفتــرة مــن ٢٧ ذى الحجــة

١٢٦٤-١٨ شوال ١٢٧٠هـــ، إشراف : محمـــود عبـــاس حمـــودة.- أطروحة (ماجستير) غير منشورة – جامعة القاهرة – كليـــة الآداب – قسم المكتبات والوثائق، ١٩٨٨.

ثالثا : مواقع الإنترنت :

- نشأة الكنائس البروتستانتية والكاثوليكية في مصر (محاضرة للبابا شنودة الثالث) بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٦، تاريخ الإتاحة [٢٠١٢/٣/٢٥]٣ش متاح في :

www.konozalsmaa.com/vb/showthread

- البروتستانتية . تاريخ الإتاحة [٢٠١٣/١٠/٤] متاح في :
www.ar.wikipedia.org/wiki

لوحة رقم (١)

الكود الأرشيفي للملف 0004-001238

الوثيقة الأولي : 0004-001238-1

داخليه ناظري عطوفتلو باشا حضرتلري

عرضت على مسامعنا مكاتبة عطوفتكم الواردة لديواننا العالي بتاريخ ٢ يوليه الجاري نمرة ١٩ وعلمنا منها أن بعض أشخاص من طائفة البروتستانت طلب التصريح ببنا كنيسة بناحية كوم بدار التابعة مديرية جرجا وأنه من التحريات التي جرت تبين أن الأرض المرغوب البنا عليها مملوكة للمجمع المسيحي التابعين اليه البروتستانت

بحجة مسجله بالمحكمة المختلطة وتبعد عن المساجد والأضرحة بمسافة خمسين مترا وهي في وسط أماكن المسيحيين من ثلاث جهات والجهة الرابعة الشارع العمومي

وليس بالناحية كنائس للآن وما ذكر من أن المديرية [أفادت] بعدم المانع من التصريح ببناء الكنيسة المذكورة كما أن النظارة لا ترى مانعا أيضا وبعلم استحصال

ما تقتضيه ارادتنا وحيث الحال كذلك فلا بأس من التصريح ببناء تلك الكنيسة بالتطبيق لما تقتضيه القواعد المرعية واصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم للاجرا

تحريرا في ٢٤ محرم سنة ١٣١٤ / ٥ يوليو سنة ١٨٩٦

عباس حلمي ١٣٠٩





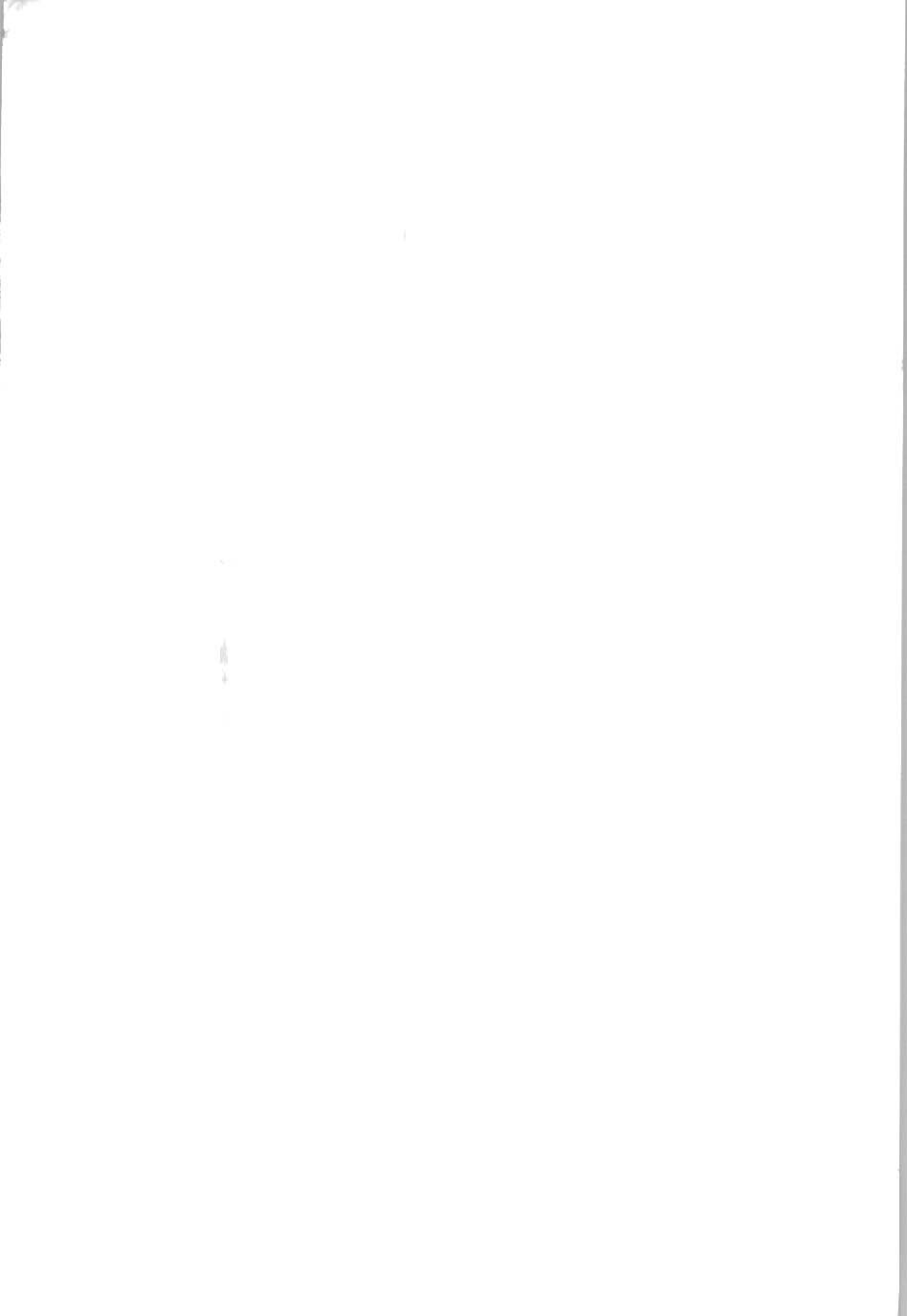


Egyptian Historian

Studies and Research in the History of Civilization
(Scientific journal semi-annual)

Issued by the Department of History
Faculty of Arts - Cairo University

Forty three-number
Part II
July 2013





Journal Egyptian Historian



Studies & Researches In History & Civilization

(Scientific journal semi-annual)



Issued by the Department of History
Faculty of Arts - Cairo University

Forty three-number

Part II

July 2013